ليبيا

تقرير التنمية البشرية 1999

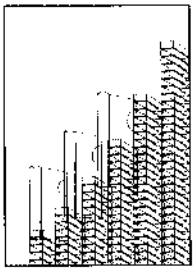

ليبيا

تقرير
التنمية البشرية
1999

مقدمة

يصدر التقرير الأول حول التنمية البشرية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في مرحلة تاريخية هامة تتزامن مع الذكرى الثلاثين لثورة الفاتح، ومع الإعداد للخطة الإنمائية القادمة التي ستضع المجتمع والاقتصاد الليبي على أعتاب القرن الحادي والعشرين. فى مثل هذا الاطار التاريخى أخذ التقرير فى معالجاته المختلفة بمسلمة أساسية مفادها أن تحقيق عملية المواكبة تستدعى، تعزيز المكاسب الوطنية التي أنجزت في مضمار التنمية البشرية والعمل على استدامتها، وبكل مايتطلبه ذلك من تطوير للقدرة الذاتية والمعرفية للمواطن الليبي وتوسيع خياراته وتوفير الهياكل المؤسسية والحوافز المادية والمعنوية التى تضمن له المناخ الابداعي وتزيد من العائد الفردى والاجتماعى لقدراته.

كما تستدعى المواكبه على مستوى آخر، عملية تطوير شامل للاقتصاد الوطني ووضعه على أساسيات صحيحة وضمان نموه المستدام وزيادة قدرته التنافسية وتكييفه لمقتضيات المرحلة الراهنة والمقبلة، وفى ضوء استيعاب كامل لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وسيلاحظ القارئ في سياق مراجعته لفصول التقرير،ان فكر التنمية البشرية الذي بدأ المجتمع الدولي باستعراض بدائله أخيرا، يتطابق مع الفكر الجماهيري الذي تدعو له النظرية العالمية الثالثة، حيث يحتل الانسان مكانه في مركز الأشياء ويحكم نفسه بنفسه من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية ويتخذ القرارات التي تخص أوضاعه السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والثقافية دون وصاية وتمثيل.

إن هذا العمل العلمي الذي نضعه بين أيدي القراء هو نتاج جهد مضني للعديد من الخبرات الوطنية من العلماء وأساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث الوطنية والاختصاصيين والفنيين العاملين في مختلف القطاعات الإنمائية. كما يضم فى فصوله المختلفة نتاجاً للعديد من الدراسات والتقارير التقويمية التي قامت بها القطاعات الإنمائية عبر العقود الثلاثة الماضية من اجل مراجعة الاداء ووضع بدائل التطوير.

وقد استفاد التقرير في مراحل مختلفة من اعداده من الحلقات النقاشية التي قام بتنظيمها والتي شارك فيها عدد كبير من الأمناء والمسؤولين في اللجان الشعبية العامة لقطاعات التنمية البشرية والقطاعات الأخرى ذات العلاقة ومن الباحثين والخبراء ذوي الاهتمام والاسهام المتميز في حقول الاقتصاد والاجتماع والتنمية.

فيما يتعلق بالمضمون يهتم التقرير فى احد أبعاده الرئيسية بفتح مجالات معمقة للنقاش البناء والهادف حول معنى التنمية البشرية وكيف يمكن فهم ذلك في سياق الفلسفة الاجتماعية الجماهيرية التى اسهمت فى اغناء تراث الفكر التنموي واعطته بعداً إنسانياً جديداً يؤكد على ان التنمية الحقيقية لاتتأتى الا من الديمقراطية المباشرة ووفق ماتقرره الجماهير من خلال مداولاتها الواسعة التى يشارك بها الجميع عبر المؤتمرات الشعبية. كما يناقش التقرير ومن منظور العالم الثالث الأبعاد الوطنية والدولية المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية للجميع.

من جانب آخر يستند التقرير على الحقائق الموضوعية ويعتمد على التحليل العلمي المجرد في

تقييم الانجاز الوطني الذي تحقق سواء في نواحي العدل الاجتماعي والاشتراكية الشعبية التي تقوم على مبدأ شركاء لأجراء واشباع الحاجات الأجتماعية للجميع والملكية التشاركية أو في نواحي أنماط توظيف الموارد والكفاءة في ادارة الاقتصاد الكلي.

ومن خلال التحليلات الموضوعية للأبعاد اعلاه يتقدم التقرير بالتصورات والبدائل المستقبلية التي يمكن ان تساهم فى التوظيف الأمثل للموارد وضمان صفة الاستدامة والتراكم للمكاسب الوطنية التى تحققت فى مضمارالتنمية البشرية والتي أوصلت ليبيا الى مصاف البلدان المصنفة ذات الانجاز العالي، وكما تشهد بذلك التقارير الدولية.

فى ختام هذه المقدمة لايسعنا إلا أن نشيد بالجهود التى بذلتها فرق العمل في إعداد الفصول المختلفة للتقرير وان نتوجه بالشكر الى الباحثين والباحثات ممن ساهموا فى جمع وتحليل البيانات وطباعة واخراج التقرير بالصورة الفنية المطلوبة.

كما لايفوتنا أن نثمن التعاون الفني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المشروع المشترك لإعداد التقرير الوطني ورفده بالخبرات العربية والدولية المتميزة.

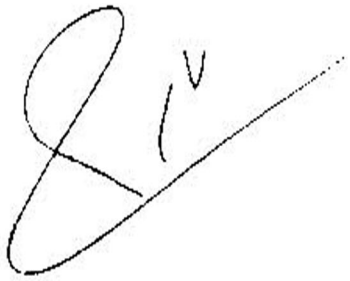

عمار المبروك الطيف

المنسق العام للتقرير

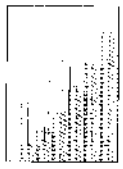

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : التنمية البشرية إطار العمل والمفهوم

لماذا التقرير الوطني للتنمية البشرية ؟ 3
التنمية البشرية المستدامة : تعريف بالمقومات والقضايا الأساسية 7
الحاجات والحقوق 7
الخيارات الوطنية للتنمية البشرية 8
الخيار الدولي للتنمية البشرية 13

الفصل الثاني : التنمية البشرية في السياق الليبي

أولاً : الفلسفة الاجتماعية 26
التنمية البشرية خيار شعبي جماهيري 26
المساءلة الشعبية 27
تطوير القدرة العلمية والتكنولوجيا 28

ثانياً : الأهداف والغايات المجتمعية للتنمية البشرية 29
تحديد تصورات إستراتيجية بعيدة المدى 30
توفير دالة شاملة وكلية للإنتاج 31
تطوير الإمكان الوطني وتعبئة الادخار الضائع 31
معادلة الدولة / السوق 32
التثبيت والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي 33
إعادة هيكلة قطاعات التنمية البشرية 34
سياسات فاعلة لسوق العمل 34
حساب الاعتبارات البيئية 35

الفصل الثالث : أداء التنمية البشرية في ليبيا – جوانب القياس –

منهج القياس 37
ليبيا في الخارطة الدولية لأداء التنمية البشرية 40
الخارطة الوطنية لأداء التنمية البشرية في ليبيا 43

الفصل الرابع : التنمية البشرية وسجل الأنجاز التنموي

التنمية البشرية في إطار السياسات الاقتصادية 47
التعريف بالاقتصاد الليبي أولا 47
بيئة الاقتصاد الليبي 48
الخصائص الطبيعية 48
الموارد الطبيعية 50
خلل الميزان السكاني 50
التجربة الإنمائية وسياسات تحقيق مجتمع الرفاه 53
المرحلة التخطيطية الأولى 55
المرحلة الثانية 55
المرحلة الثالثة 58
المرحلة الرابعة 60

حصاد الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية 61
إعادة توزيع الدخل والأصول 61
استرداد ملكية الشعب للموارد الطبيعية 66
تطوير البنية التحتية الاجتماعية 67
تطوير البنية التحتية المادية 68

الفصل الخامس : إدارة الاقتصاد الكلي وتحديات الحفاظ على رصيد التنمية البشرية

النمو الاقتصادي وسؤال التواصل 75
تكوين رأس المال الثابت 75
تطور الناتج المحلي والتحول في هيكل الإنتاج 78
مؤشرات الهيكل الاقتصادي 81
النمو الاقتصادي وسؤال التوازن والاعتماد على الذات 83
مستقبل ادارة الاقتصاد الكلى 86

الفصل السادس : الإنجاز القطاعي للتنمية البشرية

الإسكان والبعد المكاني للتنمية البشرية 89
مكانة ملكية المساكن في خيارات التنمية البشرية الليبية 89
مؤشرات التطور النوعي للمساكن 90
الرصيد السكنى 91
أبعاد السياسة الوطنية للإسكان 94
مستقبل السياسة الإسكانية 97

الحالة الصحية والسلامة البشرية 99
الرصيد الصحي – التحولات الديموغرافية والوبائية 100
التغذية والصحة 103
اتاحية الرعاية الصحية والأنصاف الاجتماعي 104
اتاحية الرعاية الصحية للفئات الخاصة 106
موارد النظام الصحي الليبي 107

الموارد البشرية الصحية 107
البنية التحتية الصحية 109
طاقة النظام الصحي الوقائي 110
مستقبل السياسة الصحية 112
مشكلات القطاع الصحي 114
أولويات السياسة الصحية 114
تقييم سياسة التوسع الأفقي والبدائل المستقبلية 115
تخطيط القوى العاملة الصحية: الواقع والممكن 116
واقع وبدائل السياسة الدوائية والأمداد الطبي 116
واقع وبدائل سياسة الانفاق الصحي 117
ترشيد الانفاق واسترداد التكاليف 117
الممارسة الطبية بين القطاع العام والقطاع الخاص 118

التعليم وبناء البشر في المجتمع الليبي 119
تطور الرصيد التعليمي وتحقيق التعليم للجميع 120
تطور الهيكل التعليمي للسكان الليبيين 121
تطور واقع الفرص التعليمية في المناطق الجغرافية 122
العملية التعليمية والتربوية وسؤال النوعية 123
المنهج 124
المعلم 126
العلاقة بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة 129
مشاهد النهوض بقطاع التعليم 131

تمكين المرأة الليبية وقضايا النوع 135
الأمن الطبيعي للمرأة والمؤشرات الديموغرافية والصحية 136
الأمن الاقتصادي : الاستقلالية وقضايا المعيشة 138
الأمن الاجتماعي والموقع في إطار الأسرة 143
الأمن المعرفي والثقافي 145
الأمن السياسي والمشاركة في الحياة المدنية 147
المرأة والمسؤوليات المهنية والتنفيذية 148
المشاركة في الحياة المدنية 150
نحو استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الليبية 151

ملاحق التقرير

ملاحظات فنية حول النظام الوطني لمعلومات التنمية البشرية 155
احتساب الدليل الوطني التنمية البشرية 158
قائمة بالأوراق الخلفية والمساندة والمصادر والمراجع 161
الملحق الاحصائي 165

الجداول

١. سجل التنمية البشرية: معدل التعلم فى البلدان النامية وموقع ليبيا فى اطاره 43

2. سجل التنمية البشرية: العمر المتوقع في البلدان النامية وموقع ليبيا في اطاره 44
3. دليل التنمية البشرية حسب المناطق في ليبيا 45
4. معدل انتاج النفط للفرد الواحد في ليبيا وبقية البلدان العربية النفطية 47
5. استخدامات الأراضي في ليبيا 48
6. اجمالي الموارد المائية في ليبيا 49
7. سكان ليبيا وفق نتائج التعدادات المتعاقبة 50
8. معدلات النمو السكاني حسب الجنسين (1954 ـ 1995) 51
9. اعداد وتطور السكان غير الليبين (عرب وأجانب) (1954 ـ 1995) 52
10. ملخص مؤشرات الدخل في ليبيا 61
11. نفقات الميزانية الادارية: المخصصات للعام 1998 حسب الشعبيات 62
12. نسب الأسر المعيشية التي تمتلك عينات من السلع المعمرة (ريف وحضر) 62
13. متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الاجمالي 64
14. اصناف المستفيدين من سياسات الدعم الاجتماعي (1997) 65
15. قائمة بالسلع المدعومة وتكاليفها المالية 66
16. أهمية النفط في الاقتصاد الليبي 66
17. متوسط الانتاج اليومي للنفط الخام في ليبيا 67
18. تطور الانتاج والاستهلاك للفرد من الطاقة الكهربائية (1975 ـ 1998) 68
19. استخدامات مياه النهر الصناعي 69
20. التكوين الرأسمالي الثابت للقطاعات الرئيسية (1973 ـ 1985) و (1986 ـ 1996) 75
21. التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت للقطاعات الرئيسية (1973 ـ 1985) و (1986 ـ 1996) 76
22. تطور الناتج المحلي الأجمالي والناتج غير النفطي خلال الفترة (1973 ـ 1997) 78
23. النمو الجاري للناتج المحلي للقطاع النفطي مقارنة بالقطاعات غير النفطية (1970 ـ 1997) 80
24. حجم الخسائر المادية المترتبة على الحظر الجوي والمقاطعة الاقتصادية (1992 ـ 1998) 81
25. قيمة ونسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي بالاسعار الجارية (1983 ـ 1997) 81
26. معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستخدام بالقطاعات الرئيسية 83
27. تطور رصيد الموازنة العامة للدولة (1983 ـ 1997) 84
28. نسبة الضرائب والرسوم الى اجمالي الواردات (1983 ـ 1996) 85
29. تطور نسب الاستهلاك العام والخاص الى اجمالي الاستهلاك النهائي (1993 ـ 1996) 85
30. تطور اجمالي الاستهلاك ونسبته الى الناتج المحلي النفطي وغير النفطي (1983 ـ 1997) 86
31. التوزيع النسبي لنوع المسكن وفق تقسيمات الريف والحضر (1954 – 1995) 90
32. مؤشرات التطور النوعي للسكن (1995) 91
33. الانجاز السكني خلال الفترة (1970 – 1996) 92
34. تطور العجز في عدد المساكن (1973 – 1995) 92
35. معدلات الزيادة في اعداد الأسر والوحدات السكنية (1975 – 1995) 93
36. معدلات الوفيات بين الفئات العمرية صغيرة السن 101
37. نسب الوفيات والأصابات من حوادث الطرق (1992 – 1999) 102
38. اتجاهات الانفاق على الصحة ونسبته الى الميزانية العامة 104
39. انماط الرعاية المؤسسية للمعاقين 106
40. اجمالي قوة العمل الصحية (1998) 107
41. تطور اعداد القوى البشرية الصحية (1969 – 1998) 108
42. تطور البنية التحتية الصحية (تطور عدد الأسرّة في المستشفيات 1969 – 1998) 110
43. نسبة تغطية التطعيمات (1995) 110
44. اثر حملات التطعيم على الأمراض السارية والمعدية 111
45. اتجاهات الانفاق على التعليم ونسبته الى الميزانية العامة 120
46. التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية وفئات العمر 121
47. معدلات الالتحاق الصافي للسكان في العمر المدرسي (6 – 24) 122

48. مؤشرات رعاية الأم والطفل فى ليبيا بالمقارنة مع عينة من البلدان العربية 137
49. معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية بالمقارنة بعينة من البلدان العربية 138
50. معدلات مشاركة المرأة الليبية فى النشاط الاقتصادى 138
51. مساهمة المرأة الليبية فى قوة العمل 140
52. مستوى واتجاهات استخدام المرأة وفق نتائج التعدادات 141
53. تطور مستويات واتجاهات إستخدام المرأة حسب الحالة العملية 141
54. تطور نسبة الأناث من اجمالى الملتحقين فى المراحل التعليمية المختلفة 146
55. تطور نسب الالتحاق للفتيات الأناث فى العمر المدرسى المقابل لكل مرحلة تعليمية 146
56. تطور التركيب النسبى للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية 147
57. التوزيع النسبى للمشاركة المرأة الليبية فى الوظائف الادارية والتنظيمية 149

الأطر

1. محاور التقارير الدولية للتنمية البشرية (1990 ـ 1999) 4
2. تعريف مختصر للتنمية البشرية 8
3. تعريف موجز للتنمية البشرية المستدامة 8
4. أثر سياسات اعادة الهيكلة على أوضاع العمل والقدرة الشرائية 9
5. مقاطع من الاعلان العالمي للحق فى التنمية 15
6. التفاوتات فى احتياجات التنمية البشرية وانماط الاستهلاك 16
7. معدلات التجارة والاستثمارات داخل التكتلات الاقتصادية الكبرى 17
8. أثر التغيرات فى الاقتصاد العالمى على حالة التنمية البشرية فى أفريقيا 19
9. حجم المديونية الأفريقية والعربية 20
10. قرارات اعلان سرت عن الاتحاد الافريقى 22
11. مضمون التنظيم الاجتماعي والسياسي في ليبيا 25
12. سياسات التنمية البشرية والخصوصية الليبية 26
13. المركزية واللامركزية فى استراتيجيات التنمية البشرية 27
14. الأهداف والغايات المجتمعية للتنمية البشرية فى اطار الخطط الانمائية 29
15. مضمون دليل التنمية البشرية 38
16. المؤشرات التفصيلية المطلوبة لقياس اداء التنمية البشرية فى المناطق 44
17 الدليل الوطنى لتوزيع التنمية البشرية بين المناطق في ليبيا 46
18. تحليل استراتجيات وأهداف خطط التحول المتعاقبة 57
19. الاطار التشريعى للملكية وممارسة النشاط الاقتصادى 60
20. مكانة السكن فى خيارات التنمية البشرية 89
21. محاور السياسة الوطنية للأسكان فى ليبيا 94
22. مساهمة الدولة فى تمويل مشروعات الأسكان 94
23. التبعات الاجتماعية للمسألة السكنية 97
24. مقترحات حول دور الدولة فى تحقيق السكن للجميع خلال السياسة الأسكانية المقبلة 98
25. الخطوط العريضة للأستراتيجية الصحية الاولى بعد الثورة 100
26. الميزان الغذائى فى ليبيا 103
27. مقياس تقييم مستوى تأهيل المعلمين 128
28. المشاهد المقترحة للنهوض بقطاع التعليم 131
29. دليل التنمية البشرية الدولى المرتبط بالنوع وموقع ليبيا فى اطاره 135
30. الأطار التحليلى لموضوعات النوع فى سياسات التنمية البشرية 136
31. وفيات الأمهات مازالت تهدد حياة النساء 137
32. حساب المشاركة الحقيقية للمرأة الليبية فى النشاط الاقتصادى 140

33. موقع المرأة الليبية فى التشريعات المتعلقة بالأمن الاقتصادى 142
34. العوائد الاجتماعية للاستثمار فى تعليم المرأة 145
35. أهمية المشاركة السياسية للنهوض بأوضاع المرأة 148
36. نموذج من نشاطات المرأة الليبية فى العمل التطوعى 150
37. نحو استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الليبية 151

الأشكـال

1. اتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء عالمياً 18
2. الفجوة الحادة بين الاغنياء والفقراء 19
3. كشف حساب التنمية البشرية فى العالم خلال عقد التسعينات 21
4. مضمون التنظيم الاجتماعى والسياسى فى ليبيا 25
5. وضع التنمية البشرية فى ليبيا مقارنة بدول الأنجاز العالى والمتوسط والمتدنى 41. 42
6. الانجاز الليبي فى الاطار العربى 41
7. الانجاز الليبي فى الاطـار الأفريقى 42
8. دليل التمية البشرية حسب المناطق فى ليبيا 45
9. تطور الهرم العمرى للسكان (1954 – 1995) 52
10. أوضاع الحرمان البشرى قبل الثورة 54
11. أهمية النفط فى الاقتصاد الليبي 67
12. معدل نمو الانتاج والاستهلاك للفرد من الطاقة الكهربائية خلال الفترة (1975 – 1998) 69
13. تطور شبكات الطرق (1970 – 1996) 71
14. العلاقة بين النمو والاستقرارالاقتصادى والتنمية البشرية 73
15. تطور هيكل القطاع الصناعى : النصيب النسبى للمساهمة فى الناتج الصناعى (1973 – 1985) 77
16. تطور المصروفات التنموية والتسييرية (1986 – 1997) 77
17. العلاقة التطورية بين الناتج المحلى الاجمالى والناتج النفطى 80
18. مساهمة القطاعات الرئيسية فى الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نموها 82
19. مؤشرات التطور النوعى للمساكن (1973 – 1995) 90
20. نسب التطور النوعى للسكن (1995) 91
21. التوقعات المستقبلية للعجز فى المساكن 93
22. مصادر التمويل لقطاع الاسكان (1970 ـ 1995) 94
23. نقص الوزن وقصر القامة والنحافة بين الاطفال فى ليبيا مقارنة بالبلدان العربية 103
24. مستويات الرعاية الصحية 105
25. التوزيع النسبى للأعاقة 107
26. معدل ممرضة / طبيب فى ليبيا – مقارنة بالمعيار الدولى 109
27. تطور الحالات المعدية والسارية المبلغ عنها (1977 – 1998) 112
28. أولويات مشكلات القطاع الصحى 114
29. أولويات السياسة الصحية 115
30. المكونات الرئيسية لعملية تنمية القوى العاملة الصحية 116
31. معدلات الالتحاق الصافى بأعمار (6 – 24) حسب المناطق والنوع 122
32. معدلات الالتحاق فى التعليم العالى (19 – 24 سنة) حسب المناطق 123
33. نسبة الزيادة ومعدل النمو للمعلمين ومعدل نمو الطلبة للتعليم الأساسي (1971 – 1999) 126
34. نسبة الزيادة ومعدل النمو للمعلمين والطلبة للتعليم الثانوي 127
35. رأى المرأة العاملة فى الرضوخ لرغبة الزوج بالتفرغ للمنزل 139
36. رأى الزوجين في الموقف من العمل والنموذج المفضل 142
37. مؤشرات الزواج والطلاق للسنوات (1973 ـ 1998) 144
38. العوامل الرئيسية لأسباب الطلاق 144

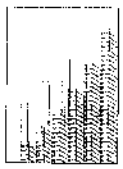

التنمية البشرية : إطار العمل والمفهوم

تقديم

لأن هذا هو التقرير الوطني الأول حول التنمية البشرية في ليبيا، فإن نقطة البداية تفرض توفير تحليل موسع لما يعني هذا المنظور الإنمائي الذي يراهن على البشر ويضعهم في مركز الأشياء والتبصير بكيفية قياسه وتحويله إلى سياسات وخطط وبرامج عملية.

يحاول التقرير الوطني الأول كذلك التعريف بالمعايير المطلوبة لتحقيق عنصر الاستدامة في إنجازات التنمية وعدم تعرضها الى التقطع. وعلى ضوء تلك المعايير يجري تقييم الإنجاز الوطني التنموي الذي تحقق منذ السبعينات وليومنا هذا مع الاعتماد على المقارنات الدولية لوضع التجربة التنموية في ليبيا في السياق العالمي.

ومن أجل تحقيق الربط المفهومي والعملي بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ووضع ذلك في إطار الاستعدادات التي تشهدها ليبيا لصياغة خطتها الإنمائية القادمة يحاول التقرير بلورة صيغة معادلة (التوازن الأمثل) بين تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ووضع الاقتصاد الوطني على أساسيات صحيحة وتحقيق الكفاءة في الأداء من جهة وبين النهوض بقطاعات التنمية البشرية وتحقيق المزيد من الارتفاع بمستوى الرفاه الاجتماعي وضمان مبدأ العدل الاجتماعي من جهة أخرى، حيث أن كليهما يهدفان إلى بلوغ الغايات النهائية في تطوير المجتمع الليبي وتحقيق الاعتماد على الذات وضمان التواصل في المسار التنموي ومراعاة حقوق الأجيال القادمة.

ولاشك في أن صدور التقرير الوطني للتنمية البشرية في ليبيا يشكل في إطاره المرجعي الدولي جزءا من الجهد الذي تبذله البلدان النامية لإعادة الاعتبار للتنمية البشرية والتفكير ببدائل للتوجهات الإنمائية المفروضة والتي تدعو إلى إطلاق عنان قوى السوق وإضعاف دور الدولة بغض النظر عما يمكن أن تفرزه تلك التطبيقات من مضاعفات على المستوى المعيشي لغالبية الشرائح الاجتماعية، وبالأخص المتوسطة والضعيفة، وما يمكن ان تقيمه على المستوى الدولي من خلل بالغ في النظام الاقتصادي العالمي، وبالشكل الذي يلحق مزيدا من الضرر بالبلدان النامية.

من جانب آخر، يتلاءم إصدار التقرير الوطني للتنمية البشرية في ليبيا مع مجهودات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التبصير ببدائل وإمكانيات تحقيق التنمية بوجه إنساني، واختيار النماذج الملائمة لإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبحيث لا تشكل انتكاسات في المسار التنموي، ولا تنتقص من المكاسب التي أنجزت في مجال الرفاه الاجتماعي للفئات والشرائح المختلفة عبر عقود من العمل المتراكم في المجتمعات النامية.

ومن أجل ذلك فقد بادر البرنامج، ومنذ عام 1990 بنشر تقارير دولية متعاقبة سنويا حول التنمية البشرية ومحاورها وملفاتها الأساسية. واستطاع خلال السنوات العشر الماضية أن يحدث أثرا واضحا على الفهم المطلوب والحقيقي للتنمية، والتذكير بالغايات النهائية للنهوض بالمجتمعات، والتحذير من الإغراق في الأصولية الاقتصادية ومن قصر نظرها في الاكتفاء بحساب الوسائل والتركيز على الإنتاج دون مراعاة للتبعات التوزيعية. وبهذا الصدد فقد أفلحت الأطروحات التي قدمتها التقارير الدولية للتنمية البشرية بأعدادها المختلفة في تبيان المبررات اللازمة لضرورة وضع البعد البشري في صميم الحوار التنموي الجاري حالياً حول البدائل والمشاهد المختلفة للإستراتيجيات التنموية والتي تتماشى مع طبيعة التحولات العالمية الحادة.

بقي أن نذكر بأن هذه المجهودات الدولية والوطنية قد جاءت استجابة للحاجة التاريخية التي بدأت تلح على ضرورة توفير وقفة مراجعة للتطبيقات التنموية السائدة في الوقت الراهن، والتي حرفت الانتباه عن التنمية من اجل البشر، وركزت عوضاً عن ذلك على

التنمية البشرية تراهن على الأنسان وتضعه في مركز الأشياء.

التقرير الليبي هو جزء من جهد العالم الثالث للتفكير ببدائل التنمية.

إطار رقم ١

محاور التقارير الدولية للتنمية البشرية 1990-1999

■ يتناول التقرير الأول (1990) بالتفصيل مفهوم التنمية البشرية، ويفرق بينه وبين المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي الذي يركز على تنمية الأشياء وتحقيق الفوائض بغض النظر عن كيفية توزيع العوائد. ومن ناحية القياس يوضح التقرير ان دليل التنمية البشرية يختلف تماماً عن المؤشر المألوف لمعدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في الحكم على الإنجاز التنموي فهنالك بلدان قد يقل فيها معدل دخل الفرد ويرتفع فيها اداء التنمية البشرية، والعكس صحيح.

■ يركز التقرير الثاني (1991) على مسألة إعادة توزيع الموارد وفقاً لمتطلبات التنمية البشرية ويتساءل عن الدور الذى يمكن ان تقوم به الارادة السياسية بهذا الصدد. من جانب القياس حاول هذا التقرير توسيع مؤشرات دليل التنمية البشرية وقدم قياساً للحرية وحقوق الإنسان.

■ يهتم التقرير الثالث (1992) بالمناخ الاقتصادي الدولي. ومن خلال تحليلاته خرج بنتيجة مفادها ان هنالك حاجة لتحسين شروط التبادل، وبالشكل الذي يساعد الأطراف الضعيفة للانخراط فى التجارة الدولية. ويحتوى التقرير على جداول وإحصاءات مختلفة توضح الفجوة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المصنعة فى الدخل والثروة، ويعتقد ان هنالك فرصاً تاريخية على البلدان النامية اقتناصها.

■ ينفرد التقرير الرابع (1993) بالتركيز على قضية المشاركة الشعبية كشرط أساسي وحاكم لنجاح المجهودات الإنمائية. وفى إطار ذلك يقدم التقرير تصوراته عن الخصائص التى يمكن أن تشكل الحياة السياسية والديموقراطية والشفافية واللامركزية واشراك المجتمع المدني بصورة كاملة فى قرارات وتطبيقات التنمية.

■ تزامن إصدار التقرير الخامس (1994) مع التحضيرات الجارية آنذاك لعقد قمة التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995). وقد ركز التقرير على توضيح معنى التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي فى إطار التنمية البشرية المستدامة. كما تناول بالاستعراض والتحليل المشكلات الاجتماعية المتمثلة بالفقر والبطالة والتحلل الاجتماعي والتي تواجه جزء كبير من البشرية وتدعو القمة الى اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها.

■ يختص التقرير السادس (1995) بموضوع المرأة ومسألة المساواة حسب النوع، اذ يهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمشاركة المرأة ويقدم تصورات تصورات مفهوم التنمية البشرية بهذا الصدد، لتوظيفها فى إطار المؤتمر العالمي حول المرأة الذى عقد فى العام ذاته (بكين 1995).

■ التقرير السابع (1996) يتوجه إلى تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ويؤكد بالحجة ان هنالك عديد البلدان من التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي قد صاحبها تدهور في أوضاع التنمية البشرية، في حين أفلحت بلدان أخرى في تحقيق توازن إيجابي بين تصاعد معدلات النمو وتصاعد مؤشرات التنمية البشرية. وقد حذر التقرير من الفجوة الآخذه بالتوسع بين دول الشمال والجنوب والبلدان الغنية والفقيرة، وأوصى بالابتعاد عن تطبيقات نماذج النمو الاقتصادي التي لا توسع فرص العمل وتولد البطالة والعنف ولا ترتبط بخصوصية البلدان ولا تحمل مستقبلات واعده وان من الأفضل الأخذ بنموذج التنمية البشرية المستدامة.

■ يهتم التقرير الثامن (1997) بمسألة الفقر الذي بدأ بالتفاقم نتيجة التطبيقات الإنمائية التي تؤكد على النمو لوحده. ويوضح التقرير بأن الفقر لايعنى مجرد انخفاض الدخل فهنالك فقر القدرات والحرمان من المعرفة والاتصالات ومن ممارسة حقوق الإنسان، إضافة إلى إفقار البيئة. ويركز التقرير أخيراً على قضة إفقار الأمم حيث تعيش أكثر البشرية فى حالة من الفقر وانعدام الخيارات.

■ ينصب اهتمام التقرير التاسع (1998) على قضية الاستهلاك ويوضح سوء توزيعه عالميا، ويؤكد ان هنالك أكثر من مليار نسمة تفتقر إلى إمكانية الاستهلاك على نحو يتيح لها إشباع ابسط احتياجاتها الأساسية مقابل استهلاك مشوه ومفرط للبلدان المصنعة يعمل على تآكل الموارد المتجدده ويلوث البيئة المحلية والعالمية. ويطرح التقرير جملة تصورات ليس لزيادة الاستهلاك او الحد منه وتوزيعه عادلاً فحسب، بل لنمط مختلف من الاستهلاك (استهلاك من اجل التنمية البشرية).

■ ويتناول التقرير العاشر (1999) إشكالية العولمة وآثارها على التنمية التنمية، ويشير الى انه بقدر ما هنالك من فرص للرفاه البشرى نتيجة زيادة الاعتماد المتبادل بين الشعوب، فهنالك مخاطر نتيجة لحالة التبادل غير المتكافى بين البلدان المصنعة والبلدان النامية. ويدعو التقرير الى استثمار أوضاع القرية الكونية ووسائل الاتصال المتطورة لإيجاد قيم مشتركة بين الشعوب والتزام مشترك نحو تحقيق التنمية البشرية للجميع.

المصدر : التقارير الدولية للتنمية البشرية ، اعداد متعاقبة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النمو الاقتصادي مهم الا أن الأهم هو التحقق من نوعية ذلك النمو.

النمو الاقتصادي من اجل تحقيق الفوائض والاهتمام بقضايا الاقتصاد الكلي. ولا شك أن تلك الوقفة بدأت تذكر المجتمع الدولي من جديد بأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وإن الهدف الأساسي للتنمية هو خلق بيئة ملائمة لتمكين الناس من التحكم بمصائرهم، والتمتع بحياة صحية وأعمار مديدة، وبالمقدرة على الإبداع والتطوير.

ولا تعني مثل هذه المراجعات بطبيعة الحال نكران أهمية النمو الاقتصادي وبناء الاقتصادات الوطنية على أسس صحيحة، ولكنها تعير الانتباه الى ضرورة التفكير بنوعية ذلك النمو عند التخطيط له في المجتمع المعين، والتحقق من مدى مقابلته للحاجات الاجتماعية. ولا تعني كذلك الإقلال من أهمية إعادة الهيكلة الاقتصادية وإقامة معادلة الدولة/السوق لتحقيق عنصر الكفاءة في الأداء التنموي، ولكنها تشير الى ضرورة التركيز في عملية المراجعة الاقتصادية على النهوض بمستويات الفئات الضعيفة من خلال توظيف الموارد و إعادة توزيع الأصول وعدم تقديم تلك الفئات كضحية لإعادة الهيكلة كما أفرزت ذلك غالبية التطبيقات الحالية. فالسياسات الوطنية، كما

تتصورها رؤية التنمية البشرية، قد تنجح في توفير مرونة أعلى للنمو إذا ما كانت إحدى المصادر الهامة لذلك النمو هي النشاطات الأساسية للفئات الفقيرة ومؤسساتها الإنتاجية الصغيرة.

عملياً، يمكن القول بأن هذه الوقفة التاريخية التي وفرتها التقارير الدولية والوطنية للتنمية البشرية قد ساعدت في لفت الانتباه إلى أن طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وان كان مطلوباً، وبالحاح، لمسايرة ظواهر العصر وثورة المعلومات وتجليات العولمة، إلا انه ليس بالطريق السالك والواضح المعالم، كما تم تصويره، والدليل على ذلك ما يحدث حالياً من اضطرابات ومضاعفات في الدول السائرة في طريق التحول (دول المعسكر الاشتراكي سابقا) وما حدث في عديد البلدان الآسيوية أخيراً. مثل هذه النتائج تشير، وبوضوح، الى عدم وجود نموذج أحادي وآلي للتنمية يجب أن يسير على خطاه الجميع. فالتنمية إذا أردنا لها أن تحمل صفة الاستدامة، والمشاركة الفاعلة في التطوير المجتمعي، تصبح مستحيلة إذا ما كانت مفروضة، وغير نابعة من خصوصية المجتمعات.

باختصار، أن رسالة التنمية البشرية وتوجهاتها البديلة، تريد أن توضح لنا بأن العالم يمكن أن يحمل أكثر من نموذج وفلسفة ورؤية لتطوير المجتمعات وتنميتها. ومن الأفضل له أن يكون عالما متعدد المراكز والأقطاب، وليس عالما أحادي المركز مرتبطا بنموذج اقتصادي وسياسي واحد يفترض صلاحيته للجميع.

من جانب آخر تهدف رسالة التنمية البشرية الى تعميق القناعة بين راسمي السياسات وصناع القرار حول وجوب التفريق بين التنمية كمشروع متكامل للنهوض بالمجتمعات، وبين النمو الاقتصادي المعني بتوسيع الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير في كيفية توزيعه. أن توسيع الدخل هو بدون شك أحد الأبعاد الأساسية للتنمية، إلا أن من الخطأ التركيز على هذا الهدف المحدد دون غيره، فذلك مظهر من مظاهر التنمية الناقصة.

في إطار مثل هذه القناعات ، فان تبني توجه التنمية البشرية في عمليات التخطيط الإنمائي سيساعد على إعادة تركيب السؤال المألوف في حسابات النمو الاقتصادي : كم ينتج المجتمع المعين ؟ إلى سؤال : كيف هي الأوضاع الحياتية للشرائح الاجتماعية المختلفة، وكيف تساهم تلك الأوضاع في تحقيق جانبي معادلة التنمية : **الكفاءة في الأداء والعدل في التوزيع**.

العالم يمكن أن يحمل أكثر من نموذج وفلسفة ورؤية لتطوير المجتمعات وتنميتها.

ولا شك في أن هذا التصور الشامل لعملية التنمية جدير بأن يدحض القناعات المبسطة والمخلة للمقاربات الاقتصادية المهيمنة في الوقت الحاضر، والتي تعتقد بأن سياسات التكييف الاقتصادي والنمو لا يمكن أن تتوافق مع سياسة للتنمية البشرية في خطة إنمائية واحدة ، وبحجة أن التكييف يحتاج إلى إدارة وتسيير للطلب على المدى القصير، في حين ان النمو يتطلب توسيع العرض على المدى البعيد. كما تحاجج كذلك بان التكييف يستلزم عادة سياسة تصحيحية للتشوه في الأسعار، وإعطاء دور أساسي لآليات السوق، مما يوجب الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، في حين أن التنمية البشرية تحتاج إلى تدخل أوسع من قبل الدولة، وتواجد حكومي قوي في قطاعات الموارد البشرية، وبالذات التعليم والصحة، مما يخل في توزيع الموارد.

أن التجربة العملية للتنمية البشرية وتطبيقاتها الناجحة في عديد البلدان النامية هي بمثابة الرد الدامغ على تلك القناعات، حيث توضح أن مثل هذه التناقضات غير واردة ومبالغ بها. فمعظلة التنمية في حالة غالبية البلدان النامية تتمثل أساساً في هدر الموارد أثناء التطبيق، وعدم توظيفها وإدارتها إدارة سليمة. وان فقدان ذلك التوازن هو المشكلة العصية للتنمية لديها، حيث أن التوظيف في تجاربها لم يرق إلى الصورة المثلى، ويشوبه الكثير من التشوه. وعليه فأن التصرف بالطلب إذا ما تم تحسينه، وجرى إلى جانب ذلك تصحيح التشوه في الأسعار، واختزال التدخل غير الضروري للدولة، وتم إصلاح الفساد الإداري او الاقتصادي، واجتثاث عدم الكفاءة في الاداء، فإن الموارد المطلوبة لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ستتوفر في آن واحد، ويعاد توزيعها، وفق معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

بالامكان حل التناقض بين التأكيد على النمو الاقتصادي والتأكيد على التنمية البشرية.

التنمية البشرية موالية للجماهير وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة.

وبالرغم من أن هذه القناعات قد بدأت تحتل مكانها الثابت في الفكر التنموي، ويتعاظم معها الإجماع الدولي حول الحاجة لتطوير منظور التنمية البشرية المستدامة، وحول الضرورة لتحقيق الاتساق بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاستراتيجيات التنموية، فان حقيقة ما يجري من تطبيقات في عديد البلدان النامية تشير إلى استمرار توجه التنمية في الاتجاه المعاكس، والالتزام بتنفيذ الوصفات التي نصحت بها مؤسسات التمويل الدولية، والتي لم تكن بالضرورة مطابقة للواقع الاقتصادي لتلك الدول، إذ أدت الى زيادة الفجوة بين من يملك ومن لا يملك، والى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور ظروف العمل، وتردي نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، مما عمل بأجمعه على تعريض التنمية البشرية إلى الضياع، وإصابة عديد تلك المجتمعات بالتحلل والتفكك الاجتماعي.

ولا يخفي على المتتبع بأن التقييمات التي أجريت لنتائج هذه التجارب التي عمت البلدان النامية وتشخيص تبعاتها قد أفرزت نتائج سلبية بالغة الخطورة مما دعى بالقمم العالمية للتنمية في عقد التسعينات ابتداء من قمة الأرض في ريو ديجينيرو وقمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاكن ومرورا بقمم المرأة والسكان والتنمية والأسكان في بكين والقاهرة واسطنبول على التوالي الى التأكيد على ضرورة إعادة النظر بالاستراتيجيات التنموية السائدة وحساب تكاليفها الاجتماعية، وبحيث تهدف الى تحقيق الوفورات من أجل الناس، وليس تهيئة الناس من أجل الوفورات التي قد تنتهي بأيدي القلة.

مع ظهور التقرير الليبي هنالك 120 بلداً حول العالم قد نشرت تقاريرها الوطنية.

باختصار، ما حاولت توضيحه تلك التظاهرات الدولية المتعاقبة، أن الناس ونوعية حياتهم هي القضية المركزية لأي بديل تنموي يمكن التفكير به، وإن تحقيق ذلك يأخذ السبق على أي إنجاز اقتصادي أو سياسي ذى طابع إقصائي. فلا خير في نمو اقتصادي قد ينجح في تحقيق زيادة في مؤشرات الاقتصاد الكلى، ولكنه لا يؤدى إلى زيادة فرص العمل، إذ لا يمكن اعتبار مثل هذا النمو إنجازا مجتمعيا. وتنسحب نفس النتيجة على نمط النمو الذي قد تعود فائدته على القلة تاركا غالبية الناس تعاني من حدة الفقر وتدني القدرة الشرائية. كل ذلك يعني أن الاعتقاد الذي بقي لفترة ومازال يتصور بأن النمو الاقتصادي في المراحل الأولى لابد أن يرتبط بتدهور في توزيع الدخل هو اعتقاد بعيد عن الدقة ولا يمكن التسليم به.

في مثل هذا السياق التاريخي الحالي والذي يشهد جدلا حادا حول المعنى الحقيقي للتنمية، يتضح بأن التقارير الدولية السنوية للتنمية البشرية، مهما تعددت ملفاتها، تحمل مسلمة واضحة للعالم وهي : ان الهدف الأساسي لأي مشروع تنموي ينشد التطوير المجتمعي، كان ومازال وسيبقى، النهوض بأوضاع البشر، وتنمية الإنسان قبل تنمية الأشياء. وان تراكم السلع والثروة المالية وإنتاج الخدمات ليست إلا وسائل لتحسين قدرات الناس وتوسيع خياراتهم واحقياتهم.

أما التقارير القطرية حول التنمية البشرية، والتي أصبح إصدارها تقليدا تحتذي به غالبية البلدان، فهي الأخرى مؤشر تأريخي هام حول بداية تحقيق الاجماعات الوطنية بشأن هذا التوجه الشامل لعملية التنمية، والاقتناع بضرورة توفير الأرضية اللازمة للتخطيط له وقياسه، وما يتبع ذلك من تكوين لقواعد المعلومات، ونظم المؤشرات التي تسعى إلى استقصاء الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للناس، وعدم الاكتفاء بالمؤشرات الإجمالية والكلية والتي لا تفيد عادة في تحليل السياسات ورسم الإستراتيجيات الإنمائية المتمحورة حول البشر.

ومع ظهور هذا التقرير الوطني للتنمية البشرية في ليبيا يكون هنالك أكثر من 120 بلدا حول العالم قد نشرت تقاريرها الوطنية لعدد واحد أو عدة أعداد. ومما لاشك فيه ان تلك الوثائق الوطنية الهامة هي أكثر من مجرد تقارير، إذ ان صياغاتها ومضامينها واستخداماتها تختلف وفقا لخصوصيات الدول، وللأولويات التي تقدمها على غيرها من أجل النهوض بالتنمية البشرية وإسعاد شعوبها.

ان مراجعة سريعة لتلك التقارير الوطنية توضح كيف أنها تختلف في غاياتها :

■ فالبعض من تلك التقارير الوطنية يستخدم لإرساء قواعد الإجماع العام حول أولويات التنمية البشرية، وتوزيع المسؤوليات والأعباء بين الأطراف الاجتماعية الفاعلة (الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) .

■ البعض الآخر يكرس فصوله لتدارس محور معمق أو ملف معين يتضمن قضايا ومشكلات ملحة في المجتمع، حيث يتم تحليلها ومعالجة بدائلها (مثال : القضاء على الفقر أو معالجة أوضاع ذوي الدخل المحدود، أو التطوير المعرفي والنهوض بالعنصر البشري، أو حماية البيئة، أو المركزية واللامركزية في الأداء المؤسسي، أو حقوق الإنسان.. الخ) وباعتبارها أبعادا هامة لتحقيق التنمية البشرية.

■ من جانب آخر، هنالك تقارير وطنية للتنمية البشرية توكل لنفسها مهمة رصد ومتابعة الإنجاز التنموي الذي تحقق على المستوى القطري في العقود السابقة، والعمل على تقييم جوانب التقدم والتخلف بالنسبة لأداء قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم رسم البدائل المستقبلية للتطوير.

■ وفي غالبية الأحيان، تأتي التقارير الوطنية كعمل مكمل للتخطيط الإنمائي، وحساب التكاليف الاجتماعية المحتملة لإعادة الهيكلة الاقتصادية، ورصد العلاقة بين طبيعة استغلال الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وتحليل الأنفاق العام، وتدارس السياسات التنموية لمختلف الفئات السكانية والاجتماعية، وتحليل الفروق بين الريف والحضر والمناطق والشرائح المختلفة عن طريق تصميم الخرائط التنموية.

وفي حالة التقرير الوطني للتنمية البشرية في ليبيا، ولكونه الأول، فإن طبيعة الإحاطة المطلوبة تجعله يكرس نفسه من جانب لتحليل وتقييم الإنجاز التنموي بوجهه الشامل ويتطرق الى كافة قطاعات التنمية البشرية. من جانب آخر يعطي التقرير الوطني لنفسه الوظيفة التاريخية في رسم استراتيجية وطنية للتنمية البشرية وتحديد برنامج عمل لمتابعتها، وتحويلها إلى مشروعات ونشاطات تدخل في إطار الخطة الإنمائية التي يتم التحضير لها في الوقت الحالي. أما التقارير الوطنية اللاحقة فستعنى باختيار ملف قطاعي سنوي لمناقشته بالتفصيل والعمق الكافيين وتتولى طرح بدائله في إطار التنمية البشرية المستدامة.

التنمية البشرية المستدامة

تعريف بالمقومات والقضايا الاساسية

الحاجات والحقوق

يؤكد العلامة العربي المسلم ومؤسس علم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون أن الإنسان هو أساس العمران وهو غاية ما في الطبيعة وان كل شيء مسخر له. وهذا يعني، بالتعابير المعاصرة، ان تنمية البشر هي الثروة المركزية لجميع أنماط المجهودات الإنمائية – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن الإنسان هو مقياس جميع الأشياء.

يؤكد ابن خلدون أن الانسان هو أساس العمران وهو غاية ما في الطبيعة.

ويمكن وفق هذا المنظور رصد مرامي جميع المجهودات الإنمائية وتقييمها من خلال إخضاعها الى أسئلة عديدة تعمل إجاباتها على التحقق من نوع العوائد التي أفرزتها تلك المجهودات، والوقوف على طبيعة التغيرات التي تركت أثرها على مجمل جوانب الأوضاع الحياتية للجماهير، وعلى مستوى التقدم الذي قد تم إنجازه والممكن إنجازه مستقبلا للنهوض بالمجتمع قيد الدرس.

إن أسئلة من قبيل ما يلي تصبح بالغة الأهمية في الحكم على عوائد التنمية البشرية لدى المجتمعات : هل أمكن للبلد المعين تحقيق معدلات حياة أطول وأكثر صحة للمواطنين ؟ هل حقق القدرة على توفير مستوى غذائي ملائم لمواطنيه ؟ هل باستطاعة الجميع القراءة والكتابة والتزود بالأتساع المعرفي والتمكن من التواصل لتطوير الاستقلالية الذاتية والقدرات الإدراكية والعقلية، ومن ثم، ضمان ادخار كاف من رأس المال البشري للمجتمع ؟ هل انعكس ذلك على وجود سلوك مؤسسي كفؤ وتوفر أنماط تسيير وإدارة للموارد الوطنية بصورة عقلانية، ومن ثم أحداث تراكم لرأس المال الاجتماعي يضمن الاستدامة في عملية التنمية ؟

منظومة الحقوق البشرية غير قابلة للتجزئة.

ولعل الأهم والأوسع من بين تلك الأسئلة التي تحكم على إنجاز التنمية البشرية في البلد المعين هو التحقق من مدى ضمان حقوق الجماهير في التجربة الإنمائية،

ومشاركتهم الفاعلة في تقرير أبعادها، فالناس يولدون أحرارا، والحقوق طبيعية النزعة في أساسها، وبدونها لا يستطيع الفرد أن يحيى كإنسان، ولا يمكن لملكاته في الذكاء والفطنة والوعي والعقل النقدي أن تتطور، كما لا يمكن للحاجات الروحية والحاجات الأخرى أن تصل إلى حالة الإشباع والرضا. إن التنكر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحجب المشاركة الحقيقية عن الجماهير، هو ليس مأساة تخص الفرد المواطن فحسب بل يمكن أن ينشئ ذلك التنكر ظروفا تهدد استدامة عملية التنمية ذاتها، ويوفر المناخ الخصب لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما يولد العنف والصراع داخل الأمم والمجتمعات وفيما بينها.

إطار رقم 2 تعريف مختصر للتنمية البشرية

■ التنمية البشرية هى توجه إنمائي يهدف الى توفير فرص حياتية افضل للجماهير ويعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية (1) حياة اطول واكثر صحة (2) تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة (3) إتاحة مستويات معيشية مرتفعة. ولا يمكن ان يتحقق ذلك كله الا فى إطار المناخ العام للتنمية البشرية والذي يتضمن الحرية الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والإبداع والاحترام المتبادل والامتثال الى مبادئ حقوق الإنسان. وتتوجه التنمية البشرية الى الارتقاء بإنسانية الانسان وجعله مسؤولاً عن مقدراته وشؤونه فهو غاية التنمية ووسيلتها فى آن واحد.

الخيارات الوطنية الحالية فشلت فى خلق نمو اقتصادى مستدام طبيعياً ومنصف اجتماعياً.

زيادة على ذلك، تؤمن التنمية البشرية بأن منظومة الحقوق البشرية لا يمكن أن تتجزأ، وبمعنى عدم إقصارها عمدا على الحقوق المدنية والسياسية، كما يؤكد على ذلك توجه الاقتصاد الحر، بل يجب أن تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحق في العمل، الحق في الراحة والتنقل، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في الإسكان)، حيث تشكل تلك المنظومة بأجمعها شرعة حقوق الإنسان وأحقياته في التمتع بحياة كريمة تليق بتنميته كبشر.

إطار رقم 3 تعريف موجز للتنمية البشرية المستدامة

■ تضاف صفة الاستدامة لمفهوم التنمية البشرية كى تعنى بأن جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية واقتصادات الطاقة يجب ان تتم صياغتها والتخطيط لها بحيث تحمل عنصر التواصل بيئيا واقتصادياً واجتماعيا.

ويعنى ذلك، ان الاستهلاك الحالى لا يمكن تمويله عن طريق استنزاف الموارد وعن طريق مديونية اقتصادية يتحمل تسديدها آخرون فى المستقبل. من جانب آخر يجب ان يتركز الاستثمار فى إنسان اليوم، فى تعليمه وصحته واستقلالية شخصيته ضمن دولة المؤسسات كى لا تتراكم المديونية الاجتماعية للأجيال القادمة. وأخيراً فإن استخدام الموارد الطبيعية يجب ان لا يتم بطرق تولد مديونية بيئية تتغافل عن إنتاج واعادة انتاج الموارد الكونية وأهمية الحفاظ عليها .

وفي نفس السياق، يأتي الحكم على إنجاز التنمية البشرية في المجتمع من خلال التحقق من مدى احتساب حق الأجيال القادمة وضمان الاستدامة في المشروع التنموي، وعدم الوقوع في دوامة الاستهلاك الحاضر، فذلك هو العنصر الأخلاقي لكونية الحياة، والذي يتمثل في ضرورة الالتزام بعدم استنزاف موارد الطبيعة وإساءة التعامل معها. ولعل أفضل ما يمكن أن يصور مثل هذا المعنى الإنساني النبيل هو المثل العربي الذي يقول: **زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون.**

الخيارات الوطنية للتنمية البشرية

يتضح لنا مما تقدم، أن التنمية البشرية في تصوراتها الكلية والشاملة تسعى الى توفير رؤية متكاملة للنهوض بالمجتمعات والى توسيع نظرة التنمية أحادية الجانب الجاري تطبيقها في عدد كبير من الدول النامية، والتى تؤكد حصراً على مدخل التكييف الاقتصادي. وتستفيد مقاربة التنمية البشرية في صياغة أطروحتها من نتائج التقييمات لتجارب الدول التي أخذت بتلك التطبيقات دون التفكير في تحويرها محليا، مما أدى الى فشل سياساتها في خلق نمو اقتصادي مستدام طبيعيا ومنصف اجتماعيا، ومما أفرز العديد من الظواهر السلبية على الأوضاع البشرية.

نحاول فى تقريرنا هذا إدراج تلك الظواهر السلبية على سبيل المثال، لا الحصر، بالآتي:

1- **حدوث ركود في الاقتصاد ككل نتيجة لتلك التطبيقات، وبحيث أدى الى تدهور مستويات الدخول والى الفشل في تحقيق المزيد من فرص العمل وتفشي البطالة** . ويمكن إرجاع ذلك الى طبيعة السياسات الانكماشية التي تبنتها تلك النماذج. فتقليص الاقتصاد من الناحية النظرية يستوجب خفض الطلب على السلع والخدمات للحد من الضغوط التضخمية، وإيجاد حالة توازن في المدفوعات، وبهدف تحقيق نمو اقتصادي إيجابي. الا ان ذلك لم يحدث في غالبية الحالات، وحتى في حالة حدوثه لم يصاحبه جانب توزيعي منصف.

2 – **ارتفاع تكلفة الخدمات الاجتماعية في تلك التطبيقات نظراً لتحجيم دور الدولة بشكل مخل والخفض من نفقات التعليم والصحة**، مع فرض رسوم لتمويل تلك الخدمات واستعادة تكاليفها من المواطنين، دون تمييز، مما أثر بصورة مباشرة على قدرة الشرائح الاجتماعية الضعيفة في مقابلة تلك التكاليف، ومن ثم حرمانها من التمتع بغالبية الخدمات المتوفرة.

3 – **إن تخفيف قيود السوق بشكل متسرع في غالبية التجارب لم توفر إطار عمل للتخفيض من الفقر**، بل ما جرى هو العكس، إذ تم تهميش وإلحاق شرائح إضافية من الطبقة المتوسطة (الفقراء الجدد) وإقصاء البعض عن الدورة الاقتصادية. من جانب آخر، أدت عملية تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص إلى انتفاع شرائح اجتماعية محدودة تمتلك رأس المال وقادرة على الاستثمار، في حين ان العاملين بأجر من الشرائح الوسطى والفقيرة قد تعرضوا إلى انخفاض أو تجميد الأجور، وتدهور القدرة الشرائية، أو إلى التهديد بالبطالة والضياع من جراء الاستقطاب الاجتماعي.

4 – **لأن برامج التكييف الاقتصادي مبنية أساسا على مقاييس الغرب المصنع وفلسفة مؤسساته المالية الدولية، فقد أخطأت في حساب المضاعفات الاجتماعية المتوقعة**، وكيفية التحسب لها عند تطبيق تلك البرامج والسياسات في البلدان النامية. وافترضت عند اقتراحها الإجراءات اللازمة لاحتواء مايمكن توقعه من مضاعفات ان تلك البلدان تمتلك قواعد مؤسسية قادرة على تأمين الانتفاع المباشر والإيجابي من برامج المواجهة المقترحة (شبكات الأمان الاجتماعي، والصناديق المصممة للحد من تبعات السياسات المطبقة على الشرائح الضعيفة). لقد ثبت من خلال التقييمات العديدة بأن هذه الفرضية غير مطابقة للواقع المؤسسي لغالبية البلدان النامية، وعليه فقد أفرزت سياسات التكييف عديد التوترات الاجتماعية، والتطرف، والفساد، والجريمة، والتحلل في النسيج الاجتماعي على مرور الزمن، وفي تجربة بلدان المعسكر الاشتراكي سابقا مثال واضح لذلك.

5– **إن إجراءات تحرير السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي أو الاندماج فيه، وبالطريقة التي فرضتها تلك السياسات، لم تحقق لدى البلدان النامية القدرة التنافسية بالشكل المطلوب**، وكما تم التبشير به، وذلك نتيجة لعوامل محلية وخارجية عديدة. كما أن الإجراءات المصاحبة للتكيف الاقتصادي لم تفلح كذلك في تعديل موازين المدفوعات، بل أدت إلى نزعات تضخمية، والى الفقدان التدريجي لسيادة الدول، وعدم تمكنها من التحكم بمواردها الاقتصادية أمام الضغوط والضوابط التي يفرضها عليها الاقتصاد العالمي، والتي يطلب منها الإذعان لقواعد اللعبة غير المتوازنة أساسا.

الاندماج في الاقتصاد العالمي لم يحقق القدرة التنافسية للبلدان النامية.

ما الحل إذن ؟ مع مثل هذه النتائج المخيبة للآمال أصبح من الواضح بأن على التفكير التنموي ان يسعى الى بلورة مقاربات موسعة ومختلفة للتكييف الاقتصادي، يمكن للبلدان النامية ان تأخذ بها لتطوير مجتمعاتها، وبحيث تتطابق تاريخيا مع زمن التحولات الحادة التي تمر بها تلك المجتمعات في الوقت الحاضر، والتي تتطلب مراجعة كاملة لمختلف الجوانب المجتمعية. ويعني ذلك ضرورة التسليم بخطأ التركيز والاقتصار على ربط عملية التكييف وحصرها بمستوى الاقتصاد الكلي، فهنالك جوانب هيكلية أخرى في المجتمع يجب أن تخضع للتكييف هي الأخرى. وبتعبير أدق يتحتم ان يأخذ منظور المراجعة الاقتصادية فضاء أوسع، واهتمامات أكبر، ليتمكن من مجابهة الأسئلة الكبرى لتوزيع الموارد والأصول والاستخدام والمداخيل، وهي أسئلة أساسية لتحقيق الرفاه البشري.

إطار رقم 4 أثر سياسات إعادة الهيكلة على أوضاع العمل والقدرة الشرائية

■ نتيجة لتطبيقات السياسات الانكماشية لاعادة الهيكلة الاقتصادية فإن معدلات البطالة المكشوفة بين الشباب في البلدان النامية وفى افريقيا بوجه الخصوص قد تصاعدت بحده خلال فترة الثمانيات ووصلت إلى أعلى من 20 %. ويعد ذلك من أحد العوامل الرئيسية وراء انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي لدى بعض تلك البلدان. ولكن تلك الأرقام تهون من الحجم الحقيقي للازمة، حيث أن غالبية قوة العمل الافريقية هى في إطار الاستخدام المنقوص، والكثير منها يلجأ من أجل دعم الدخل إلي العمل في القطاع الاقتصادي غير المنظم، حيث تشير الإحصاءات إلي أن نحو 60% من فرص العمل في أفريقيا توجد داخل ذلك القطاع الهامشي وغير المستقر.

وقد اقترن التحول إلي العمل في القطاع غير المنظم بتدهور القيمة الحقيقية للأجور: فقد ظلت الأجور الاسمية راكدة أو لا ترتفع إلا ببطأ، في الوقت الذي أدى فيه التضخم إلي تأكل قيمتها. وعليه من الملاحظ فى البلدان الأفريقية انخفاض قيمة الحد الادنى للأجور انخفاضاً شديداً تراوح بين 20 % في توغو و 40 % في كينيا و 80 % في سيراليون.

المصدر : التقرير الدولي للتنمية البشرية 1994 .

من جانب آخر، ينبغي ان يمتد اهتمام المنظور الموسع للمراجعة الاقتصادية إلى رسم السياسات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق الأمن البشري، والى استثارة نمو المهارات التي تضمن عوائد عادلة للنشاطات الإنتاجية وعلى مستوى أعلى من الأداء.

يعني ذلك كله، أن تكييف المجتمعات النامية، ووضعها في سياق التطورات العالمية الجارية، وإعدادها للقرن القادم، ينبغي بناءه على أفاق وتصورات بعيدة المدى، حيث ان آليات السوق ومبادئ الربحية بالرغم من أهميتها وحيويتها، لا تتوجه لوحدها نحو تحقيق تلك الغايات النهائية. وبمعنى آخر ان النمو الاقتصادي الذي تنشده برامج التكييف مطلوب ولكنه ليس بكاف. ومؤدى ذلك أيضا، ان رؤية التنمية في زمن التحولات يجب ان تكون شاملة وعضوية، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة العزوف عن اعتماد المعايير الاقتصادية بشكلها التقليدي والمتوارث لوحدها، بل اشتقاقها من خلال فهم معمق لجوانب الدينامية الاقتصادية، والموجودة أساسا في عنصر الزمن وفي العلاقات الاجتماعية وقوانينها، وفي طبيعة ثقافة التنمية في المجتمع المعين.

الخطط الإنمائية لاعادة الهيكلة الاقتصادية يتوجب تنفيذها في اطار الموازنة البشرية.

ولاشك في أن كل هذه التصورات الواسعة، والتي تشكل الأساس للخيارات الوطنية، ولإعادة التفكير بالتوجهات المتبعة للتكييف الاقتصادي، سوف تنتهي في وضع البدائل المرسومة في سياق التنمية البشرية، حيث يجري من خلالها وضع أولويات التكييف في إطار مجتمعي شامل، وتصميم آليات رصد أكثر فاعلية في مساءلة السوق أمام الدولة، ومن ثم، الدولة أمام الجماهير، وتطوير تدابير مؤسسية جديدة تجعل من معايير التكييف ونشاطاته أكثر أداء وإنصافا، وتضمن الابتعاد عن تكريس اللعبة الصفرية المدمرة للسوق، والاقتراب من تزاوج النفع الخاص والنفع العام.

نحدد الحاجات البشرية الأساسية أولا ثم نترجمها الى مرامى عينية فى الانتاج والاستهلاك.

باختصار، يعني ذلك كله ضرورة التنسيق بين التطوير الاقتصادي والتطوير الاجتماعي عند اتباع سياسات التكييف، حيث يساهم كلاهما في تحقيق الهدف النهائي للتنمية : **النهوض بالإنسان كأساس للعمران .**

ومن أجل ترجمة هذا المنظور المتكامل الى واقع عملي، فإن الخطط الإنمائية للتكييف، وبشكلها الأوسع المقترح والمتمحور حول التنمية البشرية، سوف تتحدد بخمسة عناصر أساسية تفتقر لها عادة الخطط التقليدية المهتمة بالتكييف الاقتصادي على المستوى الكلي. ويمكن أيجاز تلك العناصر المعدلة بما يلي:

■ **جرت العادة على أن يحتوي الباب الأول من الخطط الإنمائية التقليدية على إجماليات الاقتصاد الكلي للناتج القومي الإجمالي (الادخار، الاستثمار، والمكونات الأخرى لحسابات الدخل القومي) في حين أن توجه التنمية البشرية يعيد تركيب محتويات ذلك الباب ليركز قبل كل شيء على الموازنة البشرية.**

وذلك يعني من الناحية العملية توفير إجابات وحلول للأسئلة التالية :

ما نوع الموارد البشرية الموجودة في البلد المعين ؟ ما هو حجم التمدرس والتعليم والتعلّم بين الجماهير ؟ ما هو مخزون المهارات ونوعها ؟ وما هو شكل التوزيع الريفي – الحضري ؟ وهل هنالك تفاوت في مستوى العيش ونوعية الحياة بين الجماهير في التقسيمات الاجتماعية المختلفة ؟ كيف تحصل الأسر المعيشية على السلع والخدمات ؟ كيف هي أوضاعها السكنية ؟ ما هو شكل الخدمات التعليمية والصحية وكيف يحصلون عليها، ومن خلال أي نوع من العلاقات الاجتماعية والمادية ؟ ما هي الاتجاهات الاجتماعية والثقافية وطموحات الجماهير في البلد المعين ؟...الخ. ويعني ذلك تخطيطيا، ضرورة وجود علاقة بين الاقتصاد الكلي من جهة، وواقع الأسر المعيشية بشرائحها الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى.

توضيحاً لأعلاه، يمكن القول، وبتعبير أوسع، أن على الخطة الهادفة لتحقيق التنمية البشرية أن تتحقق أولا وقبل كل شيء من : كيف يعيش المجتمع وكيف يتنفس ؟ والتبرير لذلك بسيط وواضح، وهو ان الدولة لا تستطيع إن تخطط للجماهير إذا ما شرعت بذلك وهي لا تمتلك معلومات كاملة عن الخريطة الاجتماعية وعن أوضاع الناس في الشرائح الاجتماعية المختلفة وعن طموحاتهم ومعاناتهم.

ولا يمكن لأي مخطط اقتصادي ان يتعذر بهذا الصدد بعدم وجود بيانات إحصائية لتغطية ذلك، إذ أن مجرد التسليم والاعتراف بأهمية العامل البشري في التخطيط الوطني سيؤدي حتما إلى تحديد أنساق معلومات ومصفوفة مؤشرات إجمالية وميدانية للقياس، ورسم خطة لتشخيص المصادر وربط القنوات لجمع البيانات المطلوبة للموازنة البشرية.

■ **فيما يتعلق بمرامي الخطة الإنمائية، يتوجب التعبير عنها بالحاجات البشرية الأساسية ومن ثم ترجمتها إلى مرام عينية في الإنتاج والاستهلاك.** ومعنى هذا ضرورة ان تكون هنالك مرام واضحة

لمعدلات التغذية والتعليم والعمل والصحة والإسكان والمواصلات كحد أدنى. ولابد من أجل ترجمة ذلك الى واقع تخطيطي ان يستند على نقاش واسع للمخططين ومحللي السياسات حول رسم المفاضلات والمشاهد فيما يخص العلاقة بين مستوى ونوعية الحاجات الأساسية التي يمكن ان يوفرها المجتمع من خلال القدرة الشرائية السائدة ومعدلات الدخل المتاحة للفرد الواحد عشية وضع الخطة مقابل معدلات الدخل المتوقعة. وبعد ذلك، يتم تحويل الحاجات الأساسية الى خطط تفصيلية في الإنتاج والاستهلاك.

يعنى مثل هذا المنظور أن الخطة الإنمائية تبدأ من الغايات إلى الوسائل وليس العكس كما هو الحال في خطط التكييف الاقتصادي.

■ **ان ضرورة ادخال البعد البشري/الإنساني في التخطيط الإنمائي تتطلب، كتحصيل حاصل، دمج هدفي الإنتاج والتوزيع، وان يجري التأكيد عليهما بصورة متساوية.** وعليه فإن الخطة الإنمائية لا يمكن أن تقتصر على تحديد وتعريف ماذا يتم إنتاجه، وإنما تتدارس احتمالات توزيعه كذلك. وهذا يعني أهمية رسم السياسة الوطنية الواضحة التي تضمن ان الإنتاج الوطني سوف لن ينتهي بيد فئات اجتماعية قليلة ومحدودة، بل يأخذ طريقه للتوزيع العادل على أوسع نطاق ممكن. وإذا ما كانت هنالك تكاليف اجتماعية لعملية التكييف، فيجب توزيع أعبائها بالتساوي على الشرائح الاجتماعية، وذلك بطبيعة الحال أمر ليس بالسهل، حيث يتطلب برامج عمل وآليات إيصال كي يتم ضمان زيادة إنتاج الفئات الاجتماعية الأقل حظا (صغار المزارعين وأصحاب الحيازات والفعاليات الاقتصادية ذات الصناعات الصغيرة)، وربط السياسة الاقتصادية بالسياسة الاجتماعية.

يتطلب الأمر كذلك، ان يتزامن التخطيط للاستخدام وتشغيل قوة العمل مع عملية التخطيط للإنتاج، وخاصة إذا ما حصلت القناعة بأن الطريقة المثلى والفاعلة لتحسين أوضاع التوزيع وتحقيق نمو اقتصادي منصف هي خلق مواطن جديدة للعمل وتحقيق معدلات استخدام عالية بدلا من اللجوء الى برامج الدعم الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ان النظرة التكاملية للإنتاج والتوزيع في منهج التنمية البشرية، تحتاج في إحد جوانبها العملية إلى التخطيط من أجل إعادة توزيع الأصول المنتجة – بالأخص الأرض – إذا ما كان التوزيع القائم يعاني الاعوجاج وغير مدر للدخل الكافي بالنسبة لشرائح عريضة من المجتمع. كما تحتاج النظرة التخطيطية التكاملية في جوانبها الأخرى الى خلق شبكة للأمان الاجتماعي بالنسبة للشرائح المعدمة. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال اعتبار المسألة الاجتماعية كملحق للسياسات الاقتصادية، كما هو الاستعمال المتعارف عليه للمصطلح في التطبيقات السائدة للتكييف، وإنما وضع تلك الشبكة في صلب سياسة تخطيط اجتماعي واضحة.

■ **قد يكون من باب التناقض الادعاء، كما هو واضح في الخطاب الرسمي التنموي المتداول لعديد الدول، إن الإنسان هو هدف التنمية في التخطيط الاقتصادي، في حين لا يجري عمليا إشراكه، وتنظيماته الشعبية، في مراحل وضع الأهداف والتقييم والمتابعة.** ويمكن الإقرار بهذا الصدد، أن فشل غالبية الخطط الإنمائية التي اعتمدت سياسات التكييف الاقتصادي في البلدان النامية، والعربية من بينها، كان نتيجة للعزلة التامة بين المخطط الاقتصادي والنماذج الفوقية التي يقتبسها ويتبعها، والتي يعتقد بأنها تصلح لكل زمان ومكان، وبين الواقع العيني للمواطنين وخصوصية أوضاعهم في البلد المعين. كما ان الخطط الإنمائية عامة، وحتى في مراحلها التحضيرية، عندما تشرع بدراسة وتقييم الأداء الاقتصادي، لا تعنى عادة بالمتابعة الميدانية للعوائد وقياس الأثر وما يتطلبه ذلك من بحوث ميدانية تستطلع آراء الجماعات والفئات الاجتماعية المستهدفة. وبهذا فإن المخطط الاقتصادي التقليدي يقتصر في تقييم الأداء على الجهد المكتبي، وعلى ما يتوفر من مؤشرات إجمالية وعامة، ويتجاهل بأن انطباعات الفئات الشعبية، وتأثيراتها، هي بالتحصيل النهائي القياس الوحيد للإنجاز التنموي.

إلا أن ما ينبغي توخي الحذر بشأنه عند تطبيق المنهج التخطيطي القائم على المشاركة، هو التأكد من أن الخيارات التي تحددها التنمية البشرية، يجب أن تخضع لمنطق عقلاني في توظيف الموارد، إذ لا يمكن أن تكون بدون حدود، وإلا وقعت في فخ ((الشعبوية)) وتحولت الى فوضى المطالبات الجماهيرية غير المدروسة أو المخططة، أو أنها قد تسقط في فخ ((الفردية)) على الطرف الآخر، وبحيث تتحول الحاجات البشرية الى رغبات وشهوات، كما يبشر

تخطيط التنمية البشرية يستوجب دمج هدفي الانتاج والتوزيع.

خيارات التنمية البشرية يجب أن تخضع لمنطق عقلاني والا وقعت في فخ (الشعبوية).

لـهـا نـمـوذج السوق الحر، فـالأمـر يـحـتـاج فـي كـلـتـا الحالتين الى تنمية ذات مسئولية اجتماعية.

علاوة على ذلك، لا يمكن الحديث عن المشاركة الشعبية كوسيلة وغاية للتنمية البشرية، ووضعها ضمن إطار التخطيط الإنمائي، دون ربطها بخطة واضحة للتطوير المؤسسي، والتي هي بالأساس تشكيل نسق عادات واتجاهات وروتين مغاير. فالتنمية البشرية بالتحصيل النهائي هي تنمية أفراد ومؤسسات، في آن واحد. والمقصود بالتطوير المؤسسي في هذه الحالة هو استهداف تكوين ذهنية اجتماعية مغايرة، والتزامات طوعيه بين الجماهير للفعل العقلاني. وذلك أوسع بكثير من مجرد الاكتفاء بالتطوير التنظيمي الهيكلي، والذي يمكن أحداثه حتى في ظل بقاء عقلية مؤسسية متخلفة. ويمكن القول بأن ذلك التخلف المؤسسي، الذي تسود مظاهره غالبية البلدان النامية، هومن بين الأسباب الأساسية التي أدت الى فشل إستراتيجيات التكييف الاقتصادي، والتي ارتبطت بدائلها هي الأخرى بوضع تصورات للحكم والتسيير القائم على اللامركزية، حيث ان منظورها الإنمائي للتثبيت والاستقرار الاقتصادي، يركز على النواحي النوعية للتفاعل بين الدولة والسوق، ويطالب بسياسات تصحيحية لمعالجة فشل السوق. وإن نجحت بعض التجارب في إحداث عديد التطويرات التنظيمية، إلا أنها لم تستطع تجاوز ذلك إلى التطوير المؤسسي، مما خلق الكثير من المحددات والمعوقات لتنفيذ السياسات الاقتصادية المقترحة.

علينا ان لانغفل بأن التنمية البشرية هى تنمية أفراد ومؤسسات.

خلاصة لأعلاه، يمكن الإقرار، وبثقة، أن فكر التنمية البشرية ومفاهيمه ومصطلحاته، وبالشكل الذي تم استعراضه في هذا التقرير، هو فكر شعبي بالدرجة الأساس. كما إنه ليس ببناء نظري فقط، بل مقاربة عملية لاستراتيجيات التنمية، وللخيارات الوطنية التي تهدف الى تحسين أوضاع الفئات الشعبية المختلفة، وتلح على ضرورة التحقق من اهتمامات ومشكلات وطموحات الجماهير حول أوضاع عوائلهم، ومجتمعهم، وربط ذلك بتصورات الاقتصاد الكلي. من جانب آخر يدعو فكر التنمية البشرية، كما لاحظنا، إلى مراجعة العديد من المسلمات الاقتصادية التقليدية، ويسعى نحو التوظيف الأمثل للموارد، إلا انه يرفض أسلوب التخطيط من أعلى، وينظر إلى التنمية من منظور مجتمعي متكامل. ووفق القناعات التي تحكم المنهج التخطيطي للتنمية البشرية، فإن العوامل والمعايير الاقتصادية التي تستحوذ عادة على التخطيط الإنمائي بصورته التقليدية والمألوفة لا تفسر، بالرغم من أهميتها القصوى، إلا جانبا واحدا من الحقيقة، وعلى حساب الجوانب المجتمعية الأخرى التي لا تقل أهمية. ومن هنا، فإن المقاربة الجديدة تدعو إلى النظر للتنمية والتخطيط لها من جانب التعدد والتكامل المعرفي في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، والى زيادة التأكيد على الرأي والقرار الشعبي، وعلى نشر الثقافة التنموية بين الجماهير، باعتبارها أساس الاستثمار المجتمعي على المدى البعيد، وحيث أن الافتقار إلى ذلك يعرض البلد المعين إلى مديونية اجتماعية جديرة بإحباط الخطط الإنمائية، ومن ثم إعاقة تحقيق فائض اقتصادي مستدام.

باختصار : فكر التنمية البشرية هو فكر شعبي يرفض أسلوب التخطيط من اعلى.

ولا يخفى على المتتبع، أن مثل هذه الرؤية التنموية المتكاملة قد بدأت تساعد في إعادة النظر في معنى الاستثمار المطلوب لتطوير المجتمعات، وفي معنى رأس المال الوارد في الحسابات التقليدية للعمل الإنمائي. فلم تعد هنالك هيمنة مقتصرة على رأس المال المادي أو المالي عند رسم السياسات ووضع المخططات، بل هنالك رسا ميل أخرى، بشرية، واجتماعية، ومؤسسية، لا تقل أهمية عن تلك التقليدية، يستوجب استثمارها بالشكل الأمثل، وخاصة في حالة الدول النامية حديثة الاستقلال، والتي لم تزل في مراحل التكوين والتشكل.

يعني ذلك كله، أن الافتقار لتوظيف تلك الرساميل الإضافية أو إساءة استغلالها واستخدامها في أي بلد، ومن ثم وقوعه في شباك المديونية الاجتماعية، يؤدي الى إفشال مشروعه الاقتصادي، حتى في حالة تمتعه بالوفرة والفوائض المالية، حيث أن تلك المديونية تقف حجر عثره أمام عملية التطوير المجتمعي وبناء الأمة. ولذلك فإن الفروق في الحكم على حالة الرفاه ومستوى التقدم الاجتماعي بين بلد وآخر، ستتحدد مستقبلاً بدرجة قياس هذه المديونية. وعكسها بطبيعة الحال هو تحقق الفائض الاجتماعي المتراكم لدى الشعب المعين، والذي يتجلى بوجود علاقات اجتماعية معتمدة على العقلانية والثقة العالية، مما يولد قدرة على التمويل الاجتماعي الذاتي المتجدد، والذي يضمن صفة الاستدامة في التقدم، ولا يعرض مسيرة المجتمع إلى التقطع أو التراجع والركود.

علاوة على ذلك، يتسع منظور التنمية البشرية في رؤيته المتكاملة ليضم مفهوم رأس المال المؤسسي، والذي يعد هو الآخر استكمالا هاما لرأس المال

المادي للبنية التحتية، ويتمثل في فاعلية المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان ووصول المواطن إلى المعلومة، والتنظيم النقابي، والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات القانونية الأخرى، حيث تشكل بأجمعها مكونات رصيد رأس المال المؤسسي، والذي يعد جزءا هاما من رأس المال الاجتماعي الأوسع.

ولا خلاف في القول، إن تطبيق هذا المنهج التخطيطي الجديد سيحتاج الى مجهودات مكثفة لتطوير الآليات المطلوبة، ففي الوقت الذي تتميز فيه الرساميل التقليدية بسهولة التعريف والقياس،وبشكل مصفوفة مدخلات ومخرجات،مازالت الأدوات التي تستخدمها العلوم الاجتماعية قاصرة عن قياس رأس المال الاجتماعي. فهو في تميزه عن رأس المال المادي العيني والملموس، أو عن رأس المال البشري المتمثل في المهارات والمعرفة لدى الفرد، يتواجد في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ويتجلى من خلال أشكال العقد الاجتماعي. ولعل الميزة الأساسية لرأس المال الاجتماعي هي صيغته الجمعية، فإذا ما كان رأس المال البشري يؤكد على تحسين قدرة الفرد لصنع القرار، فإن رأس المال الاجتماعي يرمي إلى تحسين قدرة الجماعة في التحكم بالقرار، وفي إدارة دفة المجتمع، وفي كيفية ترابط المؤسسات المختلفة مع بعضها، وما يتصل بذلك من قضايا المساءلة، والشفافية، والقيم والمعايير التي تحكم علاقة هياكل العمل ومؤسساته.

يدلل هذا كله، أن الفكر التخطيطي وممارساته الحالية، يجب أن تأخذ مسارا مختلفا في ظل التحولات الجذرية والحادة التي تشهدها المجتمعات، والتي تطلب منها المراجعة الشاملة لواقعها، وأن تنظر الى العملية التخطيطية باعتبارها مشروعا حضاريا يتدارس مختلف الجوانب، ويبتعد ابتعادا تاما عن الأدوات التخطيطية الوظيفية السابقة، والتي كانت قد صممت أساسا لفترات الاستقرار وليس لمخاضات التحول الحادة. وفي الوقت الذي يجب أن تبتعد فيه كذلك عن أسلوب التخطيط المركزي الذي ثبت عقمه، إلا أن ذلك لا يعني الارتماء في أحضان البديل الآخر للاقتصاد الحر دون ترو كاف، ودون مراعاة للخصوصية، وللمقطع التاريخي الذي يمر به البلد المعين، وطبيعة تطوره الاقتصادي والاجتماعي. تلك هي معضلة التنمية البشرية في البلدان النامية ومحاولة تحسسها للطريق الثالث.

الخيار الدولي للتنمية البشرية،

بداية علينا أن نسلم بأن لا يمكن للخيارات الوطنية للتنمية أن تنجح بدون وجود مناخ دولي ملائم. ولعل أهم ما يميز شمولية الرؤية الجديدة للتنمية البشرية المستدامة هو تأكيدها على ذلك من خلال إضافة بعدين أساسيين ينتميان الى الجيل الجديد لحقوق الإنسان والشعوب أولهما : كونية المسؤولية في التحكم والتصرف العقلاني بموارد الكوكب الذي نعيش بين ظهرانيه وثانيهما : عالمية الحق في التنمية وضرورة تمكين المجتمعات والشعوب من أن تكون متحكمة بمصائرها، وأن تختار منهج التنمية الذي تراه مناسبا. وفي مثل هذا التصور الكوني، لا ينحصر مفهوم التنمية البشرية في توسيع خيارات وأحقيات الفرد فحسب، بل يمتد ليشمل في فلسفته ورؤيته توسيع خيارات وأحقيات الشعوب. ويشتق هذا التصور المتكامل شرعيته من عديد الاتفاقيات والعهود التي أقرها القانون الدولي بشان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تتجسد بأجمعها في الإعلان العالمي للحق في التنمية، حيث تجمع المجموعة الدولية على حق الشعوب في تقرير المصير، وحقها في أن تقرر، وبحرية، وضعها السياسي، وأن تختار النهج الذي تختاره للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن تقع على عاتق الدول مسئولية خلق أوضاع محلية ودولية، تضمن تطبيق الحق في التنمية لجميع الشعوب على حد سواء، وأن تتخذ الخطوات اللازمة، فردياً وجماعياً، لصياغة سياسات وخطط إنمائية دولية جديرة بترجمة ذلك إلى واقع عملي، وأن تعمل على محو العقبات التي تحول دون التطبيق. وبشكل يمهد لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد للحقبة القادمة، مبني على المساواة في السيادة، والاعتماد المتبادل، والمصالح المشتركة، والتعاون بين الدول.

في الإطار الأوسع، وفي مجال إدراج حق الشعوب في التنمية والدفاع عنها كجزء من منظومة الدفاع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية وحمايتها، تؤكد بنود القانون الدولي ذات

الخيارات الوطنية للتنمية لن تنجح بدون وجود مناخ دولي ملائم يضمن تطبيق حق التنمية البشرية لجميع الشعوب.

دفاع الشعوب عن حقها في التنمية هو جزء من منظومة الدفاع عن حقوق الانسان.

العلاقة بهذا الصدد، أن الجهد المبذول على المستوى الدولي للنهوض بتلك الحقوق لا يمكن أن يتحقق ويكلل بالنجاح ما لم يقترن بمجهودات حقيقية لوضع النظام الاقتصادي العالمي على أساس التبادل المتكافئ، والتقسيم العادل للعمل، والجدير بأن يضمن المساواة في فرص التنمية لجميع الشعوب، صغيرها وكبيرها على حد سواء.

علاوة على ذلك، وحتى يتم توفير المناخ الدولي لممارسة حق التنمية البشرية للجميع، يأتي التأكيد على ضرورة أن تعمل المجموعة الدولية على أخذ خطوات واضحة لمحو انتهاكات حقوق الشعوب المتضررة من سياسات الميز العنصري وكل أشكال التمييز الأخرى، ومن آثار الاستعمار، والهيمنة الأجنبية، والاحتلال، والاعتداءات، والتدخل الأجنبي، والتهديد ضد السيادة الوطنية، والوحدة الوطنية والتكامل الترابي، والوعيد بالحرب، ورفض الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب في تقرير المصير، واستخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية لإفقار الشعوب، وتحقيق الهيمنة بالشكل الذي يتنافى مع أبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني. من جانب آخر يتطلب توفير المناخ الدولي للتنمية البشرية ضرورة أن تعمل الدول على تأسيس وحماية وتقوية السلم والأمن الدوليين، وأن تبذل جهودها لتحقيق نزع عام وكامل للتسلح تحت رقابة دولية فاعلة، وأن تستفيد من الموارد الضخمة التي ستعمل تلك المجهودات على توفيرها من اجل تعزيز التنمية البشرية الشاملة للشعوب، وبالأخص شعوب البلدان النامية.

التنمية البشرية تقوم على مبدا الأمن الجماعي وبمعنى نصرة الكل من اجل الواحد والواحد من أجل الكل.

في مثل هذا المنظور القائم على مبدأ الأمن الجماعي للمجتمع الدولي، وبمعنى نصرة الكل من أجل الواحد، والواحد من أجل الكل، يقترن مفهوم التنمية البشرية، بالأمن البشري في جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والبيئية، ويعيد التذكير بكل الاتفاقات، واللوائح، والمواثيق، والقرارات، والوسائل الأخرى للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، حول حق التقدم لكل الشعوب، صغيرها وكبيرها، ويحدد الخيار الدولي للتنمية البشرية، والنظام الذي يضمن ذلك.

إن مثل هذه الدعوة التي قد ينفرد بها تقريرنا الوطني، والمتجسدة في ضرورة أيلاء الأهمية الكافية لتحديد ومعالجة مقومات الخيار الدولي للتنمية البشرية الى جانب معالجة الخيارات المحلية، نابعة من القناعة بأن ذلك المحور الهام يجب أن يكون من بين المحاور الأساسية التي تتضمنها التقارير الوطنية للبلدان النامية، إذ لا يمكن الاستهانة بأهمية العوامل الخارجية والنظام الاقتصادي الدولي القائم في تحديد حالة الحرمان والرفاه البشري لدى البلد المعين، والاقتصار بدلاً من ذلك على معالجة العوامل الداخلية وتحميلها لوحدها مسئولية ذلك الحرمان.

قد تبدو الدعوة لنظام اقتصادي عالمي عادل وقائم على حق الشعوب في التنمية البشرية ضرباً من المثالية لدى البعض أو ابتعاداً عن الواقعية. وقد لا يرتبط ذلك الطرح بالمصالح الوطنية الذاتية والضيقة للدول الكبرى التي عليها أن تقدم التنازلات لإقامة مثل ذلك النظام المتوازن. ولكن هنالك أسباباً أخلاقية مستقلة تلح على المجتمع الدولي بضرورة العودة إلى النصوص، والى نواميس القوانين واللوائح الدولية، والتطابق معها تاريخيا، من أجل إعادة النظر في التفاوت الهائل بين فرص تحقيق التنمية للشعوب، وتصحيح التشوهات في أنماط الاستهلاك، وإزالة التحيزات في هياكل الأسواق والسياسات الحكومية التي تلحق الضرر بالبلدان النامية، والعمل على رفع الإجحاف القائم حالياً والمتفاقم بشان أوضاع التنمية البشرية لغالبية سكان هذا الكوكب، ومن ثم، التخفيف من بؤر التوتر والصراع، وإرساء قواعد نظام عالمي يحظى بالقبول العام، وتحقيق الإنصاف لجميع الشعوب على حد سواء.

ولا يختلف اثنان في الإقرار بأن مثل هذا التوجه الذي يربط بين الاقتصاد والأخلاق، والذي يقع في صلب قناعات التنمية البشرية المستدامة، سيكون له انعكاسات إيجابية على كل من دول الشمال والجنوب على حد سواء. إذ بدلاً من الاستمرار في تدعيم الاستهلاك المفرط عن طريق استنزاف موارد العالم، واستغلال العمل الرخيص لبلدان الجنوب، على بلدان الشمال أن تعيد توجيه أنماطها الاستهلاكية لتعيش ضمن الحدود المستدامة لبيئاتها، ولمواردها الطبيعية والبشرية. وبدلاً من الترويج لسياسات ستزيد من المطالبة بموارد العملة الصعبة للبلدان الصغيرة، عن طريق تشجيعها على قبول المزيد من القروض والاستثمارات الأجنبية، يتوجب التأكيد على مساعدة تلك البلدان في التخفيف من مديونيتها، والتخفيض من الملكية الأجنبية لأصولها، والترفيع من الأسعار التي تصلها عن طريق صادراتها. إذ بدون العبء الثقيل والمرهق لخدمة الدين، سيصبح بإمكان البلدان النامية الصغيرة (الأفريقية منها بالذات) إعادة توجيه اقتصاداتها، واستراتيجياتها الانمائية، من الأولويات المرتبطة بالخارج الى الأولويات الوطنية، وبمعنى مقابلة حاجاتها الاستيرادية عن طريق أرباحها وعوائدها التصديرية، حتى إذا ما تم التخفيض من مستوى الصادرات.

إطار رقم 5

مقاطع من الإعلان العالمي للحق فى التنمية

- الجمعية العامة للأمم المتحدة
1986 - 12 - 4

الجمعية العامة للأمم المتحدة

■ واذ تعترف بأن التنمية عملية شاملة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتهدف الى التحسين المستمر لرفاه جميع الشعوب والأفراد، وتقوم على مشاركتهم الفاعلة والحرة والمؤثرة فى التنمية، وعلى تمتعهم بتوزيع عادل من منافعها.

■ - واذ تستعيد كل ما يتعلق بحق الشعوب فى تقرير المصير، وحقها فى ان تقرر، وبحرية، وضعها السياسي، وأن تتابع النهج الذى تختاره للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ - واذ تقر بأن الحق فى التنمية هو احدى حقوق الإنسان التى لا يمكن نكرانها، وبأن المساواة فى فرص التنمية بين الشعوب والافراد يجب ان تقترن بمجهودات لإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد.

تصدر الإعلان التالي حول الحق فى التنمية

المادة (3)

1. على الدول مسؤولية أساسية فى خلق أوضاع محلية ودولية تضمن تطبيق الحق فى التنمية للجميع.

2. ان تجسيد الحق فى التنمية الى واقع فعلي يتطلب الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً للائحة الأمم المتحدة.

المادة (4)

1. على الدول ان تأخذ الخطوات اللازمة، فردياً وجماعيا، لصياغة سياسات إنمائية دولية تيسر التطبيق الكامل للحق فى التنمية للجميع.

المادة (6)

1. ان جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة. وتتطلب اهتماما متساوياً في تطبيق وحماية النهوض بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة (8)

1. على الدول ان تأخذ على المستوى الوطني بكل المعايير والتدابير لترجمة مبادئ الحق فى التنمية الى واقع عملي، وان تضمن تساوى الفرص للجميع فيما يتعلق بالوصول الى الموارد الأساسية، كالتعليم والخدمات الصحية، والغذاء، والسكن، والاستخدام، والتوزيع العادل للدخول. ومن جانب آخر، على الدول ان تطبق معايير تضمن حقوق النساء فى دور مجتمعي فاعل، وتتبنى الأصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تزيل جميع مظاهر الأجحاف الاجتماعي.

على مستوى الواقع الحالي المعاش، ومع دخول المجتمع الدولي حقبة تاريخية جديدة تتصف بالعولمة، هنالك الكثير الذي يتوجب ترتيبه مؤسسياً على المستوى الدولي من اجل إعمال الحق في التنمية البشرية للجميع. ففي الوقت الذي تطالب فيه تصورات التنمية البشرية المستدامة الحكومات الوطنية بتوفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي للبلدان، وان تتأكد من جوانب توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية، وأن توزع الأعباء التي تتطلبها الإصلاحات الاقتصادية على مختلف شرائح المجتمع، وأن توفر شبكات الأمان الاجتماعي اللازمة لذلك، يلاحظ أن تلك التصورات المعيارية ليس لها ما يقابلها من جهد مطلوب على المستوى الدولي لتوزيع الأعباء بين الشعوب، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للبلدان التي بدأت تعاني، وبشدة، من جراء التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي، فلا توجد، بطبيعة الحال، حكومة عالمية لتقوم بذلك، وأن المؤسسات الدولية القائمة وذات العلاقة تتميز بعدم المواكبة ولا تقوى على إنجاز مثل هذه المهام، الأمر الذي يدعونا إلى اقتراح إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتوجه نحو النفع العام للشعوب، وتقوم بنفس ما تتعهد به الحكومات المحلية وما توفره لمواطنيها في مجال الجوانب التوزيعية لتحقيق العدل الاجتماعي.

من البديهي أن القواعد التي بنيت عليها المؤسسات الاقتصادية العالمية الحديثة بعد انهيار الحرب الباردة لا يمكن لها ان تحقق ذلك، فهي مبنية على أساس التسليم بعولمة الاقتصاد، وبتنافسية وكفاءة الأسواق، وقدرتها على نشر منافع التقدم الاقتصادي بصورة واسعة، وبحيث تعم الفائدة على جميع الدول.

إن مثل هذه الفرضية، في نظرنا، بعيدة عن الواقع بالنسبة لغالبية دول العالم، والمطلوب بدلاً من ذلك التفكير في كيفية الحد من تركز قوة السوق لدى البلدان المصنعة الكبرى، وتعديل القواعد والتشريعات المؤسسية الدولية لتحقيق ذلك. كما يتطلب الأمر كذلك توفير زيادات هامة في تحويل الموارد باتجاه البلدان النامية من أجل الحد من الفقر المدقع والمتزايد، سواء عن طريق نظم الأفضليات، أو الاتفاقات السلعية، أو محو الديون، ناهيك عن ضرورة تحرير قيود انتقال الثروة العلمية والتكنولوجية، والتي مازالت منطقة محظورة على البلدان النامية، حيث أن معظم تجارة ذلك و حركة إنتقاله تتم فيما بين البلدان الصناعية المتقدمة نفسها.

المطلوب الحد من تركز قوة السوق لدى البلدان المصنعة الكبرى، وتعديل القواعد والتشريعات المؤسسية الدولية لتحقيق ذلك.

وكي تكون العولمة عادلة، وتأخذ بمبدأ الحق في التنمية البشرية لجميع الشعوب، فإن المجتمع الدولي

إطار رقم 6 **التفاوتات بين احتياجات التنمية البشرية وبين انماط الاستهلاك المبني على هدر الموارد**

العالم النامي	العالم المصنع
■ تحتاج البلدان النامية إلى تكلفة سنوية إضافية قدرها 6 مليار دولار لتحقيق التعليم الأساسي للجميع	■ تبلغ التكلفة السنوية لأدوات التجميل في أميركا نحو 8 مليار دولار
■ هنالك حاجة إلى توفير تكلفة سنوية إضافية بمبلغ 9 مليار دولار لتحقيق إتاحية المياه والصرف الصحي للجميع	■ تصرف أوربا سنوياً على المثلجات مبلغ 11 مليار دولار.
■ من أجل تحقيق الصحة الإنجابية لجميع النساء يحتاج العالم النامي إلى تكلفة سنوية إضافية بمبلغ 12 مليار دولار.	■ تصل تكلفة العطور في اوربا وأمريكا الى نحو 12 مليار دولار.
■ يحتاج تحقيق صحة الام والتغذية في البلدان النامية إلى تكلفة إضافية قدرها 13 مليار دولار سنويا	■ تشكل نفقات تغذية الكلاب والقطط في أوربا وأمريكا نحو 17 مليار دولار.

إضافة إلى أعلاه نذكر الآتي :
يكلف تدخين السجائر في أوربا نحو 50 مليار دولار واستهلاك المشروبات الكحولية 105 مليار دولار. أما المخدرات في العالم فتكلف البشرية نحو 400 مليار دولار سنويا. ولعل الأكثر تدميراً من ذلك كله هي معدلات الأنفاق العسكري في العالم والتي تصل إلى 780 مليار دولار سنويا.

المصدر : التقرير الدولي للتنمية البشرية. 1998

مطالب بوضع هياكل ضبط تؤثر على سلوك ((تدويل الاقتصاد))، وتنظم قواعد اللعبة، وتعفيها من المضاربات التي قد تشكل أعلى نسبة في المعاملات.

الخيار الدولي للتنمية البشرية يطالب بعولمة للسياسات الاجتماعية تستجيب للعولمة الاقتصادية.

من الناحية العملية، يمكن الإقرار بأن من أدق المهام المطلوبة للخيار الدولي للتنمية البشرية في نقطة التحولات التاريخية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي هي **التفكير بعولمة للسياسات الاجتماعية، بحيث تستجيب للعولمة الاقتصادية، وتعوض الشعوب والفئات الاجتماعية المتضررة منها، وما يتطلب ذلك من مؤسسات جديدة ومن نمط مغاير للعلاقات المؤسسية.** ومن اجل مواجهة النفقات الضخمة التي قد تترتب على ترجمة مثل هذه الأهداف النبيلة الى واقع عملي، فإن هنالك عديد المقترحات يمكن للمجموعة الدولية أن تفكر بها وتضعها موضع التنفيذ. من بينها إعمال ضريبة دولية تصاعدية على الدخل، وتحويلها إلى مساعدات، مع تحديد خط السماح للدول الضعيفة، والرفع من الضرائب. بشكل يتناسب طردياً مع ارتفاع الدخول بالنسبة للدول الأخرى.

هنالك أيضاً جملة مقترحات أخرى تدعو إلى وضع ضرائب دولية على التلوث العالمي، والموارد البحرية، وتذاكر الطيران الدولي، وأرباح إنتاج السلاح الضخمة (ضريبة خطيئة المتاجرة بالسلاح)، والاستفادة من العوائد في تخفيف الأعباء التي تتحملها البلدان ضعيفة الدخل.

وقد يبقى خيار الضريبة الدولية التصاعدية على الدخل هو الأنجع من مجموعة المقترحات المذكورة أعلاه، وبحيث يحل محل الأسلوب الحالي المتبع للمساعدات الدولية والذي غالبا ما يرتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المحتاجة، ويفرض شروطا سياسية في عديد الحالات.

ولعل من إحد التحديات الكبرى التي تواجهها التنمية البشرية على المستوى الدولي في الوقت الحالي، والتي تستدعي التفكير بايجاد آليات لتنفيذ مثل هذه المقترحات الإنسانية، هي أن غالبية سكان المعمورة، والتي تمتلك الأحقية العظمى في التمتع بمواردها، لا تستطيع ان تفكر بصوت عال أو أن تطالب بحقوقها، كالأطفال الذين يعيشون بيننا، والذين لم يولدوا بعد. وبناء على ذلك، فإن المواجهة التي تتبناها مطالب حق التنمية للجميع هي ليست فقط ضد المصالح القوية والمكرسة، ولكن كذلك ضد الرؤية الأنانية قصيرة النظر والتي تهمل حق الأجيال القادمة، الأمر الذي دعى المجتمع الدولي أخيراً إلى أن يحمّل التنمية البشرية صفة الاستدامة، وان يوكل لها بعدا كونيا على الجميع مواجهته، وبحزم.

من هنا، فإن الخيار الدولي للتنمية البشرية، وبالشكل الذي يدعوله تقريرنا الوطني، يؤكد على أن إرساء القاعدة والخطط المستقبلية لعالم القرن الحادي والعشرين، وبالشكل الذى توفر معه لكل البشر توسيع الخيارات وتطوير القدرات والتمتع بحياة صحية لائقة، سوف تساهم على المدى البعيد في بناء التنمية البشرية على أساس من المصالح الوطنية المشتركة، وجني ثمار المنافع الضخمة التي يمكن أن تنتج عن ذلك، والتي ستتمثل في معدلات النمو العالية والمنصفة للاقتصاد العالمي، وزيادة الموارد في ظل العرض المحدود على ظهر الكوكب.

عمليا، ومن أجل تحقيق تلك الخطط المستقبلية، يمكن للمجتمع الدولي أن يلزم نفسه بأطر زمنية مختلفة (عقد من الزمن أو عقدين أو ثلاثة)، وقد يجابه صراعات ومفاضلات بين الفترات الزمنية المختلفة،

إذ قد تؤدي عملية إعادة توزيع الموارد باتجاه البلدان النامية الى تضحيات اقتصادية على المدى القريب من الدول الغنية، إلا أن ذلك جدير بان يعطي معنى جديدا للعمل الإنمائي الدولي خلال الحقبة القادمة التي ستمر بها البشرية.

من جانب آخر، ومثلما يؤكد البعد الوطني للتنمية البشرية على أهمية المشاركة الواسعة للأفراد في عمليات اتخاذ القرارات التي تتعلق بمصائرهم داخل بلدانهم، فإن الأمر ذاته مطلوب، وبإلحاح، على المستوى الدولي، حيث ان الحق في التنمية لجميع الشعوب على حد سواء سوف لن يتحقق مالم تحظ البلدان النامية بمشاركة أوسع في صنع القرار، ومن ثم، التأثير في الأحداث على الصعيد الدولي.

لنتذكر بهذا الصدد، أن أكثر من ثلثي سكان العالم حالياً قد ولدوا بعد صياغة ميثاق الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإن غالبيتهم من شعوب البلدان النامية، ومن حق تلك الأغلبية أن تطالب بإعادة النظر في أنظمة العضوية والتصويت المتبعة في ذلك المنتظم الأممي الذي أنشئ بالأساس كتنظيم للنهوض بالشعوب، وليس لمراعاة حسابات ومصالح الدول الكبرى. أن تحقيق الحضور الفاعل للشعوب النامية في المجتمع الدولي هو وحده الجدير بإزالة حالة الإحباط الناتجة عن الشعور بالعجز، وسيعمل على تحقيق الغايات النبيلة للتنمية البشرية في تخليص الإنسان، كل إنسان، من الفقر، والحرمان، والشعور بالدونية والنقص، الذي يحجب تطوير قدراته وتحقيق ذاته.

مثل هذه الدعوة، التي تضمنها تقريرنا الوطني، هي باتجاه توزيع دولي عادل للقوة. وقد لا يتحقق ذلك إلا من خلال فرض حالة توازن دولي تضغط باتجاه إعادة هيكلة العلاقات الدولية، وتحصل على اجتماع المجتمع الدولي حول أهداف عامة مشتركة، كي تأخذ القوة عندها معنى إيجابيا يرتبط بالأمن الجماعي. أما إذا بقيت الأهداف على ماهي عليه من حالة تنافر وصراع، فستصبح القوة حينئذ لعبة مدمرة سياسيا واقتصاديا، وكما يشهده العالم في الوقت الحاضر، حيث ينذر الاستمرار في ممارستها بالوقوع في مضاعفات غير محسوبة قد تعود بالسلب على الجميع.

البلدان النامية من المفترض ان تحظى بمشاركة أوسع فى صنع القرار الدولي.

علاوة على ذلك، ومن الناحية الاقتصادية، هنالك نظام مؤسسي دولي للتعامل متعدد الأطراف قائم أساسا على عدم التكافؤ، وعلى البلدان النامية الضغط باتجاه استبداله بنظام مؤسسي دولي يرتكز على أساس الاعتماد المتبادل، والتقسيم الدولي العادل للعمل. ولكن يجب أن لا ننسى بأن مثل ذلك النظام لا يمكن إنشاؤه إلا بين المتساوين. ومن هنا فإن بذل الجهود، والمبادرة الى إحداث تكتلات إقليمية فاعلة للبلدان النامية، هو الرد العملي والصحيح، حيث أن ذلك وحده جدير بتوفير المنطق الذي يفهمه الغرب المصنع، والذي يستعد للتحوط له حالياً وبكل قواه. فبالرغم من تقوية نظام التجارة متعدد الأطراف، والتبشير بالعولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق، فإن ما هو ملاحظ على أرض الواقع، ظهور نزعات معاكسة لدى الدول الصناعية الكبرى، وباتجاه انتشار وتقوية الاتفاقات التجارية، والنزعات الحمائية،

إطار رقم 7 معدلات التجارة والاستثمارات داخل التكتلات الاقتصادية الكبرى

■ من المشاع عن العولمة انها تعمل على تساوى المنافع بين بلدان الشمال والجنوب فى حين ان نظرة سريعة لحال التجارة العالمية والإنتاج والاستثمار تدلل بأن نسبها العالية مازالت متركزة فى الشمال الثرى (دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). علاوة على ذلك فإن ظاهرة تركز التجارة والاستثمار فى دول الشمال بدأت من الناحية الجغرافية تنحو منحى اقليميا. وأخذت بالتزايد داخل الإقليم الواحد على حساب معدلات التجارة بين الأقاليم. فعلى سبيل المثال تشكل التجارة الأوربية البينية حالياً نحو 62٪ من مجموع تجارتها الخارجية. والأمر ذاته لمجموعة NAFTA (أمريكا الشمالية، كندا، والمكسيك) فقد زادت التجارة بين دولها خلال الفترة 1980 -1992 من 68٪ الى 79٪ من مجموع حجم التجارة الأمريكية مع بقية المناطق الكبرى (اليابان وأوربا). والظاهرة ذاتها أصبحت واضحة كذلك داخل المجموعة الأسيوية حيث تزايدت وبشكل هائل التجارة البينية بين دول آسيا (اليابان، والصين، ومجموعة الاقتصاديات الأسيوية الناشئة) حيث ارتفعت التجارة البينية بين عامي 1986 - 1992 من نحو 32٪ الى 48٪ من إجمالي الصادرات. ومما أدى الى قلب المعادلة،والتى كانت سابقاً والمتمثلة فى هيمنة تجارة آسيا مع الولايات المتحدة.

■ والأمر ذاته ينسحب على مسار الاستثمارات البينية. ففى آسيا على سبيل المثال، ومنذ اتفاق البلازا عام 1985، فإن التكامل الاقتصادي المدفوع بالاستثمارات قد تصاعد وبحدة مما أدى الى ان تحتل اليابان الموقع التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية كمصدر أساسي للاستثمارات الخارجية المباشرة. فبعد ان كان الاستثمار التراكمي لليابان فى بقية آسيا يساوي اقل من نصف الاستثمار الأمريكي (9.8 مليار دولار عام 1980)، اصبح يفوق نظيره الأمريكي بحوالي 30٪ وليصل الى نحو 42 مليار دولار وفق أرقام سنة 1996.

المصدر: New Left Review, Vol 225, 1998

احداث تكتلات اقليمية فاعلة للبلدان النامية هو الرد العملي والصحيح.

وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها خلال السنوات الأخيرة. يقابل ذلك وجود حالة من العجز في الرؤية السياسية لضرورة التضامن جنوب – جنوب بين البلدان النامية عموما، ومجموعاتها بوجه الخصوص، وعدم قدرة تلك الدول على توظيف مصادر قوتها السياسية الإستراتيجية، والاقتصادية، والعددية، لزيادة قوتها التفاوضية، وتحقيق موقع قدم فاعل ومؤثر في النظام الاقتصادي العالمي.

أن تعبير التكتلات الإقليمية للبلدان النامية، والذي ندعوله كأساس للقوة التفاوضية ولتحقيق موقع القدم الفاعل في النظام الاقتصادي العالمي، هو تعبير واسع المضامين، ويعني ان الدول الأعضاء التي تدخل في تلك التكتلات ستتمتع بأفضليات لأسواق البعض الآخر مقارنة بغير الأعضاء. وعليه فإن القوى الاقتصادية الخارجية التي لا تتمتع بالعضوية ستتعرض الى تأكل نسبي في حظها للدخول الى تلك الأسواق ما لم توافق على الجلوس الى مائدة المفاوضات من اجل الوصول الى اتفاقات تخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة شمالا وجنوبا. من جانب آخر يمكن أن تقود تلك التكتلات الإقليمية داخل مجموعات العالم النامي الى الوصول الى أسواق عبر إقليمية واسعة في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، وبذلك تسهم في خلق قوة اقتصادية لبلدان الجنوب من خلال توسيع الفرص الإنتاجية والتسويقية فيما بينها، واستغلال وفورات الحجم، ومن ثم تعظيم الكفاءة والإنتاجية، وإدخال معادلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

إضافة لذلك، هنالك عديد المنافع المؤسسية التي يمكن أن تحققها التكتلات الاقتصادية داخل مجموعات دول العالم النامي وفيما بينها، حيث يمكن أن تخدم كمؤسسات ضمان، أو اطر مؤسسية هامة للتفاوض مع بقية التجمعات الإقليمية الكبرى للدول المصنعة، والحد من الضغوط الثنائية التي تمارسها تلك الدول للتأثير على مواقف البلدان الضعيفة.

وباختصار، فإن المنافع للتكامل الاقتصادي جنوب – جنوب تتجاوز التجارة بكثير لتدخل في قضايا التنظيم والتطوير المؤسسي، والاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل عالميا، وزيادة رفاه شعوب العالم النامي، وتحقيق الموقع القوي ضمن الاقتصاد العالمي، والاستعداد لمرحلة ما بعد التصنيع وإقتصادات العولمة التي ستكون سمات العقود القادمة.

ولا خلاف في القول بأن التهميش الجاري حالياً لغالبية الدول النامية من قبل الاقتصاد العالمي، سيتفاقم وبشدة، إذ لم تبادر إلى تعزيز تكتلاتها. فمع دخول تلك البلدان إلى القرن الحادي والعشرين، فإن قاراتها المختلفة، والقارة الإفريقية بالذات، تحمل معها أزمات اقتصادية غير مسبوقة في حجمها وأبعادها، وذات تبعات بالغة الخطورة على رفاه ملايين البشر. فمن جراء ضغط الركود الاقتصادي المزمن وسياسات التكييف الاقتصادي المفروضة عليها، بدأت أنماط العيش، والبنى الاجتماعية لتلك البلدان تشهد تغيرات حادة ازدادت معها معدلات البطالة، وتناقصت حصص البرامج، وبثقل، على الاستثمار الإجمالي المحلي، وعلى الإنفاق الحكومي العام، متضمناً ذلك الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. لقد أدى ذلك كله الى التأثير سلبياً على إمكانية تلك البلدان في زيادة قدرتها الإنتاجية، وجعلها فى وضع تعجز معه على وقف التدهور فى الخدمات المتمثلة في البرامج الاجتماعية، أو في نوعية البنى التحتية الاجتماعية (المدارس والمستشفيات)، إضافة إلى بقية نواحي البنى التحتية المادية (الطرق والمرافق العامة)، وفرص إعادة توليد الدخول، وخدمات القروض، والاعتمادات.. الخ.

ولا شك فى أن القوى الاقتصادية العالمية، قد لعبت دوراً حاسماً في مثل هذا التدهور الحاد الذي تشهده البلدان النامية، وساهمت في تفاقم أزمتها، حيث أن الاحتكام إلى الأرقام الإحصائية يدلل بان من أهم مسببات الأزمة هو تدهور شروط التبادل التجاري، وانحرافه ضد مصالحها. فبالإضافة إلى تراجع معدلات النمو، فإن حصتها من الصادرات والواردات العالمية قد انخفضت بصورة واضحة ولم يصلها، كما تم الوعد به، إلا نسبة ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية، ولم تفلح جهودها في إعادة الهيكلة الاقتصادية فى تحقيق مبدأ التنويع الاقتصادي وبقيت معتمدة، وبثقل، على مداخيل المواد الخام، والسلع الأولية، لتمويل استثماراتها، وميزانياتها الحكومية.

ولعل من اخطر المضاعفات لمثل هذا الوضع الاقتصادي هو مزيد الوقوع في شباك المديونية الخارجية، وتفاقم الأعباء المتعلقة بخدمة تلك الديون. فغالبية الدول العربية والأفريقية، علي سبيل المثال،

شكل رقم 1
اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء

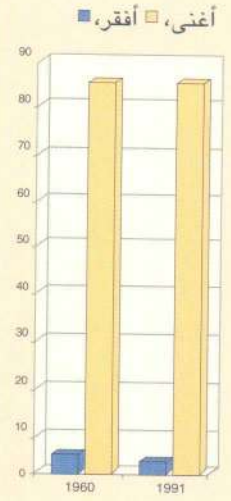

التكامل الإقتصادي جنوب-جنوب يتجاوز التجارة ليدخل في قضايا الإستقرار الإقتصادي وإعادة توزيع الدخل عالميا والإستعداد للعولمة.

تعاني حالياً من ثقل أعباء خدمة الدين وعدم قدرتها علي السداد، مما يضطرها، وباستمرار، الى الدخول في مفاوضات مع الدول والجهات الدائنة من أجل إعادة جدولة ديونها الكبيرة التي تتضخم بصورة مفزعة.

ومن الملاحظ أن هذه الحلقة المفرغة للدين الخارجي تتفاقم مع مرور الزمن، وتشل قدرة الدول علي تحقيق تنمية حقيقية لشعوبها، فمع تصاعد حجم خدمات الدين، والتي غالبا ما تلتهم حصة كبيرة من الدخل القومي، وتزايد العجز في الميزانية العامة، وميزان المدفوعات، تضطر تلك الدول إلى طلب المزيد من القروض بغرض تسوية مشكلة المستحقات المتأخرة. ونتيجة لذلك تستغل الدول الدائنة هذه الحاجة في فرض شروطها، وإلزام الدول العربية والأفريقية المدينة ببرامج التصحيح الاقتصادي وإجراء عمليات التكييف، من خلال القيام بسلسلة من الإجراءات، مثل تخفيض قيمة العملة المحلية، وتقليص الأنفاق العام، وزيادة الإيرادات المحلية والخوصصة، مع ممارسة الضغوط لتعديل أسعار الفائدة، ورفع الدعم، وأخذ موقف غير ملتزم بالنسبة للاستخدام.

إن مثل تلك الأوضاع قد آدت إلى مضاعفات وأثار بالغة السلبية، تمثلت في تدهور مستوى الرفاه ومعدل دخل الفرد، وتفاقم حالات الفقر، وسوء توزيع الدخل والثروة داخل البلدان النامية، وبينها وبين البلدان المصنعة. فعلى سبيل المثال يقدر الناتج الإجمالي المحلي علي مستوي العالم ككل بحوالي 23 ترليون دولار وفق أرقام عام1993 حظيت منه البلدان المصنعة الرئيسية بحصة 18 ترليون دولار، في حين أن حصة البلدان النامية التي تحتوي على 80٪ من سكان العالم تحددت بخمسة تريليون دولار. وإذا ما تتبعنا نمو معدل دخل الفرد عبر البلدان فسيتبين الاستقطاب في توزيع الدخل بين الشعوب بصورة أوضح، حيث إن نسبة تلك التي تحقق نمواً اقتصاديا عاليا (5٪ فأكثر) قد تضاعفت خلال العقد الماضي (من 12٪ إلى 27٪) في حين إن الشعوب التي خبرت نقصا سالبا في معدلات نموها الاقتصادي قد تزايد عددها ثلاثة أضعاف (من 5٪ إلى 18٪). ولاشك بأن النتيجة لمثل ذلك الإجحاف هي تزايد الفجوة الإنمائية، ففي الوقت الذي اصبح فيه متوسط دخل الفرد في البلدان المصنعة أكثر من 20 ألف دولار سنويا فإن ذلك المتوسط لا يتعدى 240 دولار سنويا للفرد الواحد في البلدان النامية الأقل حظا.

إطار رقم 8 أثر التغيرات في الاقتصاد العالمي على حالة التنمية البشرية في افريقيا

■ لقد ادى التغير في الوضع المالي الخارجي وفي شروط التبادل التجاري للبلدان الافريقية، ولبلدان جنوب الصحراء بالذات إلى حدوث تأثيرات سلبية حادة على إقتصاد تلك البلدان وأوضاع التنمية البشرية فيها، فقد نتج عن ذلك إنكماش واضح في نواحي الاستهلاك والأستثمار العام والخاص، وكذلك تدهور في معدلات دخل الفئات الاجتماعية المختلفة. وقد نشأ ذلك ايضاً بسبب الانخفاض في تدفق الموارد والزيادة في دفوعات معدلات الفائدة على الديون الخارجية.

■ وبالارقام، يتضح بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي قد انخفض بنحو 20% في النصف الاول من التسعينات. وبفرضية زيادة سكانية بنحو 3% سنويا، فإن الانفاق الحكومي للفرد الواحد يكون قد انخفض بحوالي 24% خلال الفترة (1990 - 1996). وبالنسبة للاستهلاك الخاص فقد انخفض بحوالي 14٪ والاستثمار الاجمالي المحلي بنحو 75%. وفي الوقت ذاته انخفض معدل التصدير للفرد الواحد بحوالي 75% ومعدل الاستيراد بحدود 65% مما أدى بالتالي إلى حالة اختناق في تلك الدول الاقل نمواً بين البلدان الافريقية.

■ وفي مجال التأثير على قطاعات التنمية البشرية، فلم يتقدم الاستخدام في القطاع الاقتصادي المنظم خلال تلك الفترة بأكثر من 1% سنويا، وليترك إمتصاص باقي الزيادة للقطاع غير المنظم (حوالي 7% سنوياً). أما معدلات البطالة فقد توسعت بحوالي 10% خلال الفترة المذكوره

■ من جانب آخر، فإن التكيف في سوق العمل قد تمثل في تدهور حاد في الاجور الحقيقية التي إنخفضت بحوالي 20%.

المصدر : UNCTAD 1999

شكل رقم 2 الفجوة الحادة بين الاغنياء والفقراء

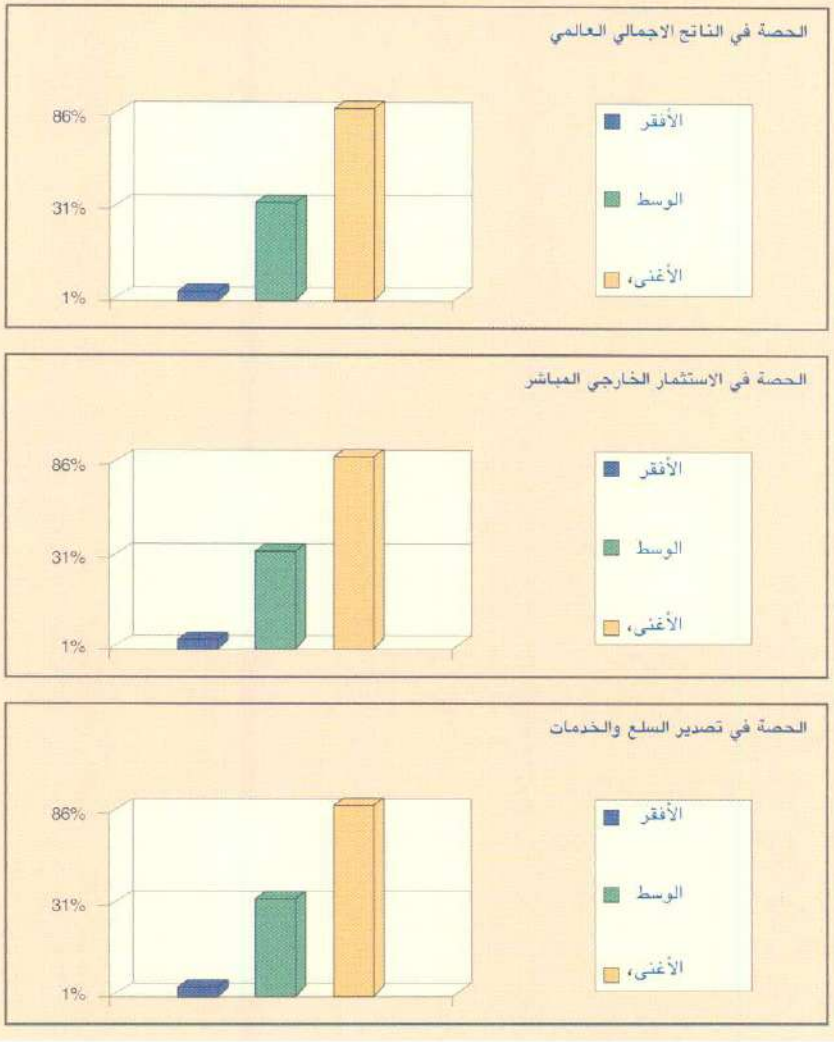

تقدر مديونية الدول النامية عام 1997 بنحو 2.2 تريليون دولار.

■ تقدر مديونية الدول النامية عام 1997 بنحو 2.2 ترليون دولار، تشكل حصة أفريقيا منها نحو 284 مليار، أي 16.1 %. وتبلغ مدفوعات خدمة الدين الأفريقية (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات) حوالى 24 %. وللتعرف على عمق تبعات المديونية الأفريقية، نلاحظ ان من بين مجموعة البلدان الواحد والأربعين المصنفه على أساس الأكثر تكبلاً بأعباء المديونية الخارجية هنالك 33 بلداً أفريقياً فى اطارها تستنزف تلك المديونية ميزانياتها العامة وتمتص الموارد المطلوبة للنهوض بالتنمية البشرية وتحقيق وتائر نمو موجبة للاقتصادات الوطنية

■ أما ما يتعلق بالبلدان العربية فتدلل الاحصاءات بأن مديونيتها الخارجية قد تزيدات بمعدلات فلكية خلال العقود الثلاث الماضية، فبعد ان كانت بحدود (5 مليارات) عام 1970، ارتفعت الى نحو 49 مليار عام 1980 والى 169 مليار عام 1987، وبلغت أكثر من(250) مليار عام 1995، وقد شكّلت نسبة الدين الخارجى الى الناتج الاجمالى العربى نحو 40%.

■ عموما، يمكن القول، بأنه ومنذ عام 1980، فان المديونية الخارجية لمجموعة البلدان المثقلة بتلك الاعباء (مجموعة الواحد والاربعين) قد تضاعفت ثلاث مرات. الا ان الاخطر من ذلك كله، هو ما طرأ من تغير على طبيعة الدين الخارجى ومصادره، فبعد ان كان أكثر من نصف الدين عام 1980 متأتي من خلال قروض خاصة وتجارية، فإن تلك النسبة قد تقلصت الى خمس حجم الدين الخارجى عام 1997، وليحل محلها الدين الرسمى والمتأتي من مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولى والمصرف الدولى)، وبكل ما يحمله ذلك من تأثير على السياسات الوطنية للبدان النامية.

تطور الدين الخارجي لمجموعة البلدان الواحد والاربعين الأكثر تكبلاً بالمديونية (مليار دولار)

	1992	1993	1994	1995	1996
مجموع الدين	229	235	247	254	245
خدمة الدين	10	8	9	12	11
نسبة خدمة الدين / الصادرات	21	17	19	20	16
نسبة مخزون الدين / الصادرات	461	495	493	431	344

المصادر
- UNCTAD 1998
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998
- التقرير الدولي للتنمية البشرية، 1999

المديونية ادت الى تدهور مستوى الرفاه وتفاقم حالة الفقر لدى البلدان النامية.

ولا يبدو لنا أن القوانين الاقتصادية الدولية الحديثة ستعمل علي تعديل تلك الصورة في المستقبل القريب، بل ستزيد من تفاقمها، حيث إن نتائج جولة الارغواي يمكن أن تقود الى خسائر هائلة بالنسبة للمصالح التجارية لغالبية البلدان النامية، وبالأخص الأفريقية والعربية :

«**أولا**»: تلك الخسائر ستنبع من تحرير التجارة، وحق الوصول إلى الأسواق، وإتاحة ذلك عبر الحدود، حيث إن التبعات السلبية لذلك متشعبة الأبعاد، وخاصة بالنسبة لعديد البلدان العربية التي تعتمد حالياً علي نظام الأفضليات في وصولها إلى أسواق البلدان المصنعة.

«**ثانيها**»: هو احتمالات زيادة أسعار الغذاء كنتيجة لرفع الدعم عن الزراعة، والذي سيزيد من تكلفة واردات البلدان العربية التي تعتمد اعتمادا كثيفا علي واردات الغذاء، ومما يؤدي إلى زيادة التدهور الحاصل في موازينها التجارية.

«**ثالثها**»: هو إن الطبيعة المعقدة لتطبيقات تحرير التجارة سوف يولد ضغطاً علي البلدان العربية من أجل توفير قدرات إدارية ومؤسسية وبنى تحتية متكاملة للتسيير التجاري من أجل تعظيم العوائد من تلك الاتفاقات. وكما هو معروف فأن ذلك غير متوفر في غالبية البلدان العربية في الوقت الحاضر، إضافة إلى معاناتها من القيود التحويلية وقيود الصرف في ميزانياتها.

«**رابع**»: تلك الخسائر تنبع من الاستثناء المقصود لمنتجات الهيدروكوربون من اتفاقات الأرغواي، ومن تحرير التجارة ورفع التعريفة، والوصول إلى الأسواق، علما بأن البلدان النفطية العربية هي المستهدفة بالدرجة الأساس، وخاصة إذا ما علمنا بأنها تعتمد اعتمادا شبه تام علي موارد النفط كمصدر للقطع الأجنبي.

شكل رقم 3 كشف حساب التنمية البشرية في العالم خلال عقد التسعينات

الحرمان البشري	التطور البشري

الصحة

خلال الفترة 1990 - 1997 تضاعف عدد السكان المصابين بمرض نقص المناعة (من 15 مليون الى 33 مليون).
والأدهى من ذلك أن هنالك 1.5 بليون نسمة تموت بأعمار مبكرة ولا تصل الى عمر 60 عام. كما أن هنالك أكثر من 880 مليون نسمة لا تتوفر لهم الخدمات الصحية وحوالي 2.6 بليون نسمة أخرى لا تتمتع بالحد الأدنى من الإصحاح.

في العام 1997 ، هنالك أكثر من 84 بلداً يتمتع سكانها بمعدلات توقع للحياة عند الولادة تزيد عن 70 عام، مقارنة بنحو 55 بلداً خلال عام 1990 . وقد تضاعف عدد البلدان النامية ضمن هذه المجموعة (من 22 الى 49).
وخلال الفترة ذاتها فإن معدل إتاحية الماء الصالح للشراب قد تضاعف هو الآخر (من 40% الى 72%).

التعليم

في عام 1997 لم يزل هنالك أكثر من 850 مليون نسمة يعيشون في ظلال الأمية. وفي البلدان الصناعية هنالك أكثر من 100 مليون شخص يعانون من الأمية الوظيفية. وبوجه عام هنالك كذلك أكثر من 260 مليون طفل خارج النظام التعليمي في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

ما بين عامي 1990 – 1997 أرتفع معدل التعلم بين البالغين من 64% الى 76 % .
وخلال الفترة ذاتها ازدادت معدلات القبول الإجمالية في المرحلتين الابتدائية والثانوية من 74% الى 81%.

الغذاء والتغذية

لم يزل هنالك أكثر من 840 مليون شخص يعانون من سوء التغذية.
والأدهى من ذلك أن الاستهلاك الكلي للسكان الذين يحتلون الخمس الأعلى للثروة في العالم يعادل 16 مرة نظرائهم في الخمس الأسفل.

بالرغم من النمو السكاني السريع، فإن إنتاج الغذاء للفرد الواحد قد ارتفع بحوالي 25% خلال الفترة 1990 - 1997. إضافة لذلك فإن التزود بالسعرات الحرارية اليومية للفرد الواحد قد ارتفع بالمعدل من أقل من 2.500 الى 2.750. وارتفع التزود بالبروتين من 71 الى 76 غرام.

الدخل والفقر

هنالك أكثر من 1.3 مليار نسمة بشرية تعيش على دخل لا يتجاوز الدولار الواحد يومياً وحوالي مليار نسمة أخرى لا تستطيع مقابلة الحد الأدنى من متطلبات الاستهلاك.
يصاحب ذلك حالة لسوء توزيع الدخل عالمياً فحصة الخمس الأغنى من الدخل العالمي بين سكان هذا الكوكب تعادل 74 مرة حصة الخمس الأفقر.

خلال الأعوام 1990 – 1997 ازداد معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1% سنويا.
كما ازداد كذلك معدل الاستهلاك للفرد الواحد بحوالي 2.4% خلال الفترة ذاتها.

المرأة

لم يزل هنالك أكثر من 340 مليون امرأة تموت في عمر مبكر لا يتجاوز 40 عاماً.
من جانب آخر يتعرض ما بين ربع الى نصف النساء الى العنف الجسدي من أقرانهن.

خلال الفترة 1990 - 1997 زاد معدل القبول الصافي للمرحلة الثانوية بين الفتيات من 36% الى 61% كما زادت خلال الفترة ذاتها مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي من 34% الى حوالي 40%.

الاطفال

هنالك في الوقت الحاضر 160 مليون طفل يعانون من نقص التغذية الحاد إضافة لذلك هنالك أكثر من 250 مليون طفل يدفع بهم الى سوق العمل في سن مبكر ضمن ما يدعى بعمالة الأطفال.

ما بين 1990 - 1997 انخفضت معدلات وفيات الرضع عند الولادة من 76 لكل ألف ولادة حيه الى 57. كما ازدادت نسبة الأطفال من عمر سنة وممن يشملهم التحصين ضد الأمراض من 70% الى 89% خلال الفترة ذاتها.

البيئة

لم يزل هنالك حوالي 3 مليون شخص ممن يموتون سنوياً نتيجة التلوث الهوائي، وحوالي 80% منهم نتيجة لتلوث الهواء داخل المنازل.
إضافة لذلك هنالك أكثر من 5 مليون شخص يموتون من أمراض الإسهال نتيجة لتلوث المياه.

خلال الفترة 1990 - 1997 انخفضت نسبة استخدام الوقود الباعث على التلوث الحاد بحوالي 40%.

المصدر : التقرير الدولي للتنمية البشرية 1999

إطار رقم 10 قرارات إعلان سرت عن الاتحاد الافريقي 9/9 / 1,99

الفقرات الرئيسية

1-إنشاء اتحاد أفريقي يتماشى مع الأهداف الثابتة لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وخاصة :

- تقصير فترات تنفيذ معاهدة أبوجا
- ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا وهي:
  - **البنك الأفريقي المركزي**
  - **الاتحاد النقدي الأفريقي**
  - **محكمة العدل الأفريقية**
  - **برلمان عموم أفريقيا**

وبالنسبة للبرلمان تسعى الدول الموقعة على اعلان إنشاءه بحلول عام 2000 لتوفيرخطة موحدة لشعوب القارة ومنظماتها الجماهيرية من أجل مشاركة أكبر في مناقشة المشاكل والتحديات التي تواجه أفريقيا واتخاذ القرارات بشأنها.

- تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الأفريقية كدعائم لتحقيق اهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتجسيد الاتحاد الأفريقي المرتقب.

2- تفويض مجلس وزراء الخارجية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المقررات المذكورة أعلاه، ولاسيما أعداد نص دستوري وقانوني للاتحاد الأفريقي، مع الاخذ في الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية.

ويتعين على الدول الاعضاء أن تشجع على مشاركة اعضاء البرلمان في هذه العملية. ويجب على المجلس الوزاري أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية لاجراء اللازم. كما يجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى إستكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر عام 2000 حيث يكون ذلك ملائما، كي يتم اقرار قانون دستوري رسمياً بحلول عام 2001 في مؤتمر قمة غير عادي يعقد في مدينة سرت.

يتضح من تلك المعطيات ، إن مثل هذه الأوضاع، والقوانين المجحفة للنظام الاقتصادي الدولي السائد، والتي تكرس وتعمق اللامساواة بين الشعوب هي، فى واقع الامر، انتهاك واضح لحق التنمية للجميع، وهي من بين المحددات والقيود الأساسية لتحقيق الخيار الدولي للتنمية البشرية.

اعلان سرت حول الإتحاد الإفريقي هو بوابة افريقيا للدخول للقرن الحادى والعشرين.

عمليا، قد يفيد التذكير من جديد، بأن ما يجري تثبيته حاليا من اتفاقيات عالمية باتجاه تحرير التجارة والتبادل السلعي، سوف يعود بنتائج وخيمة علي البلدان العربية، والأفريقية، وبلدان العالم النامي بوجه العموم، ما لم تسارع إلى تنظيم نفسها، وبهدف تحقيق موقع قدم مؤثر وفاعل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فجولة الارغواي واتفاقاتها التي ستعمل على تدويل الاقتصاد، من المتوقع لها أن تحقق على سبيل المثال منافع إضافية علي المستوي العالمي تقدر بنحو250 مليار دولار سنويا، ولكنها ستعود بالنفع علي البلدان الصناعية الكبرى، من ناحية مردودها وعوائدها، ولن تنفع إطلاقا تلك الدول التي لا تنتج بقدرة تنافسية داخل دورة الاقتصاد العالمي، فالبلدان العربية والأفريقية والتي تبقي منتجة للمواد والسلع الأولية ستصبح من أكثر الخاسرين.

خلاصة لأعلاه، يتوجب التسليم بأن البلدان العربية والأفريقية، وكي تمتلك وعيا تاريخيا في التخطيط المستقبلي لمجتمعاتها، لا يجوز إن تتغافل عما يجري من ترتيبات اقتصادية دولية ومن تطورات في تشكيل وتوسيع الحمائيات والتكتلات الإقليمية الكبرى، وعليه فإن إنشاء أو تعزيز تكتلاتها الاقتصادية القومية، وتقوية روابطها، لم يعد خيارا بل عملا تاريخيا مطلوبا، وبالحاح. فالنظام الاقتصادي العالمي بشكله الذي يخضع حاليا للتدويل والعولمة سوف لن يتعامل بنديه مستقبلاً مع تكتلات يقل سكانها عن 100 مليون نسمة.

ومن اجل الاستجابة الى هذا الواقع التاريخي الجديد فإن على البلدان العربية والأفريقية أن تستخدم مصادر القوة الشاملة والكامنة لديها (القوة السياسية والاستراتيجية، والقوة الاقتصادية، والقوة العددية) وتوظيفها كي تكون طرفا مؤثرا في فرض نظام تجارى دولي عادل لها وللعالم النامي بأجمعه. لقد استخدم العرب قوتهم الشاملة فى بداية السبعينات، وتزعموا حركة المناداة بنظام اقتصادي عالمي جديد، مما أجبر البلدان المصنعة الكبرى وقتها إلى الجلوس إلى مائدة الحوار بين الشمال والجنوب، قبل إن يتم الالتفاف علي ذلك في نهاية السبعينات نتيجة عدم وجود استراتيجية واضحة وبعيدة المدى لضمان استثمار تلك القوة. ويمكن فى اطار الظرف الراهن، ومن خلال توظيف اليات جديدة لاستخدام القوة الشاملة، استعادة ذلك الدور التاريخى، والبدء فى التأثير فى الاحداث بدلاً من الاستمرار فى تلقى ردود الفعل السلبية منها، وبدون أخذ موقف واضح ومبادر لتصحيح مما يجرى.

وفي إطار مثل هذا الفهم التاريخي جاءت المبادرة الليبية ألاخيره التي عملت على إنشاء الاتحاد الأفريقي من خلال إعلان سرت الصادر عن الدورة غير العادية الرابعة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية (مدينة سرت 9 / 9 / 1999) والذي ارسى الحجر الأساس لقيام الولايات المتحدة الأفريقية، فقد إعلن الرؤساء في إعلانهم التأريخي بأنهم في إطار الاستعداد للدخول للقرن الواحد والعشرين، وإلى عصر التكتلات الكبرى، يدركون التحديات التي تواجه القارة وشعوبها، ويقتنعون بأن هنالك ضرورة حتمية لدرجة عالية من الوحدة، والتضامن، والتلاحم الأفريقي، يتعدى الخلافات الثقافية، والأيديولوجية، والعرقية، والقومية، ويتصدى لمعالجة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجديد في أفريقيا وفي العالم أجمع. إطار رقم (10).

ويمكن التأكيد بهذا الصدد إن خبرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والعربية والأفريقية من بينها، ونوعية إنجازاتها كانت في الماضي دون مستوى الطموح بكثير، وستبقى كذلك ما لم يجر إعادة هيكلتها وتطوير أطرها المؤسسية وآلياتها الملائمة في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة. فعند مراجعة التجربة الأفريقية والتي تمتلك عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية، نلاحظ التباطؤ الواضح في معدلات التبادل التجاري بين أعضاءها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

وهنالك في الواقع أسباب عديدة لفشل التجمعات الاقتصادية الأفريقية في تشكيل قوة فاعلة، وفي استثارة المبادلات التجارية بين أعضاءها، وينسحب ذلك على الأوضاع العربية. فالهياكل الاقتصادية للدول تحجب ذلك ولا تشجع عليه، حيث أن بنى الإنتاج ضعيفة في أداءها، وليس هنالك من تشابكات عبر قطاعية وعبر الدول الأعضاء. من جانب آخر، مازالت غالبية تلك البلدان تعتمد في صادراتها على السلع الأولية، والتي يكون الطلب الإقليمي عليها محدودا للغاية، في حين أن حاجاتها الاستيرادية من السلع المصنعة، لا يمكن أن تلبيها بقية الأعضاء في التجمع الاقتصادي.

ولعل العامل الأكثر أثرا لفشل تلك التجمعات، هو أن التكامل الإقليمي وتشكيلاته قد أعتمد، وبثقل، على السياسات الحكومية التي حاولت هندسة الأسواق في ظل حالة من ضعف الدعم المؤسسي وفشل الاسواق، وبدون مراعاة للهياكل الاقتصادية والإرتكازية اللازمة، وكذلك التشابكات المشتركة بين الهياكل الإنتاجية في الدول الأعضاء. وذلك في الواقع عكس ما جرى في المثال الأسيوي، حيث يلاحظ المتتبع أن سبب النجاح في تلك التجربة الإقليمية هو وجود التشابكات المترابطة للإنتاج ولتوسيع التبادل التجاري بين الدول الآسيوية قبل التفكير بأحداث آليات رسمية للتعاون والتكامل فيما بينها.

وإذا ما حاولنا استقراء أسباب تعثر التجربة العربية في التكامل الاقتصادي على سبيل المثال، فإن ذلك يقودنا الى تشخيص الأسباب التالية:

1- اقتران الأرادة السياسية بالخطاب المجرد لدى الغالبية من تلك الدول دون أن يتجسد ذلك في أفعال حقيقة نابعة من حس تاريخي بضرورة التكامل.
2- التسرع الذي واكب إصدار القرارات الخاصة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك دون ربطها بآلية التطبيق السليم.
3- ارتباط العمل الاقتصادي العربي بالتطورات السياسية في المنطقة وبين الدول وعدم التمكن من تحييده.
4- اختلاف النظم الاقتصادية ودور الدولة والقطاع الخاص.
5- عدم اهتمام مؤسسات العمل العربي المشترك بدراسة الهياكل الاقتصادية للدول العربية، ووضع آلية لاتساق هذه الهياكل المشتركة من خلال اقتصاد وفورات الحجم الكبير من ناحية، وإيجاد سبل تنويع الهياكل باستثمارات عربية مشتركة من ناحية أخرى.
6- عدم العمل الجاد على إقامة بنية تحتية عربية مشتركة.
7-عدم وجود نظم معلومات متطورة حول النشاطات والإمكانات الاقتصادية العربية.
8- اعتماد الكثير من الدول العربية على الايرادات الجمركية كرافد مهم للموازنة مما يجعلها مترددة في الدخول ضمن إطار التكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة.
9- عدم اعتبار التعاون الاقتصادي والاستغلال الكلي للطاقات الكامنة في الوطن العربي ضمن مفاهيم الأمن القومي الشامل.
10- تفضيل النزوع الى الاتفاقات الثنائية والإقليمية الضيقة.

نجاح المثال الآسيوى فى التكامل الاقليمى هو وجود تشابكات مترابطة للانتاج وتوسيع التبادل التجاري.

ختاما لتحليل البعد الدولى للتنمية البشرية ، يمكن تلخيص الإطروحات التي أوردناها بالآتي: لا مستقبل للتنمية البشرية على مستوى الفرد بدون ضمان ذلك الحق للجماعة، ولا يمكن لتلك التنمية إن تقتصر مطالباتها وغاياتها على توسيع خيارات الأفراد دون ربط ذلك بتوسيع خيارات الشعوب. كما لا يمكن إن نقتصر على مطالبة البلدان ومجتمعاتها بتوفير مقومات النماء البشري دون إلحاق ذلك واستكماله بمطالبة المجتمع الدولي وتحميله مسئولية المشاركة في توفير تلك المقومات.

ومع تسليمنا بأن للسياسات الوطنية الأثر الحاسم في الأداء التنموي، فإن المناخ الاقتصادي الدولي إذا ما أستمر بشكله الحالي (مجموعة المؤسسات والقواعد التي تحكم انتقال السلع وعوامل الإنتاج بين الدول وقواعد التسعير والنظم النقدية واتفاقات الدفع والتسوية في إطار طبيعة النظام الاقتصادي المهيمنة) سيساهم حتماً في فشل السياسات الإنمائية الوطنية في العالم النامي. ولن ينجو من ذلك حتى البلدان الناشئة التى تتبع مبادئ اقتصادية سليمة، ما لم يعمل هذا العالم النامي، وتكتلاته الإقليمية كقوة شاملة، لتعزيز قدرته التفاوضية والضغط بأتجاه تغيير ذلك المناخ الاقتصادى الدولى لصالحه، فالكل عادة هو أكبر من مجموع الأجزاء.

التنمية البشرية في السياق الليبي

يلاحظ من الفصل السابق للتقرير، والذي أعتنى بالتحليل المعمق لمعنى التنمية البشرية المستدامة وخياراتها الوطنية والدولية، إن مثل هذا المنظور الشامل للبدائل التنموية هو بمثابة إطار استدلالي عام للسياسات والخطط الوطنية، والعقود الإنمائية الدولية، في آجالها المتوسطة والبعيدة. إلا أنه لا يدعي المطابقة التاريخية لأوضاع كل دولة من دول العالم النامي، إذ لكل منها أولوياتها وطبيعة رؤيتها للفرد وللمجتمع وللعالم ولمشروع التنمية البشرية بالذات.

لذا يمكن القول بأن الغرض الأساسي من اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأعداد التقاريرالوطنية للتنمية البشرية،هو تقديم ذلك الإطار المفهومي العام من أجل استخدامه لاختيار وتطوير الرؤى والسياسات والخطط الإنمائية الوطنية، ومن ثم تثبيت مفهوم وطني متميز للتنمية البشرية للبلد المعين نابع من الفلسفة الاجتماعية المتبناه، ومن الخصوصية المحلية، ومتطابق مع أهداف التنمية الحقيقية التي تسعى للنهوض بالاقتصاد والبشر، ومستجيب لحاجات تلك التنمية الحاضرة والمستقبلية.

فيما يتعلق بالرؤية الليبية للتنمية البشرية، فإن العمل على إبرازها، وتبيان خصوصيتها، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن التصور العام المتداول يتطلب التعرف أولاً على معنى ذلك المفهوم في مضمون الفلسفة الاجتماعية للمجتمع الجماهيري وثانياً في ضوء الأهداف التنموية والغايات المجتمعية. كما يتضح معنى خصوصية التنمية البشرية في إطار المنظور الليبي من خلال تبيان أبعاد السياسات، والخطط، والآليات التي تعمل على ترجمة الرؤية الفلسفية، والغايات المجتمعية، الى واقع تخطيطي وعملي، يواكب المستجدات، ويخضع للتقييم المرحلي، ويستجيب للتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

شكل رقم 4 هيكل التنظيم الاجتماعي السياسي

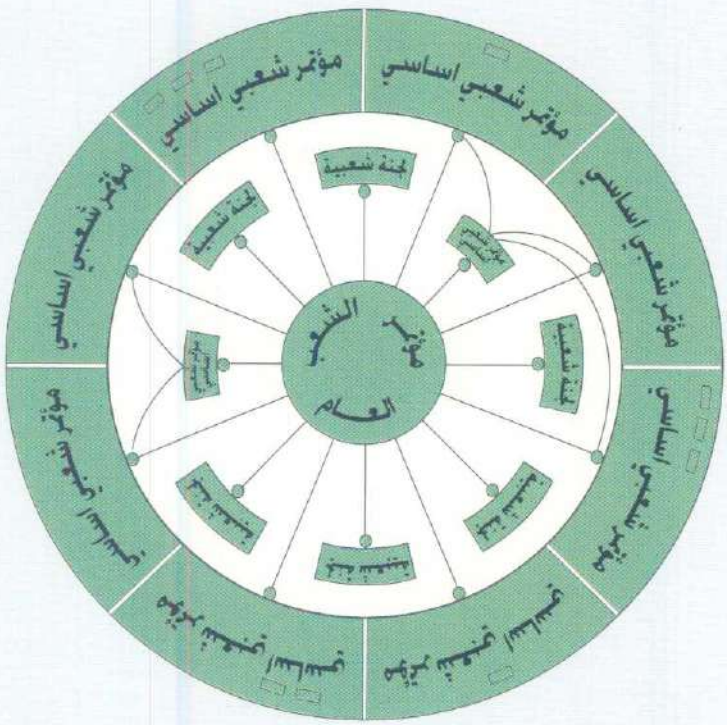

اطار رقم 11 مضمون التنظيم الاجتماعي والسياسي في ليبيا

■ وفق التنظيم الموضح في الشكل رقم (5) فإن الشعب الليبي ينقسم حسب التجمعات السكانية المحلية الى مؤتمرات شعبية أساسية (اساس السلطة التشريعية)، وتكون عضويتها لكل المواطنين الليبيين ممن بلغوا سن الثامنة عشرة ذكوراً وأناثا.

■ وفي إطار ربط الجوانب التشريعية بالجوانب التنفيذية فإن كل مؤتمر شعبي أساسي يعمل على تصعيد بعض اعضاءه ممن يتوسم فيهم الكفاءة لتولي تنفيذ مهام أحدى القطاعات الإنمائية (مثال : تعليم، صحة، أسكان، صناعة زراعة.. الخ) وتشكيل لجان شعبية لكل قطاع على أن تكون مسؤولة امام المؤتمر الشعبي الأساسي المحلي.

■ اما على المستوى الوطني فإن جميع امناء المؤتمرات الشعبية الاساسية المحلية، ولجانها الشعبية المعنية بالقطاعات الأنمائية المختلفة والنقابات والروابط المهنية، تلتقي في إطار مؤتمر الشعب العام، وهو ملتقى وطني يتم فيه إعتماد مشاريع القوانين وفقاً لتوصيات وقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية ويجري تصعيد أمناء للقطاعات الأنمائية.

اولاً: الفلسفة الاجتماعية

التنمية البشرية : خيار شعبي جماهيري

إن المتتبع للسياسة الوطنية للتنمية بوجه العموم ، والتنمية البشرية بوجه الخصوص، يلاحظ بأنها تتمتع بخصوصية تفردها عن بقية التجارب الوطنية . فالقرار التنموي هو جماعي بطبعه ولا مكان فيه لجهة ما تصنع القرار نيابة عن الشعب. وبتعبير أدق ، فإن تقرير السياسات الأنمائية هو مسئولية كل مواطن، ومسؤولية المجتمع بالوجه الأكمل. حيث أن أساس نظام الحكم في ليبيا، وكما يوضح ذلك شكل ومضمون التنظيم الاجتماعي والسياسي، هو السلطة الشعبية القائمة على الحكم الشعبي المباشر. وأن الشعب يمارس ذلك عملياً عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . اطار رقم (11).

مشروع النهوض بالمجتمع الليبي يرتكزعلى تحقيق حالة الاعتماد على الذات وتنويع الموارد.

في مثل هذا التنظيم الجماهيري يصبح التخطيط للتنمية البشرية شأنا شعبيا، فالشعب وتنظيماته السياسية والفنية هو الذي يعنى بتقرير المنظور والمحتوى والخيارات، ومن خلال رجوعه الى الفلسفة الاجتماعية التي يتبناها، وحيث تقترن فيها التنمية البشرية بالحاجة المادية والمعنوية، وفي إشباع تلك الحاجة تكمن الحرية وتتوسع الاختيارات .

تشكل هذه التصورات إطار الدلالة للأهداف التي تضمنتها الخطط الوطنية الإنمائية المتعاقبة، وحيث يرتكز مشروع النهوض بالمجتمع على تحقيق حالة الاعتماد على الذات، ويستند الى الخيار الجماعي ببناء المجتمع القائم على أساس تعزيز المقدرة الذاتية وإعمال العدل الاجتماعي، والتأكد من عنصر الاستدامة في توظيف الموارد الطبيعية والبشرية الوطنية، وبما يؤدي الى النهوض بمستوى الرفاه البشري للفرد والمجتمع، والى تطوير القدرة المادية والتكنولوجية كأساس للبناء العلمي والمعرفي المطلوبين لضمان عنصر التجدد في المشروع المجتمعي الليبي حاضرا ومستقبلا.

إن الاعتماد على الذات وفق هذا المنظور هو فلسفة حضارية شاملة، تصر على ضرورة توافر إرادة استخدام المجتمع الليبي لقدراته في صياغة القرارات المستقلة المحققة للمصالح الوطنية والقومية، والمحافظة على النمط الحضاري والثقافي، أو بتعبير أوضح، القدرة على اتخاذ القرار الوطني المستقل فيما يتعلق بكل من الأهداف والوسائل على اختلاف مستوياتها. اطار رقم (12).

ومن الناحية العملية يصبح الأعتماد على الذات وسيبقى تصورا إستراتيجيا متجددا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، تنتظم في إطاره قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة تؤدي الى وجود اقتصاد وطني قوي وقائم على اساسيات صحيحة، مما يضمن، وبصورة تدرجية، القضاء على مظاهر الخلل الاقتصادي، وإعادة هيكلته، ومما يحقق الرفع المستمر من معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة لجميع الشرائح الاجتماعية والى استمرار ذلك واستدامته للأجيال القادمة.

وقد نكون بحاجة الى التوضيح بأن منظور التنمية البشرية الذي تتبناه ليبيا بالاعتماد على الذات، لا يعني بأية حال الاكتفاء الذاتي بالوجه المثالي، او الانكفاء الداخلي والانغلاق على الذات. كما لا يمكن لمثل هذا المنظور أن يستقيم بدون وجود رؤية وطنية للمحيط العربي والمحيط الأفريقي وللعالم الخارجي والاقتصاد العالمي يتم على ضوئها بناء القدرة التنافسية وتحديد العلاقات الاقتصادية مع العالم بكافة مجموعاته وتكتلاته. وعليه ففي إطار الاعتماد على الذات، وفلسفته الاجتماعية، يجري التعامل مع السوق الدولية حتى في ظل الشروط الدولية القائمة للتبادل، لكن مع الوعي بضرورة استمرار محاولة تنظيم نتائج هذا التبادل، سعيا وراء شروط أفضل للتعامل، وتحقيق مواقف تفاوضية جماعية في السوق الدولية، حيث يتحقق ذلك من خلال التكتلات العربية والأفريقية التي تعمل ليبيا جاهدة على تفعيلها، وأن تكون فاعلة في إطارها.

اطار رقم 12 سياسات التنمية البشرية والخصوصية الليبية

تهتم سياسات التنمية البشرية التي تشتق قناعاتها ومستهدفاتها من الرؤية الكلية للاعتماد على الذات بتبني توجه تنموي قائم على الخصوصية، وعلى التراث الثقافي الثري والبنية الاجتماعية للمجتمع الليبي، وعلى استثمار الموارد الطبيعية الغنية، وبالشكل الذي يؤدي الى أشباع الحاجات الاجتماعية المتجدده للجماهير وإقامة الهيكل الإنتاجي اللازم في كل ما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار والاستيراد والتصدير والأسعار وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية المطلوبة لتوفير ما يشبع تلك الحاجات بعد تحديدها وفقا لما تقرره الجماهير الشعبية بنفسها. إذ من المنطقي وفق هذه الرؤية أن تقوم الجماهير بتحديد حاجاتها الاجتماعية ديموقراطيا،على ان يتم التنسيق اللازم في ضوء موارد المجتمع، وأولوياته الإستراتيجية بأتباع أسلوب التخطيط اللامركزي الذي يتيح للجميع – وللمنتجين منهم بصفة خاصة – المساهمة في تحديد الأهداف والوسائل والمفاضلة بينها.

وباختصار، فأن قضيةالاعتماد على الذات تأتي على رأس قائمة القيم المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بالنسبة للمنظور الليبي، وحتى يتمكن على المدى البعيد من إنجازها حيث أن الخطط الإنمائية السابقة لم تفلح في الوصول الى هذا المستوى من الطموح المجتمعي.

المساءلة الشعبية

تقترن التنمية البشرية في السياق الليبي بقضية المساءلة، حيث تقع في صميم العلاقة الإيجابية بين المؤتمرات الشعبية الاساسية ولجانها الشعبية. وتزداد أهمية تلك العلاقة إذا ما سلمنا بان قطاعات التنمية البشرية في المجتمع الجماهيري تأخذ منحى الطلب أكثر من العرض، وتتواصل مع مصالح الجماهير.

وقد تكون المؤتمرات الشعبية أحيانا مجانبة للدقة في تحديد جوانب الطلب، وتقرير السياسات، أو أن تتبنى مطالب قصيرة النظر في كيفية توظيف الموارد، مما يمكن أن يؤدي ذلك الى عكس مبدأ الاستدامة، وهذا ما حدث في بعض مراحل التجربة الإنمائية الوطنية. ولكن في بلد كليبيا، يعتمد الحكم الشعبي، فإن الأمر متروك للجماهير لإصلاح الأخطاء من خلال المؤتمرات الشعبية، وتعديل الأولويات التنموية عن طريق تنمية قيادات جديدة وتصعيدها وإخضاعها للمساءلة وتقييم الإنجاز.

وإذا ما كانت المساءلة الشعبية هي الأكثر جدوى في إستراتيجيات التنمية البشرية التي تعتمد بكثافة على خدمات الدولة القريبة من الجماهير، كالخدمات الصحية والتعليمية والخدمات في بقية القطاعات، فإن السؤال المركزي يبقي حول كيفية اختيار النموذج التنظيمي للتنفيذ. وتعتمد ليبيا في هذا المجال طريق اللامركزية جغرافيا وإداريا لتحقيق مضمون التنمية البشرية، حيث من المطلوب أن يعمل ذلك الأسلوب على تحسين نوعية الخدمات العامة للقطاع العام المتوجه أساسا نحو الطلب.

ولا يعد ذلك مهما من وجهة نظر تجذير الديمقراطية وزيادة عقلانية القرار الشعبي فحسب، بل أن الأهمية الأوسع في وضع الخرائط التنموية تتجلى في إتاحة الفرصة للمؤتمرات الشعبية بكل ما تحتويه من شرائح اجتماعية مختلفة لأن تدلي برأيها وأن توضح مشاكلها ومصالحها في التوظيف الاجتماعي والاقتصادي للموارد، ومما يحقق أداء أفضل في تنفيذها.

اطار رقم 13 المركزية واللامركزية في استراتيجيات التنمية البشرية

■ تتعرض معادلة المركزية واللامركزية في إستراتيجيات التنمية البشرية في ليبيا للمراجعة بصورة دورية لتقييم أداءها وستخضع مستقبلا لرأي خبراء المناطق ولحسابات وموازنات دقيقة في التكلفة والفاعلية والتكلفة والعائد الاجتماعي، إذ ان دعم كفاءة الإدارات الشعبية المحلية بالشكل المقرر له حالياً سيحتاج الى مزيج حساس من المشاركة الجماهيرية التي تخضع الى التنسيق والمتابعة من جهات مركزية شعبية تقوم بوضع وتصميم الخرائط التنموية للمناطق وفق مبدأ تحديد الاحتياجات وحصر الموارد والإمكانات للخطط الوطنية، وذلك كي يجري التفريق بين الحاجات والرغبات في تقرير توظيف الموارد ونمط الاستثمار وتفادي الأخطاء السابقة التي أدت الى هدر الموارد.

عدالة وتوزيع الرفاه البشري بين الأجيال أساس التنمية البشرية المستدامة.

لا يقتصر معنى العدل الاجتماعي على المشاركة الشعبية الواسعة، وتخويل المسؤولية الاجتماعية للفرد والجماعة، بل يتضمن الحالة التوزيعية الأفضل للدخل، والثروة، والتوازن بين متطلبات الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.

وعليه فإن قضية عدالة وتوزيع الرفاه بين الأجيال المختلفة تعتبر من أهم عناصر الفلسفة الاجتماعية التي تأخذها ليبيا بنظر الاعتبار في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ومن ثم فإن من بين المسائل الجوهرية التي يجري تدارسها في الخطة الأنمائية حالياً هي طبيعة الآثار بعيدة المدى للقرارات والتصرفات العامة التي يتم اتخاذها في الحاضر، وتبعاتهاعلى مستقبل ورفاه الأجيال القادمة، واختيار أفضل السبل لتحقيق التوازن المنشود.

ومن المسلم به بهذا الشأن أن تحديد الأفق الزمني لتعظيم الرفاه البشري سواء في شكل خطة خمسية انفجارية، أو بشكل تدرج في الخطط على مدى بعيد، سيؤدي الى اختلاف جوهري في المواقف، وفي القرارات الخاصة بتحديد اتجاه التغيير الهيكلي الذي يمكن أن يأخذ مجراه في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل تحقيق الإجماع على طبيعة ومدى الأفق الزمني العادل، ومراعاة حقوق الذين لم يولدوا بعد، فإن الأمر يتوجب طرحه وبشدة على مستوى المؤتمرات

المساءلة الشعبية هي الآلية الملائمة لتعديل الأولويات التنموية.

تحديد الافق الزمني للرفاه البشري يراعي حقوق الذين لم يولدوا بعد.

الشعبية، وعلى جهات رسم السياسات و التخطيط، لتحديد نمط التفضيل الزمني، والابتعاد عن الذهنية المبسطة التي تميل الى ترجيح « التفضيل الزمني الحاضر».

ولاشك بأن وجود مثل هذه الرؤية بعيدة المدى، لكل من المستقبل التقني والمستقبل الاجتماعي والبشري الليبي، سوف تؤثر تأثيرا وأضحاً على معدلات الاستثمار، حيث تأخذ بالاعتبار الرفاه بين الأجيال وعبر الزمن، وتصل الى شكل " المعدل الأمثل للاستثمار " الذي يحدد الأفق للخيارات الاجتماعية والاقتصادية ذات البعد الزمني، وحجم الأصول المنتجة المطلوب تراكمها عند نهاية هذا الأفق الزمني المحدد.

خلاصة، أن معدل الاستثمار الأمثل لتوزيع الرفاه البشري بين الأجيال بالنسبة لليبيا هي مسألة اختيار سياسي بالدرجة الأساس يقرره الشعب.

تطوير الموارد الفنية والتقنية محصلة للأنتاج والابداع في المجتمع.

تطوير القدرة العلمية والتكنولوجية

نظريا، علاقة التنمية البشرية من خلال الاعتماد على الذات وثيقة الصلة ببناء القدرة العلمية والمجتمع المتعلم وباستخدامات وتطوير التكنولوجيا. وفي إطار الفلسفة الاجتماعية المتبناة فإن تعزيز تلك العلاقة يتمثل في بلورة الوعي المعرفي، والقدرة الإبداعية والعقلانية في أخذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات التكنولوجية والبدائل المتاحة لتوفيرها، والمفاضلة فيما بينها وتحديد وسائل تطويعها، وكيفية استيعابها والإفادة منها.

تطوير القدرة التقنية الوطنية لا تقتصر على أنتاج المعدات بل تطوير القدرة المعرفية للمجتمع.

ولا جدال في أن الموارد الفنية والتكنولوجية هي إحدى المعالم الأساسية للتنمية البشرية، فهي محصلة البحث العلمي وقضايا الإنتاج والإبداع في المجتمع. ويتحدد هذا الدور ابتداء من استراتيجية التنمية المتبناة والتخطيط بعيد المدى، ومن التصور الجديد للهيكل الإنتاجي، وللحاجات الاجتماعية التي سيتم إشباعها في ضوء الموارد الطبيعية والمالية، وفي ضوء مستوى تطور القوى العاملة الوطنية. ويتطلب الاعتماد على الذات بالتالي ضرورة وجود حد أدنى من قاعدة تكنولوجية محلية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ككل، انطلاقا من ظروفه الإنتاجية المتجددة، وتمكيناً له من وضع القوى العاملة المحلية في وسطها التكنولوجي، وبحيث يخلق حيوية تقنية متميزة.

بطبيعة الحال، لايمكن أن يتم ذلك بدون رسم سياسة وطنية واضحة الرؤية والأبعاد لقطاع البحث والتطوير، وتقديم المزيد من الاستثمارات والتطوير المؤسسي والتنظيمي، والربط الفعلي بين مؤسسات البحوث ومؤسسات الإنتاج، حيث يساعد ذلك كله على المدى البعيد في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية، وذلك ما لم تفلح ليبيا في تحقيقه لجملة عوامل موضوعية يحاول التقرير الحالي تحديدها آدناه.

عمليا، يمكن أن يتحقق التطوير التكنولوجي في أي بلد من خلال اتخاذ قرارات مستقلة في ثلاثة اتجاهات متوازية : الأول : لحصر كل أنواع التكنولوجيا المحلية، وتحديد مدى إمكانية الاستفادة من كل نوع، سواء بصورته التي يوجد عليها، أو بعد إدخال تطويرات مختلفة عليه تزيد من طاقته الإنتاجية، والثاني لتحديد التكنولوجيا التي يتعين الحصول عليها من الخارج لاستحالة أو لصعوبة تدبيرها محليا، والثالث لإقامة أو إعادة هيكلة أجهزة البحث العلمي والتكنولوجي الوطنية، لتقوم بتطوير التكنولوجيا المحلية، وتطويع المستورد منها، وبما يتلاءم مع مجمل الظروف الموضوعية، وعلى الأخص فيما يتعلق بنوعية الموارد الطبيعية، ومدى تطور القوى العاملة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا والإنتاج.

الا أن مثل هذا التصور يصطدم بمجموعة من المشكلات المرتبطة بأنشطة البحوث العلمية والتطبيقية وسياسات البحث والتطوير الوطنية، أجمعت عليها الدراسات المختلفة سواء في ليبيا أو بقية البلدان العربية، وينبغي أن تحظى بالاهتمام والمواجهة في إطار التنمية البشرية حيث تتجسد في الآتي :

- ضعف الارتباطات القائمة بين أنظمة العلوم والتكنولوجيا وأنشطة البحث والتطوير من ناحية، وضعف الارتباط بين هذه الأنشطة والقطاعات الإنتاجية من ناحية أخرى.
- توجه الأنشطة الى ملاحقة النتائج العلمية أكثر من التركيز على دعم عملية التنمية وتحسين نوعية الحياة.
- محدودية الصرف على مؤسسات البحث والتطوير، وعدم تنوع مصادر التمويل، وضآلة دور القطاع الفردي في ذلك، ومن ثم ضعف مساهمة تلك المؤسسات في عمليات نقل التكنولوجيا وتطويعها.
- عدم ملائمة هيكل المهارات للقوى العاملة الوطنية أمام التحولات التكنولوجية الحديثة في كافة المجالات.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن فلسفة تطوير القدرة التكنولوجية الوطنية التي يطرحها السياق الليبي للتنمية البشرية لا تقتصر بأية حال على إنتاج المعدات، بل تعني كذلك تطوير القدرة المعرفية بين صفوف الجماهير عموما، وفي داخل الهيكل المهني والمهاري للموارد البشرية بوجه الخصوص، وذلك من خلال إعداد قوة عمل ذات مهارات عالية وقابلة للتكييف والملائمة، وما يتطلبه ذلك من انساق مرنة للإنتاج، والتنظيم المؤسسي، ومن تطوير وإعادة نظر جذرية بالمؤسسة التعليمية، وبحيث تلائم متطلبات المجتمع القائم على المعرفة، والذي سيكون صفة المستقبل القريب.

ولاشك بان الغايات الجديدة للتعليم المتوجه نحو المستقبل في مجالات نوعية المعرفة والترابطات بين التعليم وقوة العمل، وإيصال التعليم النوعي الى عموم الجماهير الذين يشكلون قوة التعلم، تحتاج بأجمعها الى توجهات جديدة في البنية الداخلية للنسق التعليمي في ليبيا ولعملياته، وبحيث تستجيب للمتطلبات المجتمعية وقطاعاتها الإنمائية، وللتناقضات والتغيرات التي ستشهدها القطاعات الإنمائية المختلفة في مواجهتها لمتطلبات المهارات العالية، وعلاقات العمل المتطورة، وباعتبار ذلك من سمات مجتمع الغد.

ثانياً: الأهداف والغايات المجتمعية للتنمية البشرية

لقد انطلق التخطيط الوطني في التعامل مع التنمية البشرية في ليبيا منذ السبعينات، وأعتمد على رؤية شاملة نابعة من ضرورة تحقيق مجتمع الرفاه والوفرة، والربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق التنمية البشرية للجماهير، والسعي الى تحقيق الإجماع الشعبي بشان توظيف الفرص والموارد المتوفرة للتنمية، وتشخيص التحديات والعقبات التي تحول دون الوصول للأهداف والغايات المرسومة من خلال المسائلة، والمراجعة الدورية، وتحديد الأولويات ونقاط التدخل الأساسية لتصحيح المسارات، وتكييف الاقتصاد، ورسم البدائل التي تحرص على استمرار مبدأ الشراكه في التمتع بالعوائد وفي تحمل الأعباء من قبل الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

ووفق هذا المنظور فقد استهدفت الخطط الإنمائية المتعاقبة تحقيق جملة أهداف وغايات مجتمعية أساسية يوضحها اطار رقم (14).

وبفضل الاستثمارات الضخمة التي جرى توظيفها وتنفيذها خلال الخطط التنموية المتتالية منذ بداية السبعينات، فقد حققت التجربة الوطنية إنجازا متميزا تمكنت معه سياسات التنمية البشرية من أن تنتج «مجتمع الرفاه»، وأن ترسي دعائم المرافق والبنية الأساسية، وأن تحقق نقلة نوعية في المستوى الحياتي للجماهير، وأن تعمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخول، والارتفاع بنوعية الحياة، وتطبيق نظم الدعم المباشر وغير المباشر، وإشباع الحاجات الاجتماعية المتجددة، معبرا عنها بالتعليم للجميع، والصحة للجميع والعمل للجميع، والإسكان للجميع. كما تجلى ذلك الأنجاز في أوجه الأنفاق التي حظيت بها قطاعات التنمية البشرية، مما أعطى ليبيا شهادة المجتمع الدولي باعتبارها من البلدان ذات الآداء العالي، وفق التصنيف الوارد في التقرير الدولي للتنمية البشرية.

تمكنت سياسات التنمية من ان تنتج مجتمع الرفاه واشباع الحاجات الاساسية للجميع.

لقد استمرت التجربة التخطيطية المنظمة حتى منتصف الثمانينات، ثم تعثرت نتيجة لأسباب عديدة، منها الانخفاض الحاد في أسعار النفط مما أدى الى إحداث صدمة في الاقتصاد الليبي ومما نتج عنه انخفاض شديد في معدل النمو يصاحبه في ذلك العبء الضخم لحجم الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية. ومن آثار وتبعات تلك الأوضاع زيادة حجم الدين العام المحلي، والخلل في ميزان المدفوعات ، مما أوصل الى صعوبة تلبية المتطلبات المالية المتزايدة للموازنات المختلفة، وبالتالي التأثير سلبا على أداء الاقتصاد الوطني، وأداء قطاعات التنمية البشرية. وقد ضاعف من ذلك الوضع الحظر الدولي الذي فرض على البلاد في عام 1992، والذي كلف البلاد خسائر مالية ضخمة تقدر بنحو 34 مليار دولار. كما أثرت، من جانب آخر، عديد العوامل الخارجية المتعلقة بأسعار النفط، والعوامل الداخلية المتمثلة بنمط توظيف الموارد، وأفرزت بأجمعها اختلالات سلبية، مما أدت الى زيادة معدلات التضخم، وتدني القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، ومن ثم الى تدهور الدخول الحقيقية للأفراد وانخفاض مستوى معيشتهم.

أدت عديد العوامل الخارجية المتعلقة بأسعار النفط والداخلية المتمثلة بنمط توظيف الموارد الى اختلالات سلبيه.

اطار رقم 14 الأهداف والغايات المجتمعية للتنمية البشرية في إطار الخطط الإنمائية

- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية.
- خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدرا غير متجدد وقابل للنضوب.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- رفع مستوى المعيشة للمواطنين.
- الاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرة المعرفية والمهارية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.
- بناء الهياكل الارتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وكفاءته.
- تحقيق تنمية مكانية متوازنة لعموم التراب الليبي.

النمو الاقتصادى حقق مزيجاً من النجاح والاحباط.

يعني ذلك كله ان النمو الاقتصادي قد حقق مزيجا من النجاح والإحباط، ولم يستطع تثبيت القاعدة التي يمكن أن تراكم القدرة الذاتية على التوسع والاستمرار والاستدامة، حيث ظلت مصادر الدخل عرضة لتأثير التقلبات في البئية الدولية والعوامل الخارجية من جانب، والعوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة ادارة الموارد من جانب آخر، مما سبب بأجمعه تشوهات فى الأداء، أصبح معها كل من عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية، مصدرين لإعاقة عملية التنمية ووقف تطورها.

ومن أجل إعادة الاعتبار للتجربة التخطيطية، ووضع الاقتصاد الوطني على اساسيات صحيحة، والحفاظ على مكاسب التنمية البشرية، فإن التحسس الجاري حالياً على مستوى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية القطاعية، وبين راسمي السياسات، يؤكد على ضرورة بذل الجهود لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتخطيط لها، من منطلق التوظيف الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالشكل الذي تجعل الاقتصاد الوطني متطابق تاريخيا لمواجهة ما يجري من تحولات على مستوى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

سياسات التوظيف الامثل للموارد واعادة الهيكلة الاقتصادية مطلوبة ولكن بأقل تكاليف ممكنة.

بتعبير أدق يتعلق التحسس الجاري بضرورة إصلاح نواحي الخلل في الهيكل الاقتصادي لإقامة معادلة متوازنة لبعدي التنمية البشرية الأساسيين : **الكفاءة في الإنتاج والعدل في التوزيع**، بعد أن كان التأكيد على الأخير دون إعطاء أهمية كافية للأول. ومن هنا فإن الأولوية السياسية في ليبيا في الوقت الحاضر هي التوجه نحو استكمال مراحل بناء المجتمع الإنتاجي، وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على أساس التنوع الاقتصادي.

ومن البديهي أن التكييف الهيكلي للاقتصاد، والذي يرافق التغير والتطور الاجتماعي، ويراعي الرؤية المتجددة في أداءه المحلي وموقعه الدولي، هو جوهر تطور أي مجتمع والأساس لعملية التنمية البشرية المستدامة. ويقع ذلك في صلب اهتمام الفلسفة الاجتماعية للمجتمع الجماهيري، والذي يخضع التجربة التنموية للمساءلة الشعبية والرأي الجماعي. فالمجتمعات الحيوية تتكيف للأوضاع المتغيرة وفقا لخصوصياتها وفلسفاتها الاجتماعية، في محاولة منها لتحسين إنجازها التنموي، وتعزيز موقعها بالعلاقة مع المجتمعات والدول الأخرى.

أن المقاربة الوطنية للتنمية البشرية في ليبيا وغاياتها المجتمعية ضمن المقطع التاريخي الحالي، وتحديد مستقبلها في إطار مجهودات التكييف الاقتصادي، يتوجب أن تستند الى رؤية متكاملة، ترتكز على سياسات وطنية مبنية على عدة محاور متشابكة، وتوفر مجموعة من الشروط الضرورية التي تتلاءم مع الفلسفة الاجتماعية الوطنية وكما هو موضح ادناه. ولا يطرح هذا التقرير الوطني خطة منفصلة عن الخطة الاقتصادية – الاجتماعية التي يجري التحضير والأعداد لها في الوقت الحاضر، وإنما يدعو الى تركيز جهود التنمية في تحقيق التنمية المستدامة، والوصول الى حالة الاعتماد على الذات، والحفاظ على الموارد الوطنية البشرية والطبيعية والمادية والبيئية بحيث تنجح في تثبيت قواعد المجتمع الجماهيري.

تحديد تصورات استراتيجية بعيدة المدى.

يتطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ليبيا الانطلاق من منظور طويل الأمد، وترتيب الأولويات في إطاره وإتباع سياسة معتدلة ذات هامش يقين مستقبلي عالي، مع توافر وضوح الرؤية، وحصول الاتفاق حول التسلسل المطلوب للمراحل التدرجية المختلفة لتكييف وتطوير الاقتصاد الوطني، وبحيث تضمن تلك الخطوات استدامة عملية التنمية وتراكمها. فالسياسات الظرفية التي تعتمد التفكير الآني، وتحاول تعظيم العوائد وفق منظور زمني قصير الأمد، لا تحقق تراكم تنموي متواصل وغالبا ما تتعرض للتقطع . كما أن الخطط الاقتصادية التي تأخذ بعلاج الصدمة وترمي الى تحقيق سياسة اقتصادية مثلى في حساباتها لا يصاحبها النجاح .

من جانب آخر فإن المنظور بعيد المدى في مرحلة التحولات الحادة يجب أن يحتوي على نسق متلائم من السياسات المتوجهة نحو عدد كبير من الأوضاع (الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية، الثقافية، التربوية، المؤسسية والسياسية) والتي يجب أن تتعرض للموائمة والتكييف لتحقيق الغايات الإنمائية وسياسات إعادة الهيكلة بأقل تكاليف اجتماعية ممكنة.

يعني هذا في رسم السياسات ووضع الخطط الإنمائية للتنمية البشرية في ليبيا عدم التحدد في إطار الظاهرة الاقتصادية، فالسياسات ذات الرؤية البعيدة وفي مجرى التحول وإعادة الهيكلة لابد أن تتطلب تحليلا وفهما للتغير الاجتماعي في أوسع معنى للكلمة،

على أن يجري ذلك في إطار الاستشراف المستقبلي الذي يغطي جميع أبعاد المجتمع، ومن خلال منظور واضح للتشابك العضوي بين تلك الأبعاد.

وبمعنى آخر، مادام هناك مدى واسعا من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – الثقافية مرتبطة ببعضها، وبحيث أن أي تغيير يحدث في أحدها يؤثر على الأخرى، فإن التخطيط الملائم للتحول المجتمعي لا يسمح بالاجتزاء لبعد واحد من أبعاد النسق الاجتماعي دون غيره (الاقتصاد مثلاً) بالرغم من الأهمية المحورية لهذا البعد الحيوي والذي تدور حوله الأبعاد الأخرى، إلا ان دراسة تفاعلاته وتبعاته الاجتماعية واجبة.

توفير دالة شاملة وكلية للإنتاج،

في نفس السياق يستوجب التأكيد على أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتطلب من الخطة الإنمائية تجاوز الحسابات التقليدية لدوال الإنتاج التي تقتصر عادة على عنصري رأس المال والعمل في معادلاتها، وأن تعمل على تطوير مفهوم اعمق للدالة الكلية للإنتاج في المجتمع الليبي.

ومن المسلّم به أن أية خطة إنمائية، تريد أن تكون في غاياتها وأهدافها متمحورة حول تنمية البشر، لابد أن تمتلك رأس مال إجمالي ضخم يتكون من مجموعة رساميل مختلفة، تشكل كتلتها حركة مجتمعية تتجاوز الأجزاء. وأن طبيعة وتوظيف تلك الرساميل هو ما يفرق مجتمع عن آخر في مسيرة التقدم البشري، فهنالك رأس المال الطبيعي (الموارد في باطن الأرض ؛ والأرض المزروعة) ورأس المال المالي للاستهلاك والاستثمار، ورأس المال الإنتاجي (المعدات والمكائن) ورأس مال الهياكل الارتكازية والبنية الأساسية (الطرق والاتصالات والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة) ورأس المال البشري المتمثل بالمهارات والمعارف، وأخيرا هنالك رأس المال الاجتماعي الذي هو المعايير الاجتماعية، والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، والقواعد المجتمعية والضوابط، التي تعتبر كمعايير مساءلة للأفراد، ويجري إتباعها عندما يمر المجتمع خطوة فخطوة من بناء مؤسسي لآخر أكثر استجابة لمتطلبات التكييف.

ومن اجل أن تكون تلك القواعد المجتمعية فاعلة، يجري العمل انطلاقا من مستوى المؤتمرات الشعبية الأساسية على إعادة هيكلة التنظيمات والإدارات بطريقة تشجع على الشفافية في المعاملات الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات. ولاشك بأن ذلك سيؤدي بالبيروقراطية التي لا يعجبها عادة مثل هذه التغييرات الجذرية أن تتعرض للمساءلة وأن تكون مكشوفة للمقاضاة بإهمال الأداء المؤسسي.

يعني كل ما مر، أن أي خطة تنموية وطنية قادمة تهدف الى تكييف الاقتصاد وتهتم بتطوير الإنتاج السلعي والخدمات، تحتاج كي تضمن صفة الاستدامة في النمو وتحقيق التنمية المتوازنة الى حساب جملة الرساميل المذكورة أعلاه وبنسب وأوزان مختلفة.

تحتاج التنمية البشرية الى تقرير التوازن الأمثل لتوظيف الرساميل المختلفة للمجتمع.

في مثل هذا المنظور، من المؤمل أن تتطابق خطط التنمية في ليبيا مع الواقع المعاش وخصوصية الأوضاع في المقطع التاريخي الذي يشهد تنفيذها. حيث أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحتاج في دالته الكلية الى تشكيلة تلك الرساميل بأجمعها، وإن ما يقرر " التوازن الأمثل للمقادير " هو تقييم الإنجاز التنموي ورصد الاحتياجات، ومن ثم تقرير ذلك التوازن المطلوب بين أولويات استثمار الرساميل المختلفة.

ولاشك بأن تقدير ذلك التوازن وفق ما ستقوم به الخطة الإنمائية القادمة هو الذي يضمن المطابقة التاريخية، ويحدد حالة التحول ومتطلباته، والانتقال من الاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية الى تنمية مستدامة.

يتطلب الوصول الى صيغة المجتمع الانتاجي والحفاظ على مكاسب التنمية البشرية التخطيط للحد من هدر الامكانات.

بقي أن نقر، وفي إطار التعلم من الممارسة التنموية السابقة، أن تجربة تعويض النقص في شكل من أشكال تلك الرساميل بالتركيز على الاستخدام المكثف لما هو متوفر منها، والقيام بخطط تنمية انفجارية من أجل حرق المراحل، لا يمكن أن يحمل صفة الاستدامة اجتماعياً أو اقتصادياً أو بيئيا.

تطوير الإمكان الوطني وتعبئة الادخار الضائع،

إن أي تصور واقعي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والاعتماد على الذات والوصول الى صيغة المجتمع الإنتاجي يستوجب بادئ ذي بدء التخطيط للحد من هدر الإمكانات وترشيد كافة أنماط الاستعمال والاستهلاك وأتباع سياسات التعبئة التي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على الانطلاق في تطوير شتى مجالات الحياة الإنسانية.

يتطلب ذلك كله العمل على استرداد الادخار الضائع، والذي يمثل ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي يتم إهداره بعيدا عن مجالات تحقيق التنمية البشرية بعد أن يستقطع من هذا الدخل حجم الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الإنسانية المادية لجميع فئات المجتمع حسب الدخل.

القطاع الخاص هو شكل من أشكال الترابط التشاركي الحر.

وتتمثل عملية استرداد الادخار الضائع في الحد من هدر الإمكانات الموردية والتحويلية فيما يلي :

- الطاقات المعطلة مادياً وبشرياً في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- فاقد الاستهلاك الناشئ عن الإسراف وسوء التخزين أو التسويق.
- أنماط استخدام الموارد الإنتاجية غير القائمة على مقارنة التكلفة والعائد.
- الهدر الناشئ عن تخلف وسائل الإنتاج ومنها قوة العمل.
- الفاقد الناشئ من الاحتكار وخاصة الاستخدام الجزئي للطاقات الإنتاجية ورأس المال.
- التهرب الضريبي والإعفاءات والامتيازات غير المبررة و الرشوةوالفساد الاداري.
- الاهدارات الناشئة عن تفشي عناصر الاقتصاد غير المنظم وما يترتب عليها من آثار سلبية في الاقتصاد والمجتمع.

معادلة الدولة / السوق

ضرورة اخضاع القطاع العام لضوابط تعزز قدرته التنافسية والربحية.

لا يمكن لأية إستراتيجية إنمائية تؤكد على التنمية البشرية أن تتمسك بدور مركزي للدولة فذلك يتعارض مع واقع المجتمع الجماهيري، بل يجب وضع معادلة الدولة / السوق بصورة خاضعة لأوزان مدروسة في ظل اللامركزية التي تعني تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية الشاملة واشتقاق الأهداف الإنمائية من واقع معاناة الجماهير في المناطق المختلفة داخل التراب الليبي. وذلك هو الطريق الثالث الذي تتبناه الفلسفة الاجتماعية، وهو المنهج الوطني الذي يتوجب تعزيزه وتطويره باستمرار وتصويب السلبيات التي طرأت على تطبيقه.

ووفق هذا المنظور ليس هنالك من تعارض في التجربة الليبية بين الدولة والسوق فهما ليسا بكيانين متضادين، بل مكملان لبعضهما الآخر من خلال تعريف حدود كل منهما وطبيعة العلاقة المشتركة المطلوبة بينهما، والروابط المؤسسية والإدارية التي تنسق عملهما.

وفي سياق الفلسفة الاجتماعية ذاتها،فإن الطريق الثالث يأخذ بنموذج السوق الاجتماعي وهو بطبعه اقتصاد مختلط، فهنالك قطاع سيادي يتم تنظيمه من خلال نظام ملتزم به تقرره الدوائر التخطيطية، وقطاع آخر كبير يتوجب أن يجري تنظيمه من قبل العمل التشاركي والفردي وعمل السوق وضمن إطار مراقبة الدولة. وما يفرق مثل هذا الاقتصاد عن السمات الشائعة في الاقتصاد (المختلط) الرأسمالي هو غياب الملكيات الخاصة الكبيرة وواسعة الحجم لوسائل الإنتاج، والاهتمام بدلا من ذلك بالمؤسسات الفردية الوسطى والصغيرة والتشاركيات التي تضمن أوسع مساهمة ممكنة للأصول ولفرص العمل ولاشتراك الجماهير في عملية الإنتاج بشكل يؤكد تحقيق أوسع مدى ممكن من عدالة توزيع المردود الإنمائي.

في مثل هذا المنظور كذلك، ليس هنالك من تناقض بين الجهد الوطني لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، وبين تكييف الاقتصاد الوطني وفق نسبية الأسعار وهيكل الحوافز. فالاستنتاجات تبقى واحدة، وهي إن نظام الأسعار النسبية يستثير الإنتاج والاستثمارات الإنتاجية. وفي حالة التوجهات الإنمائية المتمحورة حول الجماهير، كما هو الأمر في ليبيا، وبالشكل الذي تهدف التنمية فيه الى توليد مزيد من فرص العمل، وإعادة توزيع الموارد والأخذ بالمبدأ التشاركي، فأن للدولة دوراً هاماً في تشجيع المبادرات والمؤسسات صغيرة الحجم والحد من تشوهات أداء السوق.

من جانب آخر، ينظر الطريق الثالث الى القطاع الفردي كشكل من أشكال الترابط التشاركي الحر، وإن توسيع إسهامه في الاقتصاد الوطني الليبي هو ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المتوازنة، والتي تتطلب التأكد من تثبيت الشروط الأولية المطلوبة لعمل السوق كي يقوم بوظيفته في إطار الترابط الحر المستديم، وكي يتمتع بالمسؤولية الاجتماعية للمساهمة في البناء الوطني. فالسوق هو مؤسسات مادية واجتماعية في آن واحد.

وفي الإطار ذاته يتوجب تعريض القطاع العام الى ضوابط تجعله يعمل وفق قوانين السوق والربحية العادلة، وأن يستجيب ويتكيف للضغوط التنافسية، وأن يتسم بالشفافية والانفتاح. يتم ذلك كله ضمن توفير استقلالية مؤسساته، وتطوير نظام مالي وطني كفؤ وكفيل بأن يقدم تمويلات طويلة المدى، وكذلك تمويلات المخاطر. كما يوفر اعتمادات التصدير والتجارة، مما يستوجب إصلاح النظام المالي القائم وتحفيز مساهمة القطاع الفردي فيه.

ولا جدال في الإقرار، بأن عملية تنسيق السوق الاجتماعي تقود بالنتيجة الى ضمان إشباع الحاجات البشرية، وتوسيع خيارات المستهلك. كما إن الربحية هي مؤشر لمدى مقابلة الإنتاج للحاجات. ولكننا لا نختلف في القول أيضاً بأن الحاجات لا يمكن مقابلتها إذا لم تكن مستندة الى قدرة شرائية مطلوبة لدى الأفراد. والمشكلة في هذه الحالة ان الفئات الاجتماعية الضعيفة لا تستطيع ان تعبر عن حاجاتها في السوق مثل الفئات المتيسرة، مما يدعو أي خطة إنمائية وطنية قادمة تهدف الى تطوير الاقتصاد الليبي وإعادة هيكلته مراعاة مسألة توزيع القدرة الشرائية من خلال إعادة توزيع الأصول ومصادر النظام الضريبي وبقية المصادر الأخرى، إضافة الى وجود سياسة اجتماعية واضحة تصاحب السياسة الاقتصادية.

التثبيت والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

من بديهيات الأمور ومسلماتها أن اولى سمات الاعتماد على الذات تنعكس في طبيعة الهيكل الإنتاجي الوطني المستهدف إقامته، والقادر على إشباع الحاجات المحلية للجماهير، وتحقيق القدرة التنافسية، والذي يحدد بالتالي القوة الذاتية للاقتصاد الوطني. ونظرا لأن العملية الإنتاجية لا يمكن ان تتم أو تتجدد سوى بتوافر وتجدد الأساسيات والموارد اللازمة لها، فإن التنويع الاقتصادي ووضع الاقتصاد على أسس كلية صحيحة يصبح حتميا، وبحيث يؤدي الى إقامة هياكل إنتاجية متكاملة قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى إنتاج السلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة للتطوير، الى جانب السلع الاستهلاكية اللازمة للإشباع المباشر للحاجات المحلية وتلك المتوجهة نحو التصدير.

ولا يمكن استكمال مهمة تحسين بيئة الاقتصاد الكلي بالشكل الموصوف أعلاه، ما لم يتم التوجه كذلك وعلى مستوى آخر، لتحقيق مهمة التطوير الجذري للعوامل المتعلقة بجانب العرض من اجل النهوض بالإنتاج والإنتاجية، وتحسين العائد التنموي على الجماهير، والارتقاء بالقدرة التنافسية لإنتاج السلع والخدمات والتبادل الدولي بشأنها، وضمان استقطاب الاستثمارات الخارجية والتقنيات، ومن ثم إحداث حالة من التناغم بين التكييف على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي.

ولعل من أهم القضايا التي يتوجب مواجهتها في تطوير الجوانب المتعلقة بالعرض هي : القصور في مهارات الريادات الاقتصادية والقدرات الإدارية والتسييرية والمهارات الفنية للتحكم بالنوعية، والأطر القانونية والتنظيمية غير المرنة، والقصور في البنية التحتية، والشبكات المؤسسية وشبكات المعلومات، والضعف في القدرة التكنولوجية.

إن إعادة التوازن للاقتصاد الليبي في هذا المعنى الكلي والشامل هو من الرهانات الأساسية من منظور المسيرة المجتمعية والتنمية البشرية المستدامة، حيث إن عدم التوازن والتشوهات الحادة في الأداء المؤسسي، وفي منظومة الأسعار، و بنية الحوافز، وفي التضخم، وظواهر الشحة، يمكن أن تكون ضارة وذات تكاليف اجتماعية وبشرية باهظة.

أعادة التوازن للاقتصاد الليبي رهان أساسي للتنمية البشرية المستدامة.

ومن هنا فإن إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة التي تتبناها ليبيا تضع في صلب أهدافها الرئيسية استرداد عافية الاقتصاد الوطني، ومحاربة آفة التضخم، حيث يشكل ذلك جزءاً من المجهود الإنمائي الأوسع لضمان البيئة المستدامة لاقتصاد كلي متوازن. ومن المسلم به أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والتضخم يؤدي الى البطالة والى تدهور القدرة الشرائية لشرائح عريضة من المجتمع، ويهدد بتوسيع دائرة العوز، ولذا فإن الحل المناسب لذلك هو وضع الاقتصاد الوطني على أسآسيات صحيحة ليتمكن من تحقيق وتائر إيجابية من النمو الاقتصادي.

إلا أن النمو الاقتصادي المستهدف يجب أن يعمل على تمكين الجماهير من القوة لا ان يؤدي الى تهميش غالبيتها. وعليه تعمل الخطة الإنمائية في مراحلها الأولى على تعبئة الموارد والقدرات للشرائح الاجتماعية الضعيفة، وتضمن حق وصولهم للأصول الرئيسية للإنتاج. ويعني ذلك عمليا البدء بتأسيس القاعدة لنمو مقرون بالتوسع في الإنتاج، واستثارة الطلب الداخلي وخاصة للشرائح محدودة الدخل، وليس من خلال المقاييس السائدة للتكييف التي تؤكد على الانكماش الاقتصادي وخفض الطلب. فظواهر الانكماش قد تتأتى من السياسات الاقتصادية الكلية المصحوبة بتحكم إداري غير مدروس، مما يجعل الحياة اليومية صعبة لشرائح كبيرة من المجتمع. وإن اقتصاد الشحة قد يقود الى هدر واضح في الوقت والطاقة والكفاءة الاقتصادية، كما يؤدي الى تحلل القيم المهنية وتآكل رأس المال البشري عن طريق ابتعاد المهنيين عن ممارسة وظائفهم، والارتضاء بأعمال بعيدة عن اختصاصهم لمجرد إنها وسيلة أفضل لكسب العيش أو القيام بأعمال متعددة على حساب تدهور الإنتاجية. في ظل هذه الحالة يمكن أن تتعرض التنمية البشرية الى انتهاك

النمو الاقتصادي المستهدف يجب أن يمكن الجماهير من القوة المادية لا أن يؤدي الى تهميش غالبيتها.

صريح ومصادرة لمكتسباتها، ويتشوه سوق العمل، وتزداد المضاربات، وتسود العمالة الهامشية وممارسات القطاع الاقتصادي غير المنظم، وتنعدم الثقة بين الجماهير ولجانها الشعبية المختارة.

مراجعة الأنفاق العام وأعادة توزيع أعباء التكييف الاقتصادي على جميع الفئات الاجتماعية.

يعني ذلك ضرورة إتباع الخطة الإنمائية سياسات وبرامج اقتصادية كلية تسعى لحماية المكاسب الوطنية للتنمية البشرية قدر المستطاع، وأن تكون حساسة لإحتياجات المجتمع بكل شرائحه الاجتماعية، وخاصة الشرائح محدودة الدخل، وعدم تحميل الأخيرة عبء التغيرات في التكييف الاقتصادي، بل العمل على زيادة قدرتها الشرائية وتهيئتها للخطوات الإنمائية اللاحقة والمتوجهة نحو التثبيت وإعادة الهيكلة بدلا من البدء بعلاج الصدمة.

وإذا ما كان لابد من الإقلال في مرحلة لاحقة من الأنفاق العام والاقتطاع من الميزانيات العامة وإعادة توزيع توظيف الموارد، فمن الضروري التفكير في كيفية توزيع التكاليف الاجتماعية وأعباء التكييف على جميع الفئات الاجتماعية، وبالذات تلك القادرة على امتصاص مثل هذه الإجراءات التي قد تحد من القدرة الشرائية للمواطنين بصورة وقتية.

استعادة التكاليف تتم بصورة تصاعدية وليس وفق معايير ربحية يحددها السوق.

من جانب آخر، لن يكتب لسياسة تكييف الاقتصاد الوطني النجاح ما لم تخصص موارد كافية للبنية التحتية المادية والاجتماعية حيث تتضمن **الأولى** شبكات الاتصال والمواصلات العامة وتجهيزات الطاقة وخدمات الماء والإصحاح والسكن.. الخ، فهي هامة وحساسة ليس للحفاظ على المستوى الحياتي الحالي للجماهير فحسب، بل لمستقبل النمو الاقتصادي ذاته. **أما الثانية** فتتضمن الأنفاق الكافي من ميزانية الدولة على الصحة والتعليم وتوفير السلع والخدمات العامة، حيث لا تنظر التجربة الليبية الى هذه القطاعات باعتبارها (رخوة) أو استهلاكية الطابع، بل تسلم بأن الاستثمار في الصحة والتعليم والتكوين المهاري للجميع، إذا ما تم توظيفه بالشكل الذي يضمن العائد الاجتماعي المرتفع، يحقق عوائد عالية ويؤثر تأثيراً اساسياً في تحديد مستقبل النمو وفي تقرير مدى صلابة الاقتصاد الوطني.

بتعبير آخر، أن الإنتاجية الاجتماعية الإجمالية التي يمكن أن تتأتي من هذه الاستثمارات المادية الاجتماعية تؤثر بصورة إيجابية على تطوير القدرات البشرية والأوضاع المادية للجماهير، وبالنتيجة، تساهم مساهمة حاسمة في إمكانات النمو ونجاح خطط التطوير والتكييف الاقتصادي.

اعادة هيكلة قطاعات التنمية البشرية

لا يعني توفير الأنفاق الكافي على قطاعات التنمية البشرية عدم التفكير بضرورة إعادة هيكلة برامجها عن طريق تعزيز الكفاءة في الأداء وتقليل الهدر، ويتضمن ذلك عمليا ضرورة الأخذ في المجهودات الإنمائية القادمة بتحليل التكلفة والعائد والتكلفة والفاعلية في تقييم البرامج وإعادة هيكلتها، وتقرير مدى الجدوى بالنسبة للمستحدثة منها وصولا الى حالة الاستخدام الأمثل للأنفاق الاجتماعي وتعظيم عوائده.

أن الأخذ باقتصاديات الخدمات العامة (لخدمات الصحية / الخدمات التعليمية / الرعاية الاجتماعية) يجب أن يكون جزءا هاما من عمل التخطيط الوطني. وان وجود نظام مالي واضح وذا تأثير إيجابي على إنجاز مهمة التنمية البشرية المستدامة والاستجابة الى الحاجات الجماهيرية، يعد من أهم عناصر التخطيط لقطاعات التنمية البشرية. ويمكن النظر لذلك، اقتصاديا، كجزء من هيكل مناسب للحوافز، فاستعادة التكاليف بصورة تصاعدية، وليس وفق معايير ربحية يحددها السوق، توسع التغطية بصورة أكثر شمولية.

وبالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة الاجتماعية في ليبيا، فإن المساهمة في التكاليف تكون جماعية وليست بالضرورة متحملة من قبل الفرد، كما إنها يمكن أن تحمل شكل استعادات غير مباشرة عن طريقه، فتعبئة الموارد المحلية لمشاريع البنية التحتية الصغرى في المناطق،على سبيل المثال، أو قضايا الصيانة ونفقات التشغيل للمشروعات من قبل الجماعات المحلية يمكن أن تشكل بدائل من وجهة النظر المالية.

سياسات فاعلة لسوق العمل.

بدون وجود معايير للتخطيط لأسواق العمل، فإن توظيف الموارد في إطار سياسة التكييف الاقتصادي عادة ما يؤدي الى مزيد من البطالة، كما تعمل على زيادة نشاط القطاع الاقتصادي غير المنظم بكل ما يحويه من تشوهات إلا أن الأمر في حالة السوق الاجتماعية والطريق الثالث مختلف، حيث يتم توسيع فرص الاستخدام عن طريق الترويج للمنشآت الصغرى والمتوسطة والعمل الذاتي وبرامج إعادة التأهيل والتدريب.

يعني ذلك أيضا وجود سياسات فاعلة لسوق العمل، ونظام ملائم لمعلومات السوق، مما يسمح بالمرونة ويساعد الباحثين عن عمل كي يخططوا لتدريبهم ومتطلباتهم التعليمية وأن يتكيفوا باستمرار لبيئة عملهم المتجددة.

إن مثل هذه السياسات مطلوبة كذلك، وبإلحاح، لتحسين كفاءة القطاع العام وأداء منشآته، حيث أن مرونة سوق العمل، وسرعة إحلال وإعادة نشر القوى العاملة عبر القطاعات، يلعب دورا رئيسيا في التسريع بعملية التكييف الهيكلي، وتؤدي بالنتيجة الى الرفع من مستويات الاستخدام، كما أن التدريب المستمر للعاملين، وتحديث مهاراتهم على التقنيات الجديدة يعد عنصرا أساسيا آخر ضمن هذا المنظور.

من جانب آخر، تنظر سياسات وخطط تطوير سوق العمل الى موضوع النهوض بمستوى القدرات البشرية، وإعادة النظر بأساليب التخطيط للقوى العاملة وبحيث يتم ضمان مستويين متلازمين من الاستثمار البشري: التكوين والانتفاع. ولعل مثل هذه النظرة المتكاملة جديرة بإزالة آثار الاختلالات القائمة وانعدام التوازن بين المستويين، والذي ينشأ لأسباب عديدة منها ان القدرات البشرية التي تم تكوينها لا تتكافأ مع الطلب عليها عبر الزمن، أو أن الطلب يجافي العرض نتيجة لتشوهات في السياسة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، أو لضعف فعالية تخطيط عرض هذه القدرات بالتنسيق مع الطلب عليها وفتح الباب للتوظيف لاعتبارات اجتماعية. وتكون النتيجة النهائية لمثل هذه الأختلالات أن ما يتم تكوينه من قدرات بشرية يتعرض للإهدار أما بشكل بطالة مقنعة أو سافرة، مما يستوجب التفكير في أساليب جديدة لتخطيط التعليم والقوى العاملة وتنظيم سوق العمل سيجري التطرق لها في فصول لاحقه لهذا التقرير.

الحد من اهدار القدرات البشرية يتوجب أساليب جديدة لتنظيم سوق العمل.

حساب الاعتبارات البيئية.

لقد كانت الصورة الى حد قريب اعتبار البيئة مصادر مجانية وبدون مقابل أو ثمن، وإن التفكير بالحفاظ عليها هو نوع من الترف النظري أمام مشكلات التنمية في بلدان العالم النامي التي ترحب بدخان المصانع إذا كان ذلك سيساعدها على تحقيق النمو، وعليه بالإمكان استغلال البيئة بدون حساب وبدون استيعاب لقوانين المحيط والطبيعة.

وبدون شك فأن هنالك علاقة قوية لا يمكن تجاهلها بين الاعتماد على الذات وتحقيق القدرة الوطنية المستقلة من جهة وبين مدى التحكم بالبيئة من جهة أخرى، حيث أن افتقار التركيز في الرؤية حول تبعات مشروعات وبرامج التنمية على الوضع البيئي له مضاعفات بالغة الخطورة على استدامة المشروع المجتمعي وبناء المستقبل.

استدامة المشروع المجتمعي تتطلب استيعاب قوانين المحيط والطبيعة.

من هنا فإن الخطط الإنمائية الوطنية، في بلد نفطي كليبيا، لا يمكن أن تغفل مستقبلا حساب المدخل البيئي في البدائل الاقتصادية المرسومة، وقياس درجة إسهام البيئة في معدلات النمو الإجمالية، وتطويع النماذج التخطيطية المتبناة لاختبار خيارات المجتمع البيئية، ومن ثم الأخذ بالاعتبار المردود البيئي للتنمية المستدامة.

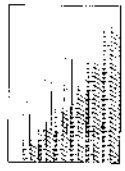

اداء التنمية البشرية في ليبيا

منهج القياس

قبل أن ننتقل من المستوى الذي عملنا فيه على تحليل الرؤية الليبية لمعنى التنمية البشرية ومنظورها الإنمائي في ظل الفلسفة الاجتماعية المتبناة، الى المستوى التطبيقي الذي يعمل على قياس الإنجاز الوطني الحاصل في مؤشرات التنمية البشرية، علينا أن نتناول، بالتحليل الموجز، بعض القضايا المنهجية التي تساعد في توضيح الأبعاد الأساسية لعملية القياس التي سنشرع بها في هذا الفصل.

بداية، لابد من التذكير، وكما لاحظنا في الفصول السابقة، أن الثراء الذي يحتويه مفهوم التنمية البشرية وأوجهه الحضارية وتطبيقاته التنموية المتعددة والمتداخلة، يجعل من مسألة القياس وتحويل الإنجاز الوطني في هذا الحقل الى مؤشرات رقمية وكمية إشكالية معقدة. فكيف لنا أن نجمع كل ذلك التنوع ومؤشراته ذات الأوزان المختلفة في مقياس واحد ؟ وما الذي يمكننا من وصف الجوانب النوعية لعملية التنمية البشرية وانعكاساتها على الأفراد، والتي غالبا ما تكون خبرة ذاتية ومستبطنه تصعب على القياس والتعميم ؟

بإمكاننا في هذا الشأن أن ننظر الى قياس التنمية البشرية باعتبارها مسألة موضوعية تتعلق بما وصل له المجتمع من تطور، وما قدمه من شروط لتحسين نوعية الحياة والأداء ومستوى الرفاه للجماهير. أو أن ننظر للقياس باعتباره مسألة ذاتية متوجهة نحو التحقق من مدى رضا الفرد عن نوعية الخدمات أو بشكل الأشباع لحاجاته (مدى الانتفاع ونوع الخيارات المتاحة). وفي الواقع، فإن ما هو متبع دوليا يركز عادة على قياس الجوانب الموضوعية للتنمية البشرية، حيث إن الجوانب الذاتية، بالرغم من أهميتها في قياس المردود والحكم على العوائد، تبقى بحاجة الى مؤشرات ميدانية من خلال معايشة الجماهير ومعرفة انطباعاتهم. وذلك يحتاج الى مجهودات في تطوير مناهج جديدة ونسق مؤشرات مغايرة لتحديد الأبعاد المطلوبة للمقاييس الميدانية، وحيث تتكثف الجهود حالياً على المستوى الدولي لتطويرها، وتقديمها كمعايير ومتطلبات قبلية للتخطيط للتنمية البشرية، واعتماد نتائجها لتشكيل محتويات الباب الأول للخطط الإنمائية الوطنية، ومن ثم تحقيق المطابقة الواقعية، واشتقاق أهداف لتلك الخطط نابعة من رؤية فاحصة لامكانات واحتياجات المجتمع.

وقد نسلم بأن التجاهل السائد لمعايير التنمية البشرية ولضرورة وضع قياسات لها في المخططات الاقتصادية الوطنية والتركيز بدلا من ذلك على الحسابات القومية وأبعاد ومعدلات النمو الاقتصادي، أمر قد يسهل فهمه من منظور بساطة قياس الاخير . فإجماليات الاقتصاد الكلي (الناتج الإجمالي المحلي، معدل المستخدم / المنتج، العرض من النقود، فجوة الادخار /الاستثمار، عدم التوازن في ميزان المدفوعات.. الخ)، من اليسير تحويلها الى كميات ونقود تصلح للمقارنات الدولية. إلا أن ما لا يمكن فهمه هو الإصرار على قياس المعنى الواسع للرفاه البشري من خلال قسمة الناتج الإجمالي المحلي على مجموع السكان، بكل ما يحمله ذلك من تضليل وتناقض، واعتبار ناتج القسمة كمقياس للرفاهية المحققة لجميع شرائح المجتمع.

ولا يخفي على المتتبع أن ذلك المؤشر الاقتصادي (متوسط حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي) قد ظل، ولفترة طويلة، مهيمنا في الحكم على الإنجازات الوطنية للتنمية البشرية، قبل أن تظهر مقاييس أخرى تحاول الربط بين الرفاه البشري، ومدى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، وتسعى للخروج بمقياس موضوعي للحكم على نوعية الحياة.

ويمكن اعتبار تلك البدائل الحديثة والمستمرة في تطوير عملية القياس بمثابة ردود أفعال على عقم اعتماد المعايير والمؤشرات الاقتصادية البحتة في الحكم على التنمية، وتجاهل الجوانب غيرالاقتصادية (المجتمعية) والتي لاتقل اهمية حيث تتعلق بالمستوى الحياتي المباشر للأفراد وبمعاناتهم وتستوجب القياس. ومن هنا فإن الفكرة وراء بناء نسق المؤشرات الموسعة هي تقييم الإنجاز التنموي وفق معيار مدى تأثيره على الحياة اليومية للأفراد.

من الصعب جمع التنوع الذي يحويه مفهوم التنمية البشرية في مقياس كمي واحد.

دليل التنمية البشرية مركب من الاحقيات والخيارات.

■ **لماذا نحتاج إلى دليل التنمية البشرية ؟**

لأنه جرت العادة خطأ على قياس تقدم الشعوب عن طريق معدلات حصة الفرد من الدخل القومي، ولأن هنالك مجهودات مغايرة عديدة قد بذلت لتوفير قياس حقيقي لمدى الانتفاع من عوائد التنمية، وبشكل يراعي الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية، وهذا ما يعمل دليل التنمية البشرية على توضيحه والمساهمة في تطوير ذلك القياس الشامل وإنجازه.

■ **ماذا يتضمن دليل التنمية البشرية ؟**

هو مقياس مركب من ثلاثة عناصر: طول العمر ومستوى المعرفة ومستوى المعيشة، حيث يعبر عن العنصر الأول مؤشر معدل توقع الحياة أما العنصر الثاني (المعرفة) فيمثلها مزيج من المؤشرات يجري حسابها وفق أوزان مختلفة ثم تدمج في مؤشر نهائي واحد، حيث يأخذ فيه معدل تعلم البالغين ثلثي الوزن في حين يأخذ حساب متوسط سنوات التمدرس في المراحل التعليمية الثلاث ثلث الوزن للمؤشر النهائي. أما مستوى المعيشة فيجري قياسه عن طريق تحديد القوة الشرائية والمبنية على أساس حساب حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد مرجحا للتكاليف المحلية للمعيشة (معادل القوة الشرائية).

■ **كيف يمكن مزج مؤشرات متنافرة يجري حسابها عادة بوحدات قياسية مختلفة ووضعها في دليل واحد؟**

أن عصا القياس للناتج القومي الإجمالي هي النقود، إلا أن الجديد الذي حققه دليل التنمية البشرية هو إيجاد عصا قياسية مشتركة تحكم على مدى ما تم تحقيقه في المجال الاجتماعي - الاقتصادي للبلد المعين ومقارنته بين الدول. ومن أجل إنجاز ذلك فإن الدليل كمقياس نسبي يضع قيمتين معياريتين عليا ودنيا لكل بعد من الأبعاد الثلاثة، كي يستطيع بعد ذلك أن يرينا أين يقف كل بلد في متدرج يقع بين 0 و 1، ويحسب كل من المؤشرات الثلاثة المكونة للدليل كنسبة يكون مقامها المدى المعياري الواقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى للقيمة الخاصة بهذا المؤشر.

أما عن البسط فيتمثل في الفرق بين الحد الأقصى المعياري للمؤشر المعين وقيمته الفعلية للدولة محل الاعتبار، حيث يعبر هذا الفرق عن انخفاض الإنجاز عما ينبغي تحقيقه وفقا للحد الأقصى المعياري للمؤشر.

على هذا الأساس فإن مؤشر التعلم يكون حده الأدنى(0) وحده الأعلى (100). وإذا كان إنجاز البلد المعين ومعدل التعلم فيه على سبيل المثال 75% فيعني ذلك أن وقوعه على المتدرج سيأخذ موقع(0.75). أما بالنسبة لمؤشر طول العمر (توقع الحياة) فإن الدليل الدولي يضع قيمة دنيا قدرها 25 سنة وقيمة عليا قدرها 85 سنة. لذلك إذا ما كان معدل طول العمر لدى البلد المعين هو 55 سنة فسيأخذ قيمة 0.5 على المتدرج.

فيما يتعلق بمؤشر الدخل فإن القياس اعقد من المؤشرين السابقين حيث يجري تقييمه بمعادل القوة الشرائية ويضع الدليل الدولي حدا أدنى للدخل لدى البلدان وهو 200 دولار للفرد الواحد، وحداً أعلى قدره 40,000 دولار للفرد الواحد.

وتتم عملية الترجيح والتعديل لمؤشر الدخل وفقا لتكاليف المعيشة في كل بلد من أجل التغلب على مشكلات أسعار الصرف والضرائب والتعريفة وإتاحة التمتع بالموارد غير النقدية ووجود السلع غير المتاجر بها وإعطاء جوانب كمية قياسية لحجم القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني لدى البلد المعين. كل ذلك يجري حسابه من خلال ما يدعى بـ « معادل القوة الشرائية »، حيث يعكس الاحتساب مدى تناقص القيمة الحدية للدخل. ويعني ذلك إنه كلما زادت قدرة الفرد المالية، كلما قلت منافعه التي يحصل عليها من دولار إضافي. أو بتعبير أوسع فإن الدولار الواحد له قيمة أكثر لدى الفرد ذو الدخل المحدود مقارنة بالفرد ميسور الحال. ومن أجل أن تنعكس تلك الحقيقة بين الشعوب (بالمعدل) فإن أي معدل دخل للفرد يفوق المعدل أو الخط العالمي المتفق عليه للدخل (مرجحا وفقا لتكاليف المعيشة) يجري خصمه من خلال معادلة اقتصادية ومقياس عالمي اعتمدته الأمم المتحدة في وضع معيار الدخل للبلدان المختلفة داخل دليل التنمية البشرية.وقد جرى تعديل ذلك القياس عام 1999، إلا أن منطقه الأساسي ظل قائماً.

التحصيل المادي والصحي والتعليمي عناصر جوهرية لقياس التنمية البشرية.

وبالنسبة للتخطيط الإنمائي كذلك، تؤكد بدائل القياس التي يحتويها منظور التنمية البشرية، بأنه لا يكفي الاعتماد على المؤشرات الكمية في تنمية الاقتصاد والمجتمع، بل هنالك مؤشرات نوعية للوجود والمعاناة البشرية، يجب أخذها كمعيار لتصميم ووضع البرامج إذا ما أردنا للخطة أن تكون على معرفة دقيقة بالواقع المعيشي، وأن تستجيب لحاجات الجماهير، وأن تتأكد من وضع العنصر البشري في الاعتبار عند تحديد جدوى البرامج والمشروعات الإنمائية، وصياغتها، وتنفيذها، وقياس آثرها.

ولا شك في أن آخر المحاولات المتميزة لوضع قياس موسع للإنجاز التنموي والحكم على نوعية الحياة، هو ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصميمه لدليل التنمية البشرية، والذي ربطه بمركب من الأحقيات والخيارات للبشر، إذا ما أخذت بصورة مجتمعة، فتعطي (صورة عامة) عن الخبرة اليومية لتنمية المجتمعات، كأفراد وأعضاء في جماعة محلية أو كشعب وأمة.

لقد جاء الدليل الدولي ليوازن بين صيغة المثال والصيغة العملية في القياس، والتعامل مع فن الممكن. وقد اختير لتصميم الدليل مؤشرات ثلاثة تتعلق بأحقيات وخيارات البشر أولها التمتع بمستوى صحي ملائم وعمر مديد بدون مرض، حيث أن غياب اشباع تلك الحاجة الأساسية سوف يحجب التمتع ببقية الحاجات مهما تم توفيرها بمستوى عال وثانيها هي التمتع بالتعلم لتكوين الشخصية الواعية والمسيطرة على المتغيرات والمتمكنة من الإبداع والتأثير في التغير الاجتماعي والاقتصادي وثالثها حق التمتع بمستوى دخل مضمون، مما ينوع من خيارات الاستهلاك والرفاه، ويتيح حياة كريمة تليق بالإنسان، وتشعره من خلال العمل، بمساهمته الإيجابية في بناء المجتمع. إطار رقم (15).

و باختصار، فإن الفلسفة أو الإطار النظري الذي يقوم عليه الدليل القياسي الدولي يقر بأن هذه المؤشرات الثلاثة المختارة بإمكانها أن توفر (تقريب) لمدى سيطرة البلد المعين على مقدراته، واعتماده على ذاته، وتحكمه بالموارد من أجل النهوض بمستوى عيش جماهيره.

وبالرغم من أهمية تلك المحاولة القياسية ومعقولية مبرراتها المنطقية في اختيار المؤشرات، فلا يمكن اعتبار دليلها القياسي ممثلا متكاملا لوضع التنمية البشرية وتقييم الإنجاز الوطني للدول على ضوئه. فالمؤشرات، الثلاثة المعتمدة (الصحة، التعليم، الدخل) تبقى تعاني من نقص مشترك يتمثل في كونها متوسطات وطنية تخبئ الكثير من التفاوتات بين الشرائح السكانية والاجتماعية، حيث ان المجموعات الاجتماعية – الاقتصادية والمناطق المختلفة قد يكون لها مستويات صحية ومعدلات حياة متفاوتة لا يوضحها الدليل، كما أن هنالك فروقات شاسعة في معدلات التعليم بين الذكور والإناث لا يتطرق لها مؤشر التعليم في الدليل. أما مؤشر التحصيل المادي / النقدي فهو الآخر لا يقدم أي تصور عن طبيعة توزيع الدخل داخل المجتمعات، وخاصة إذا ما اعترفنا بأن سوء التوزيع هو النمط السائد في غالبية التجارب الإنمائية في البلدان النامية.

مثل هذه التفاوتات الحساسة والهامة لا يستطيع أن يحكم عليها أو يفصح عنها الدليل الجمعي لقياس التنمية البشرية من خلال تعامله مع المتوسطات، وإذا ما كان هنالك مبرر لاستخدامه من أجل أجراء المقارنات الدولية، فإن ذلك التبرير قد لا ينسحب على حالة القياس في التقارير الوطنية للتنمية البشرية، فالمطلوب توفير تحليل معمق وبيانات مفصلة ومدعمة بنتائج مسوحات ميدانية لقياس العوائد على الفئات المستهدفة كي تعبر عن الوضع الراهن للإنجاز معززة بتحليل مضمون السياسات الإنمائية وفق معايير ومواقف محدده للتعرف عما إذا كانت التنمية البشرية تتوجه فعلا للجميع وبالجميع وحول الجميع داخل البلد المعين.

من خلال الإطار المنهجي اعلاه، يتعامل التقرير الحالي، وفي حدود البيانات المتاحة، مع مستويين لقياس التنمية البشرية في ليبيا :

1– ضمن الإطار الجمعي حيث يجري التعامل مع مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين التجربة الليبية وتجارب الدول الأخرى، ووضعها ضمن الخارطة الدولية للإنجاز كما يساعد هذا المستوى من التعامل على استنتاج الدليل الوطني للتنمية البشرية، وفق المنهجية التي يتبعها التقرير الدولي، مما يتيح لنا مراجعة وتدقيق البيانات المتعلقة بليبيا من جهة، ووضعها في السياقات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ومن أجل إعطاء دلالة أكثر في الحكم على إنجاز التنمية البشرية في ليبيا فقد قام التقرير الحالي بتصميم الدليل الوطني لقياس التنمية البشرية وفق التوزيعات الجغرافية وبحيث يوضح بصورة عامة الخارطة الوطنية، والفروق في الإنجاز بين المناطق المختلفة داخل التراب الليبي، مستعينا بمؤشرات إضافية، وخاصة على مستوى النوع.

لقد استفاد هذا التقرير من مراجعة عديد المحاولات والقياسات المختلفة للأدلة الدولية والوطنية للتنمية البشرية، وأن الدليل الوطني الذي تم تصميمه للمقارنة بين المناطق قد خضع بدوره لبعض التعديلات بالنسبة للمؤشرات المباشرة وغير المباشرة المعتمدة ووفق ما هو متوفر من بيانات توزيعيه على المناطق تتيح القياس.

من جانب آخر، أوضحت خبرة إعداد هذا التقرير، أن بالإمكان تجميع بيانات مقبولة لقياس إنجاز التنمية البشرية على المستوى الوطني في ليبيا، إلا أن الكثير يجب عمله لتوفير مثل تلك البيانات على مستوى المناطق، وذلك ما بدأ فريق العمل في الأعداد له بالنسبة للتقارير الوطنية القادمة.

مجموعة المؤشرات الثلاثة للقياس توفر (تقريب) لمدى سيطرة البلد المعين على مقدراته وتحكمه بالموارد من اجل النهوض بمستوى عيش جماهيره..

2– المستوى الثاني من البيانات التي يتعامل معها التقرير الحالي، هو مستوى البيانات التفصيلية في جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية حيث سيجري توظيفها من اجل تقييم إنجازات التنمية البشرية على المستويات القطاعية. يتضح ذلك جليا في فصول التقرير المختلفة حيث سيتم الاعتماد على عدد كبير من المؤشرات التي تلخص الأداء التنموي، وتشخص حالة التنمية البشرية في القطاعات الإنمائية المختلفة. وبالرغم من أن عديد المؤشرات التي سيعتمدها التقرير كمية الطابع ويسهل التعامل معها بقدر مقبول من الدقة والموضوعية، إلا أن الفصول المختلفة ستتضمن

كذلك مؤشرات نوعية وميدانية، نابعة من التحليل المعمق للظواهر وإرجاعها الى أسبابها وطبيعة تبعاتها، حيث يجري اشتقاقها من الواقع المعيش ومن رصد السياسات والظواهر الاجتماعية –الاقتصادية المختلفة، ويتم توظيفها في تشخيص النقاط الإيجابية التي يتوجب تعزيزها، وفرز الجوانب السلبية المتعلقة بالهدر وسوء الأداء في مجالات التنمية البشرية، وتحديد أوجه مواجهتها، ووضع ذلك كله أمام صانعي القرار وراسمي السياسات .

الرصيد الليبي للتنمية البشرية تحقق خلال فترة وجيزة قياساً ببقية الدول.

لقد استغرق فريق العمل لإعداد هذا التقرير وقتاً كافياً لجمع البيانات وتحديثها والتأكد من اتساقها الداخلي الممكن، والعمل على سد الفجوات الموجودة، ووضع نموذج لنظام وطني أوسع للقاعدة الإحصائية المطلوبة كي يجري جمع وتبويب ومعالجة البيانات الاقتصادية – الاجتماعية المطلوبة لأعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية القادمة بوجه الخصوص، وللتحضير للخطط الإنمائية على الوجه الأعم. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استقدام الخبرة الدولية لتصميم منظومة وطنية للإحصاء التنموي في ليبيا واعتماد نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية الذي انتهت من إعداده أخيرا إدارة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، حيث يتضمن نسقا متكاملا وعبر – قطاعي من البيانات والمؤشرات ، ويرتبط بشكبة وطنية للإحصاء سيعتمد عليها التخطيط الوطني في المستقبل اعتماداً كليا.

ليبيا في الخارطة الدولية لاداء التنمية البشرية

تُصَنَّف ليبيا بين البلدان ذات الانجاز العالي في حقل التنمية البشرية.

يصنف التقرير الدولي للتنمية البشرية ليبيا من بين مجموعة البلدان ذات الإنجاز العالي في حقل التنمية البشرية. فعلى متدرج قياسي لإنجاز الدول يقع بين 0 - 1 يأتي تقدير قيمة الأداء الليبي مساويا لـ 0.806. وبهذا فهي تحتل، وفقا لتقديرات تقرير 1998، المرتبة 64 في تسلسل الإنجاز الإنمائي البشري من بين 174 بلداً صناعياً ونامياً.

ويساعدنا تحليل المؤشرات الاجتماعية التي يحتويها الشكل رقم (5). للتعرف على أسباب التصنيف العالي للأداء الليبي، فالرصيد التنموي بوجه العموم، والصحي والتغذوي بوجه الخصوص، والذي تحقق عبر العقود الثلاثة الماضية، قد ساهم في ارتفاع مؤشر توقع الحياة عند الولادة (طول العمر بالمعدل) حيث يقدر بحدود 70 سنة في عام 1998 مقارنةً بنحو 46 سنة في عام 1970. ويعود ذلك الإنجاز المتميز في إحدى جوانبه الى ما طرأ من تطور على البنية الصحية (معدل السكان الذين يتمتعون بخدمات صحية)، حيث أن الغالبية العظمى في الوقت الحالي لها إمكانية الوصول لتلك الخدمات (95 %)، مقارنة بالنسب المتدنية لعام 1973 (45 %)

وينسحب الأمر ذاته على مؤشرات التغذية حيث إن إمدادات السعرات الحرارية بالنسبة للفرد الواحد يوميا تصل وفق أرقام 1995 الى 3117 مقارنة بنحو 2439 سعرة عام 1973. ولايقل أهمية عن ذلك المؤشرات التي تحققت في مجال الإصحاح ومساهمتها في تحسين الوضع الصحي، فهنالك حالياً 76% من السكان يتمتعون بالربط بشبكات الماء الصالح للشرا ب ونحو 40% يتمتعون بخدمات الصرف الصحي مقارنة بنسبة 61% و17% لكلا المؤشرين على التوالي عام 1973.

أما عن الأسباب الأخرى التي لعبت دورا أساسيا في تصنيف ليبيا ضمن مجموعة الدول ذات الأداء العالي، فهناك النجاح الذي تحقق في تعميم التعليم وإرساء قاعدة المجتمع المتعلم. فقد استطاعت ليبيا ان تسجل إنجازا متميزا عبر السنين، حيث يوضح الرصيد حاليا أن نحو 77.5 % من السكان البالغين يجيدون القراءة والكتابة مقارنة بالوضع المتدنى الذى كانت عليه تلك النسبة عام 1973، حيث لم تتعد آنذاك أكثر من 39% . ويعود التقدم في مجال معرفة القراءة والكتابة الى حدوث قفزات كبيرة في نسب القيد في المدارس، ففي الفترة من 1973 الى 1995 ارتفعت نسبة صافي القيد في المرحلة الاساسية من 78.7% الى 91.3 %، وارتفعت نسبة صافي القيد في المرحلة الثانوية من 63.1 % الى 88.1 %، كما تحقق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتعليم المرأة، حيث شهدت الفترة 1973 - 1995 ارتفاعاً فى نسبة قيد الإناث من 51.1 % الى 73% بالنسبة لكلا المرحلتين الاساسية والثانوية .

وفي نفس السياق الذي يراعي متغير الزمن عند تقييم الإنجاز الليبي، يلاحظ بأن ليبيا بالرغم من بدايتها المتدنية في مؤشرات التنمية البشرية قياسا

شكل رقم 5 وضع التنمية البشرية في ليبيا مقارنة بالدول ذات الانجاز العالي والمتوسط والواطئ

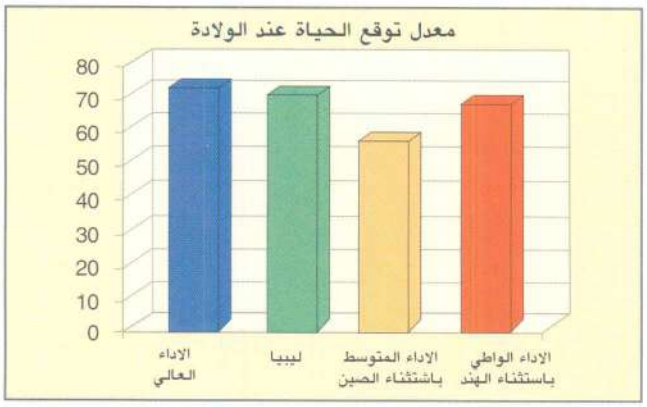

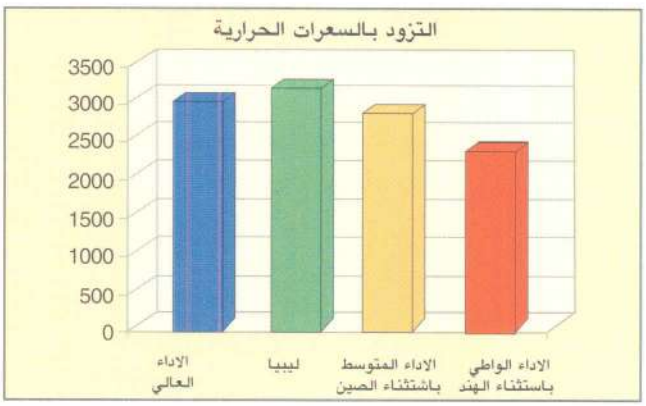

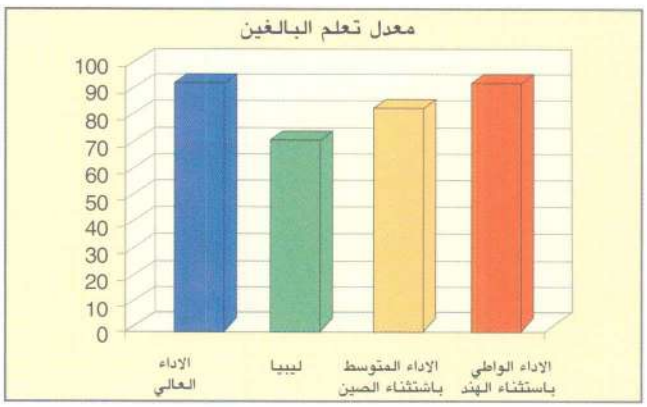

ببعض الدول التي كانت تفوقها في الإنجاز عند عام 1973، قد استطاعت أن تحقق رصيدا هائلا خلال نفس الفترة المقارنة، وبحيث فاق وتجاوز إنجاز ورصيد تلك الدول في الفترة ذاتها. ففي مجال الإنجاز التعليمي على سبيل المثال، بدأت ليبيا بمستوى متواضع قياسا ببعض الدول الأخرى كالإمارات العربية المتحدة أو الكويت أو سوريا أو مصر أو الهند إلا أنها تقاربت من بعض تلك الدول وفاقت البعض الآخر وفق أرقام 1995.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للإنجاز الصحي، فقد كان معدل وفيات الرضع في ليبيا عام 1973 يشكل 118 لكل ألف ولادة وانخفض الى 24.4 بالألف عام 1995، وهو بذلك يعد إنجازا وطنيا يفوق عديد الدول التي كان لها معدلات وفيات أقل بكثير إلا أنها لم تستطع تخفيضها الى نفس المستوى الذي حققته ليبيا (مثال : البرازيل، لبنان، جنوب أفريقيا، الصين)

يتضح من مثل هذه المقارنات الزمنية، أن الفائدة الحقيقية لدليل التنمية البشرية تتجاوز قيمته المطلقة، الى تبيان مدى سرعة أو بطء التطور الذي يطرأ عبر الزمن، وتلك إحدى المتغيرات التي إذا ما أخذها الدليل الدولي للتنمية البشرية بالاعتبار عند قياس إنجاز الدول وتصنيفها وفقا لذلك، فسيعمل على إنصاف الإنجازات التي حققتها البلدان النامية حديثة الاستقلالات في مجال التنمية البشرية، وبعمر زمني قصير نسبيا مقارنة بالدول الصناعية ذات التأريخ التنموي المتراكم منذ فترة طويلة.

بقي أن نقول : إن التحدي الذي تواجهه ليبيا في الوقت الحاضر، وفي المستقبل هو الحفاظ على مثل هذه المكاسب التي حققتها في مضمار التنمية البشرية، ومعالجة جوانبها النوعية التي تعاني عديد المشكلات، وإعطاءها صفة الاستدامة وخاصة في ظل تدهور أسعار النفط والتعثر في تحقيق التنويع الاقتصادي، والتراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. **من الطبيعي، ووفقا لأثر عامل الإبطاء الزمني، أن مؤشرات القياس الصحية والتعليمية لم تتأثر بذلك لحد الآن ، ولكنها حتما ستتعرض الى إنتكاسات إذا لم يتم النظر في كيفية توظيف الموارد بالشكل الأمثل، وتحقيق عنصر الكفاءة في اداءها ومردودها، وهذا ما تخطط له ليبيا حاليا.**

شكل رقم 6 الانجاز الليبي في الاطار العربي

يتبع شكل 5 اتاحية وصول السكان الى الخدمات التالية

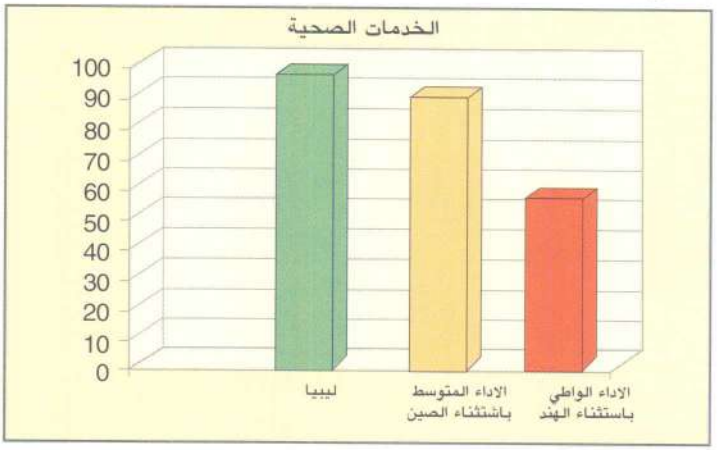

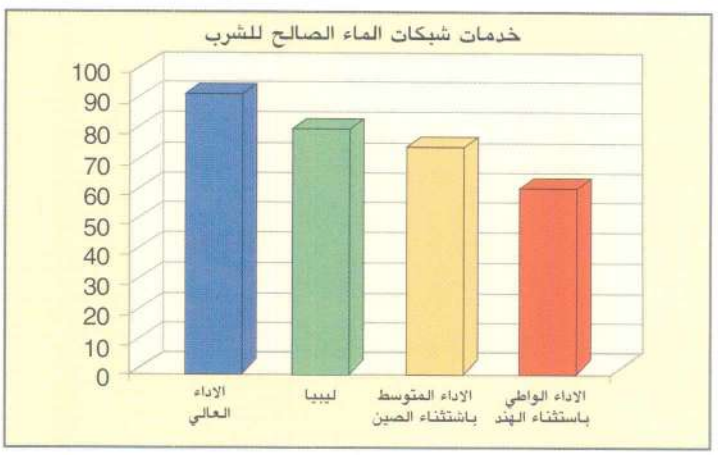

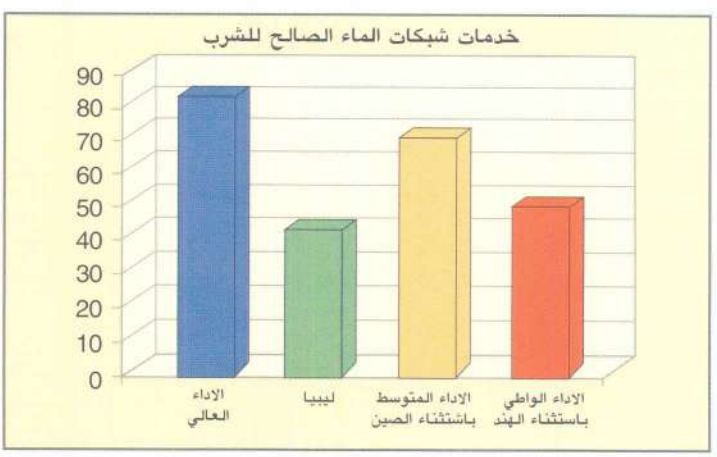

شكل رقم 7 الانجاز الليبي في الاطار الافريقي

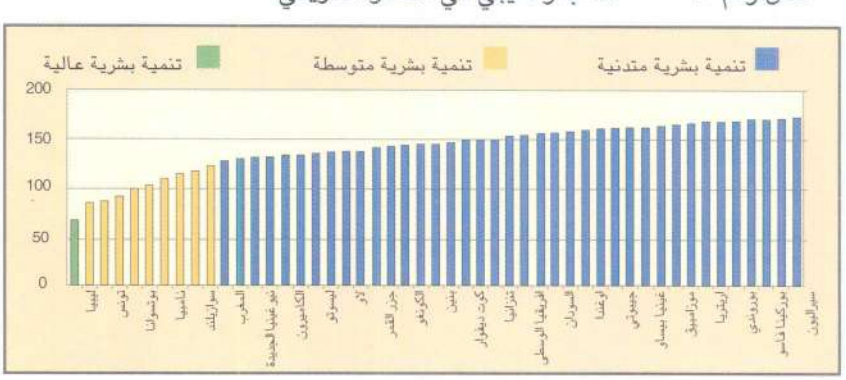

ومن خلال اختبارنا الإنجاز الليبي في إطاره المقارن، أفريقيا وعربيا، سنجد بأنها تتصدر قائمة بلدان القارة الأفريقية، باستثناء جزيرتي السيشيل وموروشيس الصغيرتين، كما تحتل المرتبة الخامسة في سلم الأداء بين الدول العربية.

وإذا ما عملنا على تصنيف الإنجاز الليبي ضمن مجموعة الدول العربية وفق متدرج (أداء عال، أداء متوسط، أداء واطئ)، فإن ليبيا، وكما يوضح الشكل رقم (6)، تشترك مع غالبية البلدان العربية الخليجية النفطية (باستثناء السعودية وعمان) في احتلال مرتبة الأداء العالي، في حين أن 9 دول عربية أخرى تنزل إلى مرتبة الإنجاز المتوسط. أما البقية الباقية فما زالت في خانة الإنجاز الواطئ. وبالنسبة لموقعها الأفريقي فإن ليبيا تقع على قمة القائمة في الانجاز العالي في حين أن بقية بلدان القارة تتوزع بين الدول ذات الإنجاز المتوسط (14 دولة) والغالبية الباقية مصنفة في مجموعة الدول ذات الإنجاز الواطئ (35 دولة). شكل رقم (7)

و في حالة وضع الإنجاز الليبي في إطاره الدولي الأوسع لعملية المقارنة وتبيان مدى الاقتراب أو الابتعاد عن معدلات الإنجاز لكل من التصنيفات الثلاثة الرئيسية للدول التي يتبعها التقرير الدولي للتنمية البشرية (دول الإنجاز العالي، المتوسط والواطئ)، نلاحظ بداية بأن الإنجاز الليبي يعلو على المعدل العالمي. والأكثر من ذلك، أن الإنجاز الليبي، في عديد جوانبه، يقع فوق معدل أداء مجموعة البلدان ذات الإنجاز العالي ذاتها، ويتجلى هذا الإنجاز في حقل تعميم التعليم على سبيل المثال.

وتتضاعف قيمة هذا الرصيد التعليمي إذا ما أخذنا بالاعتبار متغير الزمن الذي استغرقته ليبيا لتحقيق ذلك، فقد كانت في نهاية الستينات من الدول ذات المستوى المتدني في تكوين رأس المال البشري، إلا أنها استطاعت أن تكون فيما بعد بين قائمة الدول التي جرى تصنيفها باعتبارها قد حققت أسرع تقدم في مجال رفع معدلات التعلم (جدول رقم1)

كما حققت أسرع تقدم كذلك في مجالات رفع معدل الحياة عند الولادة (جدول رقم2) .

جدول رقم 1 سجل التنمية البشرية للدول النامية وموقع ليبيا في إطاره

(معدل تطور معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، 1970 –1995)

البلد	معدل التعلم 1970	معدل التعلم 1995	النسبة المئوية للتغير 1995 - 1970	البلد	معدل التعلم 1995
الدول الأسرع تقدماً				**دول أعلى معدل للتعلم**	
جمهورية أفريقيا الوسطى	13	60	380	جزر البهاما	98
مالي	7	31	331	غيانا	98
بنين	10	37	256	جمهورية كوريا	98
ليبيا	22	77	248	ترينيداد وتوباغو	98
نيجيريا	21	57	169	بربادوس	97
ساحل العاج	16	40	152	أوروغواي	97
موزامبيق	16	40	152	الارجنتين	96
الجزائر	25	62	148	كوبا	96
بوركينا فاسو	8	19	146	شيلي	95
سيراليون	13	31	143	كوستاريكا	95
غابون	26	63	142		
الدول الابطأ تقدماً				**دول أدنى معدل للتعلم**	
نيكاراغوا	57	66	15	النيجر	14
جزر القمر	42	57	37	بوركينا فاسو	19
موريتانيا	27	38	40	نيبال	28
ملاوي	38	56	48	مالي	31
غواتيمالا	44	65	48	سيراليون	31
الهند	34	52	55	أفغانستان	32
بنغلادش	25	38	55	السنغال	33
بواتسوانا	44	70	59	بوروندي	35
مصر	32	51	60	اثوبيا	36
اوغندا	37	62	68	غينيا	36

ليبيا من بين البلدان المصنّفة التي حققت أسرع تقدم في رفع معدلات التعلم.

الخارطة الوطنية لاداء التنمية البشرية في ليبيا

يتطلب تحليل واقع التنمية البشرية في ليبيا وفق التوزيع الجغرافي وعلى مستوى المناطق، كما ذكرنا سلفا، تصميم دليل قياسي محلي يساعد في رسم ملامح الخريطة الوطنية للإنجاز. وبالرغم من ان مثل هذا الدليل سوف لن يعكس حجم وطبيعة تعقد مشكلات التنمية البشرية في توزيعاتها المكانية داخل التراب الليبي، وليس بمقدوره أن يقيم جوانبها النوعية التي لا تخضع عادة للقياس الكمي الإجمالي، فبإمكانه، ضمن حدود دلالاته أن يستثير نقاشاً حول أداء التنمية البشرية في المناطق، وان يشكل أساساً لبناء نسق مؤشرات أوسع لجمع بيانات تفصيلية عن المناطق من أجل تطوير دليل قياسي أكثر صدقية وتعبيرا.

يعني ذلك، أن على التقارير الوطنية للتنمية البشرية القادمة أن تتجاوز الصورة العامة التي توفرها مكونات هذا الدليل في الحكم على إنجاز المناطق، والعمل على تدعيمها بمؤشرات اقتصادية – اجتماعية وديموغرافية تفصيلية عن المجالات المتعددة وكما توضحه محتويات إطار رقم (16).

رصد واقع التنمية البشرية في ليبيا وفق المناطق اعتمد تصميم دليل قياسي محلي.

جدول رقم 2 سجل التنمية البشرية للدول النامية وموقع ليبيا في إطاره (العمر المتوقع 1970 –1995)

اهبلد	العمر المتوقع عند الولادة 1970 - 1995	النسبة المئوية للتغير 1970 - 1995	اهبلد	العمر المتوقع عند الولادة 1995
الدول الأسرع تقدماً			**دول أعلى عمر متوقع**	
عمان	47	70	هونغ كونغ، الصين	79
ليبيا	46	64	قبرص	77
اليمن	41	57	سنغافورة	77
المملكة العربية السعودية	52	71	كوستاريكا	77
فييتنام	49	66	بربادوس	76
إندونيسيا	48	64	كوبا	76
نيبال	42	56	الكويت	75
بوليفيا	46	61	شيلى	75
هندوراس	53	69	برونى دار السلام	75
بوتان	40	52	الامارات العربية المتحدة	74
جمهورية لاوس	40	52		
الدول الابطا تقدما			**دول أدنـى عمـر متوقـع**	
أوغندا	46	41	رواندا	28
زامبيا	46	43	سيراليون	35
زمبابوى	50	49	ليبيريا	40
بوتسوانا	52	49	أوغندا	41
سيراليون	34	35	ملاوى	41
بورندى	44	45	زامبيا	43
ملاوي	40	41	غينيا بيساو	43
باراغواى	66	69	أفغانستان	45
أوروغواي	69	73	بوروندى	45
العراق	55	59	غينيا بيساو	46

تقع ليبيا ضمن الدول الاسرع تقدما في الارتفاع بمعدل الحياة.

إطار رقم 16 المؤشرات التفصيلية المطلوبة لقياس اداء التنمية البشرية في المناطق،

■ المؤشرات الديموغرافية (التفاوتات في توزيع السكان، في الهجرة، في التحضر، في الكثافة السكانية...)

■ المؤشرات الاجتماعية :

أ- الخدمات التعليمية (الأنفاق، نسب القيد المدرسي، كثافة الفصول، معدلات طالب / أستاذ، الأبنية التعليمية، المشكلات النوعية (الرسوب والتسرب، الغش في الامتحانات، الكتب المدرسية، تعليم النساء...).

ب- الخدمات الصحية (الأنفاق، معدلات طبيب / صيدلي / ممرضة/ فنيين مساعدين، الأسرة، توفير الأدوية، استخدام الخدمات الصحية، الأجهزة، صحة الأم والطفل، الوحدات الصحية، والمستشفيات، توفر خدمات المياه النقية للسكان).

ج- الإسكان والمرافق (العجز في الوحدات السكنية، الخدمات الأساسية (الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي).

■ المؤشرات الاقتصادية:(الموارد الاستثمارية والتوازن الجغرافي، الفقر، توزيع الموارد البشرية، قوة العمل وتوزيعاتها، البطالة).

■ الموارد الطبيعية: (الموارد المائية ، الأرضية ، التلوث ، التصحر وفاقد الأراضي الزراعية ..)

وقد قام فريق العمل المكلف بأعداد التقرير بدراسة عدة تصورات حول نمذجة الدليل المطلوب، وطرق قياسه، ونمط مؤشراته، قبل وضعه بصورته النهائية. وبالرغم من عدم ابتعاده عن الفرضيات الأساسية للأبعاد الثلاثة للدليل الدولي للتنمية البشرية، إلا إنه، وفي إطار ما هو متوفر من بيانات على مستوى المناطق، فضل استخدام المؤشرات الاجتماعية في تقييم أداء التنمية البشرية لكل منطقة، وخاصة بالنسبة لمؤشر الدخل أو التحصيل المادي.

جدول رقم 3 دليل التنمية البشرية حسب المناطق في ليبيا

المنطقة	فاقد الانجاز في التعليم (1)	فاقد الانجاز في الصحة (معدل توقع الحياة) (2)	فاقد الانجاز في الاستخدام (3)	الدليل الجمعي للفاقد (4)	دليل التنمية البشرية 1-(4)	تسلسل الدليل بدون مؤشر الاستخدام
البطنان	0.23	0.26	0.19	0.23	0.77	0.75
الجبل الاخضر	0.22	0.28	0.29	0.26	0.74	0.75
بنغازي	0.02	0.29	0.02	0.23	0.77	0.76
الوسطى	0.28	0.23	0.24	0.25	0.75	0.74
الوحات	0.3	0.22	0.02	0.24	0.76	0.74
الجفرة	0.23	0.29	0.16	0.23	0.77	0.74
سوف الجين	0.27	0.28	0.02	0.19	0.81	0.73
مصراتة	0.31	0.27	0.09	0.22	0.78	0.71
النقازه	0.3	0.25	0.07	0.21	0.79	0.73
طرابلس	0.19	0.27	0.18	0.21	0.79	0.77
الزاوية	0.22	0.21	0.17	0.17	0.83	0.79
الجبل الغربي	0.26	0.20	0.16	0.21	0.79	0.77
فزان	0.25	0.27	0.18	0.23	0.77	0.74

إعتماداً على ذلك الإطار المنطقي تم تقسيم المؤشرات الاجتماعية المختارة للدليل إلى مجموعتين تتعاملان مع المدخلات والمخرجات للتنمية البشرية، وكالآتي:

أ-مؤشرات الحاجات الأساسية (الوسائل)

ب-مؤشرات الأثر على نوعية الحياة (النهايات)

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه أن الدليل الدولي يتعامل عادة مع رصد وقياس التطور الحاصل على أداء التنمية البشرية بالنسبة لمستوى البلدان ككل، وبمعني حساب متوسطات ما حدث لاجمالي المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، ذكوراً وإناثا، فقراء أو أغنياء داخل البلد المعين، فإن الأدلة الوطنية لقياس التوزيع الجغرافي والاجتماعي للإنجاز البشري، كما اوضحنا سلفا،يجب أن تأخذ بتصورات أوسع كي تساعدها في فرز الفجوات والتحيزات في الأداء، ومن ثم تشخيص المناطق ذات الإنجاز المتدني والتي تستحق الاهتمام.

ووفقاً لذلك فقد عمل فريق التقرير، وبحدود ما تسمح به البيانات على إضافة عدد محدود من المؤشرات التفصيلية، من أجل تقديم صورة أوضح عن نواحي نوعية الحياة لمختلف المناطق.

وكما هو الحال في الدليل الدولي، فإن الدليل الوطني الذي قمنا بتصميمه سيكون قياساً للحكم على ما تمكنت أن تحققه المناطق المختلفة قرباً أو بعداً من الغاية المستهدفة، وإن كل مؤشر من مؤشرات الدليل الوطني هو رقم يصور مقارنة نسبية للإنجاز المفتقد في جانب من جوانب التنمية لدى المنطقة المعينة، مقارنة بأفضل إنجاز نسبي محقق على مستوى المناطق الأخرى في ذلك المؤشر. (إطار رقم 17)

يعمل الدليل على قياس ما تحققه المناطق قربا او بعدا عن الغاية المستهدفة.

شكل رقم 8 دليل التنمية البشرية حسب المناطق

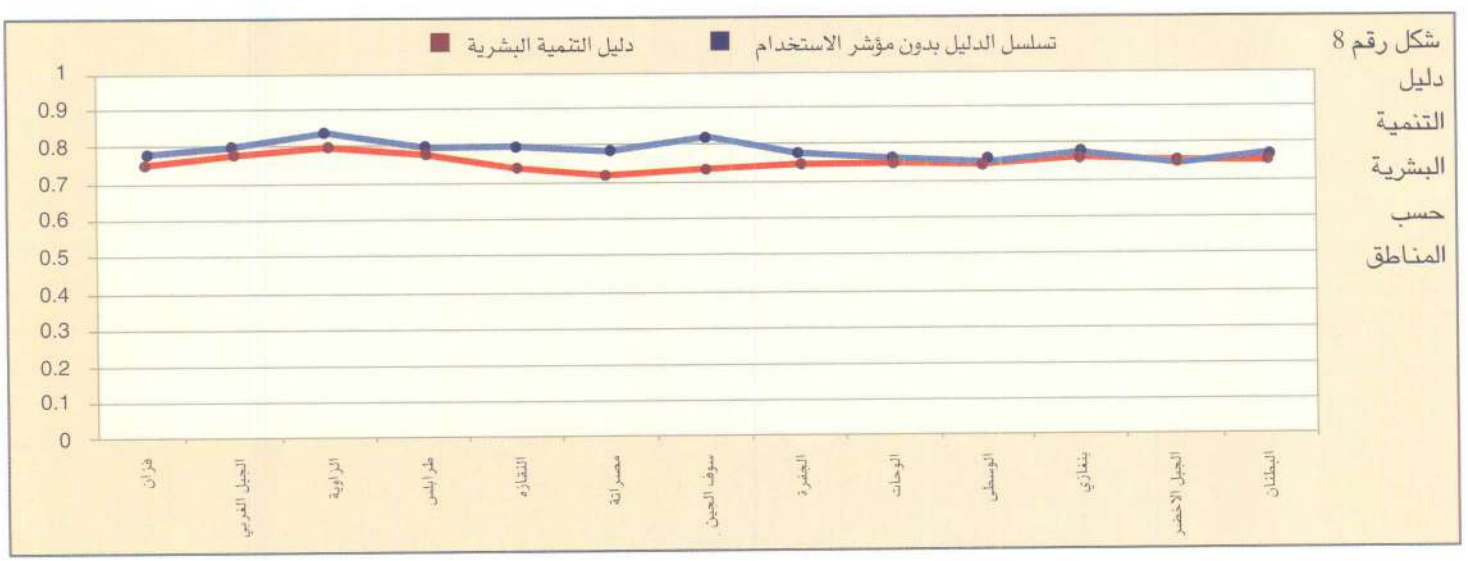

يتعامل الدليل الوطني للمناطق مع ثلاثة أبعاد للقياس وهي :
- التحصيل الصحي .
- التحصيل المعرفي .
- التحصيل المادي .
وبالنسبة للمعايير التي اعتمدت في صياغة وتصميم الدليل وإختيار مؤشراته ، نورد التحليلات والمبررات ادناه لكل محور أو بعد قياسي .

التحصيل الصحي

يستخدم الدليل الوطني للتنمية البشرية حسب المناطق معدل توقيع الحياة عن الولادة كمعلمة لتحديد الوضع الصحي، وهو مؤشر تركيبي هام في الحكم على عوائد التنمية ومخرجاتها، ويدلل صراحة على المستوى الصحي ومستوى الوعي والممارسة الصحية، كما يحكم ضمنياً على جوانب الإصحاح والمرافق العامة وطبيعة السكن الملائم... الخ. ولذلك فهو مؤشر صحي واجتماعي - اقتصادي في الوقت ذاته.

ويختلف الدليل الوطني للمناطق عن الدليل الدولي فيما يتعلق بهذا المؤشر في احتساب معدلات توقع الحياة لكل من الذكور والإناث لكل منطقة ومن ثم دمجهما في مؤشر واحد.

التحصيل التعليمي

يختلف الدليل الوطني للمناطق عن الدليل الدولي للتنمية البشرية في احتساب مؤشرات هذا الحقل، فالأخير يحتسب معدل التعلم ومتوسط سنوات التمدرس، أما الدليل الوطني فقد أستخدم التعلم (ضد الأمية) كإحدى المعلمتين الرئيسيتين لقياس الإنجاز التعليمي.

وقد تم احتساب تلك المعلمة لمعرفة معدلات التعلم في المناطق عن طريقة الالمام بنسبة من يقرأ ويكتب في المنطقة إلى مجموع سكانها من أعمار 10 سنوات فأكثر.

وقد قام فريق التقرير بأجراء بعض التعديلات من أجل إضفاء دلالة معنوية أوسع للمؤشر المذكور، حيث إن أحتساب نسبة التعلم لإجمالي السكان، وكما يأخذ بذلك الدليل الدولي للتنمية البشرية، تتغاظى عن فروق التعليم حسب النوع وتقسيمات الفرص بين الذكور والإناث، وهو بذلك لا يوضح حجم محو أمية النساء بالرغم من أن هذا المؤشر النوعي بالغ الأهمية ويؤثر على سلامة العائلة والأطفال.

وتتجسد أهمية هذا التحوير لتبيان الجهود التي قامت بها ليبيا منذ بداية السبعينات وللوقت الحاضر في إعطاء أولوية قصوى لتعليم المرأة والنهوض بمكانتها في المجتمع.

اعتمادا على أعلاه، استخدم دليل المناطق كل من مؤشر تعلم المرأة ومؤشر التعلم الإجمالي (ذكوراً وإناثا) لسكان المنطقة المعينة من أجل الحصول على صورة أفضل للإنجاز المحلي في مضمار التعلم (القراءة والكتابة). وعليه فإن الدليل النهائي للتعلم هو مزيج من المؤشرين (معدل تعلم الإناث ومعدل تعلم إجمالي السكان)، وبشكل يعطي وزن 3/2 للتعلم الإجمالي و 3/1 لتعلم النساء).

أما على مستوى المعلمة الثانية للتحصيل التعليمي فيعتمد دليل المناطق على معدلات الالتحاق الإجمالي لتبيان رصيد المستويات التعليمية الثلاثة (الأساسي والثانوي والعالي) في المناطق.

وللخروج بالمؤشر العام للتحصيل التعليمي فقد جرى احتسابه عن طريق مزج المعلمتين واعطاء وزن 2/1 لمعلمة التعلم و 2/1 لمعلمة معدلات الالتحاق.

التحصيل المادي

اعتمد الدليل الوطني للتنمية البشرية في المناطق في احتساب هذا الجانب المتعلق بقياس الدخل على استخدام المؤشرات الاجتماعية غير المباشرة، حيث لا يوجد بيانات على مستوى المناطق في ليبيا توضح مخزون الدخل، وبمعني معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتولد لكل منطقة. وقد تم عوضاً عن ذلك احتساب معدلات الاستخدام ومدى توفر فرص العمل في المناطق. وبالرغم من ان ذلك المؤشر لا يعبر عن القيمة الحقيقية والقوة الشرائية للدخل المتولد، الا انه يوفر حتماً مقارنات هامة بين المناطق فيما يتعلق بفروق التحصيل المادي.وفي مجال تحديد القيمة العليا لهذا المؤشر القياسي غير المباشر، فقد افترض فريق التقرير ان احدى المستهدفات للخطة الانمائية القادمة هى زيادة حجم الاستخدام (تخفيض البطالة) بنسبة 5%، اى ايصال نسبة الاستخدام الى 95 %.

جميع المناطق الحضرية والريفية ذات الطابع الزراعي والصحراوي تسجل مستويات انجاز عال ولا تعكس تفاوتات حادة.

بقى ان ننبه الى مسألة بالغة الاهمية، وهى أن حسابات المؤشرات والبيانات التي تم توظيفها للاحتساب في الدليل الوطني للمناطق يجب أن لا يتم استخدامها أو الاستشهاد بها خارج سياقه وبمعزل عنه، نظراً لان بعض البيانات المستخدمة هي فقط لغرض المقارنة والترتيب بين المناطق، ولا يمكن أن تكون مؤشرات مستقلة ملائمة بحد ذاتها.

من خلال استعراض نتائج قياسات الدليل وحكمه على إنجاز التنمية البشرية في المناطق المختلفة، نلاحظ بأن جميع المناطق، دون استثناء، تسجل مستويات إنجاز عال في مضمار التنمية البشرية يصل بالمعدل الوطني الى (0.78).

وفي حالة ترتيب المناطق وفق تسلسل الافضلية في الانجاز، يتضح بصورة جلية جانب الأنصاف الاجتماعي والتوزيع العادل لفرص تحقيق التنمية البشرية بين المناطق، ففي الوقت الذي تتصدر فيه منطقة الزاوية (حضرية الطابع) قائمة الإنجاز وتسجل (0.83) نلاحظ بأن منطقة سوف الجين التي تليها في التسلسل (0.81) هي منطقة صحراوية الطابع.وتشترك في تسلسل المرتبة الثالثة كل من مناطق الجبل الغربي والنقازة (زراعية) مع منطقة طرابلس (حضرية). حيث تسجل كل منهم معدل (0.79).

ويبدو من تحليل مؤشرات الدليل القياسي كذلك ان توزيع فرص الاستخدام (المؤشر غير المباشر للدخل) بين المناطق هو الذي يؤثر على ترتيب الإنجاز البشرى بالشكل المبين أعلاه. وعليه عند استبعاده والاقتصار على مؤشري الصحة (معدل توقع الحياة) والتعليم (محو الأمية والقيد المدرسي)، نلاحظ بأن تسلسل المناطق يأخذ اتجاها يعطى الإنجاز الأفضل للمناطق الحضرية (الزاوية، طرابلس، بنغازي) تليها، وبفروق طفيفة متفاوتة، المناطق الزراعية والصحراوية الأخرى، حيث يتراوح الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم بين (0.79) للزاوية و (0.71) لمصراته، وهى بذلك لا تعكس تفاوتات حادة في التوزيع حتى في حالة استبعاد مؤشر الاستخدام (جدول رقم 3 وشكل رقم 8) .

التنمية البشرية في اطار السياسات الاقتصادية

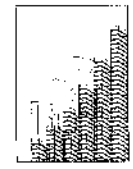

التنمية البشرية وسجل الانجاز التنموي

التعريف بالاقتصاد الليبي اولا

بالإمكان توصيف الاقتصاد الوطني الليبي ومن ثم تشخيص طبيعة مقاربته للتنمية البشرية، من خلال توضيح موقعه ضمن تصنيف الاقتصاديات النفطية، فهناك مجموعة الاقتصاديات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، والتي تضم دولا كالكويت وقطر وعديد الإمارات الخليجية، وحيث تتميز بأساس سكاني ضعيف للغاية وقطاع زراعي ضئيل سمته عدم الاستقرار، مع الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط الخارجية. أما المجموعة الثانية، والتي تتميز اقتصادياتها بكونها اكثر تعقيدا وتنوعا واكثر تماثلا مع دول العالم النامي، فتضم دولا كالعراق والجزائر وإيران ونيجيريا وفنزويلا.. الخ. ومن الواضح ان ليبيا تشكل مركزاً وسطاً بين المجموعتين حيث تجمع بين بعض الخصائص والملامح التي تميز إقتصادات كلا منهما.

وكحال بقية البلدان الاخرى في هاتين المجموعتين، وبالذات المجموعة الأولى تلعب عائدات النفط دورا حاسما في تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني الليبي، وهي توفر مثالا لحالة اقتصاد نامي يعاني من عدم توازن هيكلي رتبته حجم وطبيعة الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وأنماط استخداماتها، ويتجسد في عدم القدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية، والاستمرار في الاعتماد على مورد واحد للدخل، وبتبعية كافة القطاعات الأخرى واتكالها على قطاع النفط كمصدر لتمويل الاستثمارات وتمويل الواردات السلعية ومستلزمات التشغيل.

تلعب عائدات النفط دوراً حاسماً في تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني الليبي.

وبالإضافة لذلك تكتسب العلاقة بين حجم السكان في الاقتصادات النفطية عادة وبين الكمية المعطاة من إنتاج النفط الخام أهمية خاصة لتحديد الموقف من التنمية البشرية والرفاه البشري والجوانب التوزيعية، والموقف من اعطاء أولوية لسياسات الرفاه أو سياسات الانتاج. ولذلك بالإمكان تصنيف الاقتصاديات النفطية الى تلك الاقتصاديات ذات الأحجام السكانية الكبيرة من جهة والاحجام السكانية الصغيرة من جهة اخرى وعلاقة كل منهما بالإنتاج النفطي. ويمكن تحديد الخط الفاصل التحكمي بين المجموعتين على أساس نصف برميل يوميا من النفط الخام للفرد الواحد من السكان.

جدول رقم 4 إنتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد من السكان في سبعة دول عربية مصدره للنفط مقارنة بين عامي 1977 و 1997

الدولة	السكان بالألف		إنتاج النفط الخام (ألف برميل يوميا)		إنتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد (برميل / يوميا)		التسلسل	
	1977	1997	1977 *	1997 **	1977	1997	1977	1977
الكويت	1130	1809	1969.0	2075.0	2.47	1.15	1	1
الإمارات	850	2511	1998.7	2240.0	2.35	0.89	3	2
قطر	180	696	444,6	609,0	2.47	0.88	2	3
السعودية	9520	19258	9200.0	8192.0	0.97	0.43	4	4
ليبيا	2939	5541	2063	1396	0.70	0.25	5	5
العراق	12171	21305	2493.0	1231.0	0.20	0.06	6	6
الجزائر	17422	29231	1152.3	848.0	0.07	0.03	7	7

* المصدر: OPEC ,Annual Statistical Bulletin 1977 - ** التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998.

وكما يتضح من الجدول رقم (4)، فإن ليبيا تقع ضمن المجموعة الثانية وفقا لأرقام 1997، في حين كانت تنتمي الى المجموعة الأولى في منتصف السبعينات، الأمر الذى ينعكس على تحولها من التأكيد على سياسات الرفاه الى سياسات الانتاج او محاولة الجمع بينهما فى مراحلها التخطيطية.

في مثل هذا الإمكان الموضوعي للفوائض المالية ولاقلاع عملية التنمية، لم تواجه ليبيا في البداية مشكلة الندرة التمويلية في الأنفاق على جوانب التنمية الاقتصادية – الاجتماعية والبشرية، كما هو الأمر بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية. ولعل الاكثر من ذلك ان القدرة التمويلية ذاتها قد تعززت في بداية السبعينات، وبعد سنوات معدودة من قيام ثورة الفاتح (1969)، من خلال ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذى أدى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من (2244.2) مليون دينار عام 1973 (سنة الزيادة النفطية) إلى اعلى مستوى له فى نهاية العقد حيث وصل الى نحو (10257.3) مليون دينار عام 1980، وبمعدل سنوي قدره (24.7%)، بلغت المساهمة النسبية للقطاع النفطي فيه ما يتراوح بين 55.3% الى 64.1% من ذلك الناتج.

لم تواجه ليبيا في البداية مشكلة الندرة التمويلية في الانفاق على جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكنتيجة لذلك الارتفاع فقد زادت الإيرادات العامة، والتي تعتمد غالبيتها العظمى على النفط لأكثر من (3448.1) مليون دينار عام 1983، مقارنة بنحو (270.3) مليون دينار عام 1970. وبزيادة الإيرادات على هذا النحو المتصاعد، فقد ارتفعت النفقات العامة من (146.0) مليون دينار الى (3664) مليون دينار خلال العامين المذكورين. وفي المقارنة بين تطور النفقات العامة للخطط الإنمائية الثلاثة المتعاقبة، نلاحظ الزيادة المضطرده، حيث تخصص للخطة الأولى (1973 – 1975) مبلغا قدره (2203) مليون دينار، وحظيت الخطة الثانية (1976 – 1980) بتخصيصات قدرها (8813.2) مليون دينار في حين تخصص للخطة الثالثة (1981– 1985) مبلغ (13167.8) مليون دينار، أما التخصيصات للفترة (1986–1996) فقد كانت أقل طموحاً وجاءت متأثرة بتراجع اسعار النفط حيث بلغت نحو 13 مليار دينار.

بقي أن نذكر أن ملكية الشعب للموارد الطبيعية، الممثلة في النفط والغاز الطبيعي، قد أدت الى أتباع سياسات تنموية تراعي بالدرجة الأساس، الجوانب التوزيعية والعدل الاجتماعي والتوازن المكاني في الأنفاق العام، كما أعطت للدولة اليد الطولى في إنجاز المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، بحيث أخذ النشاط العام الحيز الأكبر في النشاط الاقتصادي.

بيئة الاقتصاد الليبي

الخصائص الطبيعية

– مساحة الرقعة الجغرافية والمناخ –

تبلغ مساحة ليبيا نحو 1759540 كيلومتر مربع، وهي بذلك تعد بلداً شاسع المساحة، حيث يحتل المركز الرابع في أفريقيا، بعد السودان والجزائر والكونغو. وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة حوالى 2% من إجمالي المساحة الكلية، أي بحدود 3.6 ملايين من الهكتارات، أما باقي المساحة فيغلب عليها الطابع الصحراوي.

ومن خلال مراجعة نتائج التعدادات الزراعية لعامى 1987 و 1995 يلاحظ بأن مساحة الحيازات الزراعية (بأرض) بلغت ماجملته 2.060 مليون هكتار، مقارنة بنحو2.154 مليون هكتار عام 1987. وهذا يعنى نسبة انخفاض بحدود 4.4% مقابل ذلك ارتفاع بنسبة الحيازات بدون أرض (تربية المواشي أو حيازات الاشجار رشيق فقط أو خليط بين الأثنيين) لتصل الى نحو 9% من جملة عدد الحيازات عام 1995 مقارنة بنحو 6.7% عام 1987.

جدول رقم 5 استخدامات حيازات الأراضي الزراعية وفق نتائج التعدادي الزراعى(1987–1995)

	1995		1987		
مساحة الأراضي المروية والأراضي المطرية (1)	المساحة بالهكتار (2)	% من مجموع المساحة (3)	المساحة بالهكتار (4)	% من مجموع المساحة (5)	النسبة المئوية للزيادة او النقصان (6)
مساحات مروية	482303	26.0	363666	19.0	(+)33.0
مساحات مطرية	1337966	74.0	1570648	81.0	(-)12.3
جملة المساحة القابلة للزراعة	1860269	100.0	1934314	100.0	(-)3.8

وفيما يتعلق بالمساحات غير القابلة للزراعة (والاراضي المشغولة بالمباني كحظائر الحيوانات ومسكن الحائز، إضافة للمساحات الاخرى التي يمكن استخدامها في الاستثمار الزراعي) فهي تشكل 10% من مجموع الحيازات الزراعية بأرض وفق نتائج تعداد 1995 وبزيادة طفيفه عما عليه الأمر عام 1987 الا ان الملاحظ بوجه العموم ان نسبة مساحة الأراضي القابلة للزراعة قد انخفضت في فترة التعدادين بنحو 3.8% وكما يوضح ذلك الجدول رقم (5).

ومن معطيات الجدول المذكور يتضح بأن الزراعة في ليبيا هي غالبها موسمية (مطرية) حيث شكلت عام 1987 نسبة 81% من المساحة الكلية، مقابل نحو 19% للزراعة المروية (السقوية) ومع التوسع في وسائل الري والنهوض بالتنمية الزراعية، فإن مساحة الأخيرة قد زادت لتصبح نحو 26% من المساحة الكلية خلال السنوات الثمان محل الدراسة.

أما أراضي المراعي فتقدر بنحو 1,055 مليون هكتار. وتحتل الغابات مساحة 600 ألف هكتار، في حين تتسع مساحة الاراضي السبخة والصحراوية لتصل الى 17.5 مليون هكتار.

وبما أن المساحات الزراعية الموسمية (المطرية) تعتمد عادة على كمية الامطار وتوزيعها. فأن ذلك يعني ان غالبية الأراضي الزراعية لايتم استغلالها بصورة دائمة، وانما يجرى تركها في معظم فصول السنة، كما يختلف استغلال تلك المساحات من سنة لاخرى.وتقدر المساحات التي تستقبل امطاراً بمعدل (300مم / في السنة) بحوالى 1.220 مليون هكتار، والمساحات التي تحصل على امطار في حدود (250مم / في السنة) بحوالى 2.172 مليون هكتار. أما المساحات التي تحصل على امطار تتراوح مابين (50-200 مم سنوياً) فتقدر بحوالى 13 الى 14 مليون هكتار. وهذه الأخيرة تعتبر منطقة حرجة لانتاج نباتات المراعي، ولايمكن الاعتماد عليها إلا في مناطق محدودة كالوديان، وفي السنوات الممطرة فقط.

بقي ان نذكر بأن إتساع مساحة الأراضي الزراعية المعتمدة أساساً على الامطار، مقرونة بعدم استخدام التقنية الحديثة للحراثة، وبأسلوب علمي يتناسب مع الظروف البيئية، قد أدى الى تحول مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الى أراضي ذات انتاجية متدنية.

وبالنسبة الى مساحة الحيازات، نلاحظ بأنها قد ارتفعت من 1.626 مليون هكتار عام 1974 الى نحو 2,496 عام 1987. أما عن نمط توزيعها، فهي كما يظهرها التعداد الزراعي في العام المذكور، كالآتي :

- أقل من 5 هكتار 45.9%
- 5 – 10 هكتار 24.7%
- 10–15 هكتار 12.3%
- 15–20 هكتار 4.9%
- 20 هكتار فأكثر 12.3 %
-

وفيما يتعلق بالتضاريس، تنقسم ليبيا من حيث السطح الى ثلاثة مناطق رئيسية:

1–السهل الساحلي (يمتاز بخصوبة التربة واعتدال المناخ وكثرة أمطاره).
2–المرتفعات الشمالية.
3–الهضبة الداخلية والمرتفعات الجنوبية
(تشغل معظم أراضي ليبيا وهي صحراوية فيها منخفضات بشكل واحات، وتتوفر فيها المياه الجوفية التي تسمح بقيام الزراعة البعلية).

من ناحية التضاريس تنقسم ليبيا الى السهل الساحلي والمرتفعات الشمالية والهضبة الداخلية والمرتفعات الجنوبية.

وتعتبر السهول الساحلية المتاخمة للبحر، والسفوح الشمالية للمرتفعات الساحلية، خاضعة لمناخ البحر الأبيض المتوسط، أما باقي أجزاء ليبيا فتخضع للمناخ الصحراوي. ولا توجد حدود فاصلة بين هذين النوعين من المناخ، إذ أن مناخ الصحراء يمتد في بعض المناطق حتى البحر.

وتعد مشكلة عدم توفر المياه وقلة مصادرها من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإمكان الزراعي في ليبيا، وتتمثل المصادر المائية في المياه الجوفية ومياه الوديان التي تعتمد على كثافة الأمطار السنوية إضافة الى المصادر الأخرى المعتمدة على المياه المحلاة والمياه المعاد استخدامها، (جدول رقم 6).

ومن اجل التغلب على الفقر المائي في ليبيا، تم إنجاز واحد من أضخم المشاريع وأكثرها جرأه في المنطقة، والتي تتمثل بالنهر الصناعي العظيم حيث سيتناول التقرير تفصيلاته في صفحات لاحقة.

جدول رقم 6 إجمالي الموارد المائية في ليبيا

الموارد المائية	الكمية بالمليون متر مكعب	النسبة المئوية
المياه الجوفية	4670	95.6
المياه السطحية	110	2.3
المياه المحلاة	70.1	1.4
المياه المعاد استخدامها	36.05	0.7
المجموع	4886.15	100

الموارد الطبيعية

تتسم ليبيا بقاعدة من الموارد المعدنية، يهيمن فيها النفط والغاز الطبيعي، إضافة الى جملة موارد معدنية هامة تشمل مختلف أنواع الصخور الحاملة للموارد الطبيعية. ويعتبر خام الحديد من أكثر الخامات المعدنية الفلزية انتشاراً. وتقدر الكميات التي أظهرتها المسوحات الأرضية المغناطيسية، لمنطقتين فقط، احتياطي تلك الخامات بحوالي 2,25 مليار طن تحتوي على نسبة عالية لأكسيد الحديد. أما الخامات المعدنية غير الفلزية أو ما تسمى بالصخور الصناعية فتوجد كميات كبيرة منها، كصخور الكالكارنتيا والصخور الركامية ورمال السليكا والأحجار الجيرية، والتي تستخدم بأجمعها لإنتاج مواد صناعية مثل المواد الخام لصناعة الأسمنت والجير والزجاج وخدمات الفوسفات والكبريت والطينات والأملاح.

فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، فإن احتياطات ليبيا من النفط الخام تصل الى نحو 29,5 مليار برميل عام 1996، وذلك يشكل 3.6% من احتياطات دول الأوبك و 4.9% من احتياطيات جميع الدول العربية.

من جانب آخر تساهم ليبيا بنحو 8.7% من الإنتاج النفطي للدول العربية وتقدم نحو 5.1% من إنتاج الأوبك و 1.9% من الإنتاج العالمي.

أما عن احتياطي الغاز الطبيعي فيصل الى نحو 1310 مليار متر مكعب وفق أرقام عام 1997. وقد بلغ انتاجه نحو 6570 مليون متر مكعب في العام ذاته.

ولا شك بان حيازة ليبيا لمثل هذا المخزون النفطي والغازي قد جنبها الهزات التي تعرضت لها البلدان النامية فى العقود الماضية نتيجة التقلبات في أسعار النفط وضرورة تدبيرها موارد العملة الصعبة لاستيراد الطاقة، ومما حد من قدرات تلك الدول على التوسع في الاستثمار وبناء الطاقات الإنتاجية. كذلك أدى توفر هذا المخزون الى دعم سعر المستهلك المحلي للمنتجات النفطية، فالدولة تقدم إعانات ضمنية لتصفية النفط، وتتمثل بالفرق بين سعر النفط الخام المباع للتصفية المحلية والبالغ حوالي دينار ليبي، وبين سعر النفط الخام المصدر والبالغ حوالي 20 – 23 دولار بأسعار 1999. من جانب آخر يتمثل الدعم في الأسعار التي يتمتع بها المستهلك لوقود السيارات، اذ بالرغم من ارتفاعها بنسبة 15% خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، الا ان اسعارها مازالت متدنية مقارنة بالأسعار العالمية حيث يتراوح سعر الليتر الواحد بين (105 – 140) درهم (مليم) وفق درجة النوعية.

تساهم ليبيا بنحو 8.7% من الإنتاج النفطي للدول العربية وتقدم نحو 5.1% من إنتاج الأوبك و 1.9% من الإنتاج العالمي.

خلل الميزان السكاني

من المسلم به، ان ليبيا، كحال البلدان النفطية ذات الأحجام السكانية الصغيرة نسبياً، تشكل فيها العمليات الديموغرافية السابقة والإمكان السكاني الحالي والمستقبلي عناصر هامة لتحديد الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والبشرية، وتوقعات التنمية ومستهدفاتها.

وتنبع تلك الأهمية من الأسباب التالية :

أ- صغر حجم السكان مقارنة بالمساحة الجغرافية الكلية.

ب- حدوث معدلات نمو سكانية عالية في الماضي مصحوبة بعملية استقبال أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وأثر ذلك على التركيبة السكانية والتوازن السكاني وأوضاع العمل وسوق العمل.

ج- الهجرة الريفية – الحضرية وتأثيرها على التركز السكاني في جانب، والفراغ السكاني في جوانب أخرى.

د- التحولات التي طرأت على العائلة الليبية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأثر ذلك على الموقف من الإنجاب، ومن ثم طبيعة النمو السكاني مستقبلا

جدول رقم 7 سكان ليبيا وفق نتائج التعدادات المتعاقبة 1964 – 1995

تاريخ التعداد	عدد السكان بالآلاف					عدد الرجال لكل 100 امرأة	السكان	
	المجموع	ذكور	إناث	الحضر	الريف		الحضر%	الكثافة لكل كيلو متر مربع
1964	1515	788	726			108.5		0.85
1973	2052	1057	994	1180	871.5	106.4	57.5	1.16
1984	3231	1651	1579	2409	821	104.5	74.6	1.82
1995	4389	2231	2158	3748	641	103.4	85.4	2.47

يبلغ حجم السكان الليبيين وفق نتائج التعداد الأخير 4,389,739 نسمه. وأمام المساحة الجغرافية الشاسعة، فإن معدل الكثافة السكانية لا يتعدى اكثر من 2.47 شخص للكيلو متر المربع. إلا ان هذا الرقم المنخفض للمعدل الوطني يخبي تمايزات ذات دلالة في تفاوت الكثافة بين المناطق، حيث ان غالبية السكان تتجمع في الشريط الساحلي، وخاصة حول المدن الرئيسية، مثل طرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية ودرنة، اذ يتركز حوالي 3,083,822 نسمه على امتداد هذا الشريط، وتبلغ الكثافة السكانية فيه حوالي 45 ساكن للكيلو متر مربع، في حين أن المناطق التي تقع في إطار الهضبة الداخلية والمرتفعات الجنوبية لا تتعدى فيها الكثافة السكانية أكثر من 0.48. كل ذلك جعل من مسألة الفراغ السكاني قضية تنموية أساسية رتبت أعباء إضافية على مجهودات التنمية، وصعوبات في استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة، وأضفت أولويات على تحقيق التنمية المتوازنة مكانيا، وأدت الى اضطلاع الدولة بدور كبير في مجال إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

ومما ضاعف من أثر الخلل في الميزان السكاني هو الارتفاع المستمر لسكان الحضر، فقد وصلت نسبتهم الى نحو 85.39 % عام 1995 مقارنة بنحو57.5% عام 1973. وإذا ما أخذنا بالاعتبار عديد التجمعات السكانية ذات السمات الحضرية والتي لا تدخل ضمن التصنيف المتبع في التعدادات السكانية فإن نسبة سكان الحضر قد تتزايد بنسب أعلى.

فيما يتعلق بقياس قدرة الدعم السكاني للاقتصاد الوطني، يلاحظ أن معدل الزيادة السنوية للسكان الليبيين خلال الفترة 1964 – 1973 قد بلغ 3.4% سنويا، ثم ارتفع ليصل الى 4.2% خلال عقد الثمانينات، وبالرغم من انخفاضه وفق نتائج تعداد 1995 حيث وصل الى نحو 2.8%، فما زال يعد من المعدلات العالية، فهو أعلى من المعدل العربي البالغ 2.5%.

ولا يخفى بأن صغر المجتمع السكاني الليبي وقوة العمل، قد أرتبط منذ ظهور النفط وزيادة الأعباء التنموية باستقدام العمالة الوافدة. ويعني هذا إحصائيا تطور النمو السكاني الإجمالي (ليبيون وغير ليبيون) بمعدلات أعلى مما عليه في الاوضاع الطبيعية حيث بلغت الزيادات وفق نتائج التعدادات المتعاقبة (1964, 1973, 1984, 1995) معدلات 3.7% و 4.1% و 4.5% و 2.5% على التوالي.

ويعكس الجدول رقم (8) تطور معدلات النمو السكاني الإجمالية وتلك الخاصة بالسكان الليبيين والسكان الوافدين خلال الفترة 1954 – 1995، حيث يتبين ان عقدي السبعنيات والثمانينات قد شهدا معدلات نمو سكاني إجمالية عالية وذلك نتيجة لتكثيف الاستثمارات وتوسيع مشاريع التنمية وتناقص قدرة الدعم للقوى العاملة الليبية. إلا أن الملفت للنظر هو ثبات نسبة السكان الوافدين ما بين تعدادي 1984– 1995 بالرغم من التباطؤ الحاد الذي شهدته مشروعات التنمية وضعف قدرة الاقتصاد الوطني على توليد البرامج الإنمائية وفرص العمل. ففي الوقت الذى نلاحظ فيه انخفاض معدل النمو السكاني الإجمالي لتعداد 1995، الا ان نسب نمو السكان الوافدين لم تتدنى إلا بأقل من 0.05%. ويدلل ذلك بصورة واضحة على عدم وجود سياسة سكانية وطنية تتولى تنظيم استقدام العمالة الوافدة وتتدارس الطلب عليها بالعلاقة مع متطلبات سوق العمل ومع معدلات نمو الاقتصاد الوطني المرغوبه، وتراعي على ضوء ذلك التوازن السكاني ومعدلاته.

ارتبط صغر المجتمع السكاني الليبي منذ ظهور النفط باستقدام العمالة الوافدة.

وينشأ عن غياب تلك السياسة، بطبيعة الحال، زيادة الأعباء على قطاعات الخدمات الاجتماعية، كما يخلق مناخا لتوسع القطاع الاقتصادي غير المنظم ويساعد على تشوه سوق العمل وبروز أنماط النشاط الاقتصادي الهامشي. وباختصار يصبح الخلل السكاني وجها آخر للخلل الاقتصادي.

وبالنسبة للتركيبة العرقية للسكان الوافدين نلاحظ، وكما يوضح ذلك الجدول رقم (9)، ان الغالبية العظمى من العمالة الوافدة خلال الفترة 1954 – 1964 كانت من غير العرب، وتمثلت آنذاك في

جدول رقم 8 معدلات النمو السكاني حسب الجنسية خلال الفترة (1954 – 1995)

السنوات	عدد السكان		المجموع
	ليبيون	غير ليبيون	
1954	1041599	47274	1088873
1964	1515501	48868	1564369
1973	2052372	196865	2249237
1984	3231059	411517	3642576
1995	4389739	409326	4799065
معدل النمو (64 - 54)	3.8	0.3	3.7
معدل النمو (73 - 64)	3.4	16.7	4.1
معدل النمو (84 - 73)	4.21	6.93	4.48
معدل النمو (95 - 84)	2.8	-0.05	2.52

جدول رقم 9 اعداد وتطور السكان غير الليبيين (العرب والأجانب) خلال التعدادات 1954–1995

سنوات التعداد	عدد السكان غير الليبيين			النسبة المئوية		معدل النمو		
	عرب	جنسيات أخرى	المجموع	عرب	جنسيات أخرى	عرب	جنسيات أخرى	المجموع.
1954	2291	44983	47274	4.85	95.15			
1964	8521	40347	48868	17.44	82.56	14.04	-1.08	0.33
1973	177647	19218	196865	90.24	9.76	35.49	-7.15	14.95
1984	194496	217021	411517	47.26	52.74	0.91	27.43	7.65
1995	332022	77304	409326	81.11	18.89	5.49	-9.81	-0.05

المستوطنين الإيطاليين والأجانب العاملين في القواعد العسكرية الأجنبية، إضافة الى المشتغلين في الشركات النفطية. وفي تعداد 1973. وبعد قيام الثورة، وطرد القواعد الأجنبية، والانفتاح على الدول العربية، زاد عدد السكان العرب زيادة فلكية، إذ وصلت نسبتهم الى جملة العمالة الوافدة نحو 90.24%. وخلال تعداد 1984 طرأ تغير واضح على تلك النسب، حيث انخفضت نسبة الوافدين العرب الى نحو 47.26%، في حين أصبحت الحصة الأكبر من نصيب العمالة الأجنبية من الجنسيات الأخرى. نتيجة لاتساع حجم الشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع التنموية.

ونظراً لاعتماد ليبيا في أواخر الثمانينات سياسة «ارض الجماهيرية لكل العرب »، فقد تم فتح الحدود والغاء تأشيرة الدخول للمواطنين العرب، وتزامن ذلك مع انكماش العلاقات السياسية والاقتصادية مع الغرب، مما أدى من جديد الى ارتفاع نسبة السكان العرب غير الليبيين مقارنة بنسبة السكان من الجنسيات الأجنبية الأخرى وبحيث وصلت الى نحو 81 % وفق نتائج تعداد 1995.

يوضّح التوزيع العمري والنوعي للسكان ان ليبيا تمتلك مجتمعا سكانيا فتياً.

إضافة الى التحليلات أعلاه حول النمو السكاني ومضامينه التنموية، فإن استيعاب أبعاد البنية الديموغرافية للمجتمع السكاني الليبي تساعد هي الاخرى في تحديد الإمكان التنموي وتشخيص محدداته ورهاناته، حيث تؤثر طبيعة تلك البنية على مستويات وتشكيلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، كما تؤثر في السياسات التعليمية والصحية وسياسات الرفاه الاجتماعي، أي في رسم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وقطاعات حاجاتها الأساسية.

يبين تحليل التوزيع العمري والنوعي، حسبما توضحه انماط الهرم السكاني(شكل رقم 9)، أن ليبيا مازالت تمتلك مجتمعا سكانياً فتياً، فهنالك نحو 72.8% من السكان يقعون ضمن الفئة العمرية أقل من 30 سنة ونحو 39% أقل من 15 سنة. أما الفئة العمرية 30 – 59 سنة فلا تشكل إلا 21.5% من السكان، وتبقى نسبة 5.7% لمن هم فى عمر 60 سنة فأكثر. ولا شك بأن مثل هذا الشكل التوزيعي يولد معدلات إعالة عالية والتي لها تبعات ذات أهمية ودلالة بالنسبة للسياسات والخطط التنموية، وخاصة فيما يتعلق بالاستخدام وتوفير الخدمات الاجتماعية.

ومع وجود معدلات ولادات خام تقدر بنحو 34.7 لكل آلف من السكان، ومعدل وفيات خام بحدود 7 بالألف، فإن الزيادة الطبيعية للسكان قد انخفضت، كما لاحظنا، من 4.2% عام 1984 الى 2.8% وفق نتائج تعداد 1995. أما عن توقع الحياة عند الولادة فيصل الى 65 سنة (64 سنة للرجال و 66 سنة للنساء) خلال التعداد الاخير، في حين ان معدلات وفيات الأطفال قد انخفضت

شكل رقم 9 تطور الهرم العمري للسكان الليبين في الفترة بين التعدادت 1964، 1973، 1984، 1995

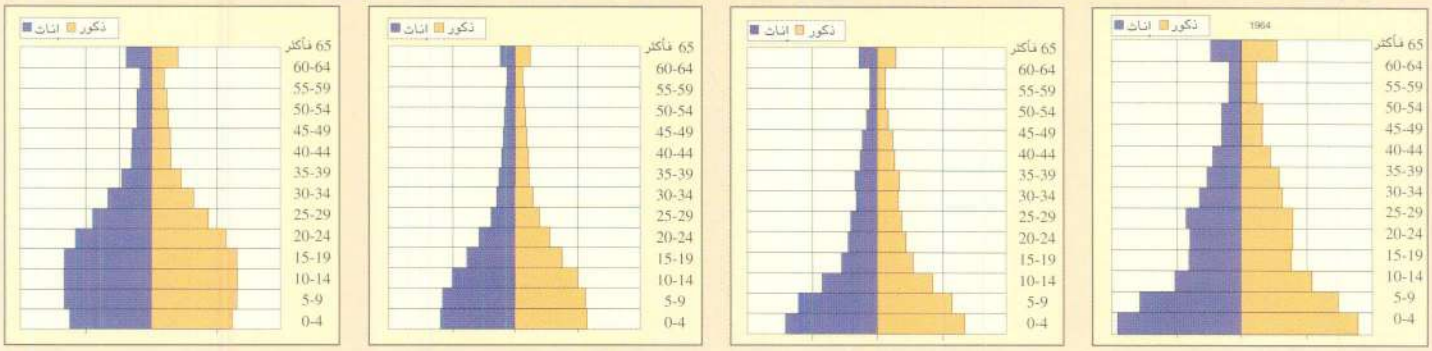

الى نحو 30.1 لكل ألف ولادة. كما انخفض متوسط عدد الاطفال للمرأة الواحدة من نحو 0.91عام 1984 الى 0.51 عام 1995. ويتضح المؤشر الاخير من خلال تضائل حجم الفئة العمرية (0–4 سنة) في التعداد الأخير حيث تقلصت إلى 12.5% مقارنة بنحو 17.7% عام 1984. وبطبيعة الحال فإن هذا الانخفاض سوف لن يؤثر على أوضاع القوى العاملة والفئات السكانية النشطة اقتصاديا إلا بعد فترة عقود عديدة قادمة لأن جميع الذين سيكونون داخل قوة العمل في ذلك المستقبل المنظور قد ولدوا بالفعل.

التجربة التخطيطية وسياسات تحقيق مجتمع الرفاه

يمكن إرجاع بداية التفكير في التخطيط للاقتصاد الوطني في ليبيا الى تأريخ تسويق أول شحنة نفطية عام 1961. حيث بدا التوسع الفلكي والمفاجئ في الإيرادات العامة يتضح بصورة جلية، ويفرز آثاره على مساحة وحجم النشاط الاقتصادي المتأتي أساساً من توسع الأنفاق الحكومي، وزيادة حصة الحكومة من عائدات النفط.

مثل هذه القفزة الهائلة في الإيرادات خلقت ضرورة موضوعية لاعتماد المنهج التخطيطي للاقتصاد الوطني، وعليه فقد تم أعداد واعتماد الخطة الخمسية 1963 – 1968، والتي استطاعت أن تحقق معدلا عاليا في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل الى نحو14% سنويا ذهبت في جوانبها الرئيسية لبناء الهياكل الإرتكازية والمرافق العامة التي كانت تفتقر لها البلاد.

إلا إن تلك الخطة بالرغم من تحقيقها وتائر نمو عالية، لم تتمكن من النهوض بقطاعات التنمية البشرية (الخدمات التعليمية والصحية بالذات)، فقد ظلت معدلات التمدرس ضعيفة للغاية وغالبا ما تكون مقصورة على المدن كما بقيت معدلات الأمية مرتفعة، تصاحبها خدمات صحية ضعيفة ونظم إصحاح غير ملائمة ومعدلات وفيات مرتفعة ومعدلات توقع للحياة متدنية حيث كان المواطن الليبي لا يعيش بالمعدل اكثر من 46 عاماً (شكل رقم 11).

في ظل هذه الخلفية دخلت التجربة التخطيطية في ليبيا مرحلتها الثانية بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969، واستغرقت سنواتها الأولى على توفير الجوانب المؤسسية والفنية والتشريعية لإرساء دعائم التخطيط الوطني الشامل، وتطوير أركان العملية التخطيطية على المستوى الكلي والقطاعي، وإنشاء الأجهزة الإحصائية الضرورية لذلك. وبدأ من عام 1977 تغير التنظيم المؤسسي في الدولة بشكل جوهري، وأعيد معه تنظيم الجهاز التشريعي والتنفيذي على أسس تراتبية من المؤتمرات واللجان الشعبية لتغطي كافة مناطق الجماهيرية. وأصبحت تلك اللجان المختلفة (بالتراتبيه التي تأخذ بالتسلسل من المناطق إلى المراكز) مسؤولة بشكل عضوي عن أعداد الخطة، وحيث يبدأ وضعها ومتابعتها من المناطق الإقليمية صعودا الى المستويات القطاعية العامة (اللجان القطاعية) التابعة الى اللجان الشعبية العامة والى اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، وتنتهي بإقرارها أو تعديلها من قبل مؤتمر الشعب العام الذي يصدرها بقانون.

تركّزت السياسات التنموية بعد الثورة على ارساء القاعدة الوطنية للخروج من حالة التخلف.

ويتضح من خلال مراجعة وتحليل الرؤية السياسية والسياسات التنموية في ذلك الوقت، أن المشكلة المركزية للتخطيط الإنمائي بعد الثورة قد تركزت على التفكير في كيفية إرساء القاعدة الوطنية المطلوبة لتحقيق إقتصاد معتمد على الذات، تدعمه عملية نمو متسارع تستطيع النهوض بالوضع القائم لأقتصاد متخلف ظل راكداً لفترة عقود طويلة، ومعتمداً على المساعدات الخارجية قبل ظهور النفط، ومقتصراً وعلى المضاربات التجارية بعد ظهوره.

ونظرا لفقر البنى التحتية المادية والاجتماعية، وضآلة حجمها وتوزيعها الجغرافي، وبسبب غياب أو تخلف قوى السوق، فقد حصلت القناعة بأنه لا يمكن الاعتماد على المبادرات الفردية لإقلاع عملية النمو الاقتصادي، مما أعطى مبرراً لتدخل الدولة تدخلا واسعا، مع الأخذ بالتخطيط الإلزامي كأداة أساسية.

ولعل الأهم من هذا هو أن انعدام الثقة بقوى السوق آنذاك قد نتج كذلك عن طريق استخلاص خبرة تلك القوى في تكريس اللامساواة في المجتمع الليبي، والتي أدت إلى فجوة واسعة في توزيع الدخول، والى تباين نوعية الحياة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبين الريف والحضر.

شكل رقم 10 أوضاع الحرمان البشري قبل الثورة

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الظروف الموضوعية، والاستنتاجات التي توصلت لها الرؤية السياسية والجهود التخطيطية التحضيرية في رسم المرامي والغايات خلال سنوات الثورة الأولى، قد أدت الى تبني هدف تحقيق دولة الرفاه والنهوض بالتنمية البشرية كأحد الأهداف ذات الأولوية لعملية التنمية والتخطيط لها على المستوى الوطني، وتم النظر الى جانب العدل الاجتماعي باعتباره الأساس لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من ناحية وتحسين الوضع المعيشي للجماهير بكل قطاعاتها من ناحية آخرى.

لقد جاء ذلك واضحاً في أهداف الخطة الأولى بعد الثورة (1973 – 1975) حيث أكدت على ضرورة تقليل التباين بين الدخول المتاحة، سواء كان ذلك الاتجاه عن طريق تملك القطاع العام لوسائل الإنتاج، أو عن طريق الضرائب التصاعدية، أو التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية. إلا أن هيمنة القطاع العام في الواقع لم تتضح بصورة كاملة إلا مع قدوم الخطة الثانية (1976 – 1980) وكما سيتبين ذلك في مواقع لاحقة من هذا التقرير.

ويمكن بهذا الصدد تقسيم المراحل التي تم خلالها تحديد الرؤية التنموية، وتنظيم وهيكلة النشاط الاقتصادي، الى أربعة مراحل رئيسية توزعت في الأولى والثانية منها الخطط الإنمائية الثلاث بعد الثورة (1973 ـ 1975)، (1976 ـ 1980)، (1981 ـ 1985) والتي رصدت لها مخصصات بلغت أكثر من (24) مليار دينار أو حوالي 75مليار دولار.

أما المرحلة الثالثة (1986 ـ 1996) فقد توقف خلالها إعداد الخطط وتم عوضا عن ذلك، تبنى أسلوب الميزانيات الإنمائية السنوية، حيث بلغت مخصصاتها خلال تلك الفترة (12.9) مليار دينار في حين انحصرت مصروفاتها بحدود (7.4) مليار دينار، أي بمعدل تنفيذ 54.4 %.

وفيما يتعلق بالمرحلة الرابعة، التي ما زال يجري إعدادها أبان صدور هذا التقرير، فقد بدأت عام 1997 بالرجوع الى منهج التخطيط، واعداد الخطط الانمائية الوطنية، ومراجعة الانجاز التنموى مراجعة شاملة، وبتحضير المجتمع الليبي للقرن القادم، ووضع التصورات والسياسات والخطط الإنمائية بعيدة ومتوسطة وقصيرة الأمد، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى على أساسيات صحيحة.

المرحلة الأولى

اتسمت هذه المرحلة والتي سبقت وتخللت الخطة الأولى بعد الثورة (1973 – 1975)، بتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وبممارسة النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام الى جانب القطاع الخاص. وقد تميزت المرحلة تشريعيا بصدور عديد القوانين التي عملت على تأميم الحصص الأجنبية في المصارف العاملة في ليبيا، وتأميم شركات التأمين، وحصر مزاولة الأعمال المصرفية على الليبيين، إضافة إلى قوانين أخرى عملت على حظر ممارسة النشاط التجاري على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين.

اهتمت المرحلة التخطيطية الاولى بالدرجة الاساس بتطوير البنية التحتية الاجتماعية.

ويمكن القول كذلك بان هذه المرحلة اهتمت بالدرجة الأساس بالبنية التحتية الاجتماعية (تحقيق إلزامية التعليم، واستيعاب جميع من هم في سن الدراسة في المرحلة الإلزامية في المدارس، وتصحيح الهرم التعليمي، وتقليل الفاقد، وتحسين بنية ومستوى الخدمات الصحية، وتطوير الوضع الإسكاني، والاهتمام بتوازن التنمية المكانية).

المرحلة الثانية

تميزت هذه المرحلة التي تخللت الخطتين الثانية والثالثة، بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات الوطنية والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط التجاري بصورة خاصة. وقد جرى تنظيم الملكية بصورة جذرية خلال هذه المرحلة. وفي ظل تزايد عوائد النفط، تم التوجه بكثافة اكثر مما حدث في نظيرتها المرحلة الأولى، نحو خلق قاعدة إنتاجية سلعية في اقتصاد لم يزل متصفا بانخفاض مستويات الإنتاج، وببساطة هيكله الإنتاجي. وتأكدت القناعة في هذه المرحلة الثانية من التجربة التخطيطية بأن القطاع العام هو المؤهل لخلق هذه القاعدة، وباعتباره الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية في تشكيل الاقتصاد، والإطار المؤسسي لتنفيذ خطط التحول، حيث يكون مسئولاً أمام الدولة، ويتولى إنجاز المشروعات الإنمائية، ويضمن تحقيق سياسة الاستخدام الكامل، ويتأكد من تثبيت أسعار السلع لتكون في يد الجماهير.

تميزت المرحلة الثانية بحلول الدولة والمنشئات المملوكة للمجتمع محل الافراد في ممارسة النشاط الاقتصادي.

بتعبير أدق أخذ الاقتصاد الليبي في هذه المرحلة بعد الثورة توجهاً كينزياً شعبياً، والمقصود بالشعبي أنه (1) عمل على تأميم الأصول التصنيعية والزراعية وساهم في تغيير هيكل الاقتصاد من مشاركة واضحة للقطاع الخاص الى غلبة مطلقة للقطاع العام و (2) تبنى سياسة التوسع في الأنفاق لمواجهة نمو القطاع العام وخلق مواطن الاستخدام وتطوير القطاعات الاجتماعية.

ولتعزيز هذا المسار، فقد صدرت عديد التشريعات في هذه المرحلة، من أهمها قانون تأميم التجارة الخارجية، وحصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة، وكذلك صدور القوانين التي تحدد الضوابط الخاصة بالتعامل التجاري، والتي يمنع بموجبها الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين في ليبيا من القيام بالأعمال التجارية. وقد صحب ذلك في المجال الزراعي صدور القوانين المتعلقة بإلغاء ملكية الأرض.

وفي الواقع، فإن التوسع الكبير لدائرة عمل القطاع العام في الاقتصاد الوطني، كما ذكرنا سابقاً، قد بدأ فعليا مع تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الثانية (1976 – 1980). ويظهر ذلك التوسع المهيمن جلياً من خلال استعراض توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال فترة سنوات الخطة، حيث تتضح المفارقات التالية :

■ استأثر القطاع العام بصورة إجمالية بنحو 86.6% من حجم الاستثمار الكلي بينما حظي القطاع الخاص بنحو 13.4%

■ بلغ نصيب القطاع العام النسبي من المخصصات الاستثمارية للزراعة نحو 93.1 % مقابل نحو 6.9% للقطاع الخاص.

■ بالنسبة لقطاع الصناعة بلغ نصيب القطاع العام من الحجم الاستثماري المخصص للقطاع نحو 97.7% مقابل 2.3% للقطاع الخاص. ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى رغبة الدولة في تدعيم النمو الصناعي، وإقامة المشروعات الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس ضخمة قد لا تتوفر لدى القطاع الخاص، أو قد لا يجرأ على اقتحام ميادينها، خصوصا في أول عهد التنمية والتحول، الأمر الذي أعطى للقطاع العام الصناعي مسؤولية رائدة في هذا المجال.

■ فيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات، فإن نسبة الحجم الاستثماري الذي خصصت له مقارنة بالحجم الكلي لاستثمارات الخطةبلغت نحو 18.9% حظي القطاع العام بنسبة 15.3% والقطاع الخاص بنسبة 3.6%

■ أما بالنسبة للإسكان فإن الدولة، انطلاقا من هدفها في توفير مسكن لكل مواطن، قد عملت، وبصورة جذرية، على تغيير النظام القديم والذي يحتوي على عديد من المظاهر والأوضاع السكنية العشوائية، والأكواخ، وأنماط السكن غير اللائق بالكرامة الإنسانية، واستبداله بنظام جديد استهدف توطين التجمعات السكانية المتناثرة وتكليف القطاع العام بإنشاء المساكن وصولا الى تحقيق توفر الإسكان للجميع.

ومن أجل إنجاز هذا الهدف الصعب، فقد كانت مساهمة القطاع العام مساهمة مكثفة واسعة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص، بالرغم من استمرار هذا الأخير، وبالأطار المقارن، بممارسة نشاطه في حقل الإنشاء والتشييد بصورة أوسع من بقية القطاعات، حيث أعانت الدولة الأفراد بتقديم قروض لبناء المساكن بغير فائدة.

وعليه، ومن بين نحو 15.2% تم تخصيصها لقطاع ملكية المساكن من إجمالي الاستثمارات الكلية للخطة، حظي القطاع العام بنسبة 9.7%، وأستأثر القطاع الخاص بالباقي، أي نحو 5.5%.

■ وأخيرا، وفي مجال خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات المال، فقد تخصص لهذا الحقل نحو 0.1% من إجمالي الاستثمارات كانت بأجمعها من نصيب القطاع العام.

وقد ترتب على هذه التوجهات والأعباء التي تحملها القطاع العام جملة من النتائج والتبعات، حيث يمكن تحديد أهم النتائج بالآتي :

1- التمكن من تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني المادية والاجتماعية.

2- الشروع ببناء قاعدة صناعية وطنية تتمثل في المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية المصاحبة في مختلف المجالات.

استأثر القطاع العام بنحو 86.6% من حجم الاستثمار الكلي خلال المرحلة الثانية.

أما التبعات فتتمثل،على سبيل المثال، لا الحصر، بما يلي:

1- الاعتماد على الخزانة العامة كممول رئيسي لكافة النشاطات الاقتصادية، وباتكال على إيرادات النفط وعوائد تصدير المنتجات النفطية.

2 - تلاشي أثر الدخل العائد من الملكية.

3- أصبح القطاع العام هو المستخدم الرئيسي لقوة العمل في المجتمع.

بقي ان نذكر بأن ذلك النمو الاقتصادي الذي استطاع أن يحققه القطاع العام لم يتمكن من الاحتفاظ بصفات التواصل والاستدامة، فقد تعرض للتقطع أثر الأزمة النفطية التي ظهرت مع السنوات الأولى في الثمانينات، وبدأت تبعاتها واضحة على الاقتصاد الليبي أثناء خطة التحول الثالثة التي انتهت عام 1985. حيث أصبحت ليبيا، كحال البلدان النفطية الأخرى، تواجه مشاكل تمويلية حدت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصحوبة بتدني إيرادات الخزانة العامة من المصادر المحلية، مما انعكس بأجمعه على مستويات الأداء ومعدلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة، ومن ثم تدنى العائد في غالبية المشروعات الاستثمارية.

وبالإضافة لذلك فقد واجه الاقتصاد الوطني حصارا تقنياً منذ منتصف الثمانينات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحضر الجوي منذ بداية التسعينات ليحول دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة.

وقد استوجبت كل هذه المشاكل أن تكون هنالك وقفة مراجعة والتفكير في التحول بعد إنجاز مهمة مجتمع الرفاه الى إرساء القاعدة للتوظيف الامثل للموارد فى اطار مجتمع الانتاج، وما يتطلبه ذلك من وضع الاقتصاد الوطني على أساسيات سليمه، وإيجاد مصادر بديلة للنفط، وإعادة النظر في الكثير من السياسات التنموية، وفي أداء القطاعات المختلفة ومشروعاتها العامة، والبدء في تقييم أوضاعها، الأمر الذي قاد الى المرحلة الثالثة من تنظيم وهيكلة النشاط الاقتصادي، والتي سيتناولها التقرير بالتحليل لاحقا.

وفيما يتعلق بدور الدولة الذي صاحب ذلك التوسع الهائل في القطاع العام خلال المرحلة التخطيطية الثانية يمكن القول بأنها قد تولت القيام بثلاثة أدوار أساسية محدوده :

- دور الدولة كمتخذ قرار تستمده من سلطة الشعب الممثلة بالمؤتمرات الشعبية الاساسية
- دور الدولة كوسيط للمصالح المجتمعية.
- دور الدولة كمنتج، وبمعنى دورها كموفر للسلع التوزيعية والجماعية من خلال مركزية القطاع العام كمؤسسة في الاقتصاد السياسي للتنمية في ليبيا.

ولا خلاف في التسليم بضخامة الأعباء التي تحملتها الدولة آنذاك، فقد كانت التجربة التخطيطية بعد الثورة بطبيعتها عالية الطموح، حيث حاولت ان تأخذ بالمنظور الموسع للتنمية البشرية لتشمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتغييرات الهيكلية. وعليه فقد وضعت في مستهدفاتها تنويع مصادر الدخل، وتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة النفط، والمحافظة على تلك الثروة الناضبة من خلال تبني سياسة إنتاج تهدف إلى زيادة الاحتياطي وتخفيض مستوى الإنتاج، إضافة لذلك كانت هنالك مستهدفات أساسية أخرى تضمنت تنمية الزراعة والصناعة بما يحقق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الأساسية، وبما يؤدى الى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

النمو الاقتصادي المحقق في المرحلة الثانية لم يتمكن من الاحتفاظ بالتواصل.

إطار رقم 18 تحليل استراتيجيات وأهداف خطط التحول المتعاقبة

الاستراتيجيات والأهداف	خطة 1973-	خطة 1976-	خطة 1981-
تنويع الهيكل الاقتصادي والتخلص من سيطرة النفط	***	***	***
تحقيق أعلى معدل نمو للاقتصاد الوطني	***	***	***
تحسين المستويات المعيشية	**	**	***
تحقيق عدالة توزيع الدخل	***	***	***
تطوير البنية التحتية	***	***	**
توازن التنمية المكانية	***	***	***
ارتياد ميدان التصنيع	**	***	***
الاهتمام بالزراعة	***	***	***
تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي	*	**	***
زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج	**	**	***
أولوية القطاع العام	**	***	***
تحسين الخدمات التعليمية	***	***	***
تحسين الخدمات الصحية	***	***	***
توفير السكن للجميع	***	**	**
تبني سياسة إحلال الواردات	***	***	***
تبني سياسة تصديرية	*	**	***
الاهتمام بالبحث العلمي	*	**	**
التطوير الإداري	*	**	**
تلييب العمالة	*	**	***
التطوير البيئي	*	*	*

*** تأكيد ذو أولوية ** تأكيد ثانوي * تأكيد ضعيف

كما تضمنت النهوض بمستوى الخدمات في كل المجالات المتعلقة بالحاجات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن، المرافق)، وتحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل، والتوازن في التنمية المكانية، والتطوير المستمر والفعال للبنية التحتية، وغيرها من الأهداف التنموية التي يوضحها الاطار رقم (18) والذي يقدم تحليلا مقارنا لأهمية تلك الأهداف.

وإذا ما أعطينا وزناً مناسبا للظروف الابتدائية الصعبة التي واجهتها الخطط الإنمائية المتعاقبة، ولحجم الجهد الذي كان مطلوبا لتطوير اقتصاد يتسم ببساطة هيكله وببنية مادية واجتماعية متخلفة، تثبت عندها ضخامة المسؤولية المادية والتعبوية التي تولت إنجازها تلك الخطط، مع الإقرار بأن العديد من الأخطاء الفنية والإدارية، وحتى الاستراتيجية، قد أثرت على عنصر الاستدامة للمكاسب التي حققتها تلك الفترة.

ومن خلال استعراض محتويات الاطارالمذكور نلاحظ، وبوضوح، طبيعة الأهداف التنموية التي حاولت تلك الخطط الثلاث تحقيقها وطبيعة الأوزان النسبية لكل منها. لقد عمل فريق التقرير من اجل الوصول الى تلك الأوزان على استطلاع آراء العديد من الخبرات الليبية التي مارست العمل التخطيطي أبان تلك الفترة، من أجل إعطاء القيمة المناسبة لكل هدف، ومدى التأكيد عليه، وموقع أولويته في الخطط المتعاقبة. وقد أجمع رأي الغالبية على الأوزان النسبية المدرجة في المربع أمام كل هدف من الأهداف.

وسيعود التقرير لمناقشة وتقييم الإنجاز لتلك الأهداف المعلنة، سواء ما تم التأكيد عليه أو ما جرى إغفاله وإعطاءه أهمية ثانوية، في مواقع وفصول لاحقة. ولاشك بأن الانطباع العام والسريع الذي يمكن أن نسجله هنا، والذي نستوحيه من أوزان الأهداف، هو الأهمية القصوى التي أعطيت للنهوض بقطاعات التنمية البشرية، وسلع النفع الاجتماعي في الخطط الثلاث المتعاقبة.

شكّل عام 1986 نقطة الانتقال من وضع الوفرة المادية الذي تخلل خطط التحول الثلاث الى وضع الشحة النسبية للموارد.

المرحلة الثالثة

شهدت هذه المرحلة ثقل التحول نحو الإنتاج، وصدور الأحكام الخاصة بالعمل الخاص والتشاركي، من خلال هيكلية جديدة للنشاط الاقتصادي، تسعى الى مراجعة جدوى المنشآت والمؤسسات الانتاجية القائمة وتحاول الرفع من طاقاتها الادائية، وتشجع المبادرة الفردية التى يقوم فى ظلها الأفراد، في شكل تشاركي وجماعي، بمزاولة الأعمال الإنتاجية الصناعية والزراعية والمهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجي، لحساب أنفسهم مباشرة أو بالاشتراك مع آخرين عن طريق تأسيس تشاركيات. كما شهدت هذه المرحلة صدور قرارات بشأن تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة وتفويتها للقطاع الخاص والتشاركى.

تخلل المرحلة كذلك الانخفاض المتلاحق في أسعار النفط الخام ومنتجاته في السوق، ومن ثم هبوط العوائد النفطية عقب انهيار الأسعار عام 1986، مما خلق حالة من عدم اليقين حول المستوى الذي ستصل له تلك العوائد، والتي تعتبر المصدر الوحيد لاستثمارات التنمية ورسم مستهدفاتها، الأمر الذي أدى الى تعليق استخدام التخطيط أو تبني الخطط التنموية، وغياب المنظور التنموي للآماد المتوسطة والطويلة.

ويمكن القول بأن عام 1986 هو بمثابة نقطة الانتقال من الوضع الذي تخلل الخطط الإنمائية الثلاث، والذي اتسم بالوفرة المالية، الى الوضع الجديد الذي أتسم بشحتها النسبية، حيث اتجهت الدولة الى الخفض من النفقات العامة بغية السيطرة على العجز المتنامي في الميزانية، والدين العام المحلي المصرفي وغير المصرفي الذي تفاقم ليصل الى 6 مليار دينار خلال العام المذكور. من جانب آخر، عملت الدولة على تضييق مجال الموازنة السلعية (الاسيترادية)، وفرضت قيودا على التحويل الخارجي، بغية السيطرة على استخدام العملة الأجنبية. ونتيجة لحرصها على عدم المساس بالمكاسب التي تحققت في مضمار التنمية البشرية، فإن السياسات التقشفية في الأنفاق العام تحملتها النفقات الاستثمارية بدرجة اكثر من النفقات الاجتماعية والخدمية، وكما سيتضح فى فصول التقرير اللاحقه.

ونظراً لضخامة حجم الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية، والتي زادت عن 4 مليار دينار (أكثر من 12 مليار دولار) عام 1986، فإن ما تم اعتماده منذ ذلك العام، وبالرغم من عديد المحاولات التخطيطية،بقى محصوراً فى تنفيذ برامج استثمارية سنوية، لا يمكن اعتبارها خططاً بالمعنى الحقيقى للمصطلح، و تشمل أساساً استثمارات القطاع العام.

ومن خلال تحليل محتوى مرامي وغايات مشروعات الخطط التي تم تصميمها خلال الفترة 1986 – 1996، يتضح أن هنالك جملة أهداف تعي طبيعة المرحلة إلا أنه لم يجر تنفيذها نتيجة لعدم اعتماد الآلية التخطيطية أو انعدام الثقة بأدواتها التقليدية.

وبالإمكان تلخيص أهداف مشروعات الخطط المذكورة بالآتي :

1- تصفية الالتزامات القائمة على مشروعات التحول للخطط السابقة.

2- استكمال المشروعات الجارية والمتوقفه.

3- صيانة أصول المشروعات المختلفة بما يعمل على رفع كفاءة أداءها وإطالة عمرها.

4- العمل على توظيف الاستثمارات الجديدة وفقاً للإمكانيات الفنية والبشرية في مختلف المناطق مع مراعاة التوازن المكاني في التنمية.

5- تشجيع الادخار، وقيام المصارف التجارية بدورها في النشاط الاقتصادي.

6- تشجيع المستثمرين في القطاع الأهلي والفردي.

7- تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من الاستثمارات التي تم توظيفها.

أما ما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية التي حددت الفترة التي عقبت خطط التحول الاقتصادى والاجتماعى الثلاثة، والتي نتجت عن تقييم أداء المرحلة السابقة، فقد تمثلت بالآتي :

1- الاهتمام بالزراعة والصناعة لترجيح كفة القطاعات الإنتاجية على القطاعات الخدمية التي سيطرت على الهيكل الاقتصادي خلال خطط التحول المتعاقبة.

2- الاهتمام بالتطوير الإداري، وزيادة استخدام الطاقة العاطلة، ورفع كفاءة الاستثمار لزيادة الإنتاج

3- تخفيض الأنفاق، وزيادة الموارد المالية بما يعمل على تخفيض العجز في الميزانية الإدارية.

4- زيادة مساهمة القوى العاملة الليبية في المجالات التي لازالت مشغولة من قبل العمالةالليبية.

5-عدم التوسع غير المبرر في تقديم الخدمات العامة، والتأكيد على أعداد دراسات الجدوى لتلك الخدمات التي تقدمها الدولة.

ويتضح من تحليل الأهداف والرؤى الاستراتيجية أعلاه، والتي جرى التأكيد عليها في المرحلة التي عقبت الخطط التنموية الثلاثة، بأنها قد جاءت بعد وقفة تقويمية للأداء الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة الاعتبار للأهداف التي أخذت المكانة الثانوية، والتي لم تحظ بالأولوية في تلك الخطط، وأدى عدم التأكيد عليها الى حدوث الأخطاء الفنية والاستراتيجية.

وتندرج المحاولات التخطيطية خلال الفترة المذكورة في مشروعات الخطط التالية :

1- **مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي** (1986 - 1990) :

حيث تم تقدير مخصصاتها بنحو 10.9 مليار دينار، تتعهد ميزانية التنمية بتمويل نحو7 مليار دينار منها، في حين يجري تدبير 3 مليار دينار من خارجها. إلا أن مشروع الخطة لم يؤخذ به، وتقرر في حينها التريث حتى الاطمئنان على بعض المعطيات الأساسية ذات الارتباط المباشر بتوقعات الموارد النفطية، إضافة الى إعطاء الأولوية لتنفيذ الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية والمرحلة من الخطط السابقة.

2 - **مسودة مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي** (1991 - 1995) :

لم يتعد العمل في هذه الخطة أكثر من إعداد إطارها العام كوثيقة أولية جرى العدول عن الاستمرار في استكمالها بسبب تفاقم الصعوبات المشار لها أعلاه. ويمكن القول، بوجه العموم، إن تلك الخطة قد استهدفت تصفية الالتزامات القائمة على المشروعات المنجزة، واستكمال المشروعات الجارية، واقتراح مشروعات جديدة، حيث بلغ حجم الاستثمارات المقترحة 12.8 مليار دينار يجري تمويل 75.8% منها من ميزانية التنمية، أما الباقي (3.1 مليار دينار) فتتعهد به تمويلات من خارج الميزانية.

3- **البرنامج الثلاثي** (1994 - 1996):

في الواقع لا يمكن اعتبار ذلك البرنامج بمثابة خطة، بل هو برنامج تمهيدي لإعداد خطة. وبالرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الفترة هو تصفية الالتزامات القائمة، إلا أن ذلك لم يتحقق، فقد كان حجم الالتزامات التعاقدية في بداية البرنامج نحو 2470.9 مليون دينار مقارنة بنحو 2210 مليون دينار عند الانتهاء منها وبنسبة تخفيض لا تتعدى 10.5% من إجمالي الالتزامات.

وقد بلغت المخصصات الأصلية المعتمدة للبرنامج الثلاثي نحو 6216 مليون دينار، ثم جرى تخفيضها بموجب قوانين الموازنات العامة خلال سنوات تنفيذ البرنامج الى حوالي 2400 مليون دينار، ثم في مرحلة لاحقة الى نحو 2100 مليون دينار، وتحدد الإنفاق الاستثماري في نهايتها بحدود 1495.2 مليون دينار جرى تمويل ما يعادل 75% منها من الخزانة العامة.

علاوة على أعلاه، يلاحظ بأن الفترة 1986 - 1996 قد شهدت اعتماد أسلوب جديد لهيكلة الاقتصاد بعد أن تنامي الإدراك بأن الأسلوب السابق لم يعد قادراً على مواجهة وحل الأزمات الناتجة عن انخفاض عوائد النفط وتدني الأداء الاقتصادي لمنشآت القطاع العام، في ذات الوقت الذي ينحسر فيه دور النشاط الخاص.

شهدت الفترة 1986 - 1996 اعتماد اسلوب جديد لهيكلة الاقتصاد لمواجهة الازمات الناتجة عن انخفاض عوائد النفط.

أصدرت المؤتمرات الشعبية الأساسية بدأ من النصف الثاني من الثمانينات العديد من التشريعات والقوانين التي تتيح المجال أمام القطاع الخاص للإسهام في تطوير الاقتصاد الوطني، ومن أهمها القانون رقم (8) لعام 1985 بشأن النشاط التشاركي والقانون رقم (9) لعام 1992 ولائحته التنفيذية لعام 1994 بشأن مزاولة النشاط الاقتصادي، والقانون رقم1 لعام 1993 بشأن النقد والائتمان والسماح بعمل المصارف الخاصة. والقانون رقم 5 لعام 1997 بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية والقرار رقم 183 لعام 1990 بإنشاء جهاز الاستيراد والتصدير.

وقد حددت المادة رقم (2) من القانون رقم (9) لعام 1992 بشأن مزاولة النشاط الاقتصادي «أنه للأفراد والأشخاص والجهات الاعتبارية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات إنتاج السلع وتقديم الخدمات كالتعليم والصحة والزراعة والصناعة والسياحة والنقل والعقارات والتمويل. وكذلك الأعمال المهنية والحرفية كالمحاماة والطب والهندسة والمحاسبة وتوثيق العقود والمحررات والاستشارات المالية والاقتصادية والقانونية وغيرها».

كما حددت المادة (9) من القانون المذكور تمليك المنشآت المملوكة كليا أو جزئياً للدولة وللأشخاص والجهات الاعتبارية المسموح لها بممارسة الأنشطة المنصوص عليها في المادة (2) أعلاه. ويشمل حكم التمليك المرافق والأجهزة وغيرها مما يدخل في الأموال العامة بمقتضى المادة (87) من القانون المدني وتخرج من صفة المال العام لمجرد التمليك .

وفي إطار التشريعات التي صدرت خلال الفترة المذكورة (اطار رقم 19) فقد تم القيام بتنفيذ عديد البرامج التي تعمل على ترشيد دور الدولة في مجالات الإنتاج والاستثمار، وحل مشكلات الوحدات الإنتاجية العامة عن طريق تمليك عديد المنشآت الصناعية ونزعها من ملكية أو إدارة الدولة.

إلا أن ذلك لم يجري في إطار تصور كامل لإعادة الهيكلة، بل تم بافتراض ثبات عديد المتغيرات، مما أدى الى أن المنشآت المملكة بدأت تعاني من تدهورفى الإنتاج يضاهي، بل يتخطى احيانا، أداءها المتواضع عندما كانت جزءاً من القطاع العام. وينطبق ذلك بوجه الخصوص،على قطاع الصناعات التحويلية، حيث لم يؤخذ بإتباع الخطوات اللازمة التي تضمن حسن أداء المؤسسات بعد تمليكها،كما لم يجري تطبيق السياسات العامة المساندة بشكل متكامل يراعي خصوصية الاقتصاد الليبي.

تمثل المرحلة الرابعة وقفة جادة في مراجعة وتقويم الاداء الاقتصادي.

المرحلة الرابعة

تمثل هذه المرحلة المتواصلة منذ عام 1997 والى حد تاريخ إصدار التقرير الحالي وقفة جادة في مراجعة وتقويم الأداء الاقتصادي في ضوء خبرة السنوات السابقة، وفي إطار المستجدات الدولية الراهنة، والتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، واستفحال حدة التنافسية وإعداد المجتمع والاقتصاد الليبي لمواجهة ذلك.

تشهد المرحلة كذلك إعادة الاعتبار للعملية التخطيطية، واعتماد مبدأ الندرة النسبية للموارد كركيزة أساسية من ركائز التخطيط الوطني في الحقبة الحالية. وقد نبع ذلك من القناعة لدى راسمي السياسات، بأن التخطيط إذا ماكان ضرورياً في مرحلة وفرة الموارد، فإن أهمية اعتماد آلياته تزداد في حالة الندرة. كما أن التفكير بوضع السياسات والبدائل التنموية على أساسيات صحيحة لا يمكن ترجمته الى واقع إجرائي، وإنجازه بكفاءة عالية،ما لم يقترن بوجود منظور متوسط وطويل الأجل لتوظيف الموارد. والأكثر من ذلك فإن المشاهد الحالية والمستقبلية لتطوير الاقتصاد والمجتمع لا يستطيع أن يؤطرها أو يحدد أهدافها ومستلزمات تنفيذها إلا وجود خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،تراعي متطلبات العصر، وتتميز في محتوياتها وتطبيقاتها عن الخطط السابقة، وتعمل على استغلال الموارد بناء على مبدأ التكلفة والعائد الاجتماعي – الاقتصادى .

ومن أجل بناء نظام فاعل، وآلية متكاملة لإنجاز المهام أعلاه، فقد تم إصدار القانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن تكوين مجلس التخطيط العام وتوفير أمانة مستقلة للتخطيط، وبحيث يتعاون كلا الجهازين في رسم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الحالية والمقبلة، وتولي إعداد الخطط التنموية، والسهر على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوير أداءه، وتفعيل جملة القوانين والتشريعات التمهيدية التي صدرت تباعاً خلال السنوات الماضية، واستكمال المطلوب منها وفقاً لخطوات ومراحل مدروسة وبرنامج زمني محدد.

وفي هذا المجال يجري إعداد مجموعة من السياسات الكلية والقطاعية كي تشكل الأساس لإعادة هيكلة الاقتصاد وبحيث تنقسم الى ما يلي :

أ- سياسات تهدف الى خلق الاستقرار الاقتصادي، ويظهر تأثيرها في المدى القصير، على أن يتواصل ذلك الأثر فيما بعد نتيجة استمرار تلكالسياسات واستدامتها.

ب-سياسات تستهدف هيكل الاقتصاد الوطني وبنيته، تهتم أساساً بمعالجة الركود في الجهاز الإنتاجي، وتعمل على زيادة الإنتاجية، وتنويع قاعدة الإنتاج، حيث تظهر أثارها في المدى البعيد .

ولترجمة تلك السياسات، في جوانبها المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والاجتماعية، الى استراتيجيات وبرامج عملية، فقد شرعت الدولة في وضع خطة اقتصادية – اجتماعية من المتوقع الانتهاء من مرحلتها الاولى خلال العامين القادمين، تتناول مستهدفات محددة، تتعلق بمرامي التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها في نواحي تحديد بنية الوحدات الاقتصادية، وأساليب إصلاح هياكلها الإدارية والتمويلية، ومناقشة قضايا القوى العاملة والإنتاجية، ومصادر وتوزيع الدخول والثروة، ومستوى الرفاهية الاقتصادية للفئات الاجتماعية المختلفة وبالذات ذوي الدخل المحدود.

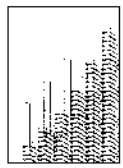

حصاد الأداء التنموي ومؤشرات التنمية البشرية.

من أجل إعطاء صورة عامة عن طبيعة الترابط الذي تحقق بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، خلال المراحل المختلفة المشار لها فى الفصل السابق وما أفرزته خطط التحول الثلاث (1973 –1985)، والبرامج الاستثمارية السنوية التى عقبت ذلك، فإن عديد المؤشرات يمكن إيرادها بهذا الصدد، والتي تأتت من السياسات والبرامج الانمائية، أو من الاعتماد على السياسات المالية في توجيه الموارد للجوانب المتعلقة بالرفاه والعدل الاجتماعي من خلال الأنفاق أو إعادة التوزيع، وكالآتي :

إعـــادة توزيـــع الدخل والأصول

لعل من أهم الإنجازات الرئيسية التي حققتها خطط التحول الانمائية والبرامج الاستثمارية اللاحقة في مضمار التنمية البشرية هي الافلاح، وبشكل بارز، في تقليص الفجوة في توزيع الدخل بين الشرائح والفئات الاجتماعية، مقارنة بما كان عليه الأمر عشية الثورة وعند بداية التجربة التخطيطية لبرامج التحول. وللتدليل على ذلك وقياسه، يمكننا الاعتماد على مؤشر التفاوت الذي يوضحه معامل جيني (نسبة ما يحصل عليه الخمس الأعلى دخلاً من السكان الى ما يحصل عليه الخمس الأكثر تدنياً في الدخل).

وكما يبرز من نتائج الجدول رقم (10) فان المعطيات التي يقدمها المعامل المذكور، والذي يعتمد في استنتاجاته على بيانات مسح الأنفاق الأسرى للعام 1992 / 1993، تدلل بأن نسبة التفاوت فى الدخول فى ليبيا تتسم بالاعتدال فى المتوسط الوطنى وعلى مستوى السكان ككل . أما عن نمط التفاوت في الدخول وفق التقسيمات الجغرافية بين المناطق داخل التراب الليبي فهي الأخرى معتدله، ولا تدلل على تفاوتات أو فروق عالية (مثال : 3.2 في طرابلس مقابل 2.9 في سبها بالجنوب و 3.1 في الجبل الغربي)

ومن الاكيد أن فجوة التفاوت قد توسعت بعد عام 1992 / 1993 نتيجة للظروف الاقتصادية المحلية والدولية، إلا ان ذلك التوسع في الفجوة يبقى متواضعاً ولا يؤدى الى ارتفاع ذي دلالة عالية في حدة التفاوت وبحيث يشكل ظاهرة اجتماعية تعمل على تغير النمط السائد. ومن الاكيد أن مسح الأنفاق الاسرى الذى يجرى التحضير لأنجازه حالياً سيساعد على توضيح تلك الصوره بشكل دقيق.

تقليص الفجوة في توزيع الدخل من أهم الإنجازات الرئيسية في مضمار التنمية البشرية.

ولا شك بان مثل هذه الفجوة الضيقة في توزيع الدخل في ليبيا هى دلاله يمكن الاستشهاد بها على التطبيق العادل والمتماثل لسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية فيما بين المناطق. وتتطابق هذه الدلائل مع نتائج الدليل الوطني للتنمية البشرية ومؤشراته حول المناطق التي اعتمدها التقرير في فصول سابقة.

جدول رقم 10 ملخص مؤشرات الدخل في ليبيا 1992/ 1993

المنطقة	معامل جيني	حصة الخمس الأعلى الى الأدنى
الجبل الأخضر	0.1857	2.4
بنغازي	0.2064	2.8
خليج سرت	0.2051	2.8
طرابلس	0.2200	3.2
الزاوية	0.1801	2.4
الجبل الغربي	0.2217	3.1
سبها	0.2145	2.9
المتوسط الوطني،	0.2086	2.8

«يتراوح معامل جيني المستخدم لقياس فروق الدخل بين 0 الى 1، وقيمة 0 تعني تحقق العدل الاجتماعي بصورة تامة في حين ان القيم التي تفوق 0.55 هي مؤشر على سوء توزيع الدخل»

جدول رقم 11 نفقات الميزانية الإدارية (المخصصات) للعام المالي 1998 حسب الشعبيات (البلديات)

اسم المنطقة	عدد السكان بالآلاف	%	اجمالي الدعم المقترح (الف دينار)	%	حصة الفرد من المصروفات (دينار)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المصروفات%
البطنان	207613	4.1	052.558	3.5	253	6.3
الجبل الاخضر	430394	8.5	154.968	10.4	360	9.0
سهل بنغازى	550901	11	138.521	9.3	249	6.2
الواحات	194824	4.1	028.882	2.0	148	4.0
سوف الجين	74987	1.4	020.586	1.3	270	7.0
النقازة	273733	5.4	098.726	7.0	360	9.0
الزاوية	773191	15.2	225.605	15.2	291	7.3
فزان	328919	6.4	137.964	9.3	419	10.5
المجموع	5058792	100.0	1480.505	100.0		100.0

تبني الدولة سياسة الباب المفتوح في ضمان العمل للجميع.

علاوة على ذلك، يتضح التطبيق العادل للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في مؤشرات اخرى يمكن أن نستنتجها من خلال استعراض نفقات الميزانية الإدارية حسب البلديات، وحجم الأنفاق العام الموزع على المناطق وللسنة ذاتها 1993. حيث توضح معطيات الجدول رقم (11) بأن حصة الفرد الواحد من الأنفاق تتقارب بصورة ملحوظة، ومما يعكس مراعاة تلك السياسات لاحتياجات التنمية المكانية والعمل على سد التفاوتات الاجتماعية في توزيع ذلك الأنفاق. ويلاحظ من الجدول المذكور كذلك ان حصة الفرد من المصروفات تزداد في حالة المناطق الصحراوية النائية الأكثر احتياجاً كالجفرة وفزان.

ولعل من المؤشرات الاخرى التى يمكن استخدامها لهذا الغرض، هو تبيان طبيعة توزيع وامتلاك السلع المعمرة بين سكان الريف والحضر، حيث تدلل نتائج تعداد عام 1995، تقارب الأسر المعيشية الريفية والحضرية فى ذلك، وتوضح بأن مستوى الرفاه، والارتفاع بالمستوى المعيشي الذى حققته المجهودات الانمائية، قد تم توزيعه بصورة عادلة على السكان. (جدول رقم 12).

جدول رقم 12 نسب الأسر المعيشية التي تمتلك عينات من السلع المعمرة وفق تقسيم الحضر والريف (1995)

السلع	حضر	ريف	إجمالي
جهاز إذاعة مرئية (تلفزيون)	97.3	91.5	95.8
موقد للطبخ	98.1	97.4	97.9
براد (ثلاجة)	94.0	91.2	93.3
سخان مياه	80.3	68.5	77.3
جهاز إذاعة مسموعة (راديو)	76.5	67.6	74.2
غسالة كهربائية	70.0	60.7	67.6

وإذا ما أردنا تحديد أهم السياسات والبرامج التنموية التي ساهمت في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل، وتحقيق العدل الاجتماعي على مستوى البلد ككل، وفي كل منطقة، يمكن إيراد أهم العلامات وكالاتي :

أولاً تبني الدولة لسياسة الباب المفتوح في ضمان العمل وفرص الاستخدام للجميع وبكافة المستويات المهنية والمهارية. ويتضح ذلك في الارتفاع الهائل الذي تحقق في نسبة العاملين في قطاعات الخدمة المدنية والقطاعات الإنتاجية المملوكة من قبل المجتمع، حيث وصلت تلك النسبة وفق نتائج تعداد عام 1984 الى 84.6% وتراجعت فيما بعد لتستقر عند حدود 66.19 % وفق نتائج التعداد الأخير 1995.

وإذا ما نظرنا الى سياسة المرتبات المصاحبة لذلك، نستنتج بأنها قد ساهمت الى حد كبير في تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين النشطين اقتصاديا، ومن ثم، بين الأسر المعيشية. فالنسبة بين من يحصل على أعلى وأقل مرتب في السلم الوظيفي من العاملين في قطاعات الخدمة المدنية والقطاعات الإنتاجية المملوكة من قبل المجتمع هي 4.6 مرة، وتلك نسبة فروق محدودة جدا قياسا بالتفاوتات العالية الموجودة في غالبية البلدان النامية والمصنعة والتي تصل في بعض حالات الدول الرإسمالية الى اكثر من 75مرة.

من جانب آخر، وبالرغم من ان تقليص عدد الموظفين في أجهزة الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام قد اصبح سياسة معلنة للدولة بدءاً من النصف الثاني من الثمانينات ألا إنها لم تنفذ بفعالية، والدليل على ذلك هو استمرار زيادة تخصيصات المرتبات بمعدل سنوي زاد عن 6.5 % للفترة 1980 - 1998. الا إن مايتوجب الأعتراف به بهذا الشأن ان تلك الزيادات قد لاتعني إرتفاعاً في الدخل أمام التطور الذى طرأ على المستوى العام للأسعار والأثر الذى أحدثه على مستوى المعيشة، يصاحب ذلك عدم مراجعة سياسات الدخل والمرتبات منذ نحو 20 عاما، أى منذ صدر قانونها رقم (15) لعام 1981 الذى لم يجرى تعديله حتى الآن.

ثانياً يتصل بأعلاه، الأثر الذي أحدثه سواد النشاط الاقتصادي للقطاع العام وهيمنته على دواليب الاقتصاد الوطني، وانحسار دور القطاع الخاص وإخضاع جميع السلع والخدمات الى رقابة رسمية على الأسعار وتحديد الأثمان بصورة مركزية لكل من السلع الاستهلاكية الأساسية والسلع المصنعة (مستوردة أو تم إنتاجها من قبل المؤسسات العامة) وكذلك المنتجات الغذائية، وبحيث يسري كل سعر بنفس المستوى في جميع المناطق دون تمييز.

وفي إطار الفلسفة الاجتماعية المتبناة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بكل شرائحهم الاجتماعية ضمن مجتمع الرفاه، فقد اعتمدت الدولة جملة معايير نابعة من الرؤية الليبية للتنمية البشرية من اجل تنظيم سياسة التوزيع السلعي وسياسة الأسعار وكالآتي:

- يتحدد هدف النشاط الاقتصادي في إشباع الحاجات المتعددة والمتجددة بأمثل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة.
- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة المستعملة في مجالات التصنيع والتصدير والاستيراد والتسويق.
- استقرار واستمرار عرض السلع في قنوات التوزيع بأقل تكلفة ممكنة وبأنسب الشروط وأفضلها.
- إيجاد نوع من الرقابة على النشاط الاقتصادي بما يحقق توحيد الأسعار وتوفير السلع التي تتناسب وأنماط الاستهلاك في مختلف مناطق الجماهيرية وبما يكفل القضاء على الاستغلال.

عمليا، ومن اجل إيجاد الأطر المؤسسية والآليات اللازمة للسهر على تنفيذ تلك الأهداف والمعايير، فقد تم إحداث ثلاثة أنواع من التنظيمات المؤسسية وكالآتي:

أ- شركات أو منشآت صناعية.

ب- مؤسسات وشركات استيراد وتصدير عامة ومتخصصة.

ج- شبكة توزيع في كافة المناطق تشتمل على:

- شبكة أسواق شعبية، حيث تم إنشاء 685 سوق شعبي خلال فترة خطط التحول الثلاث.
- جمعيات تعاونية استهلاكية وصل عددها الى 2536 جمعية عام 1987 والى 5653 عام 1997. حيث تبلغ حالياً عدد الاسر المساهمة نحو 776448 الف أسره، وعدد الافراد المساهمين نحو 5,304 مليون. وبالاضافة الى تلك الجمعيات، هنالك عدد كبير من الموزعين الأفراد ممن يقومون بتوزيع السلع الغذائية والملابس، والمواد المنزلية، وقطع الغيار، ومستلزمات المصنوعات الجلدية والأحذية، ووسائط النقل وغيرها من السلع آلتي تهم المواطن.

إلا أن ما تجدر الإشارة له بهذا الصدد، هو أن تلك السياسة التوزيعية السلعية والسعرية العادلة لم تصمد في التسعينات، نتيجة للسياسة الانكماشية التي اضطرت الدولة الى اتباعها على اثر التدهور الحاد في أسعار النفط، وتحت تأثير الضغوط التضخمية وتبعات الحظر الجوى، وتطبيق قانون مزاولة النشاط الاقتصادي الخاص لعام 1992 وتأثر أسعار السلع المنتجة، وبروز ظاهرة السوق المفتوحة، بعد إن تم السماح بالاستيراد الخاص دون اللجوء الى الدولة لطلب العملة الصعبة وتحويلها بالسعر الرسمي، الأمر الذي أدى الى تعرض المستهلك الى أسعار صرف متعددة. وبمرور الوقت أخذت الصعوبة تزداد في التفريق بين أسعار السلع المستوردة بسعر (أو أسعار) الصرف الرسمي، وتلك المستوردة بسعر الصرف الموازي في هذه السوق. كما أخذ التسعير في سوق

رقابة على النشاط الإقتصادي فيما يحقق توحيد الأسعار.

تنظيم سياسة التوزيع السلعي بما يتناسب وأنماط الإستهلاك.

الاستيراد الخاص يؤثر، بصورة واضحة وبشكل متزايد، على التسعير في الاقتصاد ككل.

ثالثاً - تحسين القدرة الشرائية عن طريق تحقيق نمو جيد في متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الاجمالي، فقد ارتفع من 656 دينار عام 1970 الى حوالى 3318 دينار ابان قمة العوائد النفطية عام 1980، أي بمعدل سنوي مركب يناهز 19 %. وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الزيادة السكانية، والمقدرة بحوالى 4.2 % خلال الفترة ذاتها. وبالرغم من تراجع معدل دخل الفرد بعد تلك الفترة، الا أنه بقى معتدلاً حيث بلغ عام 1985 نحو 2170 دينار واستقر عند حدود 2618 دينار عام 1997 (جدول رقم 13).

تحسين القدرة الشرائية وزيادة الدخل الاجتماعي.

وإذا ما احتسبنا متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بتكلفة عوامل الدخل الجارية يتضح بأنه قد زاد من 237 دينار عام 1970 ليصل عام 1988 إلى 918.4 دينار، أي بمعدل نمو سنوي مركب يناهز 7.8%، وهو بذلك يضاعف معدل النمو الإجمالي للسكان خلال تلك الفترة. وقد واصل الارتفاع ليتحدد عام 1997 بنحو 1936 دينار. ومعنى ذلك كله ان متوسط دخل الفرد اصبح يساوي (8.2) مرة عما كان عليه ذلك المتوسط عام 1970. الا اننا يجب أن لانغفل مرة اخرى بأن معدلات التضخم والارتفاعات المتوالية للأسعار التي شهدتها التسعينات مصحوبة بتدهور القيمة الحقيقية للدينار الليبي قد أضعفت إلى حد كبير من القوة الشرائية للدخل المتحقق.

وغني عن القول، ان زيادة مستوى الدخل الحقيقي للفرد تعكس مدى قدرته على الحصول على السلع والخدمات وقدرته الادخارية، كما يعكس حجم الأنفاق العائلي والأنفاق العام على السلع والخدمات الاستهلاكية جانبا من جوانب الرفاه المادي الذي تحقق. وبهذا الصدد توضح لنا الأرقام بان الأنفاق العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، مشفوعاً بطاقة ادخارية معتدلة تصل الى حد 30% من الدخل الشخصى الممكن التصرف به فى نهاية السبعينات، قد ارتفع من 395.6 مليون دينار عام 1970 ليصل الى قمته عام 1981 حيث بلغ 3887.4 مليون دينار وليستقر عند 7236.0 مليون دينار عام 1997. أما الأنفاق العام على السلع والخدمات الاستهلاكية فقد ارتفع هو الآخر من 220.7 مليون دينار عام 1970 ليصل الى 2990.5 مليون دينار عام 1981 ولينتهي الى نحو 4328.2 مليون دينار عام 1997 .

وفيما يتعلق بالاستدامة، فإن تلك المكاسب التى تحققت فى مضمار تحسين القدرة الشرائية والطاقة الادخارية وتحقيق نمو عال فى متوسط دخل الفرد وزيادة معدلات الانفاق الاستهلاكى قد تعرضت للتباطؤ هى الأخرى نتيجة لحالة الركود الاقتصادى والتضخم الذى بدأ يتصاعد بمعدلات عالية منذ أوائل التسعينات، وضاعفت من اثره تبعات الحظر الجوى الذى تعرضت له ليبيا خلال تلك الفترة، حيث بلغت متوسطات نسب التضخم خلال عام 1994 نحو 50% وبدأت فيما بعد بالتراجع لتبلغ نحو 24% عام 1998 .

رابعاً زيادة الدخل الاجتماعي للفرد عن طريق تطبيق سياسات اجتماعية شاملة لتوفير الخدمات المجانية التعليمية والصحية للمواطنين وتطوير الأوضاع السكنية وإتاحتها لجميع الشرائح الاجتماعية، وخاصة المعوزة منها، وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية وتخصيص مرتبات للمعوزين وممن لا عائل لهم في عموم المناطق، إضافة الى تقديم خدمات الكهرباء والماء والنقل باسعار متهاودة، حيث لاتتكلف الاسرة الليبية الواحدة فى الانفاق الشهرى على كل من الماء والكهرباء اكثر من 10 دينار بالمعدل وفق نتائج مسح الانفاق العائلي لعام 1992.

ومن خلال مراجعة سريعة للأسعار التي تحددها الدولة للخدمات الاجتماعية، يلاحظ بأنها تقل كثيراً عن التكلفة الجارية للخدمة أو للسلعة المعينة، وبحيث تقترب من المجانية الكاملة. فعلى سبيل المثال، ومن خلال تدقيق سجلات الحسابات الختامية لميزانية الدولة يلاحظ بان الإيرادات المتحصلة من الخدمات الصحية لم تتعد أكثر من 0.1% من إجمالي الأنفاق الحكومي على هذه الخدمة. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لإيرادات قطاع الإسكان حيث لا تتعدى 0.4 % وفق أرقام الحساب الختامي لميزانية 1993.

جدول رقم 13 متوسط دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون دينار)	عدد السكان (الف نسمة)	دخل الفرد (دينار)
1970	1288.3	1963.0	656
1975	3674.3	2595.5	1416
1980	10553.8	3180.8	3318
1985	7852.1	3617.8	2170
1990	7749.6	4525.0	1713
1995	13121.3	4799.0	2734
1997	13742.8	5249.4	2618

خامساً توفير مظلة وطنية للأمان الاجتماعي عن طريق اتباع نظام شامل للتأمين الاجتماعي يحتوى على جملة ضمانات من بينها (1) المعاش الأساسي لمحدودي الدخل وفاقدي العائل (٢) نظام علاوة العائلة لأصحاب المعاشات (3) نظام إعانة الحمل (4) نظام الرعاية الاجتماعية (5) نظام تقاعد الموظفين (6) تشريعات الضمان الاجتماعي للعمال (7) نظام تأمين غير المواطنين المقيمين في ليبيا.

ويقدم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تم انشاءه عام 1977 خدمات بشكل معاشات مختلفة من (ضمانية وتأمينية وتقاعدية وأساسية وعسكرية) إلى أكثر من 285 ألف مستفيد وفق أرقام 1997. وإذا كان متوسط حجم الأسرة الليبية وفق تعداد 1995 هو 6.6 فرداً فإن عدد المستفيدين بطريقة غير مباشرة من المعاشات التي يقدمها الصندوق بمختلف أنواعها يبلغ نحو 1.881 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 41% من مجموع السكان. هذا بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي يوضحها الجدول (14).

وكما نلاحظ من معطيات الجدول المذكور فإن تغطية خدمات الضمان الاجتماعي حتى سنة 1997، تدلل بأن القيمة الإجمالية لما تم صرفه على الفئات المستهدفة بتقسيماتها المختلفة قد وصل إلى نحو 475 مليون دينار ليبي.

سادساً تطبيق نظام الدعم بصوره المختلفة، سواء من خلال تضمينه في الميزانية العامة، كما هو الحال بالنسبة للدخل الاجتماعي الذي يجري إضافته للدخل الاقتصادي والذي أشرنا له في الفقرة الرابعة أعلاه، أو دعم السلع التموينية والغذاء ودعم الإسكان والإعانات الاجتماعية.

من جانب آخر تعمل الدولة على توفير الدعم من خلال ما تتحمله نتيجة فروق الأسعار المنتجة محلياً أو المستوردة مقارنة بأسعار نظائرها في السوق العالمية كالأدوات الكهربائية والسلع والأجهزة المعمرة والمنتجات البترولية وغيرها.

إضافة لذلك كله، تقوم الدولة بتقديم الدعم الإنتاجي لقطاعي الزراعة والصناعة من اجل تطوير تلك القطاعات وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة في خطط التنمية.

وللاستعانة بالأرقام يتضح من تحليل محتويات الجدول رقم (15) أن الدعم الاستهلاكي السلعي قد وصل خلال الفترة 1991 – 1998 الى مبلغ

جدول رقم 14 المستفيدون من سياسات الدعم الاجتماعي حتى نهاية عام 1997.

فئة المستفيدين	عدد المستفيدين	القيمة المالية (مليون دينار)
متقاضو المعاشات	285070	471.928
متقاضو المعاش الأساسي	96578	74 .381
متقاضو المعاشات الضمانية	158580	335 .936
متقاضو المعاشات التأمينية	7603	9 .902
تقاعد مدني	4339	8.227
المتقاعدون العسكريون	17970	43 .482
متقاضو تعويضات الكوارث	953	1 .402
متقاضو إعانات الدفن	2362	0.140
متقاضو إعانات الحمل	1258	0.210
متقاضو الإعانات المقطوعة	139	0.55
المساعدات النقدية للعاملين لحساب أنفسهم	309	0.129
المساعدات الاجتماعية	319	0.520
عرب وأجانب (خروج نهائي)	1058	0.841
عرب وأجانب (معاش ضمانية)	443	0.297
العاملون لحساب أنفسهم	79158	*
نزلاء المؤسسات الاجتماعية الايوائية	2497	*
المعاقون	8147	*
المجموع الكلي	381713	474.867

* بيانات غير متوفرة

قدره 772.402 مليون دينار، أي ما يعادل 2,200 مليار دولار، ويتضمن سلة غذائية واسعة من السلع المدعومة تتوجه لإشباع الحاجات الأساسية في الغذاء للأسر المعيشية.

أما ما يتعلق بالدعم الإنتاجي، فيمكننا إيراد مثال القطاع الزراعي لنوضح بأن الخطط الإنمائية الثلاث والبرامج الاستثمارية السنوية اللاحقة قد شهدت تطورات كبيرة في سياسة الدعم لذلك القطاع، حيث تتجلى في زيادة قيمة المبالغ المرصودة للدعم الزراعي بأشكاله المختلفة، وفي اتساع الحقول التي توجهت لها منح الإعانات. وقد وصلت القيمة الإجمالية للدعم الزراعي في فترة الثمانينات 1980– 1988 الى حوالي 222 مليون دينار (ما يعادل 700 مليون دولار).

تطبيق نظام الدعم بصوره الخدمية والانتاجية

هذا إضافة الى القروض الميسّره وبدون فوائد، حيث بلغت خلال الفترة المذكوره نحو 140 مليون دينار، وخلال النصف الاول من التسعينات نحو 100 مليون دينار.

جدول رقم 15 قائمة بالسلع المدعومة وتكاليفها المالية (مليون دينار) خلال الفترة (1991 – 1998) –سنوات مختارة،

السلع المدعومة	1991	1994	1997	1998	المجموع
دقيق مستورد	28969	15809	80202	76921	201901
دقيق محلى	371	509	767	767	2414
دقيق فاخر	-205	198	124	124	241
اجمالى دعم الدقيق	29135	16516	81093	77812	204556
القمح	18605	19534	61506	74479	174124
السكر	1615	656	3327	1123	6721
الارز	582	2409	11698	11652	26341
زيوت الطعام	12009	2382-	-2023	552	8156
الشاى بانواعه	4650	2990	11908	15564	35112
معجون الطماطم	233	5133	221	714	6301
البن	-3842	840	-6740	-5137	-14879
الخميرة	-1256	-1063	-702	-778	-3799
البقوليات	-2520	-1018	-6334	-10402	-20274
مجموع بنود الدعم السلعى	59211	43615	153954	165579	422359
دعم اغذية مرضى السكر	2255	2651	6046	3095	14047
اجمالى الدعم السلعى	61466	46266	160000	168674	436406

ملاحظة : مجموع الدعم السلعى للفترة (1991 – 1998) يقدر بنحو 772.402 مليون دينار.

التحكم بالثروات الطبيعية ساند انجازات التنمية البشرية.

ويتمثل الدعم الزراعي في (أ) الدعم العيني والذي يتمثل في توفير أدوات ومستلزمات الإنتاج وبأسعار منخفضة عن أسعارها الفعلية لشراء الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية والعضوية، والبذور، والمبيدات الحشرية، والأعلاف، ونفقات التيار الكهربائي و(ب) الدعم السعري، وبمعنى الشراء من الفلاح المزارع والبيع للمستهلك بأسعار مخفضة في السنوات التي يزيد فيها الإنتاج عن حاجة السوق، ولبعض المحاصيل الزراعية الأساسية كزيت الزيتون والقمح والشعير.

إسترداد ملكية الشعب للموارد الطبيعية

لم يكن لإنجازات العدل الاجتماعي وتقليص فجوة الدخل لتتحقق بدون استرداد القدرة الوطنية على التحكم بالثروات الطبيعية والسيطرة على النفط لضمان حقوق الشعب الليبي وأجياله الحالية والمقبلة، وإتباع سياسات نابعة من المصلحة الوطنية فيما يتعلق بمجالات التنقيب والاستكشاف ومراعاة تلك المصلحة،

جدول رقم 16 أهمية النفط في الاقتصاد الليبي (مليون دينار)

	1970	1975	1980	1985	1990	1996	1997
الناتج المحلي الإجمالي	1288.3	3674.3	10553.8	7852.1	7749.6	12194.1	13742.8
إنتاج النفط والغاز الطبيعي	812.6	1961.1	6525.7	3500.4	2740.8	3625.2	3776.1
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي	63.1	53.4	61.8	44.6	35.4	29.7	27.5
نسبته من الصادرات	99.9	99.9	100	100	99.1	95.9	94.8

في إتخاذ المواقف من قضايا الأسعار والإنتاج والحد من الاستخراج الى المعدلات التي تضمن الحفاظ على هذه الثروة الناضبة ذات الاهمية القصوى للاقتصاد الوطني. جدول رقم (16) وشكل رقم (11).

ومن الأكيد أن هنالك العديد من العوامل التي تفاعلت بشكل دينامي في وقتها لصياغة السياسات الوطنية لاستغلال الموارد النفطية عبر السنين، وبهدف تعظيم الآثار التنموية بعيدة المدى لعائدات النفط التي تتدفق على الاقتصاد الوطني، حيث يتبين من السلسلة الزمنية التى توضحها محتويات الجدول (17) إن مسار السياسات النفطية قد اتبع النمط التالي:

- استخراج النفط في السنوات الأولى الثلاث من السبعينات، وقبل دخول مرحلة التخطيط، بأكبر كمية ممكنة فنياً، وتصديرها بهدف تعظيم العوائد النفطية وزيادة حصيلة النقد الأجنبي.

- تبني سياسة إنتاج مستقرة بعد تلك الفترة، تعتمد مبدأ الحفاظ على الاحتياجات النفطية لأطول فترة ممكنة في باطن الأرض، باعتبار أن ذلك هو افضل استثمار للمستقبل، مع رصد وتحليل التوقعات بخصوص حركة الأسعار العالمية للنفط والغاز، واحتمال التغيرات التي تطرأ على الطلب نتيجة لحالة الاقتصاد العالمي.

جدول رقم 17 متوسط الانتاج اليومى للنفط الخام فى ليبيا 1970 ـ 1997

السنة	المتوسط اليومى (الف برميل)
1970	3318
1973	2176
1980	1832
1983	1121
1990	1389
1993	1361
1997	1369

ولقد أدت تلك السياسة الى تبنى خطة إستراتيجية يمكن تحديدها في المحاور التالية :

1- تكييف معدلات الإنتاج وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

2 ـ تحقيق السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية، (الاستكشافات، الإنتاج، التسويق)

3 ـ تليب اكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية وتبنى سياسة تدريب وطنية لتحقيق ذلك.

4 ـ زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي بإضافة اكتشافات جديدة، واستخدام التقنيات الحديثة التي تهيئ زيادة الاحتياطي النفطي.

5 ـ زيادة نسبة التصنيع المحلى من الخامات النفطية وتصديرها كمنتجات وسيطة نصف مصنعة ثم التدرج الى جعلها سلعا نهائية.

شكل رقم 11 مؤشرات اهمية النفط في الاقتصاد الليبي

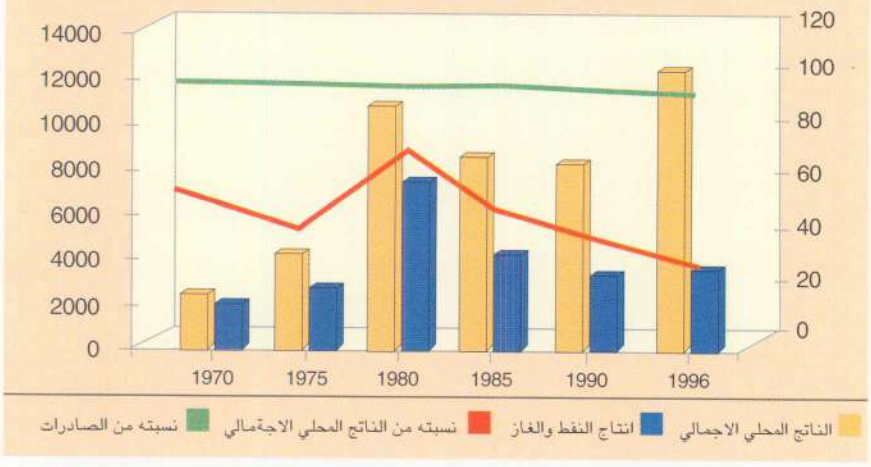

تبني سياسة وطنية لاستغلال النفط بهدف تعظيم الآثار التنموية بعيدة المدى.

تطوير البنية التحتية الاجتماعية

أدى التحكم بالموارد الطبيعية الوطنية واعتماد مبدأ العدل الاجتماعي في تحقيق سياسة الرفاه الى أيلاء أهمية خاصة للنهوض بقطاعات التنمية البشرية الأساسية وإرساء قاعدة عريضة للبنية التحتية الاجتماعية تمثلت في إنجاز المهام الصعبة لإتاحة التعليم للجميع والصحة للجميع. وبهذا فقد توسعت الخدمات التعليمية والصحية كمياً بدرجة فلكية لتشمل جميع المواطنين بالرغم من الاتساع الأفقي الشاسع للرقعة الجغرافية والتراب الوطني وحالة التشتت السكاني . ولتحقيق مثل هذا المجهود بالغ الصعوبة فقد استأثر قطاع التعليم والصحة بنحو11 % من إجمالي الانفاق على ميزانية التنمية (1973 ـ 1985) وبنحو 15.7 % خلال الفترة 1986 ـ 1996 .

وكنتيجة لذلك، وكما أوضحه الدليل الوطني للتنمية البشرية في فصول سابقة، فقد تدنت مؤشرات الوفيات وارتفعت معدلات عمر الإنسان، وتحسنت ظروف التغذية بالنسبة للقطاع الصحي، وزادت معدلات التعلم ومعدلات الالتحاق بالمدارس والقدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المراحل والمستويات المختلفة.

من جانب آخر، ومن اجل استكمال مهام إشباع الحاجات لقطاعات التنمية البشرية الأساسية، فقد تم تحقيق المستهدف في قطاع الإسكان من حيث العدد والنوع، إذ جرى إزالة الأكواخ ومدن الصفيح، وعملت الدولة على زيادة عدد المساكن العصرية من 283 ألف وحدة سكنية عام 1973 الى 556 ألف وحدة سكنية عام 1984 وليصل في عام 1995 الى 635 الف وحدة سكنية، وأنخفض الأكتضاض السكاني والمقاس بعدد الأسر للوحدة السكنية والذى كان ظاهرة للحرمان البشرى عشية الثورة ليصل الى 1.14 أسرة عام 1984 بالرغم من معدلات النمو السكاني السنوية العالية في تلك الفترة والتي وصلت الى 4.2 %.

وقد استمر ذلك الانخفاض لينحسر الى حدود 1.01 أسرة للوحدة السكنية وفق نتائج تعداد عام 1995، وكما سيتضح ذلك تفصيلاً فى الفصل المتعلق بالأسكان من هذا التقرير.

تطوير البنية التحتية المادية

صاحب التوسع وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في خدمات البنية التحتية الاجتماعية، توسعا آخر ومعدلات مرتفعة لا تقل أهمية في خدمات البنية التحتية المادية، أنعكس تطورها في مؤشرات إنتاج واستهلاك الماء والكهرباء، ومؤشرات التوزيع الجغرافى العادل لتلك الخدمات، والحفاظ على تزويد الطاقة في المباني السكنية والإدارية والصناعية والعمل على زيادة السعة الإتاحية والتخزينية للمياه العذبة، واستخدام التقنيات المتقدمة بتوليد وتوزيع الطاقة. من جانب آخر جرى إحداث تغيير جوهري في الطاقة الاستيعابية لخدمات النقل والتخزين والمواصلات باعتبارها الشريان الحيوي للاقتصاد الوطني.

تطوير البنية التحتية المادية جنبا الى جنب مع تطوير البنية التحتية الاجتماعية.

■ فيما يتعلق بالكهرباء فقد حقق الاستهداف بهذا الصدد خلق نمو سريع في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية لمقابلة الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية المتزايدة، حيث أفلحت خطط التحول بتغطية 98.6 % من المساكن بالنور الكهربائي وفق نتائج تعداد عام 1995.

أما ما يخص الاحتياجات الإنتاجية، فقد عملت الخطط المتعاقبة على وضع استراتيجية لتوفير الطاقة الكهربائية بما يكفل تلبية الطلب للقطاعات والأنشطة المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، والعمل على تحسين شبكات النقل والتوزيع، وتخفيض نسبة الفاقد في الشبكات الى الحد المقبول فنيا واقتصاديا، وتكوين شبكة متكاملة للطاقة الكهربائية عن طريق ربط الشبكات في المناطق المختلفة.

ويوضح الجدول رقم (18) والشكل رقم (12) تطور الطاقة المولدة والمستهلكة منذ منتصف السبعينات وحتى الوقت الحالى، حيث زاد الإنتاج من الطاقة المولدة من نحو 1803 مليون (ك.و. س) عام 1975 الى 4800مليون (ك. و. س) عام 1980، أى بمعدل نمو قدره 21% خلال السنوات الخمس المذكوره. وقد استمر فى الزيادة ليصل الى نحو 9851 مليون (ك. و. س) فى نهاية عقد الثمانينات، بمعدل نمو قدره 6%، وليستقر عند 13528 مليون (ك. و. س) عام 1998.

جدول رقم 18 تطور الإنتاج والاستهلاك الفردي (ك و س) من الطاقة

السنة	الطاقة المنتجة	استهلاك الفرد
1975	1803	734
1980	4800	1497
1990	9851	2361
1991	10780	2527
1992	10798	2435
1993	11374	2498
1994	11551	2466
1995	11857	2485
1996	12086	2460
1997	12620	2562
1998	13528	2688

■ لتحديد الإنجازات في قطاع **الماء** يمكن القول بداية أن الأمن المائي هو إحدى القضايا الاستراتيجية والاهتمامات الاستثمارية الأساسية التي حظيت بالأولوية في ليبيا . وقد نتج عن ذلك تسخيرالإمكانات المادية والتكنولوجية للبحث عن موارد مائية جديدة لتوفير الكميات اللازمة للاحتياجات من الاستهلاك البشري والاستخدامات الصناعية والزراعية، ومن ثم التغلب على ظاهرة العجز المائي وإعادة توزيعه.

وكما تم الإشارة لذلك سلفا، فإن المياه الجوفية تعد المصدر الرئيسي للموارد المائية في ليبيا. وقد حاولت الخطط والبرامج التنموية المتعاقبة على ترشيد استغلالها للأغراض المختلفة الزراعية والصناعية والمنزلية، والحفاظ على الميزان المائي لتلك الأنظمة التي يتعرض توازنها نتيجة الاستغلال المفرط الى اختلالات بالغة الخطورة. وعليه، ومن منظور التنمية البشرية المستدامة، فقد جرت محاولات لأستغلال تلك المياه فى احد الابعاد الاساسية، بإقامة المشروعات الزراعية الإنتاجية والمشروعات الاستيطانية المصاحبة.

وللتدليل على الخلل فى الميزان المائى، تكفي الإشارة بهذا الصدد الى برنامج إعادة تنمية وتطوير الشريط الساحلي والذي يهدف الى ترشيد استخدام المياه الجوفية وإطالة عمر الخزان الجوفي من 25 سنة الى 125 سنة حسب تقديرات البرنامج الذى شرعت خطة التحول (1981 - 1985) بتطبيقه. وقد جاء البرنامج المذكور بعد أن وصل وضع المياه بالشريط الساحلي، (يضم نسبة حوالي 91% من مجموع المراكز السكانية ونحو 98% من مجموع الأراضي الزراعية) الى وضع حرج بسبب نمو السكان المتزايد والتوسع الحضري على الساحل ، وما صاحب ذلك من زيادة في الطلب على الغذاء، ومن ثم الاحتياجات من الزراعة والمياه والضغط على الخزان الجوفي لذلك الشريط والذي يتم استغلاله بحوالي 636 مليون متر مكعب سنويا.

بقى أن نذكر، وباحرف بارزة، ان التجربة الليبية تنفرد في مجال الأمن المائي بإنجازها العملاق الذي حققته في مشروع النهر الصناعي العظيم، حيث يهدف عملياً الى إعادة توزيع شبكة المياه فى عموم التراب الوطنى، وذلك عن طريق استخراجها من الخزانات المائية الجوفية الموجوده فى الصحراء ونقلها الى الشريط الساحلي بأفضل الوسائل الاقتصادية والعملية، وعبر منظومة هائلة من الأنابيب الضخمة المدفونة والتي يصل طولها الى نحو 4000 كيلو متر عند انتهاء المشروع من جميع مراحله. ويجرى استثمار النتائج فى احد ابعادها لأغراض الزراعة والري وتطوير وإنشاء المزارع الكبيرة والصغيرة بالدرجة الأولى، حيث من المخطط له استصلاح نحو 200 الف هكتار بعد انتهاء المشروع . اضافة لذلك يتم الاستفاده من مياه النهر في الأغراض الصناعية والشرب في المدن والتجمعات السكانية. ويتطلب المشروع حفر 960 بئر على اعماق تتراوح بين 450 وبين 650 مترا، وتغطى شبكة الآبار مساحة 8 الآف كيلو متر مربع.

تنفرد التجربة الليبية في مجال الامن المائي بانجازها العملاق الذي حققته في مشروع النهر الصناعي.

وكما يلاحظ من الجدول رقم (19) فإن كمية الضخ السنوي الحالية تبلغ 700.00 مليون متر مكعب تذهب 78.6% منها للزراعة. أما عن التكاليف الإجمالية للمشروع فى مراحله الثلاث التى ستنتهي فى عام 2007 فتقدر بحوالي 6.6 مليار دينار ليبى أي ما يعادل نحو 20.6 مليار دولار. ومن المتوقع أن تكون كميات المياه المتوقع بيعها خلال فترة عمر المشروع المقدرة بخمسين عاماً حوالي 31 مليار متر مكعب.

شكل رقم 12 معدل نمو الانتاج والاستهلاك للفرد من الطاقة الكهربائية خلال الفترة (1975 -1998)

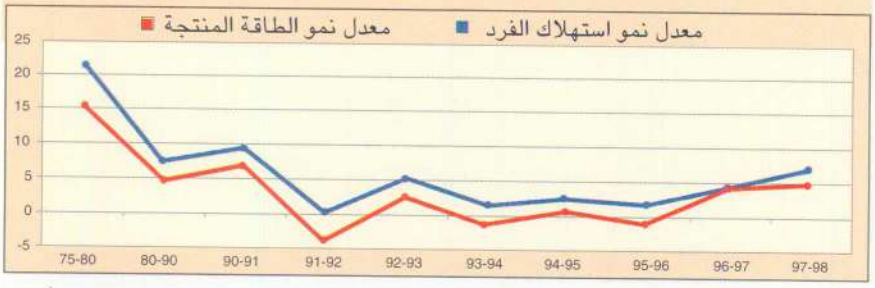

جدول رقم 19 استخدامات مياه النهر الصناعي

نمط الاستخدام	مليون متر مكعب في السنة (الضخ)	% الضخ	% نسبة من المياه القابلة للبيع
الزراعة			
المزارع الكبيرة	55.00		
المزارع الصغيرة	500.04		
مجموع الاستخدام الزراعي	555.04	78.6	80.7
مياه الشرب (البلديات)	104.70	15.0	15.4
الصناعة	26.19	3.7	3.8
مجموع المياه الممكن بيعها	685.93		97.99
الفاقد	14.07		2.01
كمية المياه الإجمالية (الضخ)	700.00	100.0	100.00

ينقسم مشروع النهر الصناعي الذي بدأ العمل فيه عام 1983 الى خمسة مراحل تم ضغطها بعد ذلك الى ثلاثة مراحل رئيسية من مد خطوط الأنابيب من الخزانات الجوفية في مناطق الأحواض وكالآتي :

المرحلة الأولى: منطقتي تازربو والسرير إلى أجدابيا شمالاً، ومنها إلى بنغازي شرقاً والى سرت غرباً. وقد اكتملت هذه المرحلة.

تقدر التكاليف الاجمالية للنهر الصناعي في مراحله الثلاثة بنحو 20 مليار دولار.

المرحلة الثانية: نقل 2 مليون متر مكعب يومياً من مياه الآبار الواقعة في منطقة فزان، بالإضافة إلى نصف مليون متر من حقلين في جبل الحساونة إلى سهل الجفارة.

المرحلة الثالثة: أضافة 1.68 مليون متر مكعب من المياه يومياً الى طاقة المرحلتين الأولى والثانية التى تبلغ 4 ملايين متر مكعب، وسوف يتم ضخ هذه الكمية الاضافية من حقل آبار فى حوض الكفرة.

وتتكون هذه المرحلة النهائية من ثلاثة خطوط أولاها يمتد نحو 380 كيلو متر، وينطلق من نقطة متصلة بالمرحلة الأولى تقع بعد خزان التجميع والموزانه فى اجدابيا، ويمتد شرقاً الى هضبة البطنان قرب مدينة طبرق، مروراً بالأراضى الواقعة جنوب الجبل الأخضر وينقل الخط يومياً حوالى 700 الف متر مكعب من المياه، منها 300 الف لجنوب الجبل الأخضر، والباقى الى هضبة البطنان.

أما القسم الثانى من المرحلة (377 كيلو متر) فينطلق من حقل الآبار فى منطقة الكفرة حاملاً 1.68 مليون متر مكعب من المياه يوميا، حتى يصل الى نقطة التقاطع مع المرحلة الأولى الى شمال حقل مياه تازربو ويتطلب محطتان للضخ بين اجدابيا وجالو وثلاث محطات بين اجدابيا وسرت ومحطة على خط اجدابيا - طبرق.

إجمالي المياه المنقولة يبلغ 6.18 مليون متر مكعب يوميا عند انتهاء المرحلة الثالثة.

وأخيراً هنالك القسم الثالث والذى يتمثل فى خط حمولته 980 الف متر مكعب من المياه يوميا، تضاف الى منظومة المرحلة الثالثة، مما يتطلب انشاء محطتين للضخ احداهما فى سرت والأخرى فى الخمس وبالاتجاه نحو طرابلس. وبأنتهاء العمل فى المرحلة، يكون مشروع النهر الصناعي قد اكتمل، وبلغ اجمالى المياه المنقولة 6.18 مليون متر مكعب يوميا.

علاوة على إنجاز هذا العمل التاريخي الضخم فان تحقيق الأمن المائي في ليبيا لم يقتصر على مشروعات تطوير المياه الجوفية، إذ عملت خطط التحول والبرامج الاستثمارية على زيادة إمكانات واستعمالات مصادر المياه السطحية والمياه المحلاة ومياه الصرف الصحي.

فيما يتعلق بالمياه السطحية، تم إنشاء السدود على عديد الوديان حسب أولويات تم وضعها للاستفادة من المياه المحجوزة في استخدامات الزراعة والشرب وتغذية الخزانات الجوفية وحماية المدن من الفيضانات ومقاومة الانجراف والحفاظ على التربة. وقد وصل مجموع السعة التخزينية للسدود حوالي 61 مليون متر مكعب. ومن المتوقع إنشاء عدد من السدود الأخرى تبلغ سعاتها التخزينية حوالي 215 مليون متر مكعب.

أما عن مشروعات تحلية المياه، فقد كان للخطة الطموحة التي وضعت لتطوير قطاع الكهرباء أثرها الإيجابي لتوفير مصدر إضافي من مصادر المياه. وقد تم بهذا الصدد تشغيل عدد من محطات التحلية خلال الفترة 1976 – 1980 لتصل طاقتها التصميمية الى حوالي 182680 متر مكعب في اليوم. وبالمقابل فإن الإنتاج الفعلي لتلك المحطات قد تطور من 3.1 مليون متر مكعب عام 1976 الى 19.0 مليون متر مكعب عام 1980. وبعد دخول محطات جديدة إلى طور الإنتاج في النصف الثاني من الثمانينات وصل الإنتاج الفعلي الى 30.0 مليون متر مكعب عام 1990 . ومن المقدر له زيادة استغلال السعة التصميمية للمحطات، والخفض من تكاليف إنتاج المتر المكعب من المياه، عن طريق زيادة أيام الشغل للسعة التصميمية، والتغلب على مشكلات الإدارة، والصيانة، والتشغيل، وتوفير قطع الغيار.

وفي مجال معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها للأغراض الزراعية، هناك عدد كبير من محطات التنقية، بعضها مازالت تحت التنفيذ، حيث تبلغ طاقتها التصميمية حوالي 175 مليون متر. وبالنظر إلى التوسع العمراني، وزيادة الطلب على المياه في الأغراض المنزلية والخدمات، وباعتبار انه يمكن إعادة استخدام 40% من إجمالي كميات المياه المستهلكة، يمكن تقدير كمية المياه المعالجة بحوالي 300 مليون متر مكعب خلال السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي يتطلب استمرار التوسع في إنشاء محطات التنقية واستغلال مياهها في الأغراض الزراعية.

وفي ذات الأطار لأرساء قواعد البنية التحتية المادية، جرى كذلك **توسيع خدمات النقل والتخزين والمواصلات**، باعتبارها من الجوانب التي تحتل أهمية خاصة في تسيير عمل القطاعات الاقتصادية، واعتمادها المباشر على تطور مثل هذه

الهياكل الارتكازية، ناهيك عن أهميتها كإحدي جوانب الرفاه والتنمية البشرية.

ومن ابرز ملامح التحديث التي شهدها هذا القطاع الحيوي هو ما تمثله المؤشرات التالية :

■ تم تطوير شبكة طرق لتنمية المناطق البعيدة والمشتته التي حرمت لمدة طويلة من الخدمات، والتي تنعدم فيها الطرق المعبدة كلياً، إضافة الى تلبية الطلب العالي على نقل الأفراد والسلع.وقد كانت مهمة ربط عموم التراب الليبي بشبكة حديثة من الطرق صعبة ومكلفة للغاية، نظرا لترامي الأطراف في مساحة كلية للبلاد تقترب من 2 مليون كم مربع.

وبهذا الصدد ازدادت شبكة الطرق الرئيسية من 5800 كم عام 1970 الينحو 16790 كم عام 1987, ولتصل الى 25485 كم عام 1996. ومن المخطط له على المدى البعيد، وحتى عام 2020، ايصال شبكة الطرق الرئيسية الى نحو 40160 كيلو متر. أما مسافات الطرق الزراعية فقد زادت هي الأخرى من 250 كم عام 1970 الى 7550 كم عام 1996 .
ولأهمية هذا القطاع فقد خصصت له خطط التنمية الثلاث مبلغاً قدره حوالي 369 مليون دينار، أي ما يزيد عن مليار دولار، ووصلت تخصيصاته خلال الفترة 1990 - 1995الى نحو 46,5% من إجمالي مخصصات قطاع النقل والمواصلات

■ فيما يتعلق بالنقل العام، أزداد عدد الحافلات من 408 حافلة عام 1970 الى 1730 حافلة عام 1987, ولتصل الى 2419 حافلة وفق أرقام عام 1995. وقد تم على ضوء ذلك، إنشاء خطوط للربط البري بين المدن، وتطوير النقل الريفي، وربط ليبيا بالدول المجاورة عن طريق إنشاء الخط الساحلي.

■ تطوير الموانئ البحرية، والرفع من مستوى خدماتها بما يتماشى وحجم النشاط التجاري، حيث عملت خطط التحول وبرامج التنمية على تحديث وتوسيع ما هو قائم، وإنشاء موانى جديدة، كي تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الآخذة في الازدياد، والتي نتجت عن ضخامة المشاريع التي تضمنتها خطط التنمية.

شكل رقم 13 تطور شبكات الطرق خلال الفترة 1970 - 1996

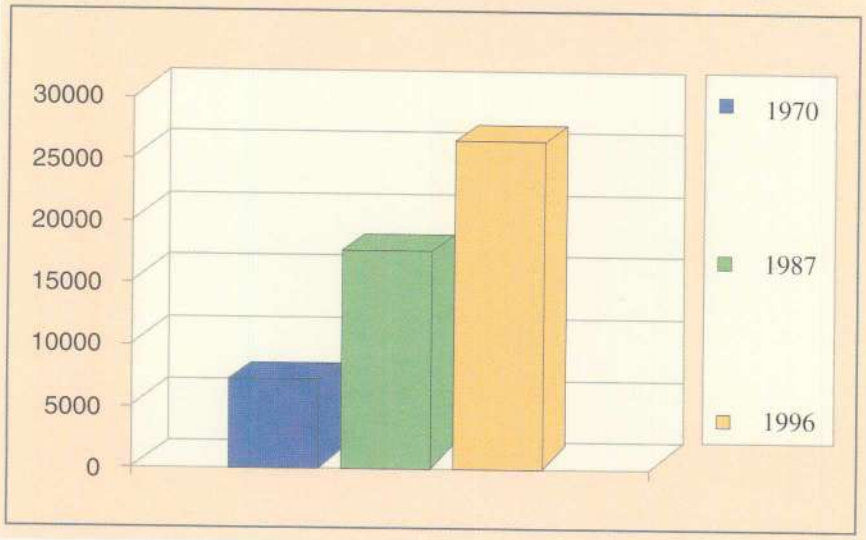

وقد ترتب على تلك التوسيعات زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من 3,6 مليون طن عام 1970 الى 9,5 مليون طن عام 1988، والى 12.4 مليون طن عام 1997 .

أما عن تنفيذ الخطة السريعة لتطوير الموانئ، والتي اعتمدتها الخطة الثلاثية 1973 – 1975, فقد أدت الى زيادة الطاقة الاستيعابية من 3,9 مليون طن عام 1972 الى 10,2 مليون طن بضائع عام 1975، وبنسبة بلغت 164% بواقع تشغيل ثلاثة دوريات.و بالإضافة للجهود التوسعية والتطورية، المشار لها أعلاه، فإن الدولة قامت خلال الفترات اللاحقه بإنشاء موانئ جديدة من أهمها ميناء مصراته، وميناء المجمع الصناعي بالبريقة، وميناء الخمس، وميناء رأس الأنوف.

وبالنسبة للأسطول البحري الليبي، فقد عملت الخطط والبرامج الانمائية على تطوير وتحسين خدمات أنواع عديدة من السفن، وبالأخص ناقلات النفط وبواخر البضائع، حيث تم تنمية الأسطول النفطي لنقل البترول ومنتجاته، من سفينة واحدة تبلغ حمولتها 5500 طن في بداية السبعينات الى 19 ناقلة من مختلف الأحجام عام 1997, ولتبلغ حمولتها 1,277 مليون طن. وفي مجال نقل البضائع، فقد تم تنمية الأسطول من سفينة واحدة عام 1972 تبلغ حمولتها 2,900 طن الى 36 سفينة عام 1997 وبحمولة إجمالية قدرها 280,000 طن.

شبكة طرق لتنمية المناطق البعيدة والمشتتة ولتلبية الطلب على نقل الافراد والسلع.

ادارة الاقتصاد الكلي وتحديات الحفاظ على رصيد التنمية البشرية

في بداية هذا الفصل نود التأكيد على مسلمة أساسية، وهي أن المحافظة على النجاحات التي حققتها ليبيا في مضمار التنمية البشرية، وإقامة النظام الاجتماعي المبني على المساواة والعدل الاجتماعي في إطار مجتمع الرفاه، يدفع الى ضرورة التبصير بإنجازات الطرف الآخر من معادلة التنمية البشرية، والمتمثل في نمط توظيف الموارد المتاحة، ومدى كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي في تحقيق مستهدفات التنمية وضمان استمرارها وصولاً إلى حالة الاعتماد على الذات.

وكما جرى ذكره في فصول سابقة من هذا التقرير، فإن الرهان في عملية التنمية البشرية هو الحفاظ على طرفي المعادلة في آن واحد (تحقيق هدفي العدل الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية). والمسألة في هذه الحالة هي ليست في الاختيار بين أولوية العدل الاجتماعي أو أولوية الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي السريع، بل في بلورة السياسات، وإدارة الموارد بصورة فاعلة، وتوفير الشروط الجديرة بأن تضع كلا الأولويتين في تجمع واحد، وفي إطار تنمية متوازنة.

وبتعبير آخر، لا تتمثل المشكلة في حسم الأمر بين الأهداف المجتمعية المتنافسة على الموارد، ولكن في توفير دالة شاملة للإنتاج تمكننا من مواصلة وموازنة جميع عناصرها في آن واحد، وكما يصوره لنا الطموح الذي يتضمنه السياق الليبي للتنمية البشرية.

وقد دللت تجارب العالم بهذا الصدد، أن التمكن من هذه المعادلة الصعبة لم يتح إلا للدول التي لها أرضية صلبة في تكوين رأس المال البشري، وتوفير مقومات إستدامته، والانتفاع من عوائده، وربطه بالمشروع الاقتصادي والإنتاج، وبتوزيع عادل للأصول.

وواضح كذلك بأن خلق وتعزيز تلك القدرة له علاقة مباشرة بالسياسات وبالبنية المؤسسية وبنمط تسيير وإدارة الاقتصاد الكلي والتنمية بوجه العموم. فإذا لم تكن هنالك بنية مؤسسية ملائمة، فإن سؤال التضارب والمفاضلة بين التركيز على أهداف العدل الاجتماعي أو أهداف الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ستبقى قائمة بدون الوصول الى نتيجة تنموية حقيقية.

شكل رقم 14 العلاقة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والتنمية البشرية

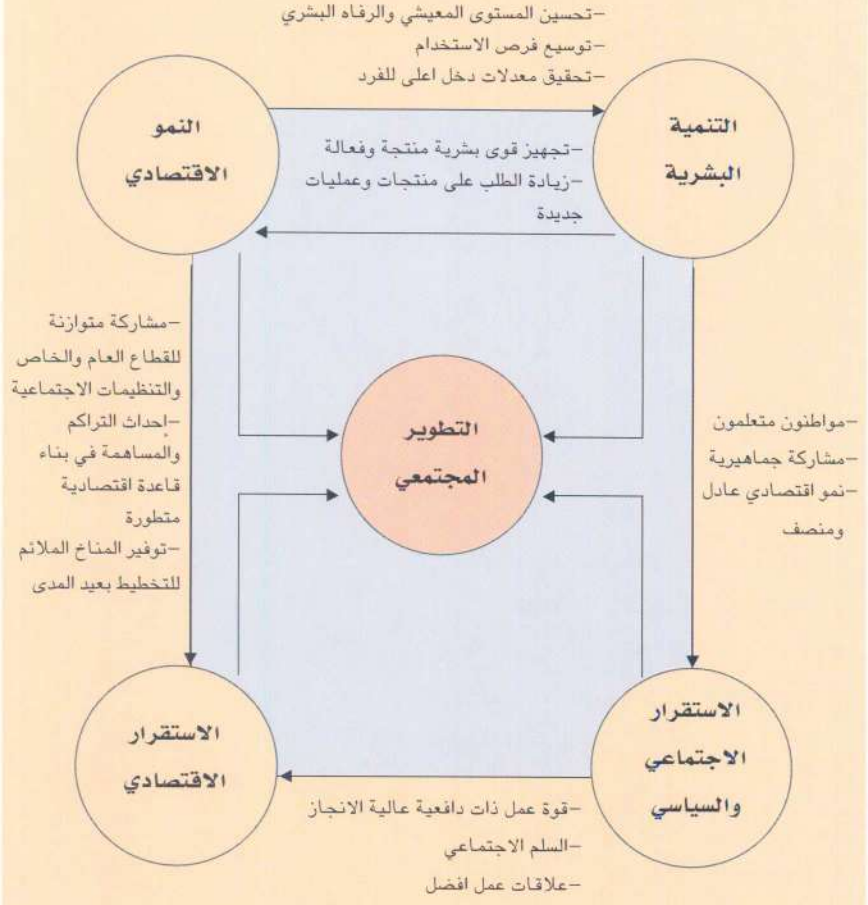

لقد أوضح القسم السابق من التقرير القفزة النوعية التي حققتها خطط التحول التنموية والبرامج الاستثمارية اللاحقة في النهوض بالتنمية البشرية، وبيّن كيف إن ذلك الإنجاز قد عمل على نقل ليبيا إلى ترتيب الدول ذات الأداء العالي، وفي خلال فترة زمنية محدده استطاعت أثناءها إرساء قاعدة مجتمع الرفاه، والارتقاء بنوعية الحياة التي اتضحت بمؤشرات التوزيع العادل للدخل، وبالمستويات المرتفعة لإشباع الحاجات الأساسية، وبالتطور السريع الذي طرأ على البنية التحتية الاجتماعية والمادية.

ويفيد التذكير مرة أخرى بأن خصوصية المجتمع والاقتصاد الليبي، قد ساعدت في إنجاز المهمة الصعبة لتأسيس دولة الرفاه، فهناك الفلسفة الاجتماعية ورؤيتها للتنمية البشرية كعماد للمشروع التنموي مقرونة بملكية الشعب للموارد ولصنع القرارات، وهناك الإمكان الموضوعي الناجم عن الوفرة المالية التي تأتت من ارتفاع أسعار النفط في مقطع تاريخي تزامن مع البدء بتنفيذ الخطط الإنمائية بعد الثورة، وهنالك أخيراً صغر المجتمع السكاني الذي يساعد على تحقيق التوازن في الموارد.

التطور الذي حصل في مضمار التنمية البشرية وتحقيق مجتمع الرفاه لم يعكس بالتمام النمو الاقتصادي المنجز.

ومع ذلك فإن استدامة نمو الاقتصاد الوطني بقيت متأثرة بعوامل خارجية لا تدخل في نطاق سيطرة صناع القرار وراسمي السياسات والمرتبطة بتقلبات أسعار النفط، يصاحب ذلك مجموعة من العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة إدارة الاقتصاد الكلي وتوظيف الموارد وأداء الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي.

وعليه فإن التطور الذي حدث في مضمار التنمية البشرية وتحقيق مجتمع الرفاه لم يعكس بالتمام النمو الاقتصادي الذي تم إنجازه، والقرائن التي تأخذها الدولة في الحسبان في الوقت الحاضر أن التنمية غير المتوازنة بين الأبعاد الاجتماعية والبشرية وبين القطاعات الاقتصادية يجب إعادة حسابها لتحقيق صيغة أفضل لمعادلة التنمية، وفي شقيها المتعلقين بالعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

يحاول التقرير من خلال الفصل الحالي توصيف أنماط الأداء الاقتصادي، وتحديد مدى الكفاءة التي تمت بها إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة، وما تحقق في مسار الاعتماد على الذات والاستدامة (الشرطين الضروريين لتحقيق التنمية البشرية)، وتشخيص الاختلالات التي أدت الى التقطع، وتبيان إمكانات التقليل من وقعها، ووضع الاقتصاد الوطني على أساسيات صحيحة تضمن النمو المتواصل، وتؤكد القدرة التنافسية العالية في إطار نظام اقتصاد عالمي سريع التطور.

وبالإمكان طرح موضوع إدارة الاقتصاد الكلي وأثره على التنمية البشرية المستدامة في ليبيا، من خلال توفير إجابات على الأسئلة المحورية التالية :

■ **هل تحقق التواصل في معدلات النمو الاقتصادي؟ ويعني ذلك اهتمامنا بدراسة وتحليل جملة قضايا من بينها طبيعة ومدى اضطراد تطور الناتج المحلي الإجمالي، والتراكم الذي أحدثه، والمتغيرات الطارئة التي أدت الى نزع ذلك التراكم.**

ومن بين القضايا التي نتحقق منها للإجابة على سؤال التواصل هي قياس مدى نجاح مجهودات التنمية الاقتصادية في إنجاز مهمة التنويع الاقتصادي، والتأكد من كفاءة توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية، والابتعاد عن أحادية المصدر النفطي. ويتطلب ذلك منهجياً دراسة تطور الهيكل الاقتصادي، والتعرف على مدى الأفلاح في تعزيز نمو القطاعات المحلية المنتجة وتكوين رأس المال الثابت ومن ثم تحويل النفط من أصل إلى دخل متجدد يضمن الاستدامة للتنمية البشرية، ويربط بين توزيع الدخل وتوزيع الثروة، ويساعد في إعادة توزيع الأصول، ويوسع من فرص الاستخدام المنتج.

■ **يلتصق بأعلاه سؤالاً أخر حول مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب تدفقات العمل، ومد المواطنين بالقدرة الشرائية، وتمكينهم من الحصول على السلع والخدمات، وتحسين أحوالهم اجتماعياً، وتهيئتهم للدور الإنتاجي الذي يشعرهم بتحقيق الذات.**

■ **يتطرق السؤال الثالث الى مدى تحقق التنمية المتوازنة، وتقليل درجة انكشاف الاقتصاد للخارج، ومن ثم السير على طريق التنمية المستديمة والاعتماد على الذات ؟ ويعني ذلك التطرق إلى هيكل توظيف الموارد، والى السياسة المالية، وإلى جوانب الاستثمار، والاستهلاك، والادخار، وإلى مسائل العجز أو الفائض في الميزانية العامة وميزان المدفوعات.**

النمو الاقتصادي وسؤال التواصل

بالرغم من أننا قد أوضحنا في الفصول الأولى للتقرير بأن النمو الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية، وأن الدخل هو إحدى المكونات لمنظور أوسع وأشمل للنماء البشري، ألا أنه لا يمكن لأحدنا أن ينكر الأهمية القصوى لمكون الدخل والنمو الاقتصادي، وخاصة في بلد نفطي كليبيا، حيث أن الدولة ملزمة باستغلال مواردها المتاحة بالطريقة التي تساعد على تعظيم مستويات النمو والدخل المتجدد من خلال التخطيط لمعدل الإحلال الأمثل لنوعين رئيسيين للأصول ((الموارد المختزنة في باطن الأرض والأصول الرأسمالية المنتجة في داخل الاقتصاد الوطني)).

ومن منظور التنمية البشرية المستدامة، فإن عائدات النفط هي ليست بالدخل أو النشاط المتكرر الى ما لانهاية، بل هي عكس ذلك، حيث لاتتعدى كونها عملية تبادل بين الأصول. وبتعبير آخر، فإن النقد السائل المتولد من النفط لا يشكل ثروة حقيقية وأن توافر النقد الأجنبي ليس رخصة مرور للتنمية الاقتصادية السريعة، فعائدات النفط لا تنظر لها التنمية البشرية بمنظور النقود، بل تحكم عليها بقدر ما تستطيع أن تشتري من وسائل ومقومات التنمية المستديمة والنمو المتواصل وتوليد أشكال جديدة من الدخل.

ولا خلاف في القول بأنه بدون تحقيق معدلات معقولة للنمو الاقتصادي (أعلى من معدلات النمو السكاني) لا يمكن لموارد ومقومات التنمية البشرية أن تستمر، ولا يمكن إنتاج السلع والخدمات، ورفع القدرة الشرائية لمقابلة الحاجات الأساسية للجماهير والارتفاع بمستوى حياتهم، ولا يمكن تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وعليه فإن انحدار وتدهور معدلات النمو هي دعوة على المدى البعيد للحرمان البشري، وذلك ما تحرص المؤتمرات الشعبية الأساسية وأجهزتها التنفيذية على تفاديه من خلال التقييم المرحلي للإنجاز التنموي، ورسم البدائل التي تضمن تواصل النمو، والتحقق من نوعية ذلك النمو وتأثيره على التنمية البشرية، وما يتطلبه الأمر من إعادة هيكلة في الاقتصاد وفي المجتمع.

تكوين راس المال الثابت

تاريخيا، نلاحظ منذ بداية الثورة أن خطط التنمية والبرامج الاستثمارية اللاحقة قد استهدفت بالدرجة الأساس تحقيق معدلات عالية للناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل القومي والارتفاع بنصيب الفرد منه، وصولاً الى غاية تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيقها من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية، والنهوض بالقوى البشرية لزيادة إنتاجية العمل، وتعزيز الاستخدام الأمثل للقدرة الإنتاجية.

النقد السائل المتوفر من النفط لا يشكل ثروة حقيقية.

ومن أجل إنجاز تلك الغاية، العصية عادة على الاقتصادات النفطية، فقد اعتمدت إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للتنمية على تكثيف الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى الى زيادة حجم الاستثمار الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية الى 2670 مليون دينار خلال خطة التحول الثلاثية 1973 – 1975 مقارنة بنحو 947.3 مليون دينار التي خصصت لذلك الغرض خلال الخطة الخمسية 1963 – 1968. وقد أرتفع حجم الاستثمارات المخططة لتكوين رأس المال خلال الخطة 1976 – 1980 الى حوالي 8830.8 مليون دينار، وبمعدل زيادة تقدر بنحو 230.7% بين الخطتين. أما في النصف الأول من الثمانينات، وعند تنفيذ الخطة الطموحة للفترة 1981 – 1985، فقد أرتفع حجم الاستثمار المخطط بصورة جذرية ليصل الى 11647.9 مليون دينار وبمعدل زيادة 31.8% بالمقارنة مع الخطة السالفة.

ارتفع حجم الاستثمارات المخططة لتكوين رأس المال بنحو 230 % ما بين خطتي التحول في عقد السبعينات.

وبالنسبة للفترات اللاحقة والبرامج الاستثمارية السنوية التي تضمنتها، فيلاحظ بأن تواضع الإيرادات النفطية بدأ يتضح على معدلات الاستثمار فيها، إذ تباطأ التكوين الرأسمالي خلال الفترة 1986 – 1990 ليصل الى 5667.5 مليون دينار، وليستقر عند 7514.6 مليون دينار خلال فترة السنوات الستة 1991 – 1996. ومن المعروف، بطبيعة الحال، أن معظم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة قد جرى تنفيذها،

جدول رقم 20 التكوين الرأسمالي الثابت للقطاعات الرئيسية (مليون دينار) خلال فترة خطط التحول التنموية (1973 - 1985) والفترة اللاحقة (1986 - 1996)

القطاع	فترة خطط التحول 1976 - 1985	فترة البرامج الاستثمارية السنوية 1986 - 1996
الزراعة	2637.8	1082.2
الصناعة التحويلية	3400.8	1066.1
الكهرباء والغاز والمياه	3216.7	1623.9
النقل والتخزين والمواصلات	4036.6	1556.9
خدمات التنمية الاجتماعية	4155.9	2392.9
استخراج النفط والغاز	1457.6	2617.9
ملكية المساكن	3045.1	1246.1

جدول رقم 21 التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت حسب خطط التنمية والبرامج الاستثمارية اللاحقة

القطاعات الرئيسة	خطة التحول 1975 - 1973	خطة التحول 1980 - 1976	خطة التحول 1985 - 1981	فترة البرامج الاستثمارية السنوية 1985 - 1981	فترة البرامج الاستثمارية السنوية 1996 - 1992
الزراعة	14.4	13	9.5	8.1	8.4
الصناعة التحويلية	12.1	13.6	16.1	9.4	6.7
الكهرباء والغاز والمياه	12.8	14.7	13.5	16.9	7.7
النقل والتخزين والمواصلات	14.6	16.6	18.7	12.7	10.9
خدمات التنمية الاجتماعية	3	4.8	8.1	15.8	24.3
استخراج النفط والغاز	16.6	16.9	19	19	17.5
ملكية المساكن	22.5	16.4	8.5	7.8	11.3

عن طريق القطاع العام حيث بلغت مساهمته للفترة 1970 – 1996 حوالي 88% من إجمالي الاستثمار في حين حظي القطاع الخاص بالباقي 12%.

ومن أجل إعطاء صورة تحليلية تساعد في توضيح سياسات النمو الاقتصادي ونوعية ذلك النمو والرؤى الاستراتيجية التي تحكمت بتوجيه الاستثمارات، يتوجب علينا التعرف على أنماط توزيع تكوين رأس المال الثابت بين القطاعات، وتتبع الأولويات التي تبنتها مختلف الخطط والبرامج المتعاقبة لأوجه الإنفاق الاستثماري، وتحديد مسارات ومستويات النمو للتكوين الرأسمالي في القطاعات المذكورة عبر الزمن. وتساعدنا البيانات التي يتضمنها كل من الجدولين (20) و(21)على استنتاج جملة مؤشرات وكالآتي :

رجحان كفة القطاعات المتمحورة حول سياسة الرفاه في حصة التكوين الراسمالي.

■ رجحان كفة القطاعات المتمحورة حول سياسة الرفاه في حصة التكوين الرأسمالي، والمتمثلة في قطاعات ملكية المساكن، والقطاعات الخدمية الاجتماعية والشخصية. إذ يرجع ذلك الترجيح في إحدى جوانبه الرئيسية الى حالة الحرمان البشري، وتخلف البنية التحتية الاجتماعية عشية الثورة، والطلب الاجتماعي المتصاعد آنذاك. وعليه فمن الملاحظ أن هدف توفير السكن للجميع قد أحتل الأولوية في التكوين الرأسمالي خلال عقد السبعينات كي يصل الى 22.5% في خطة التحول الاولى والى نحو 16.4% في الخطة الثانية، قبل أن يأخذ بالتباطؤ التدريجي في الخطط والبرامج اللاحقة.

أما قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية (متضمنة قطاعات التعليم والصحة) فقد بقيت معدلات التكوين الرأسمالي فيها بالإطار النسبي، ومقارنة بمسار القطاعات الإنتاجية، في تصاعد مستمر خلال خطط التحول الثلاثة (1973 – 1985)،حيث ارتفعت من 16.6% الى 19%، وبقيت على الوتيرة ذاتها في الأعوام اللاحقة بعد تخفيض المصروفات الاستثمارية على القطاعات الإنتاجية.

■ لا يعني التحليل أعلاه، إن المنافذ الاستثمارية في الاقتصاد الليبي كانت أحادية الجانب، إذ لم يقل أهمية عن التركيز الملاحظ على سياسات الرفاه إعطاء أولوية كذلك للتكوين الرأسمالي في قطاعات الإنتاج السلعي، وخاصة اثناء الحقبة التخطيطية (1973 – 1985)، فقد تصاعدت معدلات الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بوتائر معتدلة خلال خطط التحول الثلاث قبل أن تتراجع للفترة ما بعد عام 1986. ففي الوقت الذى وصلت فيه الى أعلى معدلاتها (16.1%) خلال خطة التحول الثالثة (1981 – 1986) شهدت تباطؤاً فى الفترة اللاحقة 1986 – 1991حيث سجلت 9.4% واستقرت عند 6.7% فى الاعوام 1992–1996.

وللتحقق من سؤال التواصل في مضمار التكوين الرأسمالي يختار التقرير تحليل تطور هيكل القطاع الصناعي، حيث يتضح من تحديد مسار ذلك التطور مقاساً بالنصيب النسبي للمساهمة في الناتج الصناعي خلال خطط التحول الثلاثة، أن استراتيجية التكوين الرأسمالي كانت من ناحية التوجه سليمة للغاية فيما يتعلق بأوجه الإنفاق الاستثماري الصناعي. ففي الوقت الذي كان فيه التركيز على قطاع صناعة السلع الاستهلاكية خلال خطة التحول الأولى (60%) تراجع الى 33.8% في نهاية خطة التحول الثالثة عام 1985 ليعطي مكانه الى قطاعات الصناعات الوسيطة، حيث تضاعفت حصتها تقريباً خلال نفس الفترة المذكورة (من 30.3% الى 54.8%)، والأمر ذاته بالنسبة لقطاع الصناعات الرأسمالية (من 5.1% الى 9.9%). شكل رقم 15.

ويتمشى هذا التغيير مع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي التي اعتمدت في البداية على سياسة إحلال الواردات لاستيفاء الطلب المحلي، ثم عملت في مرحلة تالية على تطوير صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية لدعم النمو الصناعي وتوسيع قاعدته، ولإعطاء المكون التكنولوجي مكانه المناسب بين المكونات الأخرى لرأس المال الثابت.

إلا أن تلك الاستراتيجية لم يكتب لها التواصل، حيث لم تتمكن من تحقيق الاستقلالية النسبية والابتعاد عن الارتباط بعائدات النفط، وذلك لسبب واضح وهو ضعف الاندماج والتكامل الصناعي والتشابكات الأمامية والخلفية، الأمر الذي أدى بالنتيجة الى بقاء المكون الاستيرادي بصورة مرتفعة في الإنتاج المحلي، وتصاعد تكاليف الإنتاج وخاصة التكاليف الرأسمالية، وبالتالي انتهاء القطاع الصناعي الى كونه أكبر مستهلك للنقد الأجنبي وأكبر قطاع استيرادي.

لقد ساعد ذلك كله على تكريس سمات الضعف الهيكلية، ومما أدى الى حالة نزع التراكم، والتذبذب وعدم التواصل، بعد هبوط الإيرادات النفطية، ومن ثم، خضوع القطاعات الإنتاجية عامة بما فيها قطاع الصناعة التحويلية الى ما تمليه الموازنة الاستيرادية التي اتجهت نحو الانكماش التدريجي.

ويرجع الانخفاض في معدلات الاستثمار الذي سببه تراجع الإيرادات النفطية (المصدر الرئيسي لتغطية نفقات الميزانية العامة) الى أمرين مترابطين أولهما انخفاض حصيلة الدولة من موارد النقد الأجنبي، واضطرارها الى خفض العجز في الموازنة العامة، وثانيهما العمل على تقليص عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والذي لم يتم عن طريق زيادة القدرة الادخارية للمجتمع، ولكن بتخفيض معدل الاستثمار.

وبطبيعة الحال، فقد انعكس معدل الاستثمار في التدني المتلاحق لمعدلات النمو الاقتصادي كما سيتضح لاحقا. ويمكن إرجاع ذلك لأسباب عديدة، فمن ناحية لم يظهر بأنه أمكن تعويض انخفاض حجم الاستثمارات بزيادة كفاءة الاستثمار. ومن ناحية ثانية تم اللجوء الى السياسة التجارية بدلاً من استخدام السياسة المالية والنقدية، وجرى تطبيق القيود الكمية ومراقبة الصرف الأجنبي. ومن ناحية ثالثة، ونظراً لحرص الدولة على المكاسب الاجتماعية والخدمات العامة ومستويات الرفاه المتحققة، فإن الاقتطاع كان من حصة المصروفات التنموية، واستمرار ارتفاع المصروفات على سلع النفع العام وعلى المصروفات التسييرية للميزانية، حيث بلغ الإنفاق التسييري أكثر من أربع مرات حجم الإنفاق التنموي خلال الفترة 1985 – 1997 (شكل رقم 16).

شكل رقم 15 تطور هيكل القطاع الصناعي مقاساً بالنصيب النسبي للمساهمة في الناتج الصناعي خلال الفترة 1973 - 1985

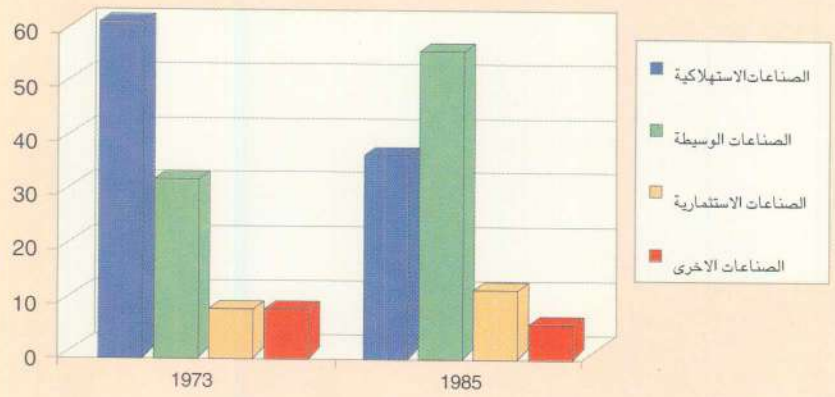

استراتيجية تنمية القطاع الصناعي اعتمدت على سياسة احلال الواردات لاستيفاء الطلب المحلي.

■ يلاحظ من معطيات الجدول (21) كذلك بأن قطاع البنية التحتية المادية (النقل والتخزين والمواصلات) قد حظي هو الآخر بمعدلات عالية للتكوين الرأسمالي خلال فترة الخطط الثلاثة، فاقت الى حد ما معدلات تكوين رأس المال الثابت في كل من قطاعات الإنتاج السلعي الثلاث على انفراد. ويشكل ذلك استجابة لحاجات الرفاه البشري وتسهيل التنقل للمواطنين من جانب، والتغلب على الأختناقات الكبيرة التي كانت تعيق نمو القطاعات الإنتاجية، والعمل على مساندة عمليات الاستثمار المنتج للسلع والخدمات من جانب آخر. وعليه فقد استأثر ذلك القطاع بنحو 14.6% من مجمل تخصيصات المصروفات الاستثمارية خلال خطة التحول 1973–1975، وارتفع المعدل ليصل الى 18.7% خلال الخطة الثالثة 1981–1985، قبل ان ياخذ بالانخفاض ليستقر عند حدود عالية نسبياً (11%) خلال فترة البرامج الاستثمارية 1992–1996.

شكل رقم 16 تطور المصروفات التنموية والتسييرية خلال الفترة 1986-1997

تطور الناتج المحلي والتحول في هيكل الإنتاج

اداء الاقتصاد الليبي مرّ بمرحلتين: مرحلة النمو العالي ومرحلة النمو غير المستقر.

من منظور النمو المتواصل، يساعدنا التعرف على أنماط تطور الناتج المحلي الإجمالي، ان نحكم بموضوعية على حصيلة النشاط الاقتصادي الوطني. كما يزودنا التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج بمؤشرات هامة لتقييم مدى كفاءة توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية، والمتمثلة في الناتج النهائي لمزج عناصر الإنتاج المحلية. وبقدر توفر عناصر الإنتاج المحلية – كماً ونوعاً – يتحدد مستوى الناتج المحلي أو الدخل المحلي.

عملياً، يمكن الإقرار بأن أداء الاقتصاد الوطني الليبي، مقاساً بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ومنذ ثورة الفاتح والبدء بتبني خطط التحول الإنمائية والبرامج الاستثمارية، ينقسم الى مرحلتين أساسيتين :

جدول رقم 22 تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي بالاسعار الثابتة خلال الفترة 1973 - 1997*

السنة	مليون دينار باسعار 1980		
	الناتج غير النفطي	الناتج النفطي	الناتج المحلي الاجمالي
1973	1424.0	4870.1	6294.1
1975	2108.7	5397.4	7506.0
1980	3685.8	6571.6	10257.3
1985	4050.4	4262.5	8312.9
1990	3715.0	5936.7	9651.8
1995	4220.9	6136.2	10357.1
1996	9642.7	3191.3	12834.0
1997	9966.7	3192.5	13159.2
الفترة	نسبة النمو السنوية %		
1975 - 1973	21.7	5.3	9.2
1980 - 1975	11.8	4.0	6.4
1985 - 1980	1.9	8.3-	4.1-
1990 - 1985	1.7-	6.9	3.0
1995 - 1990	2.6	0.7	1.4
1995 - 1985	0.4	3.7	2.2
1997 - 1996	3	0.03	2.5

*ارقام سنتي 1996 و 1997 هي بالاسعار الثابتة لعام 1997

■ **مرحلة النمو العالي** في الناتج المحلي الإجمالي، وهي فترة السبعينات التي شهدت تطبيق الخطتين الأولى والثانية، حيث بلغ النمو خلال الأولى بالأسعار الثابتة لعام 1980 معدلاً قدره 9.2%، في حين وصل في الثانية الى 6.4%.أما بالنسبة للنمو الذي حققه الناتج غير النفطي فقد كان بمعدل 21.7% إثناء فترة الخطة الأولى وبمعدل 11.8 % خلال الخطة الثانية.

■ **مرحلة النمو غير المستقر** والذي يضم فترتي الثمانينات والتسعينات، حيث تحول الى السالب بمعدل 4.1% خلال خطة 1980 – 1985 ثم عاد ليسجل نمواً إيجابياً بمعدل 3% خلال الفترة 1985 – 1990، واستمر بمعدل ضئيل خلال الفترة 1990 – 1995 ليستقر عند 1.4%.

ويلاحظ بصورة عامة، أن النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات كان مشابهاً لما كان عليه خلال النصف الثاني من الثمانينات، ولكن مع اختلاف قليل في أهمية مصادر النمو. إذ كما يتضح من الجدول (22) أن النمو الضئيل للنصف الأول من التسعينات كان بسبب تواضع الناتج النفطي خلال تلك الفترة (0.7% سنوياً فقط)، مما أدى الى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحيث أن الناتج غير النفطي لم يحقق أكثر من 2.6% سنوياً خلال الفترة المذكورة.

ومن أجل تلخيص سمات الانجاز المرحلي للمشروع التنموي الليبي، يمكن القول بان عقد السبعينات هو عقد التوسع السريع. فقد كانت تلك الحقبة التاريخية مزيجاً من الفورة التنموية والفورة النفطية، الأولى تتمثل في أهداف الثورة وتحمّلها مهام التغيير الاقتصادي والاجتماعي، في حين تتمثل الثانية في الزيادات الفلكية في أسعار النفط، والتي رفعت من إيرادات الدولة بمعدلات عالية.

وعليه ليس من باب الصدفة أن شهد ذلك العقد قرارات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، والنهوض بقطاعات التنمية البشرية، والتحكم بالموارد الطبيعية، وتأميم الشركات الأجنبية، وتولي الدولة الوطنية والقطاع العام مسؤولية إدارة دفة الاقتصاد، وتطبيق سياسة إحلال الواردات بهدف تحقيق التنمية المستقلة والاعتماد على الذات في توفير صناعات الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط.

الا أننا اذا ما أردنا أن نعطي أوزاناً مختلفة للعوامل الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها عادة التوجه الاقتصادي للاعتماد على الذات، نلاحظ في الخصوصية الليبية أن الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني فضلت، منذ البداية أن تعطي وزناً عالياً للبعد المتوجه نحو الداخل، مقارنة بالوزن المفترض أن يأخذه بعد التوجه الخارجي والمتعلق بتطوير علاقة قوية وندية بالاقتصاد العالمي، وتدارس أساليب الانتفاع من التجارة الدولية التي كانت في قمتها حينئذ.

وعليه فإن التحولات الهيكلية في الصناعة والزراعة أخذت مكانها كاستجابة للضرورة الداخلية، وأن مسار تلك التحولات أملتها في المراحل الأولى، إلى حد كبير، الجدوى الاجتماعية نتيجة لتركة التخلف الضخمة التي ورثتها الثورة. كما جاءت كنتيجة للطلب الاجتماعي العالي أكثر من استجابتها لضرورات التكيف للصدمات الخارجية.

وفيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية لذلك المسار المتوجه نحو الداخل، فقد تمثل في اعتماد إستراتيجية إحلال الواردات. وساعد على إملاء ذلك الخيار الاقتصادي حالة ((التشاؤمية التصديرية)) التي كانت أساس الفكر التنموي للعالم الثالث في وقتها، والنابعة، وبحق، من القناعة التي تقر بأن التجارة الخارجية في ظل حالة اللاتكافؤ، والتقسيم غير العادل للاقتصاد العالمي، هي التي تقف وراء عرقلة جهود التنمية الاقتصادية وإمكانية تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية. والتبرير المنطقي لذلك أن الانخفاض المستمر في الطلب العالمي على منتجات الدول النامية وصادراتها، مصحوبة بميل معدلات التبادل التجاري الدولي للسلع المصدرة من الدول المصنعة، ومن ثم انخفاض نصيب الدول النامية من حجم التبادل التجاري الدولي يؤدي إلى تراجع حصيلة الصادرات لديها، ويعمل على تكريس حالة ركود الطاقة الاستيرادية وخفض القوة الشرائية. وعليه فإن البديل لمواجهة ذلك كله هو تبني استراتيجيات إحلال الواردات. وقد كانت ليبيا واعية للمتطلبات الإقليمية، ولضرورات التعاون جنوب – جنوب، وإحداث التكتلات والإندماجات الاقتصادية عربياً وإفريقيا، لتحقيق القوة الاقتصادية والتفاوضية اللازمة لإنجاح تلك الاستراتيجية. وقامت بمحاولات عديدة في هذا المضمار.

ومن بين المبررات الأخرى لذلك الخيار،هو أن الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية التي كانت حديثة الاستقلال في وقتها، والعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطط التنموية التي اعتمدتها، يترتب عليه عادة زيادة الطلب على الواردات من السلع الإنتاجية بصورة أكبر من الزيادة في صادراتها. وعليه فان تعرض الصادرات للتقلب وحالة عدم اليقين بشأن حصيلتها، وانخفاض عوائدها كنتيجة للظروف الموضوعية المذكورة، وكنتيجة لارتفاع طلب الواردات، يؤدي الى أزمات العجز في موازين المدفوعات، ومن ثم الوقوع في شباك المديونية، والحكم على الاقتصادات الوطنية بالفشل.

فيما يتعلق بالتجربة الليبية الوطنية لتطبيق سياسة احلال الواردات، تدلل الأرقام والشواهد التاريخية بأنها قد حققت نتائج إيجابية هامة، من بينها توفير قدرة استيعابية نسبية لقوة العمل واستحداث مواطن استخدام وفرص عمل جديدة ساهمت، الى حد ما، في مجابهة التدفق الإضافي الذي يتزايد طلبه باستمرار. كما عملت على مستوى آخر، في استيفاء جانب كبير من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، إضافة الى مساهمتها في التطوير التكنولوجي في مراحل لاحقة بتركيزها على إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة.

الا ان تلك الجوانب الإيجابية العديدة التي حققتها سياسة الإحلال محل الواردات، كانت قصيرة الأمد في عوائدها حيث بدأت فيما بعد بإفرازجملة اختلالات، مما حدا بالدولة الى تحويرها وإضافة هدف التوجه نحو التصدير بدأ من عقد الثمانينات. ومن بين تلك الاختلالات هي : (1) توجيه وحدات الإنتاج نحو السوق الداخلية، مما أفرز بدوره ضعف تطور الصادرات التي بدت مطلوبة لتنويع مصادر الصرف الأجنبي، والإقلال من مضاعفات التقلب في أسعار النفط و (2) ضعف الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، والاستعمال الجزئي للطاقة المتاحة بسبب الحماية المفرطة التي تمتعت بها وحدات الإنتاج.

ومن أجل وضع ذلك في إطاره التاريخي، يمكن الإقرار بأن ما بدأ يتعرض له نمو الناتج المحلي الإجمالي من تباطؤ خلال الثمانينات قد أثر تأثيرا مباشراً على أداء جميع القطاعات الإنتاجية وسياساتها الإنمائية بوجه عام، وعلى اداء وسياسات القطاع الصناعي بوجه الخصوص. ويمكن إرجاع مسببات ذلك التباطؤ، في واقع الأمر، الى نهاية السبعينات وبداية حقبة جديدةفي أسعار النفط اتسمت بالتراجع والتدهور المتتالي، فبعد ان كانت مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي تساوي 63.1% و 61.8% من الدخل المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية خلال عامي 1970 و 1980 على التوالي، فإن تلك المساهمة بدأت بالتدني لتصل الى حوالي 35.6% خلال 1986 والى 28.3% عام 1992 ولتستقر عند 27.5% عام 1997 (جدول رقم 23).

التحولات الهيكلية في القطاعات الانتاجية كانت استجابة للضرورة الداخلية اكثر من استجابتها لضرورات التكيف للصدمات الخارجية.

جدول رقم 23 تطور قيمة مساهمة الناتج المحلى الاجمالى للقطاع النفطى والقطاعات غير النفطية بالاسعار الجارية (1970-1997) -سنوات مختارة –

السنة	1970		1976		1980		1986		1992		1997	
القطاع	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قطاع النفط	812.6	63.1	2750.0	57.7	6525.7	61.8	2406.2	35.6	2480.4	28.3	3776.1	27.5
القطاعات الأخرى	475.7	36.9	2018.1	42.3	4028.1	38.2	4361.3	64.4	6294.0	71.7	9966.7	72.5
الناتج المحلى الإجمالي	1288.3	100.0	4768.1	100.0	10553.8	100.0	6767.5	100.0	8774.4	100.0	13742.8	100.0

ويمكن لأول وهلة تفسير انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على أساس ان القطاعات غير النفطية قد نجحت في إزاحة تلك المساهمة العالية للنفط، وساعدت في تغيير البنيان الاقتصادي، وتحقيق هدف التنويع في توفير مصادر بديلة للنقد الأجنبي. ولكن السبب الفعلي هو غير ذلك، ويعود الى انخفاض أسعار النفط والى بقاء سيطرته على الاقتصاد، بالرغم من كل المجهودات الإنمائية الضخمة التي بذلتها خطط التنمية والبرامج الاستثمارية المتعاقبة في سعيها لتخفيض مساهمة القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية، وبالذات قطاعي الزراعة والصناعة. وقد اتضح ذلك لنا جلياً عند تحليل التوزيعات القطاعية للتكوين الرأسمالي وتخصيصاتها في الصفحات السابقة من التقرير.

وفي معرض التدليل على مثل هذا الارتباط العضوي للاقتصاد الليبي بالمكون النفطي، تدلل نتائج بعض الدراسات بأن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بمعدل 10% سوف تؤدي الى زيادة أو انخفاض الدخل القومي بمعدل 3%. وستمتد نتائج هذا الارتباط في التأثير على المستوى الذي يمكن تحقيقه من الإنتاج، ومن كمية العرض للسلع والواردات، وسعر الصرف، وبالنتيجة مستوى الأسعار والتضخم والركود أو معا في الاقتصاد الوطني.

استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على احادية المورد عرّضه لتقلبات الطلب العالمي وجعل من الجهود التخطيطية مهمة صعبة.

نستنتج من ذلك ان الناتج المحلي الإجمالي وكما يوضحه الشكل رقم (17)، قد بقى منذ بداية الثمانينات وحتى الوقت الحاضر، مرتبطاً ارتباطاً متقارباً بالتطور الذي يطرأ على القطاع النفطي وأسعار النفط، وبحيث يتلازما في الارتفاع والانخفاض. وبطبيعة الحال، فإن هذا الارتباط غير الصحي قد أدى الى عدم تواصل النمو، وتعرض الاستدامة الى التقطع، وحدوث الركود او الانخفاض في الناتج الذي عانت منه غالبية القطاعات خلال تلك الفترة.

ونتيجة لذلك كله، نلاحظ بأن استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على أحادية المورد، وعلى الإيرادات الناتجة من تصدير سلعة واحدة تخضع لتقلبات الطلب العالمي، قد جعل من الجهود التخطيطية مهمة صعبة. كما بات من المتعذر على راسمي السياسات والمخططين تحقيق مستهدفات النمو في خطط التنمية، بسبب انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي عن التقديرات المتوقعة في تلك الخطط. وقد أدى ذلك الى إلغاء أو توقف الكثير من المشاريع التي تم اعتمادها في الخطط والبرامج الاستثمارية للثمانينات والتسعينات، وذلك بسبب العجز الذي ظهر في الميزانية العامة، حيث بدأت تتأثر منذ ذلك الوقت، وبصورة مباشرة، بالانخفاضات المتتالية في أسعار النفط، وكنتيجة جانبية لذلك، في الإيرادات السيادية من الضرائب غير المباشرة والتي تشكل عادة مورداً أساسياً من موارد تمويل الميزانية العامة.

وعليه، فإن هذا الترابط المخل بين العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي قد أدى الى وجود تفاوت كبير بين المخطط له من نمو في القطاعات الإنمائية المختلفة التي تهدف الخطط والبرامج الإنمائية الى تطويرها، وبين معدلات التنفيذ الفعلية. فعلى سبيل المثال تم تخصيص مبلغ 18500 مليون دينار لتنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981–1985)، عندما كانت أسعار النفط عند مستويات عالية. ولكن نتيجة للانخفاض التدريجي ثم الحاد للأسعار العالمية للنفط في تلك الفترة، ومن ثم تراجع إيرادات، الدولة من الصرف الأجنبي لم يجر

شكل رقم 17 العلاقة التطورية بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج النفطي

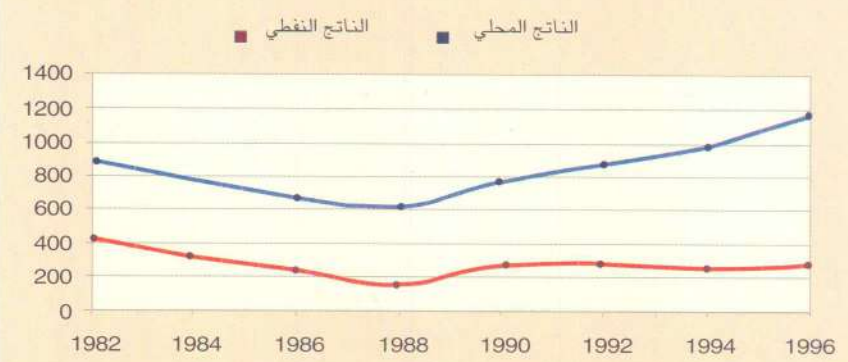

تنفيذ أكثر من 57.8% من المشاريع المقررة للخطة. ولم يختلف الأمر في التسعينات حيث أن المخصص للبرنامج الثلاثي 1994–1996 كان بحدود 6216 مليون دينار في حين أن إجمالي الأنفاق الاستثماري الفعلي كان نحو 1495.2 مليون دينار، وبما يعني ان معدل التنفيذ لم يتعد أكثر من 24%.

مؤشرات الهيكل الاقتصادي

لا يمكن تحليل أنماط النمو الاقتصادي، إلا باقترانه بالحديث عن التطور الهيكلي للاقتصاد والتعرف على نوعية النمو، فقد انعكست أحادية الموارد التي تمثل السمة الأساسية للاقتصاد الوطني الليبي على جهود التغيير الهيكلي.

ويلاحظ بهذا الصدد، واعتماداً على ما هو متوفر ومتسق من بيانات الحسابات القومية التي يوضحها لنا الجدول السابق رقم (22)، أن المساهمات النسبية للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة لعام 1980 قد ازدادت قيمتها المضافة خلال فترة خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي الثلاث (1973 – 1985) بمعدل سنوي قدره 9.1%، وبحيث ارتفعت تلك القيم من 1424.0 مليون دينار عام 1973 إلى 4050.4 مليون دينار عام 1985، قبل أن تتراجع في السنوات اللاحقة للثمانينات، ولتأخذ مساراً راكداً خلال سنوات التسعينات، حيث انتهت الى حدود 4220.9 مليون دينار عام 1995. وتعود اسباب ذلك المسار الى ان غالبية القطاعات غير النفطية قد عانت من ركود في قيمتها المضافة خلال فترة التسعينات، باستثناء قطاعات الخدمات الاجتماعية المتمثلة بالخدمات العامة والصحة والتعليم.

ومما لاشك فيه ان هنالك عوامل عارضة ومحددات عديدة قد تظافرت لبروز حالة التذبذب والركود وتكريسها. ومن بين أهم تلك العوامل، بطبيعة الحال، عدم نمو العوائد النفطية بمعدلات كافية، في الوقت الذي لا تتوافر فيه موارد بديلة للصرف الأجنبي، مما أدى إلى شحة المتوفر من مستلزمات تشغيل الأنشطة الإنتاجية، والتي تحتوي بطبعها على مكون استيرادي عال. أما العامل العارض الآخر والمصاحب، فهو التبعات السلبية التي أفرزها الحظر الجوي في بداية التسعينات، والعقوبات الاقتصادية التي بدأت في النصف الثاني من الثمانينات، حيث عمل كلاهما على أحداث ضرر بالغ في أداء النشاط الاقتصادي في

جدول رقم 24 الخسائر المادية المترتبة على الحظر الجوي والمقاطعة الاقتصادية (1992 - 1998)

القطاعات	قيمة الخسائر المادية (بالاف الدولارات)
قطاع الصحة والضمان الاجتماعي	294 000
قطاع الزراعة	472 155
قطاع الثروة الحيوانية	7 187 000
قطاع المواصلات والنقل	3 485 000
قطاع الصناعة والمعادن	7 200 000
قطاع الاقتصاد والتجارة	8 200 000
قطاع الطاقة (النفط والكهرباء)	7 000 000
إجمالي الخسائر	33 838 155

القطاعات المختلفة.وتدلل الاحصاءات والدراسات التى تم القيام بها لتحديد الاضرار المادية الناشئة عن تلك وفى اطار مثل هذه المحددات، فإن سياسة تكييف الاقتصاد الليبى لتلك الصدمات الخارجية الطارئة قد تشكلت من جرعة قوية من الضغط على الطلب، ومن إبطاء المعدل الحقيقي لتكوين رأس المال المحلي. وعليه فمن الملاحظ، أن نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي قد بدأت بالتراجع الى أن انحسرت عام 1997 بحدود 13.96% بعد أن كانت تمثل أكثر من 28% في السنوات الأولى للثمانينات.

تكيّف الاقتصاد للصدمات الخارجية الطارئة تشكّل من جرعة قوية من الضغط على الطلب وابطاء المعدل الحقيقي لتكوين راس المال المحلي.

ولتوضيح الصورة على المستوى القطاعي يبدو، وكما يوضحه الشكل رقم (18)، أن المعدلات الجارية المركبة للنمو السنوي للقطاعات الرئيسية غير النفطية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الثلاث الماضية قد شهدت تغيرات حادة. فالعقد الأول للتنمية في ليبيا (1970 – 1980) حقق أعلى معدلات مطلوبة للتصحيح الهيكلي، وبصورة متقاربة لجميع القطاعات الأساسية وبشكل يتجاوز بأضعاف معدلات نمو السكان .

جدول رقم 25 قيمة ونسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي (مليون دينار، بالاسعار الجارية) 1983 - 1997 سنوات مختارة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)	إجمالي التكوين الرأسمالي قيمة	إجمالي التكوين الرأسمالي %من الناتج المحلي
1983	8931.9	2524.3	28.26
1986	7131.5	1375.9	19.29
1991	8805.1	1034.3	11.75
1995	13121.3	1375.0	10.48
1997	13742.8	1918.0	13.96

شكل رقم 18 مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو فيها

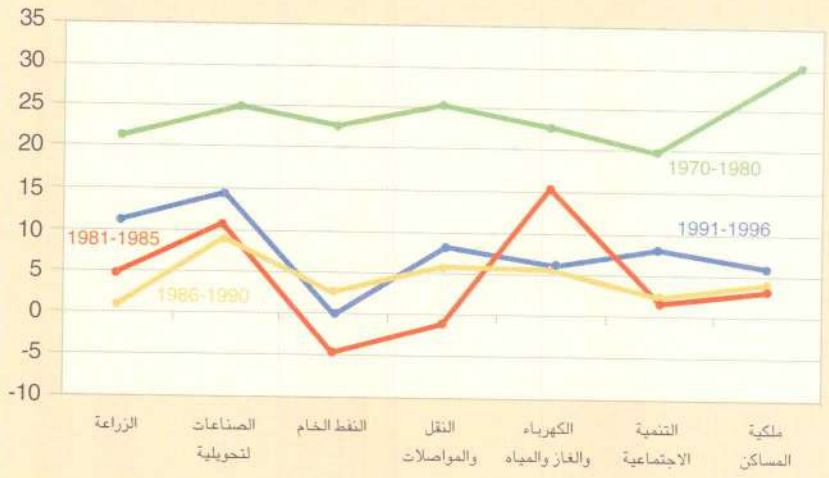

أما العقدين الثاني والثالث فقد شهدا تذبذباً في عديد السنوات بالنسبة لمعدلات الأداء والنمو، ولذا فإن مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد تناسبت عكسياً مع مساهمة القطاع النفطي، حيث أن قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة التحويلية) قد ارتفعت مساهمتهما نسبياً إلى أكثر من 5.1% و 7.1% خلال نهاية الثمانينات، واستمرتا في الارتفاع لتسجلا نسباً قدرها 6.6% و 9.4% على التوالي خلال عام 1996. وفيما يتعلق بقطاعات التنمية الاجتماعية، فقد بدأت تلك القطاعات ومنذ بداية الثمانينات، تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في مساهمتها في الناتج المحلي.

خلاصة، نورد أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التحليلات المتعلقة بأنماط تغير هيكل النشاط الاقتصادي، وبقدر ما يساعدنا ذلك في الإجابة على سؤال التواصل في النمو، وتحقق مقومات التنمية البشرية المستدامة.

■ **أولا**: يتضح، وبجلاء، تعرض مجهودات تغيير الهيكل الاقتصادي، والمطلوبة أساساً لاستدامة النمو، إلى التقطع ومن ثم الانتهاء الى حالة الاختلال. اذ أن إدارة الاقتصاد الكلي لم تتوصل إلى هدف تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرته الأدائية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

فالملاحظ بهذا الصدد أن الناتج المحلي غير النفطي لم يتعد أكثر من 76 % في أفضل حالاته. ويبدو أن مسار هذا التطور، كما جرى تفصيله سلفا، لا يعكس بالضرورة تغيراً جذرياً في الهيكل الاقتصادي بقدر ما يعكس التغير في أسعار المبيعات النفطية. وللاستدلال على ذلك نشير إلى أن الناتج غير النفطي الذي احتل 59.1% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 1985 على سبيل المثال، قد حقق ذلك نتيجة لمحصلة متغيرين أساسيين، أولهما زيادة قيمة الناتج غير النفطي ذاتها بنسبة 28.3% مقارنة بما كانت عليه عام 1980، وثانيهما هو نقص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.7% بسبب انخفاض أسعار النفط خلال الفترة المذكورة 1980 – 1985.

■ **ثانيا**: انخفاض النصيب النسبي للقطاعات السلعية غير النفطية، وتدني مستويات مساهمتها في كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي. فلم تتجاوز، على سبيل المثال، مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 23 % بالحد الأعلى خلال أي فترة، في حين أن الحد الأدنى المتفق عليه دولياً لتواصل واستدامة حركة التصنيع التحويلي هو أن يحظى القطاع بحوالي 25% من الناتج المحلي على اقل تقدير.

يضاف إلى أعلاه عدم قدرة تلك القطاعات السلعية على زيادة معدلات دخل الفرد، وخاصة إذا حاولنا تقييم النمو من زاوية قدرته على توليد العمل، واضفنا متغير الاستخدام إلى جملة المتغيرات الواردة في التحليل. ففي الوقت الذي يقوم قطاع الزراعة، مثلا، باستخدام أعداد كبيرة من النشطين اقتصاديا (18.55 % عام 1990) ألا أن إسهامه في الناتج الإجمالي لا يتعدى أكثر من 4.15 % للعام ذاته، وذلك على عكس قطاع النفط الذي يستخدم حوالي 1.7% من القوى العاملة ولكنه يولد 35.4% من الناتج المحلي (جدول رقم 26).

ولا شك أن لذلك تبعات عديدة على الدخل الأسري، فتواضع الأداء في القطاع الزراعي له مضاعفات على الاستخدام والدخل ثم على المستوى المعيشي.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فإن معدلات الاستخدام في إطاره لم تتعد في الحد الأعلى أكثر من 10%، وهي بذلك لا تتطابق في اقصى حالاتها مع الحد الأدنى المتفق عليه دولياً للحكم على حركة التصنيع ومدى ديناميتها في البلد المعين والمقرر بحدود 10% بين السكان ككل.

■ **ثالثا**: ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية بالمقارنة بمساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي، فقد بقي ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية يشكل النسبة الكبرى من الناتج في القطاعات غير النفطية. ويشير ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية السلعية بالرغم مما حظيت به قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية الثلاث من استثمارات ضخمة خلال العقود الثلاثة الماضية وصلت الى حدود 12220.6 مليون دينار.

باختصار، لم تفلح ادارة الاقتصاد الكلي في تحقيق الاستدامة في النمو وتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته الادائية للاستثمار والاستخدام في القطاعات الانتاجية غير النفطية.

جدول رقم 26 معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي والاستخدام في القطاعات الرئيسية (%)

القطاعات	1970		1980		1990		1995	
	نسبة المساهمة في الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الاستخدام	نسبة المساهمة في الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الاستخدام	نسبة المساهمة في الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الاستخدام	نسبة المساهمة في الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الاستخدام
الزراعة	2.6	29.6	2.2	18.9	4.15	18.55	6.4	17.9
الصناعة التحويلية	2.4	4.7	2.9	7.1	22.9	9.8	12.7	10.5
النفط	63.1	2.3	61.8	1.7	35.4	1.7	25.3	1.7

■ رابعاً: يتبين من التحليل أن استمرار إنجازات التنمية البشرية وقطاعاتها يبقى معتمداً على حجم الأنفاق الحكومي، والذي يرتهن بدوره بحجم الإيرادات النفطية. ومع مثل هذا الارتباط المؤسسي للتنمية البشرية يصبح من الصعب الحفاظ على التواصل والاستدامة، وعلى التوازن بين الأبعاد البشرية والأبعاد الاقتصادية في المجهود الإنمائي. فتراجع إيرادات ميزانية الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لا يضمن على المدى البعيد الحفاظ على مستويات إنفاق عالية على قطاعات التنمية البشرية.

علاوة على ذلك، يتضح من تحليل أنماط التغير الهيكلي الاهتمام النسبي لقطاعات التنمية الاجتماعية والبشرية، والذي يعكس الموقف الإيجابي للدولة، والدعم السياسي والشرعية التي تتمتع بها تلك القطاعات، والقناعة بالاستثمار المجدي في البشر. إلا أن استمرار الإنفاق عليها كان على حساب الاقتطاع من الجوانب الاستثمارية والقطاعات الإنتاجية الأخرى. ولم يتم النظر لذلك من زاوية العلاقة العضوية والمتكاملة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. فتوسيع خيارات الجماهير، كهدف نهائي للتنمية البشرية، يتطلب عادة احتساب معدلات العائد الاجتماعي، والتكاليف الاستثمارية للقطاعات الاجتماعية، وبحيث تترابط بصورة متشابكة مع القطاعات الإنتاجية من أجل ضمان العلاقة العضوية بين سياسات الرفاه وسياسات الإنتاج، وتحقيق النمو المستدام القادر على مواجهة جهتين أساسيتين في آن واحد : التكيف للصدمات الخارجية ومراعاة الاعتبارات الاجتماعية الداخلية.

النمو الاقتصادي وسؤال التوازن والاعتماد على الذات

يختص سؤال التوازن بالتعرف على العلاقة القائمة بين قوى الاستهلاك وقوى الإنتاج. ومن منظور التنمية البشرية، فإن مفهوم توسيع خيارات الفرد والمجتمع يعني في أحد أبعاده المادية أن الاستهلاك هو غاية نهائية للرفاه البشري وللاقتصاد الوطني، ولكن بشرط وجود مقدرة على الإنتاج، وعلى توفير مستلزمات الحاجات الاجتماعية المتجددة للجماهير في إطار تنمية متوازنة.

ومن خلال تحليلنا في هذا الفصل لأنماط الأنفاق في ميزانية الدولة نستطيع أن نتعرف على أولويات السياسة العامة لإدارة الاقتصاد الكلي في الحقل المالي، وكذلك طبيعة القيود التي تحد من قدرة راسمي السياسات وأجهزة الدولة على الأنفاق، وأشكال تخصيص ذلك الأنفاق في توظيف الموارد.

ولعل غياب التخطيط وعدم اعتماد الخطط المرحلية (الثلاثية أو الخمسية) قد أثر تأثيراً سلبياً واضحاً على هدف توظيف الموارد بصورة متوازنة خلال الفترة الماضية. فالخطط تمتلك عادة القدرة على وضع التصورات المستقبلية للأولويات، كما تضع وتحدد الأساليب التي تحاول تعبئة الموارد والتغلب على جوانب القصور، من خلال التسلح بنظرة عملية، وفهم واضح للتكاليف والعوائد، ولاختيار فاعلية المشاهد المختلفة في الأنفاق العام. كما أن الخطط عادة تضع مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها، وعلى تدبير الموارد اللازمة لتنفيذها، سواء أكان ذلك في قطاعات التنمية البشرية أو في مجال التوسع في القاعدة الإنتاجية.

ولا شك بأن العودة الأخيرة الى نظام الخطط الانمائية الوطنية في ليبيا يشكل تطوراً هاماً أخذته المؤتمرات الشعبية الاساسية بنظر الاعتبار لوضع الاقتصاد الوطني على أساسيات صحيحة تضمن له استدامة النمو والتوازن، وتساعد في تحقيق علاقة عضوية ومترابطة بين سياسات الرفاه وسياسات الإنتاج.

واضح أن مجهودات التنمية منذ بدء السبعينات، وما تضمنته من برامج ضخمة في تطوير الاقتصاد والمجتمع الليبي، قد جرى تنفيذها في اعتماد شبة،

يختص سؤال التوازن بالتعرف على العلاقة القائمة بين قوى الاستهلاك وقوى الإنتاج.

مطلق على الموارد النفطية، كمصدر أساسي لتمويل برامج الأنفاق العام في الخطط أو البرامج الاستثمارية. وواضح كذلك أن المال في البداية لم يشكل عنصر ندرة، وذلك لوفرته النسبية والتي بدأت تتزايد مع زيادة العوائد النفطية.

إلا أن التعامل مع المورد النفطي كان على أساس افتراضه دخلاً متجددا. ولذلك فإن خطط وبرامج التنمية المتعاقبة تعاملت، ومن منطلق الوفرة، في زيادة الأعباء العامة، وبناء الهياكل الأرتكازية المادية والاجتماعية لمجتمع الرفاه. وعند هبوط أسعار النفط كان على الدولة الاستمرار في الحفاظ على مستويات الرفاه، ومواصلة الأنفاق لصيانة المكاسب التي تحققت، الأمر الذي أدى الى التمويل بالعجز، والاقتراض المحلي، وتفاقم المديونية المحلية، وظهور حالة العجز الحقيقي في الميزانية العامة للدولة متمثلة في الفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة.

تم التعامل مع المورد النفطي بافتراضه دخلا متجددا مما ادى فيما بعد الى التمويل بالعجز.

ويلاحظ بهذا الصدد أن حجم الدين العام المحلي المصرفي قد ارتفع من 5545 مليون دينار عام 1990 الى 8073.6 مليون دينار عام 1997، ولتبلغ نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي 71.5% و 62.5% للسنتين المذكورتين على التوالي.

ومن خلال الرجوع الى تفاصيل الميزانية العامة، يتضح بهذا الصدد أن الأنفاق العام خلال الفترة 1983 – 1996 قد بلغ حوالي 50 مليار دينار، في الوقت الذي لم تتعد فيه الإيرادات أكثر من 41.5 مليار دينار، وذلك بسبب تدهور المبيعات النفطية وتراجع أسعارها خلال تلك الفترة. وبالشكل الذي يوضحه الجدول رقم (27) حول تطور كل من إجمالي النفقات وأجمالي الإيرادات، نستنتج أن نسبة عجز الميزانية قد بلغت أوجها في العام 1986، حيث وصلت الى 70% قبل أن تأخذ بالانخفاض بعد التخلي عن السياسة التوسعية بدأ من ذلك العام. أما نسبة العجز الى الناتج المحلى الاجمالى فقد وصلت هى الاخرى الى نحو 21% عام 1986 ثم بدأت بالتقلص، وتحقيق فوائض فى غالبية سنوات التسعينات.

ويمكن القول بأن هنالك عوامل عديدة قد تضافرت لتخفيض العجز، فمن ناحية هنالك الارتفاع في عوائد النفط، ومن ناحية أخرى الحد من النفقات الاستثمارية والإضافية بشكل واضح. وعليه فقد انخفض العجز الى نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، وتحول الى فائض أو عجز معتدل بعد ذلك. ومع استمرار التصاعد أو الثبات في العوائد النفطية، فإن كلا من الاستثمار والنفقات الإضافية قد تحملا فاتورة الحفاظ على توازن الميزانية، مما أضر بالنمو طويل الأمد، وأدى الى ترك الاقتصاد في حالة الركود والذي كان من نوع الركود التضخمي، حيث أخذ الأخير بالزيادة والتسارع بسبب عدم توازن العرض والطلب من السلع والخدمات، ومما قاد بدوره الى ارتفاع الأسعار.

بقى أن نذكر بأن السياسة الانكماشية التي أتبعت أسلوب الحد من نسبة الإنفاق الاستثماري العام قد تضاعفت أثارها السلبية على الحركية الاقتصادية وعلى إمكانيات خلق المزيد من فرص العمل من جراء عدم وجود استثمارات متأتية من القطاع الخاص جديرة بتعويض الخلل أو المساهمة في الحد منه وذلك بسبب ضعف مساهمة ذلك القطاع.

من جانب آخر، يلاحظ بأن ما زاد في الخلل الحاصل في الإنفاق العام هو أنه الى جانب الحد من الإنفاق الاستثماري فقد تواصل الارتفاع في نسبة ما تستأثر به النفقات التسييرية وما ظل يحظى به قطاع

جدول رقم 27 تطور رصيد الموازنة العامة للدولة 1983 - 1997 (مليون دينار) – سنوات مختارة –

السنة	إجمالي الإيرادات (أ)	إجمالي المصروفات (ب)	الرصيد (أ - ب)	% العجز أو الفائض من الموازنة	% العجز أو الفائض من الناتج المحلي
1983	3448.1	4503.0	(-1054.9)	(-30.6)	(-11.8)
1986	2137.6	3636.5	(-1498.9)	(-70.1)	(-21)
1989	2504.0	2912.0	(-408.0)	(-16.3)	(-5.4)
1990	2945.0	2594.0	351.0	11.9	4.4
1992	2686.0	2721.0	(-35.0)	(-1.3)	(-0.4)
1993	2575.0	2968.0	(-393.0)	(-15.3)	(-4.1)
1995	3679.9	3474.0	205.0	5.6	1.8
1997	5330.0	4851.0	479.0	9.0	3.9

الأجور والمرتبات من إجمالي الإنفاق العام، حيث بلغ وفقاً لأرقام الحسابات الختامية نحو 43% عام 1998 مقارنة بنحو 46% عام 1993، وهي نسبة عالية تماماً حتى بالمقارنة مع بقية البلدان العربية النفطية، حيث لا تتعدى تلك النسبة في حالة الكويت على سبيل المثال أكثر من 29.5% وفق أرقام 1997.

ومن أجل استكمال صورة الميزانية العامة للدولة، نراجع كذلك خريطة الإيرادات العامة لنتبين من خلال تحليل هيكلها عديد الاختلالات، فالإيرادات النفطية مازالت تشكل المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، حيث تبلغ نسبة مساهمتها نحو 68.4% من إجمالي الإيرادات العامة للعام 1998، مقارنة بنسبة مقاربة عام 1984 اذ وصلت آنذاك الى 68.8%.

وفي مقابل تلك النسبة العالية للمساهمة النفطية في الإيرادات العامة يبقى النصيب النسبي لإجمالي الضرائب المباشرة والرسوم متواضعا، حيث يتضح من الأرقام التي يوفرها جدول رقم (28) أنها لا تتعدى أكثر من 11.5% عام 1996 مقارنة بنسبة 15.3% في عام 1986.

وإذا مأخذنا بالتحديد النصيب النسبي للإيرادات العامة من رسوم الخدمات فيلاحظ بأنها لم تتجاوز أكثر من 2.8% من إجمالي الإيرادات في عام 1993 مقارنة بنسبة 2.4 %عام 1983.

ويرجع ذلك بالأساس، وكما تمت الإشارة له سلفا، الى أن تطبيق سياسات الرفاه قد جعلت الأنفاق العام يقوم على مبدأ الدعم في كافة أبوابه، وعلى تسعير سلع النفع العام وتبني سياسة الإعانات. وتلك مبادئ محمودة من منظور التنمية البشرية، ولكن بشرط توازن قوى الاستهلاك وقوى الإنتاج من أجل ضمان الاستدامة وإعادة إنتاج الحاجات الاجتماعية المتجددة، وليس من خلال إطلاق قوى الأولى وتحجيم قوى الثانية أو تغليب مُعامل الرفاه على مُعامل أفضلية الإنتاج.

وفي مقابل الضعف الواضح للإيرادات العامة غير النفطية، يلاحظ كذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي (بشقيه العام والخاص) الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ بأن الاستهلاك العام الذي

جدول رقم 28 نسبة الضرائب والرسوم الى اجمالي الايرادات
1983 - 1996 – سنوات مختارة –

السنة	أجمالي الايرادات (مليون دينار)	الايرادات من الرسوم والضرائب	نسبة الايرادات من الرسوم والضرائب
1983	3448.1	441.4	12.8
1986	2137.6	328.1	15.3
1990	2945.0	268.0	9.1
1993	2575.0	473.0	18.4
1996	4073.9	467.3	11.5

تتحمله الدولة قد وصل في بعض السنوات الى أكثر من نصف حجم الاستهلاك النهائي (52.6% عام 1984) قبل أن يأخذ مسار الانخفاض التدريجي والتذبذب خلال النصف الثاني من الثمانينات (29.9% عام 1987) والنصف الأول من التسعينات (34.5% عام 1990 و 30.9% عام 1993) ثم ليعاود الصعود في النصف الثاني من التسعينات ليصل لحدود 40%، وكما يتضح ذلك في بيانات الجدول رقم (29).

الاستهلاك العام الذي تتحمله الدولة وصل في بعض السنوات الى اكثر من نصف حجم الاستهلاك النهائي.

ويتجلى بصورة أوضح معامل أفضلية الاستهلاك من خلال مقارنة نسبة الاستهلاك النهائي الى الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي، حيث يتبين وفق بيانات الحسابات القومية (جدول رقم 30)، أن نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي النفطي قد ارتفعت عام 1997 الى 396% أي أربعة أضعاف ذلك الناتج، بعد أن كانت تمثل مرة ونصف منه 156.2% عام 1983، أما عن نسبة الاستهلاك الى الناتج غير النفطي فقد أخذت مسار التراجع المعتدل خلال ذات الأعوام 1983 ، 1997 حيث شكلت نحو 127.4% و113.8% على التوالي.

جدول رقم 29 تطور نسب الاستهلاك العام والخاص الى اجمالي الاستهلاك النهائي (مليون دينار) 1983 - 1996 – سنوات مختارة –

السنة	اجمالي الاستهلاك النهائي	% الاستهلاك العام	% الاستهلاك الخاص
1983	5971.0	39.9	60.1
1985	2845.0	52.6	47.4
1989	3893.7	39.3	60.7
1993	5959.0	30.9	69.1
1996	6154.4	39.8	60.2

جدول رقم 30 طور اجمالي الاستهلاك ونسبته الى الناتج المحلي النفطي وغير النفطي 1983 - 1997 – سنوات مختارة –

السنوات	اجمالي الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الاجمالي		نسبة الاستهلاك النهائي الى	
		النفطي	غير النفطي	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي
1983	5971.0	3823.6	4688.1	156.2	127.4
1985	5313.7	3501.0	4351.1	151.8	122.1
1990	5787.0	27408	500.8	211.1	115.5
1997	11564.2	2919.3	10162.4	396.1	113.8

مستقبل ادارة الاقتصاد الكلي – مشهد التوظيف الامثل للموارد –

مقومات التنمية البشرية لم تزل بحاجة الى تحقيق عنصري الاستدامة والتوازن.

يتبين من خلال جملة التحليلات التى تناولناها فيما سبق من هذا الفصل حول طبيعة الهيكل الاقتصادي، وأنماط نموه، والعلاقة القائمة بين قوى الإنتاج وقوى الاستهلاك، أن مقومات التنمية البشرية لم تزل بحاجة إلى تحقيق عنصري الاستدامة والتوازن. كما أن قيام الأنفاق العام على مسلمة الوفرة المادية لإنجاز مهام مجتمع الرفاه قد أدى الى الأتكاء على النفط بدلاً من الاعتماد على الذات، والى وجود الخلل بين بعدي الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعي في معادلة التنمية، الأمر الذي قد يؤدي مستقبلاً الى تهديد مكتسبات التنمية البشرية ذاتها والتي أوصلت ليبيا الى تصنيف الدول ذات الأداء العالي في ذلك المضمار.

الخطة القادمة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتثبيت حالة التوازن.

وقد استأثرت مراجعات إنجاز الاقتصاد الوطني حيزاً كبيراً من مناقشة راسمي السياسات في إطار مجلس التخطيط العام خلال السنتين الماضيتين، وقادت نتائجها الى وضع تصورات إستراتيجية بعيدة المدى، والى ضرورة اعتماد خطة وطنية بعدة مراحل تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

تتحدد الخطة المقترحة على مستوى إدارة الاقتصاد الكلي بجملة سياسات مثل السياسة المالية، والنقدية، والسياسة التجارية، وسياسة الاستثمار، وسياسة الاستخدام، والسياسة الاجتماعية، والبيئية، حيث تعمل مجتمعة على نحو شمولي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضبط الإنفاق وتثبيت حالة التوازن.

أما على مستوى الوحدات الاقتصادية، فيجري ذلك في إطار تنظيم الأوضاع المؤسسية والإدارية القائمة وفق معايير تضمن النجاعة الكاملة، وتقر مبدأ الحوافز لزيادة الإنتاج، ومحاربة الظواهر السلبية، وتطوير المهارات التسييرية والفنية، وتأهيل الفعاليات الاقتصادية، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري وترشيد سبل الانتفاع منه، ووضع سياسة وطنية للبحث والتطوير مبنية على هياكل ارتكازية للعلوم والتكنولوجيا ومربوطة بالإنتاج.

ولاشك بأن مثل هذا التصور المتكامل جدير بتهيئة المناخ الملائم لتفعيل النمو وضمان تواصله، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومعالجة العجوزات في الميزانية العامة والايرادات من النقد الأجنبي، وايجاد مصادر بديلة للدخل تتميز بالثبات والاستمرار.

الا أن ذلك المنظور للتغير الاجتماعي والاقتصادي الشامل وإصلاح الخلل القائم لا يمكن أن يتم إلا من خلال تطوير العملية التخطيطية ذاتها، وذلك من خلال ربطها بأجهزة مقتدرة لتحليل السياسات ورسم المشاهد الحاضرة والمستقبلية والمبنية على معرفة بالبدائل المتاحة وتكييفها الى الحقائق الاقتصادية الجديدة من أجل بناء اقتصاد وطني ذو قدرة تنافسية عالية. كما يتطلب الأمر توفير القدرة على تحليل وتركيب المشاهد المختلفة لحل المشكلات المعقدة تحت أوضاع عدم اليقين التي تحيط بالأسواق النفطية العالمية وبالاقتصاد العالمي والمصالح المتنافسة، وتقييم نقاط الضعف والقوة في كل مشهد مقترح. أما على المستوى المحلي فإن القدرة على تحليل السياسات لا تكتفي بتحديد شروط تطوير الاقتصاد الكلي والإطر العملية للحوافز، بل تتعدى ذلك لتقدير إمكانيات الاستجابة لتلك الحوافز وتقييم طبيعة الدينامية الاقتصادية القائمة أساساً في التشكيلات الاجتماعية، وتشخيص عوامل الفشل المحتملة في أداء السوق من جانب، ومدى القبول الاجتماعي لبرامج إعادة الهيكلة من جانب آخر.

وفي إطار السياق الليبي المقترح للتنمية البشرية المستدامة، والذي تطرق التقرير الحالي الى إبعاده في فصل سابق، فإن أهداف المرحلة القادمة يمكن حصرها بالآتي:

■ **العمل على استدامة مكاسب التنمية البشرية وزيادة حالة الرفاهية الاقتصادية عن طريق الرفع من المستوى المعاشي للمجتمع وقدرته الشرائية ومقابلة الحاجات الاجتماعية المتجددة.** يعني ذلك ضرورة تحقيق معدلات زيادة في الإنتاج تفوق معدل الزيادة في نمو السكان، من خلال تحسين كفاءة الموارد الإنتاجية لتوفير المزيد من السلع والخدمات، وتطبيق السياسات الاقتصادية القائمة على توسيع الخيارات، وضم أوسع شرائح اجتماعية ممكنة في الدورة الاقتصادية والإنتاج، وتوفير الحوافز اللازمة للعمل الفردي والتشاركي، وإيجاد علاقة عضوية بين الاقتصاد الكلي وواقع الأسر المعيشية بشرائحها المختلفة، وبالذات محدودة الدخل، من أجل تحقيق الموازنة البشرية في الخطة الإنمائية.

■ **رفع الكفاءة الإنتاجية، والحصول على أقصى إنتاج ممكن من العناصر المستخدمة، ومن خلال إتباع أفضل الطرق لتعبئة وتوظيف الموارد ووفق حسابات التكلفة والعائد والفاعلية على أن يجري تشغيل عناصر الإنتاج على أساس مبدأ الندرة النسبية للموارد، وتحسين أداءها في ظل مناخ تنافسي ملائم.**

يتطلب الأمر كذلك تقويم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الإنتاجية العامة، وإعادة النظر في أوضاعها، وإمكانات استمرارها، وتحسين اقتصادياتها والتأكد من نجاعتها من النواحي المحاسبية والمالية والتسييرية كما يستلزم إعادة هيكلة منشآت القطاع العام وفك ارتباطها الفعلي من ناحية الممارسات والمرجعية الوظيفية، وتوفير عناصر استقلالها، وخضوعها الى معايير الربحية وتوسيع مجال الملكية فيها، على أن يجري العمل على إزالة القيود والممارسات التي تؤدي الى تشوه عمل الآليات الاقتصادية (العقبات الإدارية، قيود الاستيراد والتصدير، مراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي عموما، وبالقطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي بالتحديد وبالتسعير وإقامة المنشآت والحوافز الضريبية...).

■ **تخفيف العبء على الخزانة العامة، وترشيد الأنفاق العام وليس ضغطه بشكل انكماشي، وبحيث يؤدي الى تكاليف اجتماعية إضافية.** إلا أن ذلك لا يعفي من ضرورة زيادة الإنفاق في مجال وضغطه في مجالات أخرى وفق معايير اقتصادية واجتماعية من اجل تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنفقات المطلوبة، ومعالجة الدين العام، وتشجيع الادخار المحلي للأفراد والمؤسسات، وإقرار الحوافز الضرورية لزيادة معدلاته، وتوفير المناخ الاقتصادي المناسب لتوظيف تلك المدخرات في مختلف الأنشطة الاقتصادية لزيادة الإنتاجية.

ويمكن أن يتم ذلك، في أحد جوانبه الأساسية، من خلال تقليص دور القطاع العام وقصره على السلع والخدمات ذات النفع العام والطبيعة السيادية، وبما يعمل على تخفيف العبء المالي والإداري عن كاهل الدولة، وترشيد دورها الإنمائي. ولاشك بأن تحقيق ذلك يساعد على استمرار اهتمام الدولة وتفرغها لتوفير الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية المساندة للإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وتوفير السياسات ذات المرجعيات والقواعد المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ووضع الأسس اللازمة للاستراتيجيات بعيدة المدى والغايات متوسطة الأجل، وضمان الإجماع الاجتماعي حولها، وتبصير الجماهير بالرؤية المستقبلية. يرتكز أهتمام الدولة كذلك على لعب الدور الحاسم في تطوير نظم المعلومات ودعم مجهودات البحث والتطوير، وإنشاء الأطر المؤسسية اللازمة لتنسيق وتبادل المعلومات بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين المنشآت الكبرى والمنشآت الصغرى والمتوسطة.

ولعل الأهم من ذلك كله هو دور الدولة في السهر على إدارة الاقتصاد الكلي، واتباع السياسة التدخلية التي تصب في هدف رفع الكفاءة الاقتصادية واستدامة النمو، وإتاحة المجال أمام القطاع الفردي والتشاركي لارتياد الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وبما يتناسب مع إمكانياته المالية وقدراته التنفيذية ومسئولياته الاجتماعية، في ذات الوقت الذي تؤمن فيه الدولة منع الاحتكار وعدم تمركز الملكيات الكبرى بيد القلة وسوء الاستغلال. يوازي ذلك دورها في مراعاة توزيع الأصول، والسهر على الحد من هدر المال العام، ودعم طاقتها الضريبية، مع عدم الإضرار بحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار.

■ **احتواء الضغوط التضخمية باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية، وبالشكل الذي يؤدي الى ضبط التوسع النقدي بحيث يكون معدل نمو عرض النقود متناسباً مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، من أجل المحافظة على استقرار الأسعار مع توفير السيولة الكافية في الاقتصاد الوطني. يصاحب ذلك إتباع سياسة إئتمان مرنة لتشجيع النشاط الإنتاجي للتشاركيات، والشركات المساهمة، والمبادرات الفردية، وفي ظل خدمات مصرفية متطورة.**

استدامة مكاسب التنمية البشرية تتطلب تحسين كفاءة الموارد الإنتاجية.

تقييم المشاريع الانتاجية العامة على أساس الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

تقليص دور القطاع العام وقصره على السلع والخدمات ذات النفع العام والطبيعة السيادية.

احتواء الضغوط التضخمية هو الشرط الأساسي لاقتصاد قوي ومتماسك.

ويعني ذلك التوسع في سياسات القروض بمختلف مستوياتها ومجالاتها، من أجل خلق مواطن شغل جديدة، وتنشيط الحركة الاقتصادية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، واستخدام أسعار الفائدة لجذب المدخرات، وتشجيع الاستثمار، وضبط السيولة، والرفع التدريجي للقيود المفروضة على استعمالات النقد الأجنبي، وإقرار سعر صرف للدينار الليبي على أساس سعر الصرف التعادلي، والعمل على وضع سياسة تصديرية محكمة للمنتجات غير النفطية، وترشيد كل من الاستهلاك والاستيراد، وإزالة التشوه في الأسعار، والقضاء على السوق الموازية.

تحديث القطاع الاقتصادي غير المنظم وتوثيق روابطه الامامية والخلفية بالقطاع المنظم.

■ **تحديث القطاع الاقتصادي غير المنظم، والذي يحتل مساحة كبيرة من المعاملات التجارية ومن استيعاب القوى العاملة بوقت دائم أو جزئي** (تعددية المهن)، والعمل على توثيق روابطه الأمامية والخلفية بالقطاع الاقتصادي المنظم، وإدخال التغيرات الهيكلية عليه لتحويله من النشاط التجاري المهيمن الى النشاط الإنتاجي.

■ **تطوير سياسات الاستخدام والتوظيف القطاعي للموارد البشرية لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، ويعني ذلك التأكيد على أن الوظيفة هي غاية إنتاجية ترتبط بما يتوفر للفرد من قدرات مهارية وعلمية وفنية، وعدم قصرها على كونها غاية اجتماعية وأداة توزيعية.** ويتطلب الأمر، على مستوى السياسات، الحد من التضخم الوظيفي الناتج عن التوسع المستمر للجهاز الإداري للدولة، وما يصاحبه من انتشار ظاهرة الاستخدام المنقوص، وانخفاض الإنتاجية، وبطء تقديم الخدمات، وضعف الانضباط، وزيادة حدة الروتين.

مطلوب معايير بديلة لتخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية والابتعاد عن سياسة التوظيف الاجتماعي.

ولا يمكن التغلب على تلك الظواهر السلبية إلا من خلال وضع سياسة وطنية مختلفة للاستخدام وتخطيط القوى العاملة، تقوم على تفادي الأساليب التقليدية الماضية في تكديس العمالة الوطنية في إدارات الدولة والمنشآت المملوكة من قبل المجتمع، وإرساء القواعد لأساليب جديدة تربط بين تخطيط القوى العاملة وتوسيع الفرص في العمل التشاركي والفردي، على أن يصاحب ذلك برنامجاً وطنياً تتعهد من خلاله الدولة بنواحي التكوين والتدريب، وتسهيلات الأقراض، واختيار المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتحديد جدواها، وتشغيلها والتأكد من ربحيتها في بعض الحالات، قبل تسليمها للمؤهلين في القطاع التشاركي.

من جانب آخر، تتضمن السياسة الوطنية المقترحة وضع برنامج وطني لإعادة نشر قوة العمل بتشكيلتها الحالية على المواقع الإنتاجية، وبصورة مبنية على مسح وطني لسوق العمل محدد لهذا الغرض، حيث يجري تصنيف المنشآت وفقاً لنوعها، وحجمها ودرجة رأسمالها التكنولوجي، ومدى كثافة العمل، وطبيعة طلب السوق من المهارات المتعددة، وتحديد الإمكان المستقبلي للتوسع، والبحث في النواقص، والاحتياجات، والفوائض في المهارات المختلفة.

■ **زيادة عوائد رأس المال الاجتماعي عن طريق تطوير العمل الإداري، وإدخال مبادئ الإدارة الحديثة، وتحقيق الاستفادة القصوى من المعلوماتية في تحقيق كفاءة الأداء، وسرعة المعاملات، والانتفاع من الموارد المادية والبشرية بالشكل الذي يحقق مردودات عالية.** يصاحب ذلك ضرورة تقوية الأشكال التنظيمية، ومؤسسات الربط والتشبيك بين المنشآت، إذ أنها في إطار سياسة التثبيت الاقتصادي وإعادة الهيكلة لا يمكن أن تعمل كوحدات منعزلة، وبدون ترابطات قوية فيما بينها ومع بقية عناصر الاقتصاد الوطني، مما يستوجب توفير عديد المدخلات والخدمات والمعلومات والبنى التحتية والقواعد والمقاييس لتمكين المنشآت بمستوياتها وأحجامها المختلفة من الإنتاج والاستثمار والنمو.

■ **بناء القدرة التكنولوجية باعتبارها الشكل الرئيسي للمعرفة المنظمة – والعمل على حيازة وتطوير المعرفة المتجددة،** وربط مؤسسات البحث والتطوير بمراكز الإنتاج من جانب، وبالجامعات ومراكز البحوث المتخصصة والمختبرات وبيوت الخبرة من جانب آخر.

■ **وضع سياسة اجتماعية مصاحبة لإعادة الهيكلة الاقتصادية ترتبط عضوياً بالتحول نحو مجتمع الإنتاج،** وتضمن النهوض بالأوضاع المجتمعية، وتأخذ بالاعتبار تحسين الأوضاع المعيشية للشرائح الاجتماعية المختلفة، وبالذات ذوي الدخل المحدود، كما تسهر على الاهتمام بقطاعات التنمية البشرية، وتطوير أداءها وفاعليتها، وبالشكل الذي سيوضحه التقرير تفصيلاً في الفصول القادمة.

الاسكان والبعد المكاني للتنمية البشرية

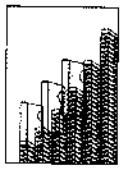

الانجاز القطاعي للتنمية البشرية

يشكل السكن أحد الأركان الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، ومن بين الشروط الفاعلة في تقرير نمو قدرات الفرد والعائلة والمجتمع وتطوير العلاقة بالأرض وبالبيئة. وهو بذلك حق من حقوق الإنسان في حصوله على مأوى صحي ومريح وملائم للكرامة البشرية واحترام الذات (اطار رقم 20) .

في مجال تحليل الإنجاز الوطني لهذا القطاع الحيوي نلاحظ، وكما أوضحته فصول سابقة من التقرير، أن ملكية المساكن جاءت في قائمة الأولوية بين الأهداف التنموية في ليبيا، وتصدرت مجهودات تكوين رأس المال الثابت منذ بداية السبعينات، ضمن التصور الأوسع لسياسة الرفاه المتبناة، والتوجه نحو إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية للجماهير، وتوفير المساكن لجميع الشرائح الاجتماعية، كواحدة من أهم الحاجات الآنية والملحة.

ولا شك بان هنالك عدداً من المتغيرات المصاحبة، قد ضاعفت من الأعباء الضخمة لتطوير هذا القطاع، وساهمت في ارتفاع الطلب على الإسكان في المجتمع الليبي، من بينها النمو السكاني السريع، ومرور المجتمع بمرحلة التوسع الحضري، إضافة الى انتقاله من مجتمع تغلب عليه البداوة والحراك المكاني المستمر، الى مجتمع مستقر. وإذا ما استعنا بالأرقام للتدليل على قوة ذلك الحراك نلاحظ بأن السكان من البدو الرحل، قد تقلصت نسبتهم من نحو 27% عام 1954 الى أقل من 4% من مجموع السكان عام 1973. كما أن نتائج التعداد السكاني لعام 1995 تعلن عن اختفاء حالة الحراك السكاني من هذا النوع، وسواد حالة المجتمع المستقر. يقابل ذلك تحول المجتمع الليبي في غالبه الى مجتمع حضري، وبكل ما تحمل تلك النقلة المكانية من متطلبات وأعباء سكنية، ومرافق وبنى تحتية مصاحبة، حيث وصلت نسبة سكان المدن عام 1995 الى نحو 85.4% .

من جانب آخر، ومن خلال متابعة إيقاع السياسة الإسكانية خلال العقود الماضية، قد يفيد التذكير من جديد بأنها تأثرت، كما هو الأمر في القطاعات الإنمائية الأخرى، بحجم الاستثمارات المخصصة، وبرامج الإنفاق العام المرتبطة صعوداً وهبوطاً بالعوائد النفطية.

وعليه، فإن بداية تدهور الأسعار العالمية خلال النصف الأول من الثمانينات قد أدت الى انخفاض عدد الوحدات السكنية الجديدة المضافة سنوياً والى تراكم الطلب، وبالشكل الذي انتهى الى عدم قدرة الدولة لوحدها في مواجهة جانب كبير منه كما حدث في السبعينات، وذلك نتيجة لتقلص الموارد المالية للمجتمع من جهة، وارتفاع تكلفة إنشاء المساكن نظراً لعديد المستجدات من جهة أخرى.

ملكية المسكن احتلت الأولوية بين الاهداف التنموية في ليبيا.

ومن أجل مواجهة المشكلة فإن التوجه الإنمائي حالياً يسعى الى تشجيع مختلف القنوات التي يمكن أن تساهم في مواجهة الطلب المتزايد، والى تدارس مختلف البدائل التي قد تحقق سياسة إسكانية ثابتة

اطار رقم 20 مكانة السكن في خيارات التنمية البشرية

يتعامل منظور التنمية البشرية مع السكن كحاجة من الحاجات الاساسية، وكحق من حقوق الانسان . وفي السياق الليبي فإن البيت لساكنه، حيث ان نوعية حياة الفرد والمجتمع وتوسيع خيارات الناس في المجالات الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية والبيئية يعتمد قبل كل شئ على الوعاء الطبيعي والخصائص المكانية للمجتمعات المحلية والمدن والقرى والنواجع . كما يعتمد على أنماط استخدام الأرض، والنواحي الجمالية والترويحية لتخطيط المدن والقرى، ومدى كثافة الابنية وكثافة السكان، وطبيعة المواصلات المتوفرة والأتاحية المتيسرة للخدمات والسلع الأساسية، حيث تلعب بأجمعها الدور الأكبر في تقرير حالة التنمية البشرية للفرد في البلد المعين .

من جانب آخر، يلعب الاسكان ونمط الاستيطان البشري دوراً أساسياً في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين فرص النمو الاقتصادي،وزيادة دافعية وانتاج الفرد.كما يقرر شكل التفاعل المطلوب بين البيئة الطبيعية والبيئة من صنع الانسان .

ولعل الأهم من ذلك كله، هو أهمية السكن الملائم في صيانة العائلة بأعتبارها الوحدة الاساسية في المجتمع، والنواة الصلبة للنماء البشري الذي لا يمكن له أن يزدهر ويتطور بدون وجود بيئة طبيعية مساعدة وسكن ملائم يوفر ذلك، وخاصة لأفراد وأسر الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل .

وبالرغم من أن هناك ادبيات وتقارير دولية وقطرية عديدة عن التنمية البشرية المستدامة وعن قطاعاتها المختلفة، إلا أن هنالك غياباً كاملاً عن معالجة البعد المكاني المتعلق بالسكن والاستيطان البشري .

ويعتز تقريرنا الوطني بأن يخصص فصلاً كاملاً يتناول بالتحليل الموضوعي التجربة الليبية في حقل ملكية المساكن، والذي وضعته الخطط والبرامج الأنمائية المتعاقبة بين أولويات إنجاز مهام التنمية البشرية، وتحقيق السكن الملائم للجميع .

ومستقرة وطويلة الأمد تشارك في إنجازها جميع الإمكانات الوطنية، وبحيث يقتصر دور الدولة مستقبلاً على توفير الدعم المالي، وتقديم الضمانات اللازمة للاستثمار في المجال الإسكاني للقطاعين العام والخاص على حد سواء، مع إيلاء أهمية خاصة للحاجات السكنية لذوي الدخل المحدود واعتبار ذلك من مشمولات الشأن العام. ولكي نتمكن من تحليل الجوانب الكمية والنوعية للمسألة السكنية، والحكم على التطورات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للوضع السكني، وتحديد السياسات المتبعة، ورسم التصورات المستقبلية، يحاول التقرير توفير إجابات على الأسئلة التالية:

- **ما هي المؤشرات الأساسية للوضع السكني الحالي سواء ما يتعلق بالتطور النوعي أو بالرصيد المتراكم؟**
- **ما هي أبعاد السياسة الوطنية للإسكان التي تخللتها الخطط الإنمائية والبرامج الاستثمارية المتعاقبة وما هي آثارها الاجتماعية ؟**
- **ما هو مستقبل السياسة الاسكانية في ضوء تطورات الخطة الانمائية القادمة، وفي إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية؟**

شكل رقم 19
تطور نوع المساكن
بين عامي
1973 و 1995

المؤشرات الاساسية

مؤشرات التطور النوعي

من خلال تتبع مؤشرات التغير النوعي الذي طرأ على الأوضاع السكنية خلال العقود الثلاث الماضية،لا يختلف اثنان في القول بأن الوضع السكني في ليبيا قد شهد قفزة هائلة بعد أن كان يتسم عشية الثورة بانتشار المساكن الهامشية وتجمعات الأكواخ في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء حيث كانت تشكل نحو 45% من جملة البنية السكنية آنذاك. ونتيجة لبرامج خطط التنمية المتعاقبة فقد تم القضاء على ذلك النمط المتدني من السكن، واختفاء ظاهرة المساكن الهامشية بشكل تام في القطاع الحضري وانحسارها الواضح في الأرياف والبوادي، وبحيث لم تعد تتجاوز في مجملها أكثر من 2.8% من مجموع المساكن وفق نتائج تعداد 1995.

وبالمقابل، وكما توضحه معطيات الجدول رقم (31)، يلاحظ ارتفاع نسبة المساكن الحديثة المتمثلة في السكن العمودي (الشقق) فقد ازداد رصيدها من 1.7% عام 1964 الى 16.7% عام 1995، ولتصل نسبتها في المناطق الحضرية الى 20% وفق بيانات العام المذكور .

جدول رقم 31 التوزيع النسبي لنوع المسكن وفق تقسيمات الريف والحضر وحسب نتائج التعدادات 1954 و 1964 و 1973 و 1995

نوع المسكن	نوع التجمع	1954 %	1964 %	1973 %	1995 %
حوش	حضر	-	-	71.02	68.20
	ريف	-	-	62.21	77.40
	مجموع	48.60	52.20	67.67	69.70
فيلا (دارة)	حضر	-	-	6.53	12.20
	ريف	-	-	1.93	3.60
	مجموع	1.10	1.40	7.87	10.80
شقة	حضر	-	-	9.91	19.60
	ريف	-	-	0.43	1.50
	مجموع	1.50	1.70	6.30	16.70
أماكن هامشية (كوخ، خيمة، بيت شعر، خيام)،	حضر	-	-	12.54	0.00
	ريف	-	-	35.43	17.50
	مجموع	48.80	44.70	21.25	2.80

وينسحب التطور ذاته على المساكن الحديثة المستقلة (فيلا) حيث ارتفعت نسبتها من 1.4% عام 1964 الى 10.8% عام 1995، وبحيث تصل تلك النسبة الى 12.2% في الحضر.

ويبقى النمط السائد وفق تقاليد المجتمع الليبي هو السكن الأفقي (الحوش) المفتوح على باحة الدار من الداخل، والمتميز بالاتساع والمرونة في استيعاب كافة أنشطة الأسرة، والمتغيرات التي تطرأ على حجمها وظروفها، حيث ازدادت نسبته من 52.2% عام 1964 الى حوالي 70% عام 1995. وفي حالة التفريق بين التجمعات السكانية ريفاً وحضراً لبيان النمو الذي شهده ذلك النوع من السكن، نلاحظ تراجعه البطيء في القطاع الحضري مقابل زيادته السريعة في القطاع الريفي بين عامي 1973 و 1995. ولم يقتصر النمو في هذا النوع من السكن التقليدي على الجوانب الكمية والعددية، بل ان هنالك فوارق نوعية جذرية قد طرأت عليه متمثلة في دخول وسائل الراحة الحديثة، والسلع المعمرة المختلفة، وزيادة توافر الشروط الصحية، وتحسن نوعية البناء.

وبوجه العموم، يمكن تبتع حالة التطور النوعي لجملة الأنماط السكنية من خلال مؤشرات عديدة توفرها المسوحات الميدانية، من بينها أن 96% من المساكن في الحضر و 85.1% من مساكن الريف تتغطى أرضيتها بالبلاط أو الأسمنت وفق نتائج المسح الوطني لصحة الطفل الليبي (1995)، في حين تدلل في الإطار المقارن دراسة قديمة بالعينة أجريت على إحدى المدن الليبية (اجدابيا) عام 1965 أن نسبة عالية تصل الى حوالي 43% من أرضيات المساكن كانت آنذاك بدون تبليط.

ويتبين التطور النوعي الذي طرأ على حالة المساكن، بصورة جلية، من خلال الرجوع الى مؤشرات تفصيلية يوفرها التعداد العام الأخير للسكان وللمساكن (1995)، حيث نستدل من التوزيع النسبي للمباني، حسب مدها بالمياه ونوع التجمع السكاني، أن 78.2% من سكنة الحضر مقابل نحو 66% من سكنة الريف يتمتعون بخدمات المواسير العمومية، وأن 94% من مجموع المساكن مجهزة بمطبخ مزود بماء جاري. وبالمقابل نجحت شبكة التوصيل الكهربائي بتعميم تلك الخدمة على جميع التراب الوطني (99.7% في الحضر و 97.8% في الريف). أما عن خدمات الإصحاح فإن نحو 94% من المساكن الحضرية و 75% من المساكن الريفية لديها مرافق حديثة متصلة أو غير متصلة بشبكة مجاري، وأن الباقي تتصل بخزان. (جدول رقم 32).

الرصيد السكني

لقد كان الوضع السكني قبل السبعينات يعاني من عدم التوازن والعجز المتفاقم، حيث أظهرت نتائج أول تعداد للسكان عام 1954، أن عدد الأسر آنذاك كان أكثر من ضعف عدد المساكن، وعليه فقد عرفت تلك الفترات ظاهرة الاكتضاض الأسري داخل المنازل، حيث وصل الى نحو (9) أسر للمسكن الواحد عام 1954، والى (8.6) أسرة للمسكن الواحد وفق نتائج تعداد 1964. وقد كان العجز في المساكن عشية الثورة عام 1969 بحدود 185000 مسكناً من بينها 120000 وحدة سكنية تتطلب الاستبدال لعدم صلاحيتها للسكن.

القضاء التام على المساكن الهامشية وتجمعات الاكواخ.

جدول رقم 32 مؤشرات نسب التطور النوعي للسكن (1995)

السنة 1995	خدمات المواسير العمومية	خدمات الكهرباء	خدمات الإصحاح الحديثة	أرضية الدار المبلطة
حضر	78.2	99.7	94	96
ريف	66	98.7	75	85.1

ومن الواضح أن مساهمة الدولة في حركة التطور السكني في الستينات بقيت محدودة حيث لم تتعد أكثر من 10% من مجموع الإضافات السنوية للمساكن، سواء من خلال ما أنجزته ضمن مشروعاتها السكنية، أو ما قدمته بشكل قروض عن طريق أجهزتها المالية المتخصصة. ولم يكن للمؤسسات المالية التجارية الأخرى دور يذكر في تمويل هذا القطاع، مما أدى الى وقوع العبء الأكبر على القطاع الخاص الذي لم يستطع مقابلة الاحتياجات السكنية المتزايدة ولجميع الشرائح الاجتماعية على حد سواء.

ومثل هذه الأوضاع المتردية أوجدت المبررات الكافية لإعطاء الأولوية في برامج التنمية البشرية بعد الثورة لتطوير القطاع السكني، وان يعهد للدولة وللقطاع العام تولي مهام تنفيذ ذلك.

ومن خلال مراجعة أرقام الإنجاز السكني خلال عقد السبعينات (1970 - 1980) نستنتج بأن الدولة قد استهدفت بناء 320 ألف وحدة سكنية، أفلحت في تحقيق نحو 193 ألف منها وبمعدل 6.7 مسكن لكل ألف من السكان. وهو معدل مرتفع، بكل المعايير، خاصة إذا ما علمنا بأنه لا يشمل الزيادة الإجمالية في المساكن والتي تتضمن معدلات إحلال المساكن المتهالكة. وفي الواقع، فان ذلك المجهود التنموي المبكر قد مكن من تحقيق واحدة من أهم المكاسب في رصيد التنمية البشرية في ليبيا، والتي تمثلت في القضاء على ظاهرة الأكواخ في

شكل رقم 20 نسب التطور النوعي للسكن 1995،

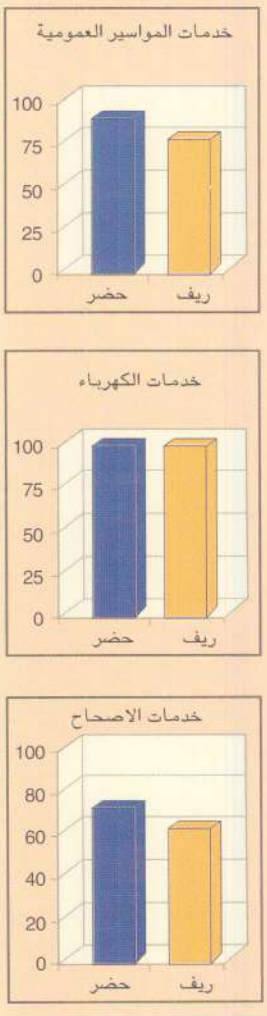

جدول رقم 33 الإنجازات السكنية خلال الفترة من 1970 - 1996

الفترة	المستهدف (مسكن بالألف)	المنجز (مسكن بالألف)	نسبة المنجز الى المستهدف (%)	عدد المساكن المنجزة سنوياً (لكل 1000 نسمة)
1980 - 1970	320.000	192648	60	6.7
1987 - 1981	146.200	97852	66.9	3.8
1996 - 1988	-	91950	-	2.3
الاجمالي	-	382450	-	3.9

بدأ العجز في الوحدات السكنية بالتراجع منذ عام 1980.

المدن والقرى على حد سواء، والارتفاع بمستوى الرفاه البشري، وضمان حق الإنسان في المسكن اللائق. (جدول رقم 33).

وفيما يتعلق بإنجاز عقد الثمانينات، يلاحظ أن الخطة الإنمائية 1981 – 1985 قد استهدفت بناء 146 ألف وحدة سكنية عن طريق المشروعات الإسكانية العامة ومؤسسات الاقتراض والاستثمار، إلا أن ما تم تنفيذه كان بحدود 80 ألف مسكناً خلال سنوات الخطة. وقد أضافت لها البرامج الاستثمارية لعامي 1986 – 1987 نحو 17 ألف مسكناً، وبحيث أصبح معدل إنجاز مسكن لكل ألف من السكان يساوي 3.8.

ومع أن هذا المعدل يبدو منخفضاً مقارنة بفترة السبعينات، إلا أن العجز في عدد الوحدات السكنية بدأ بالتراجع منذ عام 1980، مما أنعكس في نسبة اشغال الأسر للوحدات الصالحة للسكن، حيث بلغ وفق نتائج تعداد عام 1984 نحو 1.14 أسرة / مسكن، وتقلص الى 1.01 أسرة / مسكن في تعداد 1995 (جدول رقم 34).

نسبة اشغال الاسر للوحدات الصالحة للسكن اصبحت 1.14 و 1.01 خلال عامي 1984 و 1995.

أما عن الفترة 1988 – 1992 فقد تم تنفيذ نحو 49 ألف وحدة سكنية تأتت حوالي 60% منها عن طريق قروض مصرف الادخار والاستثمار العقاري والمصارف التجارية والتمويل الذاتي، في حين ساهم الإسكان العام والإسكان الاستثماري بنسبة 40%

جدول رقم 34 تطور العجز في عدد المساكن خلال الفترة 1975 - 1996

المؤشرات	1975	1980	1984	1995
إجمالي عدد السكان	2616000	3180000	3637488	4880000
عدد الأسر المستقرة	428000	531035	569679	727523
متوسط عدد أفراد الأسرة	6.11	6.00	6.4	6.7
عدد المساكن من مباني (غير متضمنة الخيام والأكواخ)	330000	393819	515465	708188
عدد الخيام والأكواخ	66500	50000	39662	0.00
عدد الوحدات في مباني غير صالحة للسكن (لعدم وجود حمامات)	-	-	64605	39502
صافي الوحدات الصالحة للسكن	330000	393819	450860	668686
العجز (عدد الأسر المستقرة - عدد الوحدات الصالحة)	98000	137216	118819	58837
نسبة الأشغال (عدد الأسر / مسكن)	1.3	1.35	1.14	1.01
متوسط عدد الأفراد بالمسكن / عدد الوحدات الصالحة للسكن	7.9	8.1	8.06	7.3

الباقية. ويمكن ان نرجع سبب انخفاض عدد الوحدات المتأتية من برامج الإسكان العام الى خفض مخصصات قطاع الإسكان من ميزانيات التنمية.

وينعكس الأمر ذاته على الفترة 1993 – 1996، حيث لم يساهم الإسكان العام إلا في تغطية 16% من المساكن المنجزة التي بلغت نحو 43295 وحدة سكنية، في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الإسكان الاستثماري من خلال تنفيذ عدد أكبر، تقارب مع إعداد المساكن المنفذة بواسطة قروض المصارف. أما عن الفترة 1997 – 1999 والتي قدرها التقرير بحوالي 30840 مسكن فلا تفصيلات تذكر عنها.

إجمالاً، يمكن الاستنتاج بأن معدل بناء الوحدات السكنية خلال الفترة 1988 – 1996 قد بدى متواضعاً (2.3 مسكناً سنوياً لكل 1000 نسمة من السكان). ورغم هذا، فإن العجز في الرصيد السكني قد تراجع بصورة ملحوظة، حيث وصل وفق نتائج تعداد عام 1995 الى حدود 59 ألف وحدة سكنية، متضمناً استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن. إلا أن فريق التقرير الحالي قد قدرها بنحو 91 ألف وحدة سكنية بعد حساب عدد الأسر الليبية التي مازالت تشترك مع غيرها في السكن وضرورة احتساب معدل مسكن لكل منها.

ومن المؤشرات الأخرى الجديرة بالمراجعة من قبل راسمي السياسات السكنية، والتي أظهرتها نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 1995، هي ظاهرة تحول الكثير من المباني المخصصة أساساً للسكن العائلي الى أماكن سكن وعمل في آن واحد. إذ في الوقت الذي زادت فيه نسبة المباني المستخدمة للسكن فقط بحوالي 31% خلال الفترة 1984 – 1995، قفزت نسبة الزيادة في المباني المستخدمة للسكن والعمل معاً الى نحو 217.4% خلال نفس الفترة. وقد بلغ عدد الوحدات المستخدمة للسكن والعمل نحو 30 ألف وحدة وفق نتائج التعداد المذكور مقارنة بنحو 9.5 ألف وحدة عام 1984. ويخشى أن تؤدي هذه الظاهرة الى خلط الاستخدامات والأضرار بالحياة المعيشية للأسر فضلاً عما تمثله من عجز مقنع في الوحدات السكنية.

ولعل من أهم المؤشرات الاساسية التي تساعد في الحكم على الرصيد السكني وإنجازاته خلال المراحل المختلفة التي تعرضنا لها، هي ما يمكن إستنتاجه من خلال المقارنة بين المعدل السنوي المركب لأعداد الأسر، وبين المعدل السنوي المركب لزيادة المساكن (جدول رقم 35). حيث نلاحظ بأن الأول قد بلغ 3.5% خلال الفترة 1975 – 1984 وأنخفض الى 2.2% سنوياً خلال الأعوام 1984 – 1995 في حين أن المعدل السنوي المركب لزيادة الثاني قد فاق ذلك ببلوغ 5.1% و 2.9% خلال الفترات المماثلة والمذكورة أعلاه.

في السياق ذاته، وعند حساب التوقعات المحتملة لمستقبل الرصيد السكني تدلل احدى الدراسات الصادرة عن أمانة التخطيط عام 1997 (شكل رقم 21) بأنه في حالة استمرار المعدلات السنوية الحالية للنمو لكل من أعداد الأسر وأعداد المساكن في مسارها الحالي، فمن المتوقع أن تتساوى في عام 2003، وعندئذ يبدأ العجز في الزيادة بصورة سريعة ومضطردة، يخشى منها صعوبة المواجهة ما لم يجري زيادة معدلات بناء المساكن في السنوات المقبلة بنسب أعلى من معدلات تكون الأسر الجديدة.

في حالة استمرار المعدلات الحالية لنمو اعداد الاسر والمساكن من المتوقع ان تتساوى عام 2003 وعندها يبدأ العجز بصورة سريعة.

شكل رقم 21 التوقعات المستقبلية للعجز فى المساكن

جدول رقم 35 معدلات الزيادة في إعداد الأسر والوحدات السكنية 1975 - 1995

المؤشرات	1975	خلال 1984-1975	1984	خلال 1995-1984	1995
عدد الأسر بالآلاف	428		569.7		727.5
عدد المساكن من مباني (بآلاف)	330		515.5		708.2
المعدل السنوي المركب لنمو الأسر (%)		3.5		2.2	
المعدل السنوي المركب لزيادة المساكن		5.1		2.9	

أبعاد السياسة الوطنية للإسكان

بالإمكان تحديد معالم سياسة الإسكان في ليبيا والتي اعتمدتها خطط التنمية والبرامج الاستثمارية المتعاقبة بالغايات التى يوضحها الاطار رقم (21) .

وفي إطار تلك السياسة الوطنية ومحاورها الرئيسية تظافرت جهود عديد البرامج الوطنية لتحقيق مبدأ توفير السكن للجميع، وعلى رأسها برامج الإسكان العام والإسكان الزراعي وإسكان محدودي الدخل والاسكان التعاونى والاسكان الادارى إضافة الى برامج التوسع في القروض العقارية وتدعيم مصرف الادخار والاستثمار العقاري في نشاطه لإقراض الأسر محدودة الدخل والتي تملك أراضي لبناء المساكن العائلية. من جانب آخر تم توجيه المصارف التجارية لتقديم قروض لذوي الدخل المتوسط وغيرهم لغرض الإسكان العائلي ذاته .

وقد شمل ذلك أيضاً في النصف الأول من عقد السبعينات مساعدة أصحاب الأراضي لبناء عمارات سكنية لغرض التأجير عن طريق برنامج للتطوير العمراني. ومن اجل ضمان تنفيذ تلك البرامج الطموحة، تم توفير الأطر التنظيمية، والفنية، والمؤسسية لمساعدة الدولة في إنجاز خططها الإسكانية مدعومة بشركات وطنية للمقاولات العامة وللاستثمار العام، مع الحرص على تشجيع المؤسسات المالية غير المتخصصة (صندوق الضمان الاجتماعي والهيئة العامة للأوقاف) للمساهمة في البناء السكني، إضافة الى تدعيم الجهود لإقامة جمعيات تعاونية للإسكان.

وقد ساهمت الخزانة العامة في تمويل نسبة عالية من تكلفة إنشاء المساكن (اطار رقم 22) تصل الى حد التغطية الكاملة لمشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود ومشروعات الإسكان العام مما أحدث نقلة واضحة في تطوير الأوضاع السكنية. وأهم ما يميز ذلك، كما ذكرنا سابقاً، هو القضاء على ظاهرة الأكواخ وأحياء الصفيح في المدن والقرى، والذي نعده من الإنجازات الضخمة التي لم تتحقق في بلدان مشابهة بنفس السرعة.

و لغرض تحليل ابعاد السياسة الإسكانية، ورصد وتحديد آثارها الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تقسيمها الى مرحلتين الأولى هي الفترة التي شهدت الخطط الإنمائية الثلاث 1973–1985، والثانية تبدأ من العام الموالى 1986 وحتى يومنا هذا.

نجحت الفترة الاولى في انجاز نصف الرصيد السكني المتوافر حاليا.

فيما يتعلق بالفترة الأولى فإن السياسة الإسكانية قد نجحت في إنجاز نصف الرصيد السكني المتوافر حاليا. ولا شك بأن ما ساعد على تحقيق تلك الزيادة الفلكية في المساكن هو الارتفاع الكبير الذي طرأ على إيرادات الدولة من العوائد النفطية وارتفاع أسعارها العالمية واستغلال ذلك لبناء مجتمع الرفاه.

اطار رقم 21 محاور السياسة الوطنية للإسكان في ليبيا.

- الارتفاع بالمستوى المعيشي للجماهير وتوفير مسكن صحي ولائق لكل مواطن .
- التأكيد على الإسكان الشعبي واعتبار مشروعات الإسكان العام أداة رئيسية للتخفيف من وطأة الوضع السكني .
- اعتبار التمليك المبدأ الرئيسي للسياسة الإسكانية .
- زيادة الرصيد السكني، والتغلب على العجز، وتوفير البنية التحتية الوطنية وإنتاج المواد الأولية اللازمة للنهوض بالمشروعات السكنية، والاعتمادعلى الذات بهذا الشأن من منظور أوسع للنهوض بقطاع التشييد .

اطار رقم 22 مساهمة الدولة في تمويل مشروعات الإسكان،

يلاحظ بوجه عام أن الأنفاق العام على الإسكان في ليبيا قد تحمل خلال الفترة 1970–1995 غالبية التكاليف الاستثمارية، وبواقع 54%،حيث بلغ الإنفاق الفعلي من ميزانيات التحول خلال الفترة المذكورة 2.380 مليار دينار من إجمالي التكاليف البالغة 6.775 مليار دينار (35% يضاف لها مساهمة القطاع العام البالغة 19%). وساهم القطاع الخاص في التكاليف بنحو 23% (1.570 مليار دينار) في حين تحمل التمويل المصرفي 22.6% من إجمالي التكاليف الكلية،وشكلت القروض المصرفية 26% من الأنفاق بعد إضافة القروض المحمولة من ميزانيات التحول .

شكل رقم 22
مصادر التمويل لقطاع الإسكان خلال الفترة 1970–1995

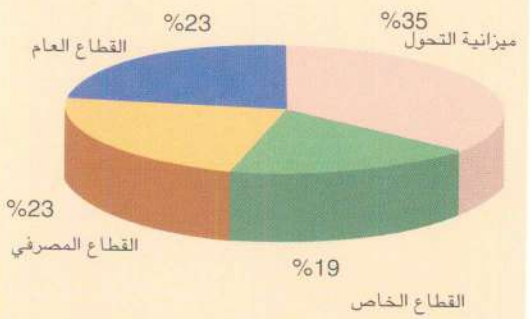

ومن منظور العدل الاجتماعي، توضح الأرقام بأن الفئات الأقل دخلاً كان لها دوراً كبيراً في تطوير الرصيد السكني خلال تلك الفترة، وبالأخص خلال السبعينات، حيث شهدت نشاطاً فاعلاً فيما يتعلق بمشروعات الإسكان العام التي تنفذها الدولة، أو ما يختص بتسهيلات القروض التي تقدمها المصارف للمواطنين لغرض بناء المساكن، وكذلك ما توفره الجمعيات التعاونية للإسكان. إذ لعبت الأخيرة دوراً رئيسياً في نشر فرص الاستفادة من وسائل التمويل المصرفي بين المواطنين في مختلف أرجاء البلاد، وخاصة بالمناطق الريفية. وكان لها كبير الأثر – كمؤسسات اجتماعية – في نقل الخدمات الإسكانية الى مختلف المناطق وبحيث ساهمت، وبثقل، في تدعيم التوازن المكاني في عموم التراب الوطني.

وفي إطار مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين، وتثبيت التزام المجتمع بتوفير السكن للجميع، وخاصة للفئات الأكثر حاجة، فقد اعتمدت السياسة الإسكانية على جملة قوانين وتشريعات خاصة لتمكين الأسر من المساكن ودعمها تبعاً لمستويات الدخول. ولعل اول ما صدر بهذا الصدد هو لائحة تنظيم استئجار المباني المملوكة للدولة (1970)، حيث جرى وفقاً لبنودها، إعفاء الأسر التي تنحصر مواردها على المساعدات والإعانات التي تتجاوز 30 دينار شهرياً من دفع إيجار المساكن الحكومية.

وبالنسبة لموظفي الدولة، فقد حددت تلك اللائحة تأجير المساكن لهم بما يساوي صافي علاوة السكن، مع استثناء من يشغل منهم وظائف عامة، حيث يقتصر الدفع على 40% من قيمة علاوة السكن، تنخفض الى 20% في حالات معينة. أما باقي الموظفين ممن لا يتقاضون علاوة السكن فتطبق عليهم قيمة ايجارية عادلة طبقاً لنسب تتراوح من 5% الى 10% من قيمة دخولهم، وحسب مستوى ذلك الدخل.

ويمكن القول أن تأميم العقارات عام 1975 قد وضع حداً – من الناحية العملية – لمبدأ التأجير. وقد تعزز ذلك عام 1978 بصدور التشريعات التي عملت الدولة بموجبها على إرساء القواعد الرئيسية للتمليك، وبحيث تم تحديد الملكية بالنسبة للأسرة الواحدة بمسكن واحد أو بقطعة أرض واحدة صالحة للبناء. وعلى ضوء ذلك جرى تطبيق مقولة البيت لساكنه والذي كانت بمثابة تأكيد نهائي حول تبني مبدأ الملكية السكنية كأساس للسياسة الوطنية، التي ادت تطبيقاتها الى إنهاء أي مظهر من مظاهر تأجير المساكن إلا في حدود ضيقة.

ومن بين الجوانب التوزيعية الأخرى للسياسة الإسكانية المتمحورة حول التمليك والتي جرى تطبيقها في السبعينات، هي تخفيف عبء أقساط السكن، بما يلائم شرائح الدخل للأسر المعيشية بمستوياتها المختلفة، وبحيث تم إعفاء الأسر التي يقل دخلها السنوي عن 500 دينار من نحو 90% من قيمة المساكن التي تحصلت عليها من أملاك الدولة، وسواء كان ذلك من خلال مشروعات الإسكان العام أو غيرها . وقد تلي ذلك في سنوات لاحقة إعفاء الأسر التي لا يتجاوز دخلها 600 دينار سنوياً من أقساط التمليك بالكامل. وبمنظور تصاعدي شملت الإعفاءات بقية الأسر التي يقع دخلها بين 600–1800 دينار سنوياً، حيث تراوحت بين 40% الى 90% من قيمة المساكن المملكة. أما الشرائح التي يزيد دخلها على ذلك فقد تحدد خصم 30% من قيمة المسكن.

فيما يتعلق بالإسكان الريفي، تم تخصيص عديد المزارع من مشروعات التنمية الريفية وتوزيعها على ساكني الأكواخ والخيام، مع تكفل الدولة بتصميم نماذج سكنية تتناسب مع الظروف الطبيعية والوظيفية لكل منطقة، والإسهام بتقديم القروض اللازمة للإنشاء، على أن يقوم المستفيد بسداد ما قيمته 25% من قيمة المسكن وبأقساط شهرية ميسرة لمدة عشرين عاماً بدون فوائد.

وبالرغم من إجراء التعديلات على المعايير الاجتماعية للإعفاءات خلال عام 1984، وبحيث اقتصرت على الأسر التي يقل دخلها على المعاش الأساسي للضمان الاجتماعي، إلا أن ذلك التعديل لم يبدل من تمسك الدولة بربط السياسة الإسكانية بالتمليك حيث جرى تعزيزه بتشريعات لاحقة.

في مثل هذا السياق، تجدر الإشارة الى أن السياسة الإسكانية، كحال السياسات القطاعية الأخرى، وللأسباب المتعلقة بإيرادات الدولة، لم تتبع مساراً خطياً متصاعداً في حركة التطوير السكني خلال سنوات الفترة الأولى (1973 – 1985)، وما تضمنته من خطط إنمائية متعاقبة. إذ في الوقت الذي شهدت فيه فترة السبعينات، وكما أوضحته بيانات التقرير في فصول سابقة، نشاطاً فاعلاً في مشروعات الإسكان العام التي تنفذها أجهزة الدولة، وفي برامج القروض الميسرة التي جرى توفيرها لغرض تشييد المساكن، فإن النصف الأول من الثمانينات قد شهد تراجعاً في حجم التعاقدات على مشروعات الإسكان العام، وتضائلاً في دور السياسات المالية في الإقراض السكني، الأمر الذي أدى الى تحول تمويل الإسكان بالتدريج نحو القطاع الخاص، وبالشكل الذي تزامن مع الانخفاض في برامج الأنفاق العام.

تأميم العقارات عام 1975 وضع حدا لمبدأ التاجير.

مقولة "البيت لساكنه" اساس السياسة الوطنية للاسكان.

وينقلنا هذا المسار التاريخي الى تحليل السياسة الإسكانية خلال الفترة الثانية (1986 – 1999)، حيث خضعت لعمليات تقييم متعددة، أدت الى وضع تصورات ومناظير استراتيجية بديلة لواقع ومستقبل تلك السياسة، وبحيث يجرى التخطيط لها في إطار محدودية الموارد، مع الحفاظ على مبدأ توفير السكن للجميع.

تخصص الاسرة الليبية 25 % الى 35% من دخلها حاليا للأنفاق على المسكن مقارنة بنحو 16% عام 1992.

وبهذا الصدد جرى عام 1992 وضع إستراتيجية وطنية للإسكان حتى عام 2000، تبعها عام 1996 تصميم المخطط الطبيعي طويل الأمد 1996 – 2020، ارتكزت بأجمعها على تفهم للمشاكل الرئيسية المتعلقة بانتاج وتوزيع المكونات الرئيسية للسكن والمرافق العامة المرتبطة به، وعلى ضرورة تنويع مصادر تمويله واستثماراته، وعلى توزيع أعباء حركة التطوير السكني على الفواعل الأساسية في المجتمع، ودعم وتقوية قطاع العمل الأهلي والفردي، بحيث يتولى دوراً مهماً في بناء وإدارة الأنشطة السكنية من أجل تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية القادرة على تحمل عبء التكاليف. من جانب آخر، جرى التأكيد على ضرورة استمرار الأجهزة المحلية للمناطق باحتلال الدور الرئيسي في توفير السكن للفئات محدودة ومعدومة الدخل.

وقد بقى مبدأ التمليك أمراً مقدساً في تلك التصورات لبدائل السياسة الإسكانية الوطنية، مع سماحها توفير هامش لاحتياجات التأجير التي تفرضها الحركية السكانية والإقامات المؤقتة.

يبلغ متوسط تكلفة السكن الى متوسط الدخل السنوي للأسرة عام 1996 نحو 7.3 مرة.

وبالرغم من أن تلك التصورات الاستراتيجية لم يتم تحويلها الى واقع تخطيطي، نظراً لغياب التخطيط الإنمائي خلال تلك الفترة، الا ان مراجعة إنجازات السنوات(1986 – 1999) تدلل على استئثار القطاع الخاص بحصة عالية من الإضافات السكنية، وعلى تقلص دور الدولة في تمويل الإسكان، مقابل زيادة واضحة نلحظها لعنصر التمويل الخاص، والذي ارتبط بطبعه بالقدرة على مقابلة التكاليف والإمكانات المادية للأسر.

من جانب آخر، لعبت المصارف التجارية دور كبيراً في تنشيط حركة بناء المساكن، وشجعت بطبيعتها على إيجاد نزعة للادخار السكني لدى الأسر القادرة، وذلك لأن السقف الذي تم فرضه (35% الى 55% من تكلفة بناء المساكن) يستوجب إستكماله من الادخار الأسري.

وبوجه العموم، يمكن القول بأن الفئات الاجتماعية الرئيسية التي حققت فوائد من نظام التمويل خلال هذه الفترة هي الواقعة في حدود الدخل المتوسط والعالي، وهي ذات الفئات التي حققت فائدة من مشروعات الإسكان الاستثماري الذي نفذته المؤسسات المالية غير المتخصصة (مثال : الضمان الاجتماعي) نظراً للارتفاع النسبي لتكاليف تلك المساكن مقارنة بالقدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود من جانب، ولعدم خضوعها للإعفاءات وفق مستويات الدخل من جانب آخر، وكما كان عليه الأمر سابقا.

وبحكم المساهمة النسبية المحدودة لمشروعات الدولة فى الإسكان العام خلال هذه الفترة، مصحوبة بتراجع حصة قطاع ملكية المساكن في الميزانية العامة للدولة والضغط على الإنفاق الحكومي بشكل إجمالي مقارنة بالفترة الماضية، وكنتيجة للتمويل السكني الذي بدأ يعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص وعلى القروض المصرفية للأفراد لبناء مساكن منفردة وعلى مشروعات الإسكان الاستثماري، فقد نتجت الظواهر التالية التي أثرت على السياسة الإسكانية :

■ **زيادة الطلب على الأراضي في المناطق الحضرية التي تستوعب معظم السكان، وبالشكل الذي أدى الى ارتفاعات فلكية في أسعارها،** وبحيث أصبح من المعتاد أن يتقارب سعر الأرض مع تكاليف البناء في ضواحي المدن الرئيسية. وقد ارتبط إرتفاع سعر الأرض بطبيعة الحال بموجات التضخم المتعاقبة والتي جاءت بعد فرض الحظر الجوي عام 1992، كما تأثر بتراجع القيمة الحقيقية للعملة المحلية. ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أن إرتفاع سعر الأرض لم يعوض آثار التضخم فحسب بل فاق ذلك بنسب عالية قد تصل في الوقت الحاضر الى حدود 50%، وبعد ذلك نوعاً من المضاربة فى ظل انحسار المنافذ الاستثمارية الأخرى.

من جانب آخر، عمل التعارض القائم بين تشريعات حماية الأراضي الزراعية وبين قوانين التخطيط العمراني، على توسيع الفجوة بين العرض والطلب على الأراضي مما أدى الى ارتفاع أسعارها. إذ يسعى القانون رقم 4 لسنة 1973 الى حماية الأراضي الزراعية، في الوقت الذي يدخل قسماً منها ضمن المخططات الحضرية التي جرى تحديد استعمالاتها لأغراض غير زراعية . وقد نتج عن ذلك جملة التفافات عن طريق تحويلها بالتدريج الى الأغراض المحددة بالمخططات .

وعليه فإن تطبيقات القانون المذكور قد أدت الى مضاعفات مزدوجة. فقد نتج عن ذلك تحكم حاد في العرض المتاح من الأراضي ومن ثم إرتفاع أسعارها، في الوقت الذي لم تستطع معه الحفاظ عليها كأراضي زراعية، حسبما أستهدفه القانون، ولم تسهل تطبيق المخططات على النحو المرسوم.

■ **ارتفاع تكلفة السكن بالنسبة لدخول الأسر**، حيث تشير دراسة حديثة حول مؤشرات الإسكان، والتي تقدمت بها ليبيا لأعمال قمة المدن (اسطانبول عام1996) الى إرتفاع نسبة ما تخصصه الأسرة الليبية بالمعدل للأنفاق على المسكن من صافي دخلها السنوي حيث تراوحت ذلك العام بين 25% الى 35% بعد أن كانت تشكل نحو 16% من إجمالي الأنفاق الأسري وفق نتائج المسح الوطني للأنفاق العائلي عام 1992.

وتدلل نتائج تلك الدراسة كذلك على ارتفاع متوسط تكلفة المسكن الى متوسط الدخل السنوي للأسرة بنحو 7.3 مرة، وهى نسبة مرتفعة وتعكس مدى إرتفاع تكلفة المسكن بالنسبة للقدرة الشرائية للمواطن الليبي مقارنة بالنسب العالمية والتي تتراوح بين 0.9 و5 مرات.

وفي السياق ذاته تشير دراسة أخرى لأمانة الأسكان والمرافق (1994) الى أن تكلفة بناء المسكن، دون حساب لسعر الأرض أو تكلفة رأس المال في حالة القروض، أصبحت مرتفعة تماماً بالنسبة لحوالي 40% من الأسر الليبية.

■ **إرتفاع معدل تكاليف البناء في الوحدات السكنية** نتيجة للتأثر بالقيود التي فرضتها تطبيقات الموازنة الاستيرادية، والتي أضعفت من توفر مواد البناء غير المصنعة محليا. يصاحب ذلك عدم تمكن الإنتاج المحلي من مقابلة الطلب، مما أدى الى تزايد اللجوء في سد احتياجات أنشطة البناء من المواد المتوفرة بأسعار السوق الموازية ذات التكاليف المضاعفة، الأمر الذي أدى الى إحجام عدد كبير من الأسر في الشرائح السكانية محدودة ومتوسطة الدخل عن اقتحام سوق السكن.

من جانب آخر، أدى الارتفاع الحاد فى تكاليف الإنشاء، والمقترن عادة بالمبالغة في اختيار المساحات وتوسيع المسطحات نتيجة لقيمة الأرض الاستثمارية العالية، الى انتشار ظاهرة المباني غير المستكملة كشكل من أشكال الاستثمارات الموقوفة نظراً لنفاذ التمويل الكافي لدى الأسر.

اطار رقم 23 التبعات الإجتماعية للمسألة السكنية.

التبعات الاجتماعية للمسألة السكنية. تتجلى التبعات الاجتماعية في عجز نسبة عالية من الأسر حديثة الزواج عن مقابلة حاجتها من المساكن،الأمر الذي ساهم في ارتفاع سن الزواج وانخفاض معدلاته بصورة ملحوظة،فوفقاً لما أظهرته نتائج التعداد السكاني الأخير (1995) يتبين أن متوسط السن عند الزواج الأول قد اصبح 31.30 سنة بالنسبة للذكور و 28.22 سنة بالنسبة للإناث مقارنة بنحو 27.35 سنة و 23.02 سنة للجنسين على التوالي وفق نتائج تعداد 1984. وتلك بحد ذاتها فروق كبيرة حظيت باهتمام راسمي السياسات من اجل إيجاد الحلول الملائمة.

بالنسبة لمعدلات الزواج وفق الفئات العمرية،يتضح من بيانات 1995 أن نسبة الذكور التي تدخل عش الزوجية من أعمار(20 - 24 سنة) لا تتعدى أكثر من 2.2% مقابل 17.78% بالنسبة للإناث،في حين تصل داخل الفئة العمرية(25 - 29 سنة) الى نحو 19% بين الذكور و 50% بين الإناث.

من جانب آخر تشير نتائج التعداد الأخير الى الارتفاع من جديد في متوسط حجم الأسرة واضطرار اسر فرعية كثيرة الى البقاء في الأسرة الأصل. حيث وصل الحجم بالمعدل الى 6.7 فرد. ولا شك بان مسألة الاكتضاض الأسري وعدم وجود فرص للأسر الناشئة في الاستقلال السكني يؤدي الى مشكلات اجتماعية بالغة التعقيد،اتضح البعض منها فى الدراسة الخلفية التي تم إعدادها لهذا التقرير حول أوضاع المرأة الليبية في الأسرة والمجتمع حيث تبين أن حوالي 50% من حالات الطلاق فى العينة المختارة كانت بسبب الاحتكاك بين الأسرة الفرعية والأسرة الأصل وعدم وجود مسكن مستقل .

■ **بروز بعض التبعات الاجتماعية المناتية من عدم قدرة الأسر الجديدة، والتي تدخل الى سوق السكن لأول مرة، من الحصول على منزل مستقل، وكما توضح ذلك محتويات الاطار رقم (23).**

مستقبل السياسة الإسكانية.

من المسلم به أن السياسة الإسكانية المستقبلية ستعتمد بشكل وثيق على طبيعة الأداء المتوقع للاقتصاد الوطني أثناء تثبيته وإعادة هيكلته، كما ترتكز على مدى قدرة التوجهات الاقتصادية الجديدة في توليد معدلات نمو عالية جديرة بتوسيع الطلب وبجلب موارد إضافية للاستثمار في قطاع الإسكان.

ويرتبط ذلك، بطبيعة الحال، بجملة التوقعات السكانية والتغيرات الديموغرافية المحتملة وبالآفاق المنتظرة لمدى تحسن دخل الأسرة، وتأثير البرامج الاقتصادية المقترحة على الشرائح الاجتماعية المختلفة، وعلى قدرتها في الادخار السكني ومقابلة تسديد القروض. كما سيرتبط بشكل أوثق بطبيعة البرامج الاقتصادية المدره للدخل والتي يمكن إقرارها والعمل بها لتعزيز القدرة الشرائية، واحتساب المدخلات السكنية في إطارها.

السياسة الاسكانية المستقبلية ستعتمد على طبيعة الاداء المتوقع للأقتصاد الوطني.

ضرورة اعادة النظر في التخطيط الحضري ضمن ابعاد أقتصادية – اجتماعية وبيئية أوسع.

وفي إطار السياق الليبي للتنمية البشرية المستدامة سيجري تعريف المسكن ضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية أوسع، فالمسكن لا يعني معمار من الآجر أو الطين ولكنه وكما تم الإشارة له في بداية الفصل، بيئة طبيعية ووظيفية تضمن الحماية والأمن والتفاعل الثري والانسجام مع الطبيعة المحيطة، إضافة الى إقترانه بإشباع حاجات اجتماعية أخرى توفرها الخدمات والمرافق العامة كالترويح عن النفس، والتنقل من خلال شبكة مواصلات عامة متطورة، ووجود المساحات الخضراء الكافية لاستيعاب النشاط الأسري وبالأخص نشاط الشباب والأطفال.

ويستدعي ذلك كله ضرورة إعادة النظر في التخطيط الحضري بصورة شاملة من النواحي الطبيعية والوظيفية من اجل خلق بيئة تشجع على التحديث، وعلى الأداء المجتمعي الفاعل، وتساعد اقتصادياً بالدرجة الأساس على زيادة الإنتاجية، وإنجاح جهود إعادة الهيكلة للنهوض بالاقتصاد الوطني .

الموائمة بين توفير الحوافز للأستثمار في قطاع الأسكان وبين الحفاظ على الخاصية الاجتماعية.

ومن خلال الإعداد للخطة الإنمائية القادمة، ستعمل السياسة الإسكانية على تحقيق الموائمة اللازمة بين توفير الحوافز لتطوير الاستثمار في القطاع، وبين الحفاظ على الخاصية الاجتماعية. ويعني ذلك الاهتمام بصيانة المكاسب التوزيعية والعدل الاجتماعي في توفير السكن لكافة الفئات الاجتماعية، وبالذات ذوى الدخل المحدود، جنباً الى جنب مع التمسك بالتوظيف الملائم للموارد، والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وبحيث تفوق إضافاته السكنية السنوية معدلات النمو السكاني والتوسع الأسري.

ووفق تلك المسلمات فإن دور الدولة سيبقى فاعلاً في مراقبة مجهودات التطوير السكني، وطبيعة التوزيعات الاجتماعية المتوقعة ضمن السياسة الجديدة (اطار رقم 24)، حيث ان التركيز على الإسكان الاستثماري، كتوجه أساسي للخطة القادمة قد يحمل في طياته شروطاً مجحفة بالنسبة لقاعدة عريضة من الموظفين ومن ذوي المرتبات والدخل المحدود، التي لا تقوى عادة على ادخار المبالغ المطلوب تسديدها لجهات الأسكان الاستثماري، ووفق الشروط التي تفرضها تلك الجهات وخلال فترة وجيزة. ومن هنا، فإن غياب دور الدولة سيؤدي الى استمرار وجود العجز في استيفاء الاحتياجات السكنية، في الوقت الذي قد يزيد فيه العرض لمستوى إسكاني قد لا يتناسب بالضرورة مع القدرة الشرائية.

ومن أجل ترجمة تلك السياسات المستقبلية بأبعادها المختلفة الى برامج تنفيذية، فأن الأعداد جار حالياً لوضع خطة إسكانية طويلة الأمد، تتماشى مع برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، ووفق تصور تفصيلي لأحداث التوازن المطلوب بين المخصصات المخططة والموارد المتاحة، وتنويع مصادر التمويل، والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لخفض تكلفة المسكن، وتطوير نظم الأقراض، والدفع بالمؤسسات المالية المختلفة والشركات والأفراد للمساهمة الإيجابية في توفير سيولة كافية لمتطلبات الخطة، مع استمرار الدولة في تمويل مساكن ذوي الدخل المحدود ومساكن الإسكان الإداري.

تتضمن التصورات كذلك وضع خطة تفصيلية لاستقرار الهياكل الإدارية بالقطاع الإسكاني، وإصدار التشريعات لحماية حقوق المستثمرين والمنفذين بما يتلائم مع الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المرامي المستهدفة والتي قدرت بثلاثة خطط خمسية متعاقبة، يجري خلالها العمل على إحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الأجنبية طبقاً لبرنامج وطني لتدريب وإعداد الكوادر الفنية. كما يجري وضع خطة إنتاجية مرتبطة بمتطلبات خطة التنمية الإسكانية، وقطاع التشييد ككل، من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعات مواد البناء، وتوفيرها وخفض تكلفتها.

يتلازم مع أعلاه تنفيذ خطة لتنمية وإدارة الأراضي، وذلك بتوفير مواقع ملائمة للتوسعات العمرانية في إطار المخططات الجاري إعدادها للمدن والقرى، على أن تشمل (1) تحديد مواقع الأعداد المستهدف تنفيذها من الوحدات السكنية سنوياً (2) إعادة النظر في مواصفات المسكن بما يتناسب مع المرحلة التنموية. (3)إعداد المخططات التفصيلية اللازمة لهذه المواقع بما يتماشى مع سياسة تنوع السكن. (4)إعادة النظر في اللوائح والمعايير الخاصة بالارتفاعات والكثافات بما يحقق الجدوى الاقتصادية، وبما يعمل على تقنين طرق الحصول على أراضي البناء وتنظيمها من خلال الشعبيات (البلديات) للحد من ارتفاع الأسعار والمضاربة.

اطار رقم 24 مقترحات حول دور الدولة في تحقيق السكن للجميع خلال السياسة الإسكانية المقبلة.

- توفير المسكن بشروط مريحة ومتدرجة تبعاً للدخول،وبيع الوحدات بمجموعة من الأسعار المميزة يختلف فيها شروط السداد ومستوى الثمن وفقاً لمستويات دخول المستفيدين.
- توسيع أعداد المستفيدين وذلك عن طريق الدعم الجزئي،الأمر الذي يؤدي الى زيادة حجم الشرائح الاجتماعية المشمولة على أن تتراوح المقدمات مبالغ في متناول الجميع وتقع بين 1500 الى 3000 دينار،وبأقساط شهرية مريحة تصل الى نحو 50 دينار.
- قصر الدعم الكامل لتوفير السكن على الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً (دخل الأسرة أقل من 150 دينار شهرياً) أو الأسر التي تعيش على إعانات، ولكن بشرط أن لا يتم التصرف بالوحدة السكنية التي تتمتع بالإعفاء الكامل بدون مقابل، ويمكن الإعفاء من الإيجار أو تأجيل تحصيل الأقساط في إطار بعيد الأمد أو حتى يبلغ الأبناء أو الورثة سن الرشد ويصبحوا قادرين على الدفع .

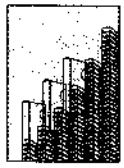

الحالة الصحية والسلامة البشرية

تتقرر الحالة الصحية في أي بلد، نتيجة لعوامل حاسمة ثلاثة:

- الأوضاع الاجتماعية (النهج السياسي، حالة الاقتصاد الوطني ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وطبيعة تطور النظام التعليمي والثقافي السائد).
- الأوضاع البيئية (مدى نظافة أو تلوث الماء والهواء والتربة)
- مدى فاعلية نظام الرعاية الصحية.

ومن المتعارف عليه دولياً أن للعاملين الاول والثاني الأثر الأكبر في تقرير الحالة الصحية للمجتمع، وان وزنهما التأثيري يصل إلى نحو 75 ـ 80 % من أجمالي العوامل، في حين يساهم العامل الثالث بالوزن الباقي (20 ـ 25 %).

وتذهب بعض الاجتهادات في التنمية البشرية إلى إمكانية جمع كل العوامل الثلاثة وقياس تأثيرها في مؤشر واحد هو طول العمر (توقع الحياة عند الولادة)، فهو يعكس بصورة ضمنية جميع الأوضاع المشار اليها، وهو، بالتحصيل النهائي، مؤشر مركب يساعدنا في الحكم على ناتج عملية التنمية ككل، ويتصل بعديد الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالدخل والاستهلاك وبالجوانب الاجتماعية المتمثلة بالأثر المؤسسي ومدى فاعليته والالتزام بأحكامه كما يتصل بطبيعة الممارسة الصحية ونوعية الخدمات المتوفرة، إضافة إلى قضايا التعليم والوعي الثقافي وجوانب البيئة والإصحاح والمرافق العامة.

وفق هذا المنظور لمعنى الصحة، فقد عمل المجتمع الدولي في إعلان المآتا (1978) حول توفير الصحة للجميع بحلول عام 2000، على تبني تعريف شامل يؤكد من خلاله **بأن الصحة لا تعني غياب المرض والوهن فحسب، بل هي حالة كاملة للسلامة البدنية والذهنية والاجتماعية.** وفلسفة هذا التعريف ورؤيته الإجرائية هي أن النظر إلى مشكلات التسيير الصحي والتخطيط لتجاوزها، يجب أن لا يركز على الوقاية أو على علاج الأمراض الواضحة والمعَرفة، بل التصدي لتلك المشكلات في إطار أوسع لسلامة الفرد والمجتمع، وبالتالي تجاوز المعنى الطبي الضيق للصحة.

الصحة لا تعني غياب المرض فحسب بل حالة كاملة للسلامة البشرية.

في حالة تقريرنا الوطني، ومن أجل توفير صورة متكاملة عن الحالة الصحية في ليبيا، سنحاول وبقدر ما تسمح به البيانات المتاحة، التحقق من طبيعة التفاعل الموجود بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية، وان نحكم على إنجاز القطاعات الأخرى ذات العلاقة (الإسكان، الإصحاح، توفر المياه الصالحة للشرب، توفر الغذاء، الخدمات العامة ونمط الحياة). وسنعمل على تناول غالبية تلك المؤشرات، حيث أن بعضها قد توفر في مواقع أخرى من التقرير.

بالنسبة للفلسفة السياسية والاجتماعية الليبية والموقف من المسألة الصحية في سياق فهمها للتنمية البشرية، فهي تعتبر الصحة حقاً من حقوق الإنسان، ومكوناً أساسياً من توفير الحاجات الاجتماعية الأساسية للجميع، وهدفا هاما من أهداف المجتمع في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي والقضاء على ثالوث التخلف المتمثل في المرض والجهل والفقر، وبمختلف تجلياته وابعاده.

ليبيا تعتبر الصحة مكوناً من مكونات توفير الحاجات الاجتماعية الاساسية للجميع.

على ضوء هذا الفهم السياسي والانمائي جاءت الاستراتيجية الأولى لقطاع الصحة في بداية السبعينات، لتؤكد على أهداف توفير الصحة للجميع، وتقديم الخدمات الصحية المتكاملة والشاملة ضمن التشابك الأمامي والخلفي مع الخدمات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأخرى في إطار الخطط الإنمائية الوطنية (اطار رقم 25). وقد سارت على هدى منها السياسات الصحية والإستراتيجيات المتعاقبة (1994) و(1999).

ومن أجل تقييم إنجاز تلك التصورات الشاملة والتعرف على طبيعة تطبيقاتها، وآثارها في أرض الواقع، يحاول الفصل الحالي إثارة الأسئلة التالية وتوفير إجابات حولها :

اطار رقم 25 الخطوط العريضة للإستراتيجية الصحية الأولى بعد الثورة

أولا

مراعاة التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية والوقائية ومنح الأولوية للمناطق النائية.

ثانياً

توفير الأدوات والوسائل التشريعية والتنظيمية والأدارية التي تكفل الترابط والتنسيق بين الخدمات الصحية والخدمات المكملة لها أوالمرتبطة بها. مثل خدمات التغذية، والإسكان، وإصحاح البيئة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والمجارى الصحية، والتخلص من القمامة، والفضلات، ومراقبة الأغذية، وتوفير الأمن الصناعي، وغيرها. مع العمل على دعم ذلك بأجراء الدراسات والبحوث.

ثالثاً

توفير الخدمات الصحية بالمجان، والرفع من مستواها، والوصول إلى المعدلات المثلى في عدد الأسرة في المستشفيات، وفى أعداد الفئات الطبية المختلفة، مع العمل على توفير مستلزمات الأدوية والتجهيزات والمعدات الطبية.

رابعاً

تحصين مختلف الأفراد ضد الأمراض المعدية، والتركيز على مشروعات الصحة الوقائية، ومكافحة الأمراض السارية والمتوطنة، خصوصا امراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما، ونشر الوعي الصحي والغذائي السليم بين المواطنين وتنمية وتحسين برامج إصحاح البيئة.

خامساً

تنمية القوى العاملة الصحية المحلية، وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الصحي بمستوياته المختلفة، فى الداخل والخارج، وذلك لتوفير احتياجات المرافق الصحية من المهارات الوطنية اللازمة والاستغناء عن العمالة الأجنبية فى قطاع الصحة.

سادسا

تطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة وتجهيزها بأحدث المعدات الطبية والأجهزة المتطورة والعمل على رفع كفاءة أداء تلك المؤسسات.

سابعاً

العناية ببرامج التثقيف والإرشاد الصحي والصحة المدرسية.

ثامناً

الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية، وبالعوامل الاقتصادية والثقافية والنفسية التي تؤثر على المستوى الصحي.

بصورة عامة، حيث ارتفع معدل عمر الفرد وانخفضت وفيات الأطفال والأمهات وصاحب ذلك انخفاض في الخصوبة والولادات... الخ.

ومما لاشك فيه إن تلك التغيرات الديموغرافية قد جاءت كنتيجة لسياسة الرفاه التي اعتمدتها الخطط والبرامج الإنمائية المتعاقبة، والتي ساعدت على الارتفاع بمستوى دخل الفرد، وتغير نمط حياته، وركزت على تكوين رأس المال الثابت، وتحقيق معدلات نمو مستديمة في قطاع الخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى التحسن الجذري في مستويات المعيشة، وفى الظروف السكنية، والمرافق العامة، وفى إتاحة الوصول للخدمات الصحية والطبية.

أما عن التغيرات التي طرأت في مجال الوبائيات، نتيجة لعملية التحديث، فقد تراجعت عديد الأمراض التي تتصل عادة بأوضاع التخلف (الأمراض المعدية والسارية..) وبدأت تحل محلها أو تتداخل معها الأمراض ذات العلاقة بنمط الحياة العصرية (أمراض الجهاز الدوري، والاورام، الوفيات نتيجة الحوادث.....) والتي تفرض بطبيعتها أعباء بالغة على الموارد الصحية نتيجة لأنها عالية التكاليف من ناحية المعالجة، وتحتاج الى بنية مؤسسية صحية متطورة للمتطلبات العلاجية.

- **ما هو شكل الرصيد الصحي المتحقق ؟ وما هي مؤشراته الأساسية ؟.**
- **ما هي طبيعة تطوير النظام الصحي القائم وكفاءته من ناحية المدخلات والعمليات والمخرجات؟ وما هي بدائل اصلاحه ؟**
- **ما هي الإستراتيجية الصحية المستقبلية والتي يجرى أعدادها ضمن تصورات الخطة الإنمائية القادمة ؟**

الرصيد الصحي،

لا يخفى على المتتبع بأن المجتمع الليبي هو واحد من المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديموغرافي والوبائي، فنتيجة لعملية التحديث والتقدم الاقتصادي الاجتماعي الذي شهدته ليبيا خلال العقود الثلاثة الماضية، أصبح التغير في الظواهر السكانية منعكساً، فى أحد آثاره، على تحسن المؤشرات الصحية

وإذا ما أخذنا بالتفصيل **مؤشرات التحولات الديموغرافية** وجوانب تحسن صحة المجتمع، نلاحظ قبل كل شئ انخفاض معدل الوفيات الخام، فقد أصبح وفق نتائج الإحصاءات الحيوية عام 1995 نحو 3.1 بالألف بعد أن كان 9.4 % بالألف عام 1973.

ومن خلال الاطلاع على معطيات الجدول رقم (36) يتبين تركز الانخفاض بين الفئات العمرية صغيرة السن، مما يشكل دلالة واضحة على نجاح المجهودات الوطنية في الارتفاع بالمستوى الصحي.

ولعل الأهم من ذلك كله هو الانخفاض الذي شهدته معدلات وفيات الرضع خلال العقود الثلاثة الماضية، الأمر الذي جعل التجربة الليبية في مضمار التنمية البشرية من بين التجارب المتميزة في العالم الثالث، فقد انخفض المعدل من 118 بالألف عام 1973 إلى 24.4 بالألف عام 1995. أما الحصيلة الأساسية لتحسين الوضع الصحي فيمكن أن نتعرف عليها من خلال التطور الذي شهده مؤشر طول العمر أو معدل

توقيع الحياة عند الولادة فقد كان عدد السنوات التي يعيشها الفرد الليبي بالمعدل لا تتجاوز 46 سنة في بداية السبعينات، في حين أن ذلك المعدل وفق أرقام 1995 قد ارتفع بصورة حادة ليصل إلى 65 سنة. وتضعه التقديرات بحدود 70 سنة عام 1998

وتقترن بهذه المؤشرات الإجمالية الوطنية، مؤشرات تفصيلية أخرى على مستوى المناطق، حيث نلاحظ من خلال تحليل البيانات الجغرافية أن فجوة وفيات الأطفال بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية قد تم تقليصها إلى حد كبير. إذ تدلل التقديرات التي أجراها المسح الوطني لصحة الطفل الليبي (1995) أن الانخفاض المضطرد الذي شهدته الأماكن الحضرية خلال ربع القرن الماضي في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، قد تزامن معه انخفاض مضطرد ومتقارب في الأماكن الريفية، حيث كانت نسبة الانخفاض في الحضر 67 % وفي الريف 62 % مما يدلل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق.

ولن تكتمل صورة الرصيد الصحي والتغيرات الديموغرافية المتحققة مالم نتعرف على **التغيرات في الجوانب الوبائية**، وعلى الأمراض التي بدأت تتسبب أكثر من غيرها في وفيات الفئات السكانية ككل، وفي وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة بوجه خاص. وبقدر ما يتعلق الأمر بالرضع فهنالك أربعة أمراض رئيسة تتسبب في وفاة نحو 70% من حالات وفيات تلك الفئة العمرية، وهي حسبما أفرزته نتائج المسح الوطني لصحة الطفل الليبي كالآتي :

- ارتفاع درجة الحرارة (التهاب رئوي شديد، تسمم، التهاب سحايا) 22.6 %
- الكحة وصعوبة التنفس 20.1%
- التشنجات (أمراض الجهاز العصبي، التهاب سحائي) 15.1 %
- الإسهال 12.1 %

أما عن الأسباب الحاسمة لوفيات الأطفال في الفئة العمرية الأوسع (أقل من5 سنوات)، فقد تداخلت مع الأمراض المشار لها أعلاه، فهي ذات الأمراض المتعلقة بالجهاز التنفسي والاسهال.

بقى أن نذكر بأن جميع هذه الأمراض مصنفة على أساس « الأمراض التي يمكن الوقاية منها »، مما يجعل مسؤولية القطاع الصحي مضاعفة في مواجهة ذلك.

جدول رقم 36: معدلات الوفيات (بالألف من السكان) بين الفئات العمرية صغيرة السن 1973، 1995

4 - 0	25 .20	3.51
9 - 5	1.83	0.47
14 -10	0.93	0.45
19 - 15	1.36	0.43
24 - 20	1.66	0.75
29 - 25	1.85	0.92

ولاشك بأن رصيد أمانة الصحة بهذا الصدد جدير بالتثمين، حيث عملت من خلال برامجها في رعاية الصحة الأولية، على الإقلال من أثر تلك الأمراض وتخفيضها بصورة حادة، مما ساعد على انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال خلال العقود الأخيرة بشكل واضح.

وفيات الاطفال انخفضت من 118 بالالف عام 1973 الى 24.4 بالالف عام 1995.

وعند الانتقال إلى تشخيص الأمراض الرئيسية المسببة للوفيات بين السكان ككل، فقد واجه فريق التقرير عقبة أساسية في عملية القياس، حيث أن الغالبية العظمى من المستشفيات لا تأخذ بالتصنيف الدولي للأمراض عند تبويب إحصاءاتها، وقد تداركت أمانة الصحة والضمان الاجتماعي أخيراً هذا النقص وعملت على توفير الأدلة القياسية اللازمة والمتوافقة مع معايير منظمة الصحة العالمية لتقيد المستشفيات بكيفية جمع البيانات وبتويباتها بالنسبة لإحصاءات السنوات القادمة.

ومن خلال ما هو متوفر من بيانات دقيقة لبعض المستشفيات التي بدأت تأخذ بالخطوط العامة للتصنيف الدولي للأمراض، نعتمد على بيانات لمجموعة المستشفيات الخمس لمنطقة الزاوية خلال الربع الاول من عام 1999، حيث يتضح بأن هنالك أربعة أمراض أساسية تسبب نحو 67 % من جميع الوفيات وكالآتي :

أمراض الجهاز الدوري من أكثر مسببات الوفيات حاليا.

- أمراض الجهاز الدوري 37.4%
- أمراض الأورام 13.0%
- أمراض الغدد والسكر 5.8 %
- أسباب خارجية / حوادث السيارات 11.0 %

وقد يكون ارتفاع النسبة في الوفيات الناتجة عن امراض الاورام بسبب وجود مستشفى وطني للأورام في المنطقة المختارة .

وكما يلاحظ من قائمة تلك الأمراض، فهي انعكاس واضح لنمط الحياة الذي أفرزته مظاهر التحديث وتعقد المسئوليات الحياتية، وتلوث البيئة، وما يسببه ذلك من مضاعفات صحية (أمراض القلب، ضغط الدم، الذبحة الصدرية، الشرايين، الحمى الرئوية، الاورام، وامراض السرطان، والغدد والسكر..... الخ). ومما يثير الانتباه بطبيعة الحال هو أن تأتي الوفيات نتيجة حوادث السيارات من بين الأسباب الاربعة الأساسية، وذلك ما سيعمل التقرير على معالجته في الصفحات القادمة.

ليبيا لديها معدلات عالية لأسباب الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق.

يحتاج تشخيص التغير في الجوانب الوبائية التحقق الى جانب الوفيات من أهم الأمراض التي تسبب الاعتلال والمراضة في المجتمع الليبي. وقد عمل فريق التقرير على استنتاج تلك الأمراض من خلال الاعتماد على مصدرين، أولهما : نشاط العيادات الخارجية وسجلاتها في المستشفيات الرئيسية، وثانيهما : سجلات وإحصاءات المخاطر الخارجية والبيئية المسببة للمراضة.

ومن خلال الرجوع إلى سجل حالات العيادات الخارجية لمركز طرابلس الطبي أثناء الربع الأول من عام 1999، يلاحظ بأن أمراض الجهاز الدوري تبقى في مقدمة مسببات الاعتلال حيث تشكل نحو 23 % من حالات المراجعة الطبية، تليها الأمراض الناتجة عن الأورام 11 % والغدد 8 % وأخيراً أمراض الجهاز الهضمي والتنفسي حيث تشكل النسبة نحو 7% لكل منها أما ما يتعلق بعوامل المخاطر البيئية المسببة للمراضة، والتي تمتلك علاقات ارتباطيه بتكرارات عديد الأمراض المدونة أعلاه، فهى وكما تؤكد الدراسات المتخصصة كالاتى :

أ – تلوث الهواء في بعض المدن الرئيسية.

ب – اعتياد وجود نسب من التلوث بالأملاح الزائدة في مياه الشرب لدى بعض المناطق(مصادر ترتفع فيها نسب النترات أو الكبريتات أو نسب الحديد والفلوريد أو نسب العسر الكلى) وفق ما أفرزته التحليلات المختبرية للمركز الفني لحماية البيئة، الأمر الذي أدى إلى استحداث برامج وطنية ووحدات لمعالجة المياه وجعلها مطابقة للمعايير الصحية وتوازن المواد الكيماوية.

جـ– الاستخدام المشط للمبيدات الحشرية في المحاصيل الزراعية بالرغم من المعايير والمقاييس التي تفرضها أمانة الزراعة، مما يسبب أمراض الجهاز الهضمى وحالات التسمم والأورام.

يضاف إلى تلك المخاطر البيئية، مخاطر خارجية أفرزها نمط الحياة في المجتمع الليبي الحديث والمتمثلة في المعدلات المتصاعدة لحوادث الطرق، حيث تعد ليبيا من بين الدول ذات المعدلات العالية لأسباب الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق والتي بلغت خلال السنوات 1997 - 1999 نحو 24.5 لكل 100 ألف من السكان مقارنة بنحو 14 بالنسبة للدول الاسكندنافية و 23 في دول أوروبا الشرقية.

وبالرجوع إلى البيانات المدرجة في الجدول رقم(37) نلاحظ بأن هنالك بالمعدل 200 حادثة لكل 100 ألف من السكان خلال السنوات الثمانية الماضية، وإن نسبة الوفيات من بين الحوادث تقع بين 17 % عام 1992 و 12 % عام 1999. يضاف إلى ذلك تصاعد نسبة الإصابات البليغة المسببة للإعاقة والمراضة المستديمة والتي بدأت تتصاعد خلال الفترة المذكورة لتصل إلى نحو 43.4 % من مجموع الاصابات عام 1999. وتزداد خطورة هذه الظاهرة، إذا ما علمنا بأن نسبة 57 % من مجموع الوفيات ونسبة 65 % من مجموع الإعاقات والمراضة تقع داخل الفئة العمرية الشابة 15 - 34 سنة.

ومن بين المسببات الأخرى للمراضة والوفيات الناتجة عن المخاطر الخارجية، هنالك الحوادث المهنية والإصابات إثناء العمل. وتدلل إحصاءات السلامة المهنية والمتضمنة في تقرير النشاط الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة والمعادن (1997) إن إجمالي عدد الإصابات للعام المذكور هو 567 اصابة، وهى بذلك تشكل حدودا ضئيلة لا تتجاوز 5.12 % من مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعة وتبلغ نسبة الوفيات من بينها نحو 1.8 % .

جدول رقم 37 نسب الوفيات والإصابات من حوادث الطرق للفترة 1992 - 1999

السنة	العدد الكلي للوفيات	% الوفيات في المليون	نسبة الوفيات لكل 100 ألف من السكان	% الإصابات البليغة من مجموع الإصابات
1992	210	17.0	35.5	37.8
1993	220	16.0	34.7	44.1
1994	200	14.0	27.6	44.4
1995	190	15.4	29.5	43.1
1996	190	12.8	23.9	43.4
1997	200	12.1	24.1	42.8
1998	200	13.0	25.7	43.4
1999	200	12.0	23.7	43.4

التغذية والصحة،

من إحدى الجوانب الهامة التي تدلل على إرتفاع المستوى الصحي في ليبيا هي الحالة الغذائية للمجتمع. وتبرز الدراسات المقارنة لنتائج المسوحات الوطنية التى أجرتها جامعة الدول العربية لصحة الأم والطفل في البلدان العربية، إن ليبيا تقع على رأس قائمة تلك الدول فيما يتعلق بأمتياز حالة التغذية ومؤشراتها الايجابية حيث تتميز بضآلة نسبة الولادات بوزن ناقص والتى لا تتعدى نسبتها أكثر من 4.7 % بين الأطفال دون سن الخامسة، والأمر ذاته بالنسبة لمؤشرات نحافة الطفل أو قصر قامته حيث لا تتجاوز الحالات فى ليبيا أكثر من 2.7 % و 15 % على التوالي (شكل رقم 23).

وترتبط الحالة التغذوية الجيدة للمواليد والأطفال في ليبيا بالمستوى العالي لتغذية الأمهات من جانب، وبتقليد ممارسة الأم لرضاعة الثدي بمعدلات عالية من جانب آخر. وبالرجوع إلى نتائج المسح الوطنى لصحة الطفل الليبي (1995)، يتضح بأن نسبة عالية من الأطفال حديثي الولادة (41 %) لا يجرى فطامهم من قبل الأمهات قبل مرور 18 شهراً وان نحو 23 % يتم فطامهم بعد بلوغ السنتين من العمر.

علاوة على ذلك، هناك نسبة عالية من الأمهات الليبيات اللواتى يزودن الرضع باستكمالات أخرى من غذاء الأطفال، حيث يعد ذلك من بين الأسباب الأساسية لتحسين الحالة الغذائية للطفل. ولعل الأهم من هذا، إن عموم الأمهات تقريباً (92 %) يقدمن رضاعة الصدر لأطفالهن خلال الشهور الثلاثة الأولى الأساسية بعد الولادة، قبل إن تقرر نسبة منهن استخدام رضاعة الزجاجة.

ولا خلاف في القول بأن العامل الأوسع الذي يساعدنا في تقرير الحالة التغذوية للمجتمع الليبي هو قياس مدى توفر الغذاء بعناصره الأساسية، بصورة عامة، ومدى الاعتماد على الذات في إنتاجه، وأشكال توزيعه بين الشرائح السكانية والاجتماعية المختلفة.

وبالاعتماد على أرقام عام 1993، فان وفرة الغذاء للفرد الليبي الواحد قد أتاحت معدل 3787 سعرة حرارية، وهو معدل عال يفوق بكثير المعدل الدولي المتفق عليه للبالغين من الذكور الفتيان (2400 سعرة حرارية)، كما يرتفع فوق معدل البلدان الأوربية.

ووفق حسابات الميزان الغذائي الليبي الذي أعدته أمانة التخطيط عام 1993 (اطار رقم 26)، فإن توفر الغذاء للفرد الليبي الواحد يحتوى على نسبة 88 % متأتية،

شكل رقم 23 نسبة مقارنة بين الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن او قصر القامة او النحافة في ليبيا و بقية البلدان العربية

المصدر: الحالة التغذوية للاطفال في بعض الاقطار العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1999

اطار رقم 26 الميزان الغذائي في ليبيا

يوضح الجدول أدناه الميزان الغذائي الليبي لعام 1993، وهو محسوب على أساس (الناتج الزراعي الكلى زائد الاستيراد) ومطروحاً منه (التصدير والناتج الموجه لأستخدامات البذور والعلف، إضافة إلى المدخلات التحويلية والفاقد).

أما عن المؤشرات التي يعتمدها الميزان الغذائي من المكونات الغذائية فهي حصة كل مكون فى نصيب الفرد من السعرات الحرارية ككل، ومن احتياجات البروتين والدهون. وبالنسبة لاحتياجات الألياف وفيتامينA وفيتامين C فهي غير متوفرة في حسابات الميزان الغذائي الليبي، وتدلل أرقام الميزان على أن نحو 34% من احتياجات السعرات الحرارية المدرجة في الجدول معتمدة عن الإنتاج الذاتي والباقي مشتق من الواردات (66 %). أما بالنسبة للاحتياجات من البروتين فإن الاعتماد على الذات يشكل 58%. وفيما يتعلق بالدهون تصبح نسبة الإنتاج الذاتي 37 % والاعتماد على الخارج 63 %.

المكونات الغذائية للفرد الليبي في اليوم

المكون الغذائي	نصيب الفرد من السعرات الحرارية	حصته من احتياجات البروتين	حصته من احتياجات الدهون
الحبوب	39.5	49.8	6.1
سكر وعسل	11.1	-	-
جذور	1.6	1.1	0.1
بقوليات جافة	0.6	2.2	1.1
حبوب زيتيه	2.3	3.8	7.6
الخضراوات	1.9	4.1	0.6
الفواكه	6.3	3.8	1.0
لحوم	5.8	19.9	17.9
بيض	0.7	2.7	2.1
اسماك	0.2	1.0	0.3
ألبان	4.0	10.0	7.2
زيوت نباتية	10.9	-	51.1
زيوت حيوانية	0.8	1.3	3.7
مواد متنوعة	14.5	0.3	1.2

من مصادر نباتية والباقي 12 % متأت من مصادر حيوانية. وفي إطار الأخيرة فإن أعلى نسبة هي اللحوم الحمراء والدواجن، حيث تشكل نحو 60 % من تلك المصادر.

وفي الإطار المقارن، فإن نسبة محتويات المصدر الحيواني للبروتين في مكونات الغذاء الليبي تعد أقل من المعدلات الدولية (18 % بالنسبة لأمريكا اللاتينية و 32 % بالنسبة لأوروبا)، مما يشكل اختلالا بين السعرات الحرارية المستمدة من الإنتاج النباتي من جهة، والإنتاج الحيواني من جهة أخرى، وذلك نتيجة للعادات الغذائية التي تعتمد الاستهلاك المفرط من العجين والسكر والزيوت، والتي تشكل 65% من الوجبه الغذائية الليبية . وبالشكل الذي توضحه تحليلات الميزان الغذائي الليبي فإن تلك الاختلالات في السعرات الحرارية لم تتبدل كثيراً خلال الثلاثين سنة الماضية، حيث بقيت العادات الغذائية على حالها.

الرعاية الصحية الاولية والثانوية منتشرة افقيا ومتوفرة لجميع المناطق.

اتاحية الرعاية الصحية والإنصاف الاجتماعي

يقوم النظام الصحي الليبي على مبدأ الرعاية الصحية الأولية للجميع، وبحيث تكون في متناول كافة الأسر والأفراد في المجتمع. وبسبب المساحة الشاسعة والتوزيع السكاني المشتت، فقد ركزت السياسات والخطط والبرامج الصحية على التوسع الأفقي، وبهدف تقديم الرعاية الصحية الى أقرب نقاط ممكنة من السكان في جميع المناطق، ولكافة الشرائح الاجتماعية.

ومما لاشك فيه أن إحدى النواحي الهامة التي تضعها التنمية البشرية المستدامة ضمن غاياتها، هي الأتاحية والأنصاف في توزيع خدمات قطاعات الحاجات الأساسية بين المواطنين، وذلك ما استطاعت أن تحققه ليبيا في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية بوجه عام. ففى القطاع الصحى احتل الأنفاق العام نحو 5.6% من الميزانية العامة خلال العام الأول للخطة 1973-1975 ونحو 2.0% من الناتج المحلي الاجمالي قبل ان يتباطأ كبقية القطاعات الأنمائية الاخرى فى الثمانينات، ثم ليعود ويشكل نحو 19.6% على التوالى بعد ان أدمج به قطاع الضمان الاجتماعى جدول رقم (38).

وإذا ما أردنا أن نستخدم مؤشراً جامعاً التدليل على الإنجاز الوطني في أتاحة الخدمات الصحية للجميع، فيمكن الاستشهاد بنسبة المواليد التي تتم في المستشفيات في المناطق الليبية المختلفة، ريفا وحضرا. فبعد أن كانت تلك النسبة عشية الثورة عام 1969، ووفق تقارير الإحصاءات الحيوية آنذاك، لا تتجاوز 21%، ومحصورة على الفئات الميسورة في المدن، فإن نتائج المسح الوطني لصحة الطفل الليبي (1995) قد أظهرت بان 92 % من الولادات على المستوى الوطني تتم في المؤسسات الصحية العامة. ولا توجد فروق كبيرة في ذلك بين المناطق الحضرية والريفية، فالنسب فيهاهي 96.3 % و87.8 % على التوالي.

إلا أن صورة الأنصاف الاجتماعي في أتاحة وتوزيع الخدمات الصحية على المناطق لا تتضح بشكل مفصل، بدون الرجوع الى تحليل البنية الوظيفية والهيكلية لمستويات الرعاية الصحية الأولية في ليبيا (شكل رقم 24). حيث نلاحظ أن الرعاية الصحية الأولية والثانوية متوفرة لجميع المناطق، وحتى في نطاق التجمعات السكنية التي تقل عن ألف من السكان هنالك وحدة للرعاية الصحية من تصنيف (ج). أما في التجمعات السكنية (1000- 3000 نسمة) فهنالك وحدة صحية من تصنيف (ب) تحتوي على طبيب وكادر تمريض، تليها الوحدات الصحية من تصنيف (أ) والتى تخدم (3000 - 5000) نسمة وحيث تحتوي على أطباء عامين واختصاصيين في الأطفال والباطنية والأسنان.

و يبلغ عدد وحدات الرعاية الصحية الأولية، بتقسيماتها الثلاثة، في الوقت الحاضر 931 وحدة موزعة على كافة مناطق التراب الوطني. وترتبط الوحدات الصحية فى التجمعات السكانية المتقاربة بمراكز الرعاية الصحية والتي تحتوي عادة على الاختصاصات الطبية المختلفة وعلى أسرة ملاحظة لأقل من 24 ساعة، ويبلغ عددها حالياً نحو 163 مركزا صحيا.

جدول رقم 38 اتجاهات الانفاق على الصحة ونسبته الى الميزانية العامة والناتج المحلى الاجمالى (سنوات مختارة) –

	انمائى	ادارى	الناتج المحلى الاجمالى %	الميزانية العامة %
1973	15.4	27.2	2.0	5.1
1975	24.7	52.6	2.1	5.6
1980	75.8	52.8	0.7	2.2
1985	50.2	53.0	1.3	2.5
1990	22.3	72.8	1.2	5.0
1993	4.6	339.0	3.7	17.1
1996	66.0	456.1	4.4	19.6

شكل رقم 24 البنية الهيكلية والوظيفية لمستويات الرعايا الصحية في ليبيا

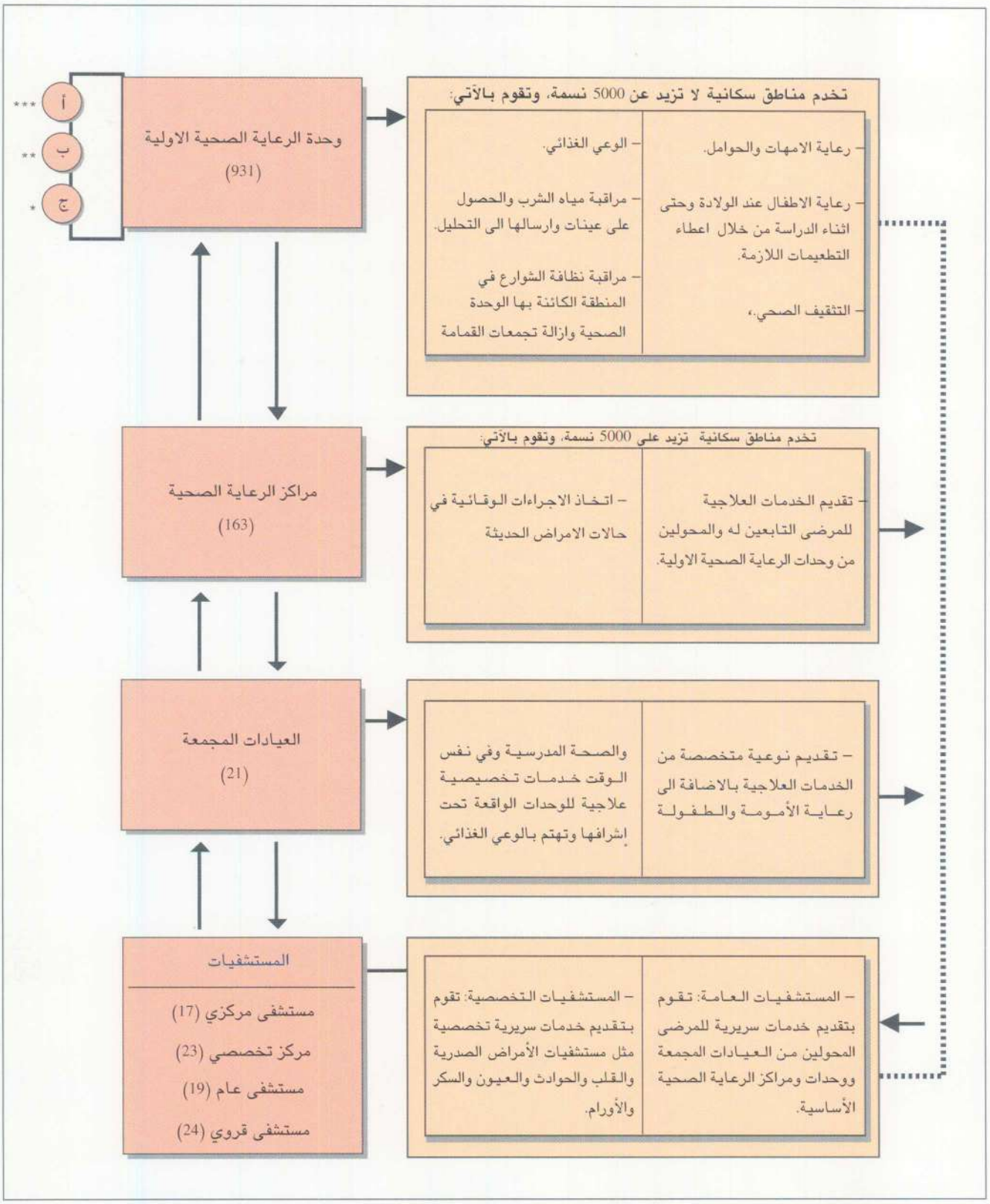

*** أكثر من طبيب واحد، اخصائيون في الأطفال والباطنة والأسنان، تغطي بين 3000. – 5000 من السكان

** غرفة واحدة / طبيب عام للسكان بين 1000 - 3000.

* غرفة واحدة / ممرض – لاقل من 1000 من السكان.

وفي المستوى الثاني هنالك العيادات المجمعة التي تحتوي على أطباء من مختلف الاختصاصات، وعلى اسرّة ملاحظة لفترات طويلة، وعددها (21) عيادة، تليها المستشفيات القروية (24 مستشفى) والمستشفيات العامة (19). أما المستوى الثالث فيتمثل في المستشفيات المركزية وعددها (17) والمراكز التخصصية وعددها (23).

ولا تخلو سياسة التوسع الأفقي بطبيعة الحال من مشكلات، فهنالك مشكلة توفير القوى العاملة الصحية، والأجهزة والمعدات الطبية بالمعدلات والأعداد والانواع المطلوبة، مما جعل العديد من وحدات الرعاية الصحية الأولية تشكو من تلك النقائص . كما أن النظر الى ذلك التوسع من مدخل اقتصاديات الصحة ووفورات الحجم وتعزيز كفاءة الأداء يطرح بدائل عديدة سيحاول التقرير التطرق لها في فقرات قادمة.

التوسع الافقي للخدمات الصحية لا يخلو من مشكلات ونقائص.

التوسع العمودي يوفر الخدمات الصحية للفئات الخاصة، الا إن طب المسنين لم يأخذ حظه بعد.

اتاحية الرعاية الصحية للفئات الخاصة

بالإضافة الى سياسة التوسع الأفقي كضمان لتوفير الرعاية الصحية للجميع، هنالك مهمة التوسع العمودي، وبمعنى الوصول الى تغطية الاحتياجات الصحية للفئات الاجتماعية الخاصة (الطفل، المرأة، المسنين، المعاقين).

■ بالنسبة الى فئة المسنين، يلاحظ بان النظام الصحي الليبي لم يتكيف بعد لاستيعاب الحقائق الديموغرافية الجديدة، فبالرغم من توسع تلك الفئة العمرية والتي أصبحت تمثل نحو 7% من السكان نتيجة لزيادة معدل عمر الفرد، الا إن صحة وطب المسنين لم يأخذا طريقهما بعد ضمن أولويات التخطيط الصحي، وحيث يتوجب توفير التخصصات اللازمة لطب الشيخوخة والتسهيلات الصحية اللازمة لعملها، علماً بأن كبار السن قد اصبحوا شريحة سكانية تستهلك نسبة غير قليلة من الإنفاق الصحي يجرى صرفه عادة في العناية العلاجية مرتفعة التكاليف، وبدون التفكير في خيارات افضل من ناحية التكلفة والفاعلية، كخيار رعاية المسنين وهم في منازلهم على سبيل المثال.

■ وبقدر ما يتعلق الأمر بفئة المعاقين، فهي أوفر حظا في طبيعة الخدمات الصحية المتوجهة لها. فهنالك في ليبيا أنماط مختلفة من الرعاية المؤسسية تهتم بأنواع الإعاقات.(جدول رقم 39)

واذا ماأردنا التعرف على حجم فئة المعاقين كنسبة من مجموع السكان الليبيين، نلاحظ بانها لا تشكل اكثر من 1.06% وفق نتائج تعداد 1995. وتلك في الواقع نسبة منخفضة قياساً بالمعايير الدولية الأوسع، والتي تقر بأن نسبة 10% من أي سكان يحملون إعاقة بشكل أو بآخر – وان 3% منهم يحتاجون الى عناية خاصة.

ومن خلال الرجوع الى نتائج التعداد السكاني الذي اجرى في الثمانينات (1984)، يتضح بأن معدلات الإعاقة قد تراجعت خلال السنوات الاحدى عشر سنة التي تفصله عن التعداد الاخير (1995). كما ان من بين المؤشرات الاخرى ذات الدلالة العالية، تراجع معدلات الاعاقة نتيجة لاسباب مرضية، والتي كانت تشكل نسب عالية عام 1984 تصل الى نحو 55% في حين اخذت المرتبة الثانية ولم تعد تشكل أكثر من 40% عام (1995). ولاشك بان ذلك مؤشر واضح على تطور الوضع والوعي الصحي في أحدى جوانبه.

إلا إن ما يستوجب التنبيه له على الجانب الاخر هو ارتفاع نسبة المعاقين لأسباب خلقية (منذ الولادة) حيث احتلت المرتبة الأولى لاسباب الاعاقة في تعداد 1995، بعد أن كانت تشكل النسبة الثانية في عام 1984، وعلى هذا الاساس فقد زادت من 25% الى 42% شكل رقم 25

جدول رقم 39 أنماط الرعاية المؤسسية للمعاقين في ليبيا

نوع المركز	العدد	عدد النزلاء	عدد المترددين والتلاميذ
مراكز تأهيل واعادة تأهيل المعاقين	14	180	10 آلاف شهرياً
مراكز ومدارس تعليم وتأهيل العمى والبكم	15	423	1466 تلميذ
مراكز تنمية القدرات الذهنية	6	132	697
مراكز رعاية الأطفال المعاقين حركياً	1	28	40 يومياً
مراكز رعاية وتأهيل متعددي الإعاقة	5	557	30

شكل رقم 25 التوزيع النسبي حسب الاعاقة في كل من تعدادي 1984 - 1995

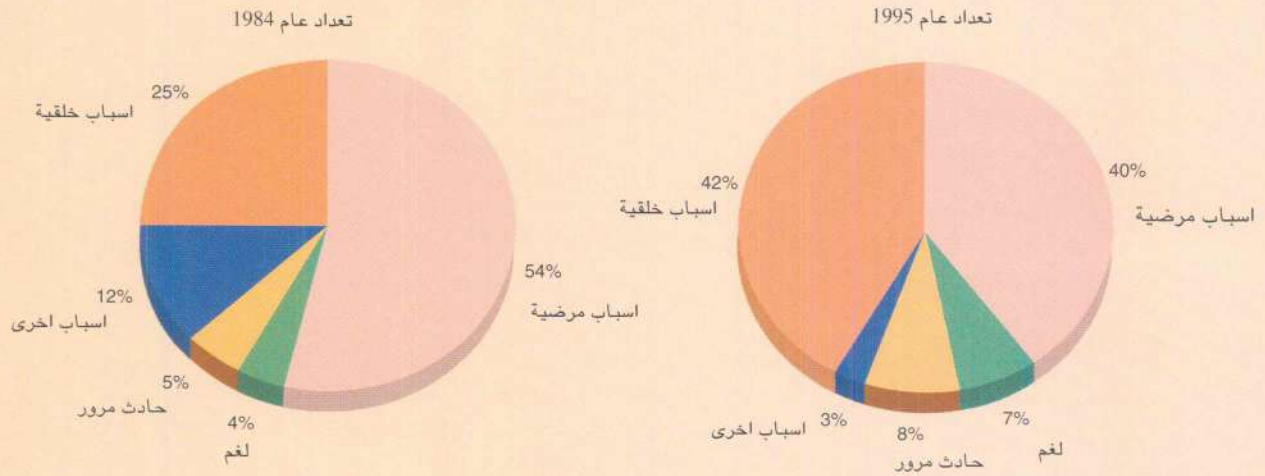

بين التعدادين. وذلك راجع في أحد أسبابه المباشرة الى العوامل الولادية والفطرية والى الجينات الوراثية وزواج الأقارب، والانجاب فى سن متأخرة نظراً لتفاقم ظاهرة تأخر سن الزواج. أما حوادث السيارات فقد أصبحت تحتل مرتبة أعلى من السنوات السابقة، إذ بدأت تتسبب في 8% من حالات الإعاقة عام 1995، بعد إن كانت في حدود 5% عام 1984.

موارد النظام الصحي الليبي

لاشك بأن قوة أي نظام صحي تقوم على أساس كمية ونوعية الموارد المتاحة وطبيعة توظيفها والانتفاع منها. فالموارد البشرية الصحية وطاقة المستشفيات والمؤسسات الرعائية والتقنيات المستخدمة والخبرة الطبية تشكل مدخلات وعمليات النظام الصحي. وبالتالي تساهم في تقرير نوعية مخرجاته. ويصح القول كذلك، بأن أثر تلك الموارد مستقبلاً سيصبح محل تساؤل إذا لم تكن هنالك سياسة واضحة لتطوير القطاع الصحي، وضمان نوعية موارده وتقنياته المستخدمة، وتطبيق أساليب التكلفة والفاعلية للحد من هدر الامكانات، وتقديم خدمات صحية ذات نوعية عالية.

وأمام المهام الصعبة التي وضعها النظام الصحي الليبي على عاتقه وتعهده بتحقيق الغاية النبيلة في توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع، ونجاحه في تحقيق مؤشرات صحية ذات دلالة عالية خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن التحقق من مسألة الموارد القائمة والمطلوبة للحفاظ على النوعية وتحقيق الاستدامة لهذا الجانب الأساسي من جوانب التنمية البشرية تصبح بالغة الأهمية بالنسبة لتغطية هذا التقرير.

الموارد البشرية الصحية

يوظف النظام الصحي الليبي في القطاع العام وفق إحصاءات عام 1998 نحو 63656 من العاملين، وهم بذلك يشكلون 5% من قوة العمل الإجمالية. وباستبعاد المهن الإدارية والحرفية هنالك 59% من الحاصلين على تدريب طبي وصحي متخصص والذين يشكلون الموارد البشرية الصحية. أما النساء فيشكلن نحو47 % من تلك الموارد (جدول رقم 40) .

5% من قوة العمل الاجمالية تعمل في القطاع الصحي.

جدول رقم 40 أجمالي قوة العمل الصحية للعام 1998 .

التخصص	ليبي	غير ليبي	المجموع
أخصائيون	647	1848	2495
أطباء ممارسين	2376	1805	4181
أطباء أسنان	225	195	420
صيادلة	367	151	518
ممرضات وقابلات	17946	5005	22951
فنيون	5855	960	6815
إداريون وحرفيون	26263	13	26276
المجموع	53679	9977	63656

تاريخياً، يمكن القول أن تطور موارد النظام الصحي الليبي بصورة عامة، والموارد البشرية بالوجه الاخص، مر بعدة مراحل، وقد أصبح معروفاً من خلال معالجات التقرير في الفصول المختلفة تأثر أداء القطاعات الإنمائية المختلفة، ومن ضمنها القطاع الصحي، ببرامج الأنفاق العام والعوائد النفطية.

ومن خلال ذلك، نلاحظ بأن مستوى الإنجاز الهائل الذي تحقق في الموارد البشرية الصحية (أطباء، صيادلة، جهاز تمريض وفنيين مساعدين) قد شهد ذروته أثناء الفورة النفطية 1973 ـ 1982. ومن ثم أخذ بالتباطؤ خلال ما تبقى من الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، قبل أن يعاود الارتفاع من جديد خلال السنوات الأخيرة.

لم يزل النظام الصحي يعاني من نقص فادح في غالبية التخصصات الطبية.

ويساعد تحليل محتويات الجدول رقم (41) للتعرف على التطور الذي شهده عدد الأطباء خلال الفترة الأولى (1973 ـ 1982)، فبعد أن كان عشية الثورة لا يتجاوز 800 طبيب، وبمعدل طبيب واحد لكل 2503 نسمة، أصبح في عام 1982 نحو 6 آلاف طبيب وبزيادة قدرها 650 %، وبمعدل طبيب لكل 628 من السكان. والأمر ذاته بالنسبة للقوى البشرية الصحية المساعدة، فقد شهدت هي الأخرى تطورات ملحوظة خلال تلك الفترة.

ومن أجل الذهاب خطوة أعمق في تحليل القوى البشرية الصحية، نحاول تدارس تركيبتها الحالية، حيث يوضح الجدول السابق رقم (40) ان عدد الأطباء الإجمالي لعام 1998 هو 7096. ويبدو من بيانات الجدول كذلك إن أكثر من نصف الأطباء هم من غير الليبيين (54.2%). وفي الوقت الذي يفوق فيه عدد الأطباء الليبيين نظراءهم الأجانب في حقل الممارسة العامة، الا أن الأمر يبدو عكسياً في المجالات التخصصية حيث ترتفع نسبة الأجانب الى 74 %.

ويبدو من الإحصاءات التى توفرت لفريق التقرير أن هنالك نقصاً فادحاً في غالبية التخصصات، وان مجلس التخصصات الطبية المحلية لا يستطيع مقابلة الطلب المتنامي حيث لم يتجاوز عدد خريجيه عام 1998 أكثر من 60 طبيبا تخصصيا. ففي اختصاص التخدير، على سبيل المثال، يصل الاعتماد على العنصر غير الليبي إلى 98 % وفى اختصاصات الأشعة والآنف والأذن والحنجرة يصل إلى 92 % لكل منهما. والأمر ذاته بالنسبة لجراحة الأعصاب (91 %) والأمراض الصدرية (87 %)، والنفسية والعصبية (89 %). إما اختصاص العلاج الطبيعي فتصل فيه نسبة الاتكال على الخارج إلى 100 % وفق أرقام 1998.

ونظراً للتوسع الأفقي الكبير لمؤسسات الرعاية الصحية، وكما اتضح ذلك في فقرات سابقة، فان هنالك حالة من عدم التوازن في توزيع الكادر الطبي، حيث تخلو العديد من وحدات الرعاية الصحية في المناطق من وجود طبيب مما يؤثر على التسلسل الوظيفي الهرمي للنظام الصحي ويضعف من أدائه. من جانب آخر، فان وجود أطباء من جنسيات مختلفة (عربية وغير عربية) وبمستويات أعداد وخلفيات علمية وعملية متباينة غالباً ما يؤثر على عدم تماثل نوعية الخدمات المقدمة من موقع صحي لآخر في وحدات الرعاية الأولية في المناطق.

ومما يؤثر كذلك على أداء القوى البشرية الصحية هو عدم وجود توازن بين التصنيفات المهنية، ففي الوقت الذي يحدد فيه المعيار الدولي معدل ممرضة / طبيب بنحو 1/5 نلاحظ في حالة النظام الصحي الليبي تدنيها حالياً الى 1/3. ويؤدى مثل هذا الخلل عادة، ومن أجل سد الفراغ المهني، الى قيام الطبيب بأداء مهام من المفترض ان يتعهد بها جهاز التمريض، أو أن يجرى تكليف الفنيين المساعدين للقيام بذلك. وفى كلتا الحالتين تظهر تأثيرات سلبية على الجوانب الوظيفية والنوعية للخدمات الصحية.

جدول رقم 41 **تطور أعداد القوى البشرية الصحية (1969 - 1998) – سنوات مختارة –**

السنة	الأطباء	هيئة التمريض	الصيادلة	الفنيون المساعدون	المجموع
1969	794	2612	68	418	3892
1973	1863	7292	363	1039	10557
1976	2777	10660	510	1798	15504
1982	5823	15308	504	2574	24209
1987	5687	17019	561	3855	27664
1994	5526	17413	398	4931	28268
1998	7096	22951	518	6815	37380

ويرجع النقص في مهنة التمريض، كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، إلى إعتياد الفتاة الليبية الى حد قريب عن العزوف للدخول لهذه المهنة، وما لذلك من علاقة بمنظومة القيم الاجتماعية للمهن، وتدنى مهنة التمريض في مدرج تسلسلها الوظيفي. وبالإضافة الى ضآلة نسب القبول التى ظلت عليها معاهد التمريض الوطنية لفترة طويلة قياساً بحجم الطلب، فان معدلات التسرب أو العزوف عن المهنة بعد التخرج أو عدم القبول بالعمل في المناطق النائية بقيت هي الأخرى عالية مما زاد من النقص الحاصل.

أمام مثل هذه الحالة يظل النظام الصحي الليبي معتمداً على العمالة الأجنبية لأستكمال النقص من الممرضات، وغالبهن ممن لا يجيدن التحدث باللغة العربية، مما يشكل عوائق أمام التواصل وتطور العلاقة الإنسانية بين الممرضة والمريض، والتي تعد من أهم الوظائف الهامة لهذه المهنة. ولعل الأكثر تعقيداً من ذلك أن هنالك ممرضات يجرى استقدامهن من بين الجنسيات التي لا تجيد تحدث اللغة الإنجليزية مما يعيق التواصل بينهن وبين الإطار الطبي الذي يعتمد في تقاريره وتعلمياته على استخدام المصطلحات الطبية لتلك اللغة.

كل ذلك قد بدأ يدفع بالدولة إلى تبنى سياسة وطنية للنهوض بمهنة التمريض وتبديل الصورة الاجتماعية عنها، ورفدها بالحوافز الملائمة ومستويات التدريب المناسبة والتخطيط لتوفير فرص علمية للتطور في المهنة (دبلوم معاهد عليا وماجستير ودكتوراه في التمريض) كما هو الشأن في عديد الدول العربية الأخرى.

وإذا ما انتقلنا الى تدارس جانب العرض المحلى المتوفر من القوى البشرية الصحية الأساسية (أطباء وممرضات) نلاحظ بأن النظام التعليمي المتمثل في كليات الطب ومعاهد التمريض يحاول، وفق طاقته الاستعيابية، توسيع باب القبول عبر السنوات الماضية من أجل مواجهة الاحتياجات.

إحصائيا، يتضح بأن عدد الطلبة والطالبات المسجلين في الجامعات والكليات الطبية السبعة الموزعة جغرافياً على المناطق المختلفة وفي اختصاصات الطب البشري و الاسنان والصيدلة قد ارتفع رصيده المتراكم خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة 37%, فبعد ان كان رصيد المجموع الكلي للمسجلين حتى عام 1993 يساوي نحو 4915 طالباً وطالبة، ارتفع الى نحو 9184 خلال العام الدراسي 98-1999. وحيث تشكل نسبة الاناث منهم نحو 56%. أما عن إعداد الخريجين، فتدلل الإحصاءات بأن عوائد كليات الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة على سوق عمل القوى البشرية الصحية قد تضاعف مجموعه المتراكم ما بين عامي 1993 و 1998 فبعد ان كان الرصيد بحدود 4 آلاف خريج وخريجة في بداية الفترة، ارتفع ليصل إلى نحو 7304 في الوقت الحاضر.

وعند التطرق إلى سياسات القبول في مدارس التمريض نلاحظ كذلك زيادات ملحوظة في معدلات القبول من أجل التغلب على النقص الحاصل. وينعكس ذلك في أعداد الخريجات والذي ارتفع بنحو53% خلال الفترة 1993 – 1998. يصاحب ذلك زيادات في خريجات المعاهد العليا للتمريض والتي بدأت تساهم في سد الفراغ الحاصل في التدرج المهني والوظيفي في قطاع التمريض من الليبيات.

واذا ما أتفقنا على أهمية التوسع فى القبول الذى تشهده مؤسسات التعليم الصحى والطبى بمستوياتها المختلفة، ومقابلة جوانب الطلب المتصاعد، فإن ذلك التوسع فى القبول يجب ان يقترن بتوفير المتطلبات الضرورية للحفاظ على النوعية فى مثل هذه المهن الحساسة.

شكل رقم 26 معدل ممرضة / طبيب في ليبيا، مقارنة بالمعيار الدولي

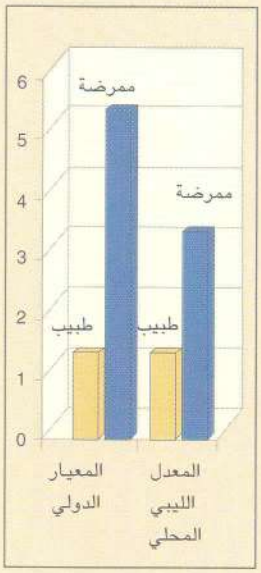

البنية التحتية الصحية

يساعد تشخيص طاقة المستشفيات والمؤسسات الصحية، والتطور الذي طرأ عليها خلال العقود الثلاثة الماضية، فى التعرف على الجهود المبذولة لانشاء البنية التحتية للنظام الصحي الليبي. فكما هو الأمر بالنسبة للتطور الزمني الذي عرفه إعداد القوى البشرية الصحية، فإن الفترة التي شهدت قفزات هائلة في قيام البنية التحتية الصحية هي عقد السبعينات الذي تضمن تطبيق الخطتين الإنمائيتين الأولى والثانية، حيث تم بناء نحو 89 من وحدات الرعاية الصحية الأولية المتواجدة حالياً، والتي بلغت عام 1980 نحو 838 وحدة مقارنة بحوالي 931 وحدة عام 1998. والأمر ذاته بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية والتي بلغ عددها 148 مركزا عام 1980, مقارنة بنحو 163 مركزا عام 1998.

أما عن العيادات المجمعة، فقد تم إنشاء ما يعادل 75% من مجموعها الحالي (40 عيادة) خلال العقد الأول للتنمية. غير أن عدد العيادات المركزية بدا بالتناقص بعد إن تم تحويل وظيفة البعض منها من المستوى الثاني إلى مراكز تخصصية فى المستوى الثالث، الأمر الذي أثر على شكل الانتفاع من الخدمات الصحية، وعلى الفئات الاجتماعية المستهدفة من ذلك المستوى من الرعاية الصحية، حيث تقلص عددها في الوقت الحاضر الى 21 عيادة مجمعة.

وعند تشخيص طاقة المستشفيات، مقاسه بعدد الأسرة المتوفرة، يتضح التوسع السريع الذي شهده

تم بناء نحو 89% من وحدات الرعاية الصحية الأولية و75% من العيادات المجمعة المتواجدة حالياً خلال فترة السبعينات.

جدول رقم 42 تطور البنية التحتية الصحية

(عدد الأسرة لسنوات مختارة) (1969 - 1998)

السنة	عدد السكان	عدد الأسرة	مواطن / سرير
1969	1987200	6421	309
1976	2756100	12241	225
1980	3180800	14372	221
1986	3662453	16965	216
1990	4525000	17525	258
1998	5179161	20325	255

هنالك 4.2 سرير لكل 1000 مواطن وان نسبة اشغال الاسرّة في المستشفيات لم تتجاوز عام 1999 اكثر من 50%

قطاع المستشفيات خلال العقود الماضية، وبالذات خلال فترة الخطط الإنمائية الثلاث 1973 – 1985، حيث ارتفع من 3.6 أسرة لكل 1000 مواطن في بداية الفترة إلي 5.3 أسرة لكل 1000 مواطن عند نهاية عام 1985. وقد بدأت تلك المعدلات بالتراجع التدريجي نتيجة لتفوق الزيادة السكانية على زيادة الأسرة المضافة لتستقر عام 1998 عند 4.2 أسرة لكل 1000 مواطن.

ولا يدلل ذلك التباطؤ على وجود نقص حالي في عدد الأسرة حيث أن آخر الدراسات الصحية (1999) تشير إلى أن نسبة أشغالها لا تتعدى أكثر من 50 % سنوياً.

وعند تقسيم عدد الأسرة بين المناطق، نلاحظ بأن الزيادات الحاصلة شملت المستشفيات خارج مناطق المدن الرئيسية، مما يؤشر باتجاه أولوية السياسة الصحية الليبية في إتاحية الخدمات الصحية للجميع، وبالذات سكان المناطق النائية والمحرومة من خدمات الحاجات الأساسية. الا انه بالرغم من ذلك التوسع الأفقي فقد بقيت حصة مدينتي طرابلس وبنغازي عالية من ناحية عدد الأسرة حيث تصل إلى نحو 49 % من المجموع، وذلك لاحتواءها على الجامعات الطبية وعلى المستشفيات المتخصصة ذات الإقامة والملاحظة الطويلة، والتي ترد حالاتها من مختلف الوحدات الصحية والعيادات في المناطق النائية ومحدودة السكان.

ولا نختلف في القول بأن التوسع في عدد الأسرة لا يعد بحد ذاته مؤشراً كافياً، مالم يقترن بمؤشرات أخرى عن نوعية الخدمات الصحية والتقنيات المستخدمة، ومدى توفر القوى البشرية الطبية للقيام بمهامها، حيث إن تلك القوى، وكما أوضح التقرير سلفاً، مازالت دون مستوى الأداء والتغطية المطلوبتين.

طاقة النظام الصحي الوقائي

اذا ما كانت جميع التحليلات أعلاه تؤكد على موارد النظام الصحي العلاجي، فإن الوجه الآخر لذلك هوالنظام الوقائي، والذي يعد وفق حسابات التكلفة والفاعلية والعائد وبدائل التدخل الصحي أقل تكلفة وأكثر أثرا.

وفي إطار المقارنات الدولية، تعد ليبيا من بين الدول الرائدة التي قطعت شوطاً كبيراً في تغطية التطعيمات والتمنيعات ضد الأمراض المعدية والسارية، حيث كانت من أوائل الدول التي وقعت على مشروع التطعيم العالمي للطفل، وتدلل نتائج مسح صحة الطفل الليبي (1995) إن نسبة التحصينات ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة، تصل إلى أكثر من 97% بين الأطفال، ولا تختلف تلك النسب بين مناطق الريف والحضر.وكما يوضح ذلك جدول رقم (43).

بقي أن نشير إلى إن برنامج التطعيم قد بدأ منذ الستينيات في ليبيا، واقترن فيما بعد بإصدار قانون

جدول رقم 43 نسبة تغطية التطعيمات في ليبيا (1995)

التطعيم (الأطفال 12 / 23 شهراً)	حضر	ريف %	جملة %
الـــدرن	99.7	98	99.2
الشلل والثلاثي : الجرعة الأولى	98.7	97.1	98.2
الشلل والثلاثي : الجرعة الثانية	97.6	96.4	97.3
الشلل والثلاثي : الجرعة الثالثة	95.9	95.6	95.8
الحصبـــة	92.4	91.7	92.2

اطار رقم 28 البرنامج الوطني الحالي للتطعيم الموسع في ليبيا

التوقيت الزمني للتطعيم	نوع الطعم
عند الولادة	- الدرن (BCG) جرعة الصفر الفموية ضد شلل الأطفال -الجرعة الأولى ضد التهاب الكبد البائي
عند 6 أسابيع من العمر	- الجرعة الأولى من الطعم الثلاثي (DPT) وشلل الأطفال (POLIO) -الجرعة الثانية ضد التهاب الكبد البائي
عند 10 أسابيع من العمر	-الجرعة الثانية من الطعم الثلاثي وشلل الأطفال
عند 14 أسبوع من العمر	-الجرعة الثالثة من الطعم الثلاثي وشلل الأطفال
عند 8 أشهر من العمر	-الطعم ضد الحصبة - الجرعة الثالثة ضد التهاب الكبد البائي
عند 18 شهرا من العمر	-الجرعة التنشيطية من الطعم الثلاثي وشلل الأطفال - الطعم المركب (MMR)
للإناث في سن الحمل (15 - 49)	جرعات ضد الكزاز الوليدي (TT)،

التطعيم الإجباري عام 1970, والذي ألزم بتطعيم الأطفال ضد أمراض الطفولة الفتاكة، وجرى تعديله تباعاً حسب توصيات منظمة الصحة العالمية، واعتمد على برنامج وطني واسع للتطعيمات. اطار (رقم 28).

ولعل من أهم الجوانب التي لم تزل بحاجة الى تغطية وطنية هي تطعيم النساء في فترة الحمل ضد الكزاز حيث لاتتراوح نسبة التغطية وفق نتائج المسح الوطني لصحة الطفل الليبي أكثر من 17%, وهي نسبة متدنية مقارنة ببقية البلدان العربية.

من جانب أخر، تقوم برامج التطعيم في إطار الصحة المدرسية بدور فاعل في هذا المضمار حيث بلغت النسبة المئوية للتغطية في تطعيم تلاميذ السنة الأولى ابتدائي عام 1998 بأمصال الثنائي وشلل الأطفال (100 %) في خمسة مناطق ونحو 95 % في ثلاث مناطق، وتراوحت بين 83 % إلى 62% في خمسة مناطق أخرى وانحسرت بنسبة 39% في منطقة واحدة و40 % في المناطق الستة الباقية.

ومن خلال تلك الجهود الوطنية المتكاملة فقد تم الحد من أثر الأمراض السارية والمستوطنة التي تعتمد مقاومتها على التطعيم (جدول رقم 44).

إضافة إلى أعلاه وفي إطار البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المستوطنة والسارية فقد جرى انشاء عديد المراكز والمستشفيات المتخصصة في أمراض الدرن (20 مركزاً في 20 شعبية (بلدية)، وأربعة مستشفيات خاصة بالأمراض الصدرية) يصاحب ذلك الملاحظة المستمرة للأمراض الموسمية والتحرى عن أسباب ارتفاعها أو انخفاضها في المواسم المختلفة وتأثير عوامل البيئة عليها واتخاذ الإجراءات للحد من انتشارها وتقييم فعالية المؤسسات الصحية بالنسبة إلى الزيادة أو النقص في الأمراض السارية.

البرنامج الوطني للتطعيم في ليبيا بدأ منذ الستينات واقترن باصدار قانون التطعيم الاجباري عام 1970.

جدول رقم 44 أثر حملات التطعيم في الحد من الأمراض المعدية والسارية المبلغ عنها لسنوات مختارة

السنة	المعدل لكل 100 ألف من السكان				
	الدفتيريا	السعال الديكي	التيتانوس	شلل الأطفال	الحصبة
1973	1.5	7.3	1.8	2.6	172.5
1983	0.05	0.8	0.6	0.7	25.2
1987	0	1.8	0.3	0.6	6.7
1995	0	0.3	0.06	0	9.0
1998	0	0.5	0.2	0	3.0

ويوضح الشكل رقم (27) تطور الحالات المبلغ عنها خلال الفترة (1972 – 1998) بالنسبة للأمراض المعدية التالية: البلهارسيا، الجذام، الملاريا، نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) و الدرن الرئوي.

شكل رقم 27 تطور حالات الامراض السارية والمعدية المبلغ عنها خلال الفترة 1972-1998

مستقبل السياسة الصحية

إذا ما سلمنا بأن الحالة الصحية تقررها الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية بنسب تأثير عالية، مقارنة بتأثير الاقتصار على تحسين فاعلية نظام الرعاية الصحية، فيعني ذلك عملياً أن العلاقة بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي تتغير على الدوام، مما يستوجب الرصد والاستقصاء بصورة متواصلة وتحوير السياسات والإستراتيجيات والخطط وفقاً للمستجدات

بناء على ذلك، نستطيع القول، وبثقة: **إن مستقبل السياسة الصحية في ليبيا وإمكانية ترجمتها الى واقع عملي سيعتمد بالدرجة الأساس على مدى نجاح السياسات الاجتماعية المصاحبة لأعادة الهيكلة الاقتصادية في رفع القدرة الشرائية وتحسين الوضع المعيشي للشرائح الاجتماعية المختلفة، والاستمرار في إتاحة الخدمات الاجتماعية للجميع وإعادة هيكلة برامجها بما يضمن الاستخدام الأمثل للأنفاق الاجتماعي وتعظيم عوائده.**

إلا أن رفع مستوى الدخل لوحده لا يكفي لتحسين الحالة الصحية ما لم يرتبط بدالة كلية للإنتاج في العملية التخطيطية وبحيث يصبح المدخل الصحي والبيئي بين المدخلات الأخرى في المصفوفات وفي حسابات الجدوى، وأن يجرى تدارس الآثار الصحية والبيئية للمشروعات القائمة والمقترحة، فتلك بأجمعها عناصر أساسية، الإضافة الى مستويات الدخل، ويتوجب إدراجها في احتساب التكاليف والعوائد الاجتماعية.

ومن المتوقع أن **السياسة الصحية القادمة**، وفق هذا المنظور ستأخذ معنى «**السلامة العامة**» نظراً لما لكل جانب من جوانب المجتمع من تأثير على صحة الإنسان وعلى النظام الصحي، وستأخذ بالاعتبار إمكانات وطرق التفاعل عبر القطاعي وأثره على الحالة الصحية.

وفي إطار المراجعات القطاعية الجارية حالياً للأعداد للخطة الإنمائية القادمة، فإن رسم السياسة الصحية في ليبيا، وتصميم الاستراتيجية النابعة عنها، والتي حظيت بالمصادقة عام 1999، قد أخذت تلك التصورات الشاملة بنظر الاعتبار، إذ أكدت ضمن مبادئها الأساسية اعتبار التنمية الصحية عملية مجتمعية، إضافة الى كونها إستثماراً بشريا. وهي بالتالي تمثل جزءاً عضوياً من بقية أجزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والسكنية والادارية للمجتمع.

كما تنص الإستراتيجية الصحية الجديدة في موقع آخر، على أن مسؤولية توفير الصحة، كمسؤولية اجتماعية وإنمائية، تشمل – بالإضافة الى قطاع الضمان الاجتماعي – كافة القطاعات ذات العلاقة بالصحة. وتعتمد، وفق الفهم الجماهيري، على مشاركة المجتمع أفراداً وأسراً وتجمعات سكانية في إطار المؤتمرات الشعبية الأساسية ولجانها التنفيذية القطاعية.

ومن أجل تنفيذ تلك الرؤية الاستراتيجية الجديدة، فقد تم تبني مفهوم التخطيط التشابكي والمتكامل، والدعوة من أجل إنجاح ذلك الى اعتماد آليات متطورة، تبدأ بترتيب البيت الداخلي للقطاع الصحي، والعمل على تحديث الإدارة الصحية وتحسين نظم المعلومات والتوثيق الصحي والطبي، باعتبارها الوعاء الأساسي للعملية التخطيطية.

ويأتي التأكيد في جوانب أخرى على ضرورة تنمية الموارد البشرية الطبية والصحية، وتطوير المرافق الصحية وصيانتها وتحسين قنوات الإمداد الطبي وتطوير أساليبه، وتطبيق برامج ترشيد استخدام الدواء وتشجيع الصناعة الدوائية المحلية.

الا ان ذلك لن يتحقق في نظر الاستراتيجية الجديدة، ما لم يقترن بتنمية الموارد المالية بهدف الاستخدام الأمثل لما هو متاح، والعمل على ترشيد الأنفاق من خلال اعتماد معاييرالجدوى ومعدلات العائد وحسابات التكلفة والفاعلية وأدلة الجودة النوعية واستحداث موارد إضافية من الرسوم داخل القطاع الصحي وخارجه لضمان اعادة انتاج الخدمات.

وفي سبيل توسيع دائرة الخدمات الصحية في إطار اعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، فإن التصورات الاستراتيجية الصحية تعمل على تشجيع زيادة عدد المؤسسات العلاجية والتشاركيات الطبية والعيادات الخاصة وما في حكمها من قنوات، وتحفيزها على تقديم الخدمات الطبية من أجل المشاركة في عملية التطوير الصحي، ووفقاً للأسس والضوابط التي تحددها الإدارة الصحية الوطنية المتمثلة في أمانة الصحة والضمان الاجتماعي. فالقطاع الصحي

مستقبل السياسة الصحية سيعتمد على مدى نجاح السياسات الاجتماعية في الخطة القادمة.

الخاص لا يمكن إلا أن يكون حلقة مكملة للخدمات الصحية العامة وتدرجاتها التي تقدم من خلال الرعاية الصحية الأولية.

أخيراً، وفي إطار المتابعة، لم تغفل الاستراتيجية الجديدة أهمية القيام بعملية الرصد والتقييم المرحلي، والعمل على توفير آلياته لمعرفة مدى تحقيق الأثر المستهدف للنهوض بالحالة الصحية، ومدى فاعلية وتأثير البرامج والمشروعات المطبقة على التنمية الصحية والاجتماعية – الاقتصادية والبيئية للمجتمع. وتأخذ عمليات الرصد والتقويم أشكالاً واسالیباً متعددة وتنتهي بشكل تقارير تعكس الأداء المرحلي، مع الحرص على إصدارها بشكل متزامن مع المواعيد المحددة لأجراء التقييمات الإقليمية والدولية للإستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع، ومع مراعاة دقيقة لاستخدام المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية أو أية مؤشرات إضافية تفرضها الخصوصية الوطنية في عمليات الرصد والتقييم.

ولابد من الاعتراف بأن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية الطموحة ليس بالعمل السهل، ولكن إذا ما جرى التأكد من معالجة مختلف عناصرها بالأسلوب والمنهج الملائمين، فمن الممكن بلوغ أهدافها خلال خطتين خمسيتين متعاقبتين حسب تقدير فريق التقرير.

وفى اطار الخطة الانمائية، وما تحتويه من إعادة هيكلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى القطاعات، سوف لن يكن بمقدور المخطط الصحي أن يضطلع بدوره كاملاً ما لم يكن مسلحاً بالدراية في المفاهيم الاقتصادية الرئيسية المستخدمة في التخطيط. وذلك أمر ضروري لمخططي قطاعات التنمية البشرية بوجه العموم، وللمخطط الصحي بوجه الخصوص، سواء لتفهم دور الخدمات الصحية في الخطة الشاملة أو للتحدث بأسم السياسة الصحية في إطارها. وفي حالة عجزه عن ذلك، فإن غالبية التصورات الاستراتيجية سوف لن ترى النور، وإن الآثار الصحية الوطنية قد لا تحظى بما تستحق من اهتمام.

يتطلب الأمر كذلك ان يتقن المخطط الصحي استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في إيجاد البدائل ذات الجدوى لبلوغ أهداف الخدمات الصحية المرسومة مع استهلاك أقل ما يمكن من الموارد، أو للحصول على نتائج أفضل من خلال إستخدام نفس القدر من تلك الموارد . وذلك ينسجم مع إعادة الهيكلة الكلية والقطاعية التي تهدف الى توظيف الموارد بالشكل الأمثل ووفق حسابات التكلفة والفاعلية .

وفي مثل هذا العمل التخطيطي التشابكي، يصبح على المخطط الصحي واجب ادراك الأثر الذي يمكن أن يفرزه أي تغيير مقترح سواء في قطاعه أو في القطاعات الأخرى. وبدلاً من أن يحاول إقناع نظيره المخطط الاقتصادي بتخصيص موارد للخدمات الصحية، عليه أن يقدم مساهمته الخاصة في تخطيط التنمية الاقتصادية وتبيان المدخل الصحي والبيئي في إطارها.

الاستراتيجية الصحية الجديدة تؤكد على المسؤولية الاجتماعية لجميع الأطراف في توفير الصحة للجميع.

علاوة على ذلك، ثمة العديد من المداخل الى تنفيذ الاستراتيجية الصحية الجديدة وتحويلها الى خطط وبرامج ومشروعات وطنية.وفق الخصوصية الليبية، هنالك نظام صحي يعتمد على الرعاية الأولية وقد قطع شوطاً كبيراً في ذلك، وعليه فأن التنمية الصحية سوف لن تبدأ من فراغ، اذ توجد جوانب إيجابية كبيرة تم تحقيقها وتتطلب التعزيز والتطوير. كما أن هنالك جوانب سلبية تؤثر على كفاءة الأداء وتحتاج الى التقويم والمراجعة.

لا يمكن بطبيعة الحال رصد وتقييم كل الجوانب المذكوره اعلاه ووضع نسق للأولويات في البرامج المقترحة دون التحقق الميداني من طبيعة الأداء الصحي، ومشكلاته القائمة، وسبل تطويرها وفق بدائل متعددة.

ومن أجل توفير المساعدة فى توضيح الملامح العامة للوضع الصحي القائم والتحقق من الأولويات المطلوبة للخطة القادمة، فقد قام فريق التقرير بأجراء إستقصاء ميداني ضم عينة من الاطباء الليبيين وبحدود 50 عنصراً من مختلف الاختصاصات، ومن ذوى الخبرة الفنية والادارية الواسعة فى الواقع الصحى الليبى لمعرفة رأيهم بشأن عديد القضايا والمحاور التى يمكن ان تشكل إطاراً لتقييم الاداء، وتحديد نسق الاولويات لترجمة الاستراتيجية الى واقع تخطيطى وبرامجى.

ضرورة الرصد والتقييم المرحلي لقياس الاثر.

وقد توجه الاستقصاء الميداني بمحاور عديدة لتحقيق إجابات حول مايلى :

- أهم المشكلات التى يعانى منها القطاع الصحي فى ليبيا وتحديد نسق أولوياتها.
- أولويات السياسة الصحية التى يستلزم اتباعها.
- إيجابيات وسلبيات التوسع الأفقي فى الخدمات الصحية.
- واقع السياسة الدوائية والإمداد الطبى والبدائل المقترحة.
- واقع بدائل سياسة الأنفاق فى القطاع الصحى.
- أهم الضوابط والاجراءات المقترحة لوضع نظام وطني لاسترداد التكاليف.
- طبيعة العلاقة القائمة والممكنة بين القطاع العام والقطاع التشاركى والفردي بالنسبة للممارسة الطبية.

مشكلات القطاع الصحي

يبدو من خلال ترتيب قائمة المشكلات الرئيسية التي تواجه القطاع الصحي في ليبيا حسبما تراه عينة الأطباء، أن **ضعف آليات التخطيط الصحي هي المشكلة القصوى** حيث أشار الى أهميتها نحو 87% من أفراد العينة، وتلتها المشكلات المتعلقة بالصيانة (67%) والأنفاق (60%). أما المشكلات الأخرى التي ورد ذكرها فيمكن وضعها حسب الترتيب التالى : مشكلات توفر المعدات الصحية (43%)، وتوفر القوى العاملة الصحية (40%) وتوزيع الخدمات الصحية (30%) ونوعية الخدمات الصحية العامة المقدمة (27%) شكل رقم (28).

ولأن التقرير الحالى سيناقش، وبقدر من التفصيل، في الفقرات القادمة عديد المشكلات المدرجة أعلاه ويتطرق الى بدائل إصلاحها، فإن التركيز في هذه الفقرة سيكون على المشكلة التي تخطت المشكلات الأخرى فى نسب الاستجابة، اى مشكلة التخطيط الصحى، حيث يلاحظ أن نسبة من عينة الاطباء قد أرجعت تلك المشكلة الى عدم وجود الثبات الإداري مما يؤدى الى عرقلة تنفيذ الخطط والمتابعة. كما أشارت نسبة أخرى الى أن العائق الأساسي في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط الصحية الوطنية هو عدم وجود نظام متكامل لجمع وتحليل البيانات على مستوى المناطق. وبالنسبة للإحصاءات المتوفرة فهي، فى نظر البعض، لا تشكل سلاسل زمنية ولا تتمتع بالاتساق الداخلي، وبالنتيجة، غير كافية لمن يريد استخدامها فى العملية التخطيطية.

وبتعبير أدق، فإن أشكال السجلات والتقارير الموجودة غير مصممة أساساً على فكرة الاستفادة منها في التخطيط والتقويم وفي تطوير الرعاية الصحية، ووضع أولويات لها على مستوى المناطق المختلفة وعلى المستوى الوطني. ولعل الأكثر من ذلك أن القائمين على البرامج الصحية وأنظمة توفير الخدمات الصحية، سواء على مستوى الوحدات أو المراكز الصحية الأولية أو العيادات المجمعة لا يحملون تدريباً كافياً للنظر في الإحصاءات وتحليلها والانتفاع منها، ورفع التوصيات الى راسمي السياسات ومتخذي القرار بناء على مؤشراتها، مما يؤدي بالتالي الى عدم بذل الجهد لتجميعها وتبويبها.

اولويات السياسة الصحية.

فيما يتعلق بأولويات السياسة الصحية التي يستلزم أتباعها لتنفيذ الرؤية الإستراتيجية الصحية القادمة، فقد كشف الاستقصاء الميدانى عن أن ما يهم الأطباء من السياسة الصحية بالدرجة الأساس هو توفير شروط العمل في بيئة تضمن وجود مستلزمات الرعاية الصحية، وتساعد في تحسين كفاءة الأداء المهني، ومن ثم تقديم خدمات صحية ذات نوعية عالية. فقد أوضحت الدراسة المسحية بجلاء أن 90% من أفراد العينة يؤكدون على أولوية سياسة الإمداد الطبي المستمر والمتجدد والمعتمد على خطة صحية وطنية محكمة.

أما الأولويات الأخرى في السياسات والتى تعتقد العينة بأنها تأتي كنتيجة لأولوية الإمداد المستمر، فهي حسب ترتيب أهميتها : تحقيق الصحة الأساسية للجميع (60%)، تحديث الإدارة الصحية (57%) ونشر الوعي الصحي على مستويات الأسرة والمؤسسات التعليمية والأعلام (40%) وتطبيق قانون التأمين الصحي (3%) . أما بالنسبة لأولويات تليب القوى العاملة الصحية، وإعادة النظر بأبواب الأنفاق الصحي، فقد حظيت كل منهما بنسبة (27%) من ناحية الأهمية.

ومن خلال الأسئلة مفتوحة الطرف بشأن الأولويات الاخرى للسياسة الصحية والتى لم يدرجها الاستقصاء، يبدو أن مواقف الأطباء قد أجمعت على أولوية برامج التدريب الصحي المستمر والمتخصص، وأولوية الاعتماد على البحوث والمسوحات الصحية وضرورة إيجاد جهاز مراقبة على المدى البعيد يربط بين العوامل الاقتصادية – الاجتماعية والعوامل الصحية والبيئية .

وبالشكل الذي توضحه بعض الإجابات فإن الامر يحتاج عملياً الى وجود فريق عمل تحت إشراف أمانة الصحة والضمان الاجتماعي للقيام ببحوث مشتركة مع أمانة التخطيط وأمانة الاقتصاد والمركز الفني لحماية البيئة وكليات الطب وأقسام علم الاجتماع،

آولوية الامداد الطبي المستمر.

تحديث الادارة الصحية وتطبيق قانون التأمين الصحي من الاولويات الأخرى.

شكل رقم 28 تسلسل مشكلات القطاع الصحي حسب اجابات العينه

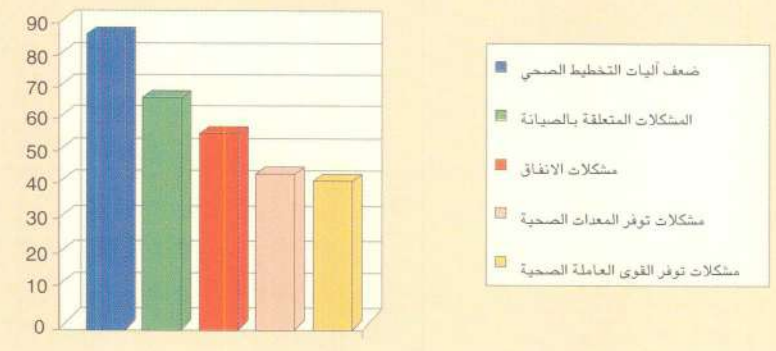

وتولى جملة مهام بحثية تفيد منها السياسات الصحية، وبحيث تتمكن من إنجاز ما يأتي (1) اختيار أهم القضايا لبحوث الصحة والسلامة العامة (2) تقرير المسوحات الدورية اللازمة ضمن نظام وطني للإحصاء الاجتماعي واضح المعالم (3) وضع برنامج عمل وتصور إستراتيجي للخطة الصحية الوطنية (4) تحديد الأولويات المكانية والسكانية والمناطق التي تستحق الاهتمام والتركيز. (5) تطبيق برامج تربط بين التخطيط الصحي والتعليمي والإسكاني والبيئي والإعلامي ضمن منظور التنمية البشرية المستدامة.

شكل رقم 29 تسلسل أولويات السياسة الصحية حسب آراء العينه

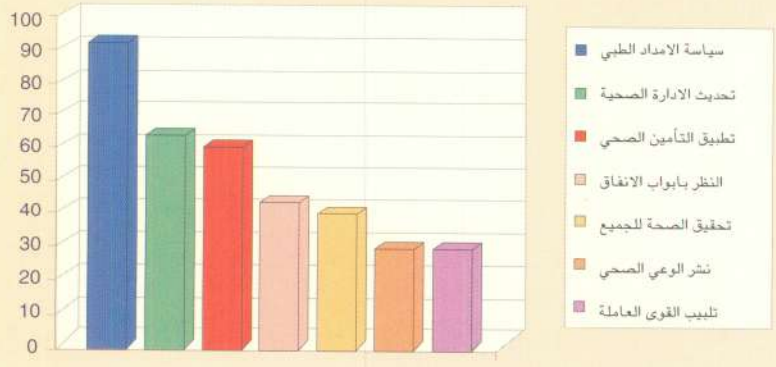

تقييم سياسة التوسع الأفقي والبدائل المستقبلية.

تشير نتائج الدراسة المسحية بهذا الصدد الى أن **ما يقترب من ثلثي أفراد العينة** (69%) **تعتقد بفائدة سياسة التوسع الأفقي المتبعة وآثارها الإيجابية من ناحية تقريب الخدمات الصحية للمواطنين وللتجمعات السكنية مهما كانت نائية.**

أما ما يتعلق بنوعية الخدمات المقدمة من خلال شبكة الوحدات الصحية العريضة والتي وفرها التوسع الأفقي فإن غالبية الاستجابات (77%) **ترى بأنها غير ملائمة بالشكل المطلوب.** وبالإضافة لذلك تعتقد نسبة 60% من العينة بعدم ملاءمة النمط المتبع لتزويد الوحدات والمراكز الصحية بالقوى العاملة الطبية والصحية اللازمة.

وفي حسابات التكلفة والفاعلية لسياسة التوسع الأفقي وعلاقته بشكل الأنفاق وتوظيف الموارد، تعتقد نسبة مرتفعة من المستجيبين (66%) أن التوسع بالشكل الحالي وبدون إخضاعه الى معايير الجدوى وتقييم الأداء والكفاءة الداخلية والعائد الاجتماعي يشكل نموذجاً لهدر الموارد وعدم توظيفها واستخدامها بالشكل الأمثل .

ومن خلال استطلاع الرأي بخصوص إمكانات تبني الإستراتيجية الصحية الجديدة لنظام صحي وطني أكثر كفاءة من نظام التوسع الأفقي المتبع حالياً وبشرط الحفاظ على الهدف الوطني لتحقيق الرعاية الصحية الأولية للجميع، جاءت عديد المقترحات الجديرة بالمراجعة والتدارس، فقد عبرت الغالبية العظمى من الاستجابات (84%) عن تفضيلها لإعادة النظر بسياسة التوسع الأفقي القائمة وبحيث يقتصر التوسع في الاستراتيجية الصحية الجديدة على الخدمات الصحية الأساسية ورعاية الأمومة والطفولة.

ويرتبط المقترح المجمع عليه أعلاه بمقترحات عملية أخرى، وبنسب استجابات متفاوتة، تؤكد بعضها على ضرورة تطبيق نظام إحالة فاعل وتوفير شبكة حركة وأسطول كفؤ لخدمات الإسعاف الموزعة على كافة المناطق، وتعتمد على عديد الأساليب الحديثة التي تتلاءم مع أتساع المساحة الجغرافية في ليبيا (مثال : الإسعاف الطائر).

وفي السياق ذاته، تأتي المقترحات الأخرى لتوصي بضرورة دعم المستشفيات والمراكز التخصصية وتجميع الإمكانات البشرية والفنية فيها وتوفير مقومات الإمداد المطلوبة، على أن يكون هنالك ربط محكم ومدعم بالتقنيات الجديدة للتشخيص والعلاج والتواصل من خلال شبكات الحاسب الآلي بحيث تربط بين تلك المستشفيات والمراكز المتخصصة وبين العيادات المجمعة الصغيرة ومراكز الرعاية المختلفة.

وبالإضافة لذلك، هنالك بدائل عديدة أخرى تعكسها بعض الإجابات، حيث تقترح من جانب إتباع نظام طبيب الأسرة أو الحي وتطبيق نظام الممارس العام وإخضاع المواطنين والمقيمين له، ومن جانب آخر تؤيد فكرة الأخذ بأسلوب الفريق الصحي المتكامل والمتعدد القطاعات والاختصاصات في المناطق .

وفيما يتعلق بتقييم واقع الأداء للتوسع الأفقي القائم وإعادة هيكلته ووضع بدائله في الاستراتيجية الجديدة، وما سيتمخض عنها من خطط صحية، فإن تحديد ذلك يمكن أن يبدأ، كما هو الأمر بالنسبة للقطاعات الأخرى، برسم خرائط صحية للمناطق يجري على ضوء مؤشراتها تقدير الاحتياجات وفق النظام الهرمي المقترح لمستويات الرعاية الصحية

التوسع الأفقي للرعاية الصحية مفيد ولكن !

ضرورة تطبيق نظام إحالة فاعل واقصار التوسع على خدمات الصحة الاساسية.

الثلاثة، على ان يكون ذلك مدعماً بنظام وطني متكامل للمعلومات الصحية، ونظام رصد فاعل للوبائيات، ونسق مؤشرات جامع يربط بين الأوضاع الصحية والأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية.

يستتبع ذلك، وفق ما تؤكده بعض الإجابات، ضرورة تحديث الإدارة الصحية وإيجاد هيكلية جديدة للقطاع الصحي تعتمد أسلوب اللامركزية في اتخاذ القرار داخل إطار الخطة الوطنية ويفضل بعض المستجيبين أن ترتبط الهيكلية الجديدة والخطة الصحية بمجلس أعلى للصحة يضمن تطبيقها وفق معايير الكفاءة في الأداء والعدل في توزيع الخدمات.

ومن أجل رفع العبء عن كاهل الدولة، فإن هنالك إجماعاً عالياً بين عينة المستجيبين (83%) حول مساندة دعوة الإستراتيجية الصحية الجديدة في دعم العمل الطبي الخاص التشاركي، وفقاً لخطة مدروسة كي يكون مكملاً للقطاع العام في توفير الخدمات الصحية. يصاحب ذلك، في نظرهم، ضرورة إلغاء المجانية المطلقة في الخدمات الصحية واستحداث صيغة قانونية للتأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين وفق ضوابط ومعايير تختلف وفقاً للحالة المعاشية والمهنية.

اعادة النظر بالمجانية المطلقة للخدمات الصحية واستحداث صيغة قانونية للتأمين الصحي الشامل.

شكل رقم 30 المكونات الرئيسية لعملية تنمية القوى العاملة الصحية

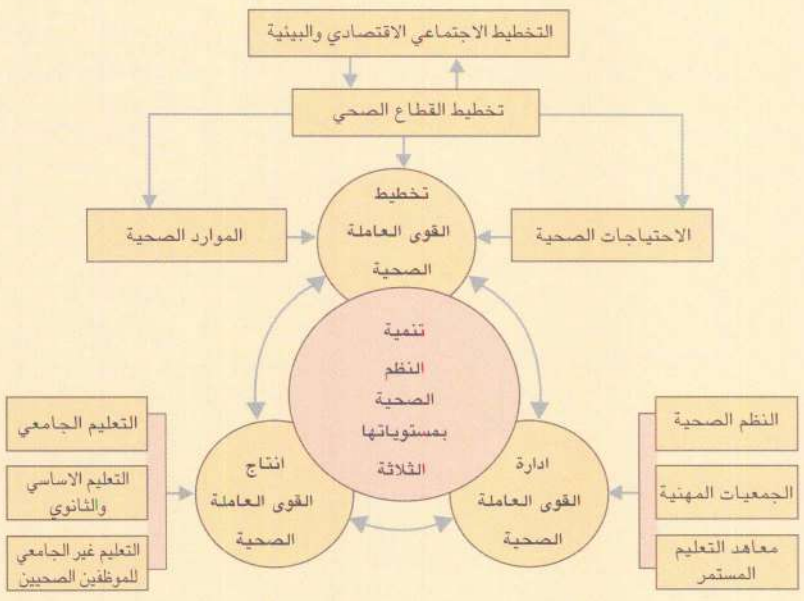

تخطيط القوى العاملة الصحية الواقع والممكن.

لقد أتضح من الفقرات السابقة في التقرير، وجود مشكلات عديدة يعاني منها القطاع الصحي بشأن العرض المتوفر من القوى العاملة الصحية مقابل مدى الاحتياجات المطلوبة، وقد توجهت الدراسة المسحية بسؤال حول انطباع العينة المستجيبة عن واقع تخطيط القوى العاملة الطبية، وجاءت إجابة 86.7% منها لتؤكد بأن ذلك الواقع غير ملائم.

وفي معرض البدائل الممكنة لتطوير الواقع القائم وتحقيق حدود مقبولة من التوازن بين العرض والطلب، أكدت العينة، وباجماع تام (100%) على ضرورة إتباع أسلوب علمي وواقعي في تحديد الاحتياجات ووضع خطة مستقبلية لأجراء التقديرات وبصورة مبنية على معايير سكانية ومعايير مهنية للتوزيعات ونسب توازن المستويات المختلفة (نسب الممرضات للأطباء والمساعدين والإداريين..).

ويعتقد فريق التقرير أن ذلك لوحده، وبالرغم من منطقه الواضح، قد لا يكفي مالم يقترن بتكامل وظيفي بين المكونات الرئيسية الثلاثة لعملية تنمية القوى العاملة الصحية : (أ) التخطيط لها (ب) إنتاجها و (ج) إدارتها. ومن ثم إجراء تكامل بين تلك المكونات وتنمية النظم الصحية المباشرة وغير المباشرة، وكما يوضحه الشكل رقم (30) .

وفي سياق تطوير القوى العاملة الصحية الوطنية أيضاً، تعتقد نسبة عالية من الاستجابات (90%) أن إدارة المستشفيات والمؤسسات الصحية تحتاج لان يكون لها أعداد وتدريب مستقل، ويعني ذلك ضرورة التخلي عن الاعتماد على الأطباء لتولي تلك المهام . ويستوجب إعداد وتدريب الكفاءات الإدارية الصحية في أحد جوانبه استحداث برامج دراسات عليا متخصصة في إدارة المستشفيات في الجامعات الليبية على غرار الجامعات العالمية .

واقع وبدائل السياسة الدوائية والامداد الطبي.

إذا ما كانت الأولوية في بنود السياسة الصحية الوطنية قد أعطيت لضمان الإمداد الطبي المستمر للمؤسسات الصحية، وكما أتضح ذلك في موقع سابق

من تحليل نتائج الدراسة المسحية، فليس من المستغرب أن تعبر الأغلبية الساحقة من العينة (79%) عن عدم الرضا من سياسة الدواء والإمداد الصحي المتبعة.

وفي سؤال مفتوح تقدم به الاستقصاء حول المقترحات التي ترتئيها العينة لتطوير تلك السياسة، جاءت عديد الإجابات الهامة التي تؤشر باتجاه بدائل بناءة نطرحها وفقاً لتكراراتها وأهميتها، وكالآتي :

- صياغة سياسة دوائية مدونة في إطار الاستراتيجية الصحية الجديدة والخطة التي ستنبثق عنها، يجري التقيد الصارم ببنودها وبالبرامج التي تقررها أسوة بتطبيقات عديد الدول العربية.

- تحديد الاحتياجات الدوائية وفقاً لآراء الفئات المهنية المستخدمة للدواء (الاختصاصيون والأطباء)، على أن يجري ذلك بطريقة علمية وعملية ووفقاً لمعايير محددة وعن طرق تشخيص الأدوية والمستلزمات وبنود الإمداد الطبي والتجهيزات التي يمكن استعمالها في كل نوع من أنواع المرافق الصحية.

- استكمالاً لأعلاه، يمكن إتباع نظام البطاقات العلاجية للمرضى، كي يتحدد على أساس من جمعها وتحليلها، احتياجات كل مرفق من الدواء حسب عدد المرضى ونوعية تقديم العلاج.

- توفير ميزانيات مستقلة للمرافق الصحية خاصة بالإمداد الطبي بعد تحديد إحتياجاتها وأولوياتها الأساسية.

- تحديد الوصف الوظيفي وصلاحيات الأطباء حسب تخصصاتهم في صرف الأدوية.

- إعداد الأولويات لصرف الدواء ووصفه بطريقة علمية، وتحديد أنواع الأدوية المجانية بناء على دراسة دقيقة على ان تكون البقية بمقابل وفي إطار التأمين الصحي.

- تكوين لجان متخصصة فنية وإدارية ومالية للأشراف على الإمداد الطبي بكامله.

- تأهيل وتدريب صيادلة وفنيين في مجالات تخزين الأدوية والتطعيمات، والمختبرات والمستلزمات.

وضع سياسة استيرادية سليمة يقوم عليها

- مجموعة من المتخصصين وكسر احتكار استيراد الدواء على جهة معينة ووضع آليات لكل الشركات لعرض أدويتها محلياً مع ترك حرية الاختيار لذوى الخبرة في المجال.

واقع وبدائل سياسة الانفاق الصحي،

يفيد التذكير من جديد إن الأنفاق على القطاع الصحي (بشقية الاستثماري والجاري يشكل 19 % من ميزانية الدولة وفق إحصاءات عام 1996.

وفي سؤال حول مدى كفاية تلك التخصيصات ترى نسبة 83% من العينة بأنه غير كاف. وفيما يتعلق بإعادة النظر ببنود الأنفاق وفق أولويات الاحتياجات لتطوير القطاع الصحي، كان هنالك إجماع (100%) على تلك الضرورة.

عند الاستفسار عن تحديد بنود الإنفاق التي تراها عينة الأطباء ذات أولوية أكثر من غيرها، وردت المقترحات التالية حسب تكراراتها وأهميتها :

- الصيانة ومستلزمات التشغيل والمحافظة على المرافق الصحية.
- ضمان استمرارية الإمداد الطبي.
- تطوير الخبرات والتدريب المستمر في الداخل والخارج.
- تحسين مرتبات الطواقم الطبية والصحية.
- الأنفاق على الجوانب الوقائية والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن الملوثات البيئية في الهواء والماء والتربة والغذاء.
- التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتوفير مقومات عملها بالشكل المطلوب.
- دعم التصنيع المحلي لبعض أساسيات العلاج والمستلزمات الطبية.

ترشيد الانفاق واسترداد التكاليف

من المعروف أن الخدمات الصحية في ليبيا، وبمستوياتها المختلفة،مجانية وبدون مقابل، باستثناء خدمات القطاع الخاص التشاركي والتي لا تشكل نسبة كبيرة حيث لا تمتلك المؤسسات الصحية التابعة لذلك القطاع إلا 3.1 % من مجموع الأسرة على سبيل المثال.

الصيانة والحفاظ على المافق الصحية من اولويات بدائل الانفاق.

صياغة سياسة دوائية مدونة في اطار الاستراتيجية الصحية الجديدة.

77% من العينة تعتقد بان الممارسة الطبية الحالية للقطاع الخاص غير ملائمة.

وقد توجهت الدراسة الميدانية لعينة الأطباء بسؤال حول رأيهم بالاستمرار في الوضع المجاني الحالي للخدمات الصحية، فأعرب 37% منهم عن الموافقة في الاستمرار، في حين يفضل 56% آخرون عدم الاستمرار، وامتنعت نسبة 7% عن الإجابة. وعند التحقق من الموقف بشأن تطبيق قانون للتأمين الصحي المتناسب مع الدخل كوسيلة عادلة لاسترداد التكاليف نجد بأن 83% من العينة أجابت بالموافقة.

أما بخصوص البديل الذي يرى الاكتفاء بفرض الرسوم الصحية على العيادات الخارجية، فلم يوافق عليه إلا 13% من المستجيبين . وكذلك الأمر بالنسبة الى بديل الاقتصار على المعالجة المجانية لذوي الدخل المحدود، حيث تساوت الإجابات بالموافقة والرفض (44% لكل منهما) في حين امتنعت النسبة الباقية 12% عن الإجابة. واخيرا، وفيما يتعلق بالبديل الذي يقترح اقتصار المجانية على التدخلات العلاجية الكبرى فلم يوافق عليه إلا نسبة 26%، في حين رفضت 57% من العينة الاقتراح المذكور، وفضلت نسبة 17% عدم الإجابة.

ويبدو من خلال تحليل الإجابات أعلاه أن البديل المفضل للعينة هو المتعلق بأستحداث قانون للتأمين الصحي، وذلك ما تحرص الدولة على تنفيذه وتدارس بدائله في الوقت الحالي.

بدأ القطاع الخاص التشاركي بالممارسة الطبية بعد صدور القانون رقم (9) عام 1985م، ولم يتمكن النظام

الممارسة الطبية بين القطاع العام والقطاع الخاص التشاركي

الصحي الليبي بوضع ضوابط واضحة على عمل ذلك القطاع من أجل التحكم بالجودة والحد من ظواهر الاستغلال، وبهذا الصدد فقد توجهت الدراسة المسحية بسؤال لعينة الأطباء حول موقفهم بالنسبة للممارسة الطبية الحالية في القطاع الخاص فأجابت الغالبية (77%) بأنها غير ملائمة.

أما بالنسبة لبدائل العلاقة بين الممارسة في القطاع العام والممارسة في القطاع الخاص، فنلاحظ عدم الأتفاق الواضح بين أعضاء العينة حول نمط العلاقة المطلوبة، ففي الوقت الذي تؤيد فيه نسبة 30% ضرورة الفصل التام بين القطاعين، نرى أن نسبة 37% تعتقد بأن الفصل غير ممكن في الوقت الحاضر. وتفضل نسبة 23% من العينة الجمع بين الممارسة العامة والخاصة داخل المستشفيات العامة، كما هو معمول به في بعض الدول العربية الاخرى، حيث يساعد ذلك على تقليل التكاليف من خلال استخدام المعدات والأطباء بصورة مشتركة، في حين تعتقد النسبة الباقية (10%) أن الممارسة الخاصة غير مطلوبة في النظام الجماهيري ويمكن استبدالها بقطاع صحي عام يعتمد على نظام وطني للتأمين الصحي الشامل.

التعليم وبناء البشر في المجتمع الليبي

من ضمن مظاهر التنمية البشرية والتغيرات الاجتماعية الواضحة في المجتمع الليبي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم وتصاعد رصيدها في إطار النسق القيمي الأوسع للمجتمع. وعلى ضوء ذلك فإن الارتقاء بالتحصيل العلمي للفرد أصبح هدفاً للغالبية العظمى من الأسر الليبية. وبالرغم من ان العائد الفردي المتأتي من مواصلة التعليم لم يعد مقترناً بالدخل العالي، إلا ان ذلك لم يؤثر على النظرة الاجتماعية للتعليم باعتباره مكوناً أساسياً لرصيد الشخصية، وبمثابة بوابة للنجاح في الحياة العملية. وتلك بأجمعها مؤشرات نوعية للتنمية البشرية من منظور تحقيق الذات، وتوسيع الخيارات الحياتية.

ويساعدنا استعراض نتائج الدارسة الميدانية، التي أشرف عليها فريق التقرير، حول أوضاع واتجاهات الشباب الليبي في تعزيز تلك المؤشرات النوعية. اذ تدلل الاستجابات أن هنالك شبه إجماع بين أعضاء العينة (94%) حول أهمية التحصيل العلمي العالي وأولويته في سلم الطموحات لدى الشاب الليبي. وتتضح تلك الاهمية كذلك عند التعرف على المهن التي تحظى بقيمة اجتماعية عالية في المجتمع. فهي، وكما هو الشأن في بقية المجتمعات العربية، مهن ترتبط عادة بالخلفية التعليمية العلمية العالية (طبيب، مهندس...).ويبدو ذلك جلياً من خلال تحليل استمارات رغبات الطلبة وأفضلياتهم في التخصص العلمي عند التقدم للجامعة، حيث يؤشر اكثر من 90 % من المتقدمين للعام الدراسي 1998على أفضلية تخصصات الطب والهندسة .

وفي النطاق الأسري، تشير بعض الدراسات الاجتماعية وبحوث استطلاع الرأى المحلية التي تم إنجازها خلال العقدين الماضيين، الى ان أولياء الأمور الليبيين يطمحون بالمعدل الى إيصال أبنائهم الى مرحلة التعليم العالي. ويعتبرون ذلك بمثابة علامة تدلل على عدم فشل الأسرة فى تربية أولادها، إضافة الى ان وصول الأولاد الى المراحل التعليمية العالية، يعد بحد ذاته، مصدراً للفخر والتباهى للأبوين.

وقد تختلف النظرة حول أهمية التعليم كقيمة اجتماعية بين الريف الحضر، أو بين تعليم الذكور مقابل تعليم الإناث، حيث تشير نتائج احدى الدراسات الميدانية التى تناولت بالتحليل أنماط تكيف القرى الزراعية فى ليبيا (1979) الى ان غالبية أولياء الأمور المزارعين (78%) يفضلون توفير التعليم الجامعي لأبنائهم من الذكور، فى حين لا يعتقد من بينهم بأهمية توفير التعليم الجامعي للبنات إلا بنسبة (41%). وبدون شك فإن تلك النسبة المتواضعة تختلف حالياً، وبعد مرور عقدين من الزمن، وكما سيتضح ذلك فى بنود لاحقه من التقرير.

ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم في المجتمع الليبي خلال العقود الثلاثة الماضية.

وبالمقارنة، يبدو أن رأى أولياء الأمور فى الحضر يختلف اختلافاً كبيراً، إذ توضح نتائج دراسة اخرى اعدت لغرض هذا التقرير حول أوضاع الأسر محدودة الدخل في مدينة طرابلس ان نسبة عالية من المستجيبين(94 %) تؤكد على أهمية توفير التعليم العالي لابناءها، ونسبة عالية كذلك لأهمية توفير نفس الفرص للإناث (86%).

يمهد لنا هذا التقديم لموقع التعليم المتقدم في المجتمع الليبي لأن ننتقل إلى تحليل البناء التعليمي ذاته ومن خلال رؤية التنمية البشرية المتكاملة، حيث تساعدنا تلك الرؤية على تشخيص مدى قدرة النظام التعليمي السائد على تمكين الأفراد والجماعات من القوة المعرفية، ومدى نجاحه أو إخفاقه في (أ) تحقيق عنصر الكفاءة فى التوظيف الامثل للموارد والتحكم بالنوعية و (ب) ضمان سياسة الباب المفتوح، وانجاز مهام العدالة الاجتماعية المتمثلة فى توفير فرص التعليم لكافة الشرائح والفئات الاجتماعية والتوزيعات المكانية.

في مثل هذا الإطار المفهومى، هنالك عدة أسئلة سنحاول إثارتها في الفصل الحالى ونبحث عن أجوبة لها في عملية التحليل :

■ماهي طبيعة الرصيد الذي تراكم نتيجة الاستثمار برأس المال البشرى خلال العقود الثلاثة الماضية ؟ ويجيب هذا السؤال حول المخزون القائم من التحصيل التعليمي بين السكان في العمر المدرسي وبالمستويات التعليمية المختلفة.

■ هل تم تحقيق هدف التعليم للجميع ؟ إذ يجيب السؤال حول نواحي العدل الاجتماعي في تقليص فجوة الفرص التعليمية حسب النوع وحسب الاعتبارات الجغرافية بين المناطق ووفق المستويات التعليمية الثلاثة(الأساسي والثانوي والعالي).

■ هل تحقق الكيف الى جانب الكم ؟ وكيف يمكن تقييم الجوانب النوعية للإنجاز التعليمي ؟ حيث تتعرض الإجابة على هذا السؤال الى اختبار مدى كفاءة العملية التعليمية بمدخلاتها وعملياتها الرئيسية، ومدى نجاح جانبها التربوي فى تنشئة جيل جديد ذو مهارات حياتية واجتماعية مواكبة للعصر ؟

■ ما هو شكل الانتفاع بالناتج التعليمي ؟ ويجيب هذا السؤال على العلاقة القائمة بين الاستثمار التعليمي والعرض المتوفر من رأس المال البشرى مقابل الطلب الذي يفرزه سوق العمل ونمط الحوافز المتاحة، إضافة الى طبيعة العلاقة بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة والبدائل الممكنة.

■ ماهي الرؤية المستقبلية للنهوض بقطاع التعليم فى إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية الذي تتبناه الخطة الإنمائية القادمة ؟ حيث ستتعرض الإجابة الى جملة بدائل ومشاهد مستقبلية.

معرفة القراءة والكتابة بين الليبيين في زمن الاستعمار الايطالي اقل من 1 %.

حالياً هنالك 37 % من الشعب الليبي يجلسون على مقاعد الدراسة.

تطور الرصيد التعليمي وتحقيق التعليم للجميع،

عند رحيله عن التراب الليبي، ترك الاستعمار الإيطالي الشعب العربي الليبي سابحاً في ظلام الجهل، ومتخبطاً فى عمى الأمية التي لم ينجو منها إلا النزر اليسير، وبحيث ان نسبة التعلم ومعرفة القراءة والكتابة لم تتجاوز 1% بين الليبيين وفق أرقام عام 1940. وقد كان ذلك نتيجة لعقود طويلة من القهر ومن تفويت الفرص التاريخية على الليبيين لتحقيق أمنهم المعرفي والثقافي، وحرمانهم من أهم مقومات التنمية البشرية المطلوبة للارتقاء بالفرد وبالمجتمع.

في الوقت الحاضر، ومقارنة بذلك الماضي المظلم، يجلس 37% من الشعب الليبي على مقاعد الدراسة في مستويات تعليمية مختلفة. وإذا ما أضفنا لذلك أعداد الإطار التدريسي العامل في قطاع التعليم، نستنتج بأن نحو 41% من السكان فى ليبيا منهمكين بشكل أو بآخر فى العملية التعليمية، بين طالب متلق للمعرفة وبين معلم لها. ويرجع الفضل فى ذلك الإنجاز الضخم الى جهود التطوير التعليمي التي شهدتها ليبيا منذ بداية عهد الثورة حيث وضعت الاستثمار في رأس المال البشرى بين أولوياتها وآمنت بأن المعرفة حق طبيعي.

اما ما يتعلق بحجم الأنفاق الذى حظى به هذا القطاع الحيوى فقد شكل فى بداية الخطة الأنمائية الأولى(1973) نحو 15.3% من الميزانية العامة ومايقارب 4.5% من الناتج الاجمالى المحلى. وبقى يحتل تلك المكانة فى الخطط والبرامج الأنمائية المتلاحقة حيث شكل حجم الانفاق عام 1996 مايعادل 16.7% من الميزانية العامة ونحو 6.6% من الناتج الاجمالى المحلى وكما يتبين فى تفصيلات الجدول رقم 45.

ومن اجل تبيان العوائد الكمية لذلك الاستثمار البشرى، والتى تحققت في العقود الثلاثة الماضية، نحاول حصر الرصيد التعليمى المتراكم من خلال تتبع الفوج السكاني الذي ولد أبان الثورة أو قبلها بسنوات قليلة (1965–1969) واحتل مكانه على مقاعد الدراسةعند النصف الأول من السبعينات، ونقارنه بالرصيد التعليمي الموجود بحوزة الفوج السكاني الذى ولد عشية رحيل الاستعمار او بعده بسنوات قليلة(1940–1944)، والذى دخل النظام التعليمي بعد الحرب العالمية الثانية، أو فى بداية الخمسينات، ويستعد للتقاعد فى الوقت الحاضر.

جدول رقم 45 اتجاهات الانفاق على التعليم ونسبته الى الميزانية العامة والناتج المحلى الاجمالى(سنوات مختارة) – مليون دينار

السنة	الماضي	أدارى	% من الناتج المحلى	% من الميزانية العامة
1973	25.5	73.7	4.5	15.3
1975	90.3	126.4	5.9	15.6
1980	179.8	290.7	4.5	7.8
1985	116.4	438.3	7.1	13.6
1990	70.5	460.1	6.8	28.0
1996	81.0	702.9	6.6	16.7

يتبين من خلال عملية المقارنة بين الجيلين، وكما توضحه معطيات الجدول رقم(46) حجم التغير الجذري الذي طرأ على الهيكل التعليمي للسكان الليبيين، ففي حالة الفوج السكاني القديم، هنالك تدني حاد في مستوياته التعليمية، حيث أن نحو ثلاثة أرباعه لم يتمكن من دخول النظام التعليمي الرسمي، أو تكون نسبة من ذلك في حالة دخولها قد تسربت قبل بلوغ نهاية المرحلة الابتدائية. أما في إطار الربع الباقي من ذلك الفوج، فهنالك نسبة 7.5% ممن اكتفى بأنهاء المرحلة الابتدائية، مقابل نسبة 8.3% ممن واصل الى نهاية المرحلة الإعدادية. وفيما يتعلق بمن استطاع إكمال مراحل التعليم الثانوي فما فوق فلا تتجاوز نسبتهم اكثر من 10.5%.

مقابل ذلك يلاحظ في إطار الفوج السكاني الجديد، ان اكبر نسبة منه(65%) قد استمرت في التحصيل الدراسي، وتمكنت من إكمال مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والعالي ولم تتخلف عن ذلك الا نسبة 17.7% ممن اكتفت بالتعليم الابتدائي. إلا أن ذلك لايمنع من بقاء نسبة من ذلك الفوج(17 %) ممن تخلفت عن الركب، وتركت الدراسة وتسربت من النظام التعليمي قبل إنهاء المرحلة الابتدائية، بالرغم من كل ما بذلته الدولة من جهود لتطبيق إلزامية التعليم واستيعاب جميع من هم في العمر المدرسي.

ومن بين الدلائل الأخرى التي يمكن اعتمادها للتبصير بتطور الرصيد التعليمي، وبالتغير الذي طرأ على الهيكل التعليمي للسكان الليبيين خلال العقود الثلاثة الماضية، **هي المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي بين الفئة العمرية في السن المدرسي**(6 ـ 24 سنة) نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية وتوفير البنية الأساسية والإطار التدريسي، حيث يلاحظ ارتفاع معدلات الالتحاق داخل تلك الفئة العمرية من 64 % عام 1973 إلى 75 % عام 1995.

وكما يرينا الجدول رقم (47) فإن الزيادة في معدلات الالتحاق قد نتجت عن عاملين أساسيين، أحدهما التطورات الفلكية في تلك المعدلات التي شهدها المستوى فوق الابتدائي (الإعدادي والثانوي والعالي). فقد ارتفعت معدلات الالتحاق في المرحلة الإعدادية من 18 % الى 66 %. وكذلك الأمر بالنسبة للمستويين الثانوي والعالي، حيث تصاعدت تلك المعدلات من 7.6 % و 3.8 % عام 1973 الى 50 % و14.2 % على التوالي عام 1995.

أما المصدر الثاني للزيادة في معدلات الالتحاق الصافي فقد جاء كنتيجة لتطبيقات التنمية المراعية للنوع، وللارتفاعات الحادة في معدلات قبول الإناث في المدارس. فعلى المستوى الابتدائي نلاحظ بأن فجوة الالتحاق بين الجنسين عام 1973، والتي كانت بحدود 21.5 % لصالح الذكور، قد تم إغلاقها بالكامل، وبحيث تساوت معدلات الالتحاق لكلا الجنسين عام 1995.

ويتزايد مستوى الدلالة بهذا الصدد إذا ما نظرنا إلى ما تم بشأن فجوة الالتحاق حسب النوع بالنسبة للمستويات الإعدادية والثانوية والعالية. فقد تم القضاء على تلك الفجوة، وتعدت ذلك في بعض المراحل لتصبح لصالح الإناث. فعلى المستوى الإعدادي، على سبيل المثال، يتضح من الجدول ذاته أن معدلات الالتحاق للذكور بلغت عام 1973 نحو 23.4 % مقابل 11.7 % للإناث، في حين أن الصورة قد تبدلت عام 1995 وبحيث أصبحت معدلات التحاق الإناث تساوى 68 % مقابل 64 % للذكور.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للوضع على المستوى الثانوي، فقد كانت معدلات الالتحاق للذكور والإناث عام 1973 هي نحو 10 % و 5 % على التوالي، وقد تغيرت عام 1995 لتصبح 46 % لصالح الإناث مقابل 43 % للذكور.

توسيع القاعدة التعليمية والارتفاعات الحادة في معدلات قبول الاناث اساس تطور الرصيد التعليمي.

جدول رقم 46 التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية وفئات العمر

الحالة التعليمية	الفئات العمرية					
	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45	54 - 50
أمي/متسرب مبكر	17.4	24.2	38.2	53.5	64.8	73.7
التعليم الابتدائي	17.7	17.1	14.3	11.0	8.5	7.5
التعليم الاعدادي	24.1	21.6	19.8	14.2	10.5	8.3
التعليم الثانوي فما فوق	40.8	37.1	27.7	21.3	16.2	10.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

أما على المستوى العالي، فيتبين جهد تطور الرصيد التعليمي للإناث بصورة أوضح، فبعد أن كانت معدلات قبولها عام 1973 أقل من 1 % مقابل 6.5 % للذكور، فقد ارتفعت إلى نحو 14 % عام 1995، وتقاربت بذلك الى حد التساوي مع معدلات قبول الذكور.

لا فروق تذكر بين الريف والحضر في معدلات الالتحاق.

ولعل المستوى الأخر الذي نختاره لأختبار تطور الرصيد التعليمي وإتاحة التعليم للجميع، يأتى من خلال مراجعة **واقع توزيع الفرص التعليمية على المناطق الجغرافية المختلفة، ريفاً وحضراً، ذكوراً وإناثاً**. وتساعدنا الإحصاءات بهذا الصدد لنتوصل إلى أن فجوة النوع التي كانت واضحة بين المناطق وفق نتائج تعداد 1973، قد تم التخلص منها. فبالنسبة إلى **المناطق ذات الطابع** الحضري(مثال طرابلس وبنغازي)، نلاحظ بأن معدل الالتحاق لكل من الذكور والإناث كان 87.2 % و 60.7 % بالنسبة للأولى و 72 % و 58 % بالنسبة للثانية في تعداد السبعينات، في حين ان تلك الصورة قد تبدلت تماماً عام 1995، إذ تلاشت الفجوة أو تكاد، وبحيث أصبح معدل الالتحاق بالنسبة للذكور والإناث فى طرابلس يساوى 79 % و77% على التوالي، في حين فاقت معدلات التحاق الإناث معدلات الذكور في حالة بنغازي واصبح 74 % للذكور مقابل 74.5 % للإناث.

أما على مستوى **المناطق الريفية ذات الطابع الزراعي أو الصحراوي**، فيتبين الإنجاز الضخم لسد فجوة النوع بصورة أكثر جلاء. حيث كانت تلك الفجوة أوسع بكثير من قريناتها في المناطق الحضرية عام 1973، إذ في الوقت الذي وصلت فيه معدلات التحاق الذكور آنذاك نحو 75 %، فإن معدلات التحاق الإناث لم تتجاوز 29 %. وقد زالت تلك الحالة من اللامساواة التعليمية عام 1995 وبحيث تقاربت معدلات الالتحاق بين الجنسين ولتصل إلى 71 % بين الذكور، مقابل 68.3 % بين الإناث....

ومن الملاحظ في حالة كل من المناطق الزراعية أو الصحراوية، ان معدلات التحاق الذكور قد تراجعت قليلا بالمقارنة بين فترتى السبعينات والتسعينات، وذلك راجع بالدرجة الأساس إلى نمط الإنتاج وتقسيم العمل هناك، ودخول الذكور إلى سوق العمل بصورة مبكرة داخل العمل الأسرى أو خارجه.

وفى الوقت الذي زادت فيه معدلات القبول زيادة واضحة خلال العقود الثلاثة الماضية في عموم الحضر والريف، فإن تلك الزيادات قد حدثت بمستويات مختلفة. وكما نلاحظ من معطيات الشكل رقم(31) فإن معدل الالتحاق الصافي(6 ـ 24 سنة) قد تفاوت عام 1973، بين حده الأقصى فى المدينة الكبرى طرابلس، وجارتها مدينة الزاوية (69.4 % لكل منها) وبين حده الأدنى في المنطقة الوسطى (47.2). أما في عام 1995 فقد كان معدل الالتحاق الأقصى من حصة الزاوية حيث بلغ نحو 79% في حين جاءت معدلات الالتحاق بحدها الأدنى من حصة منطقة مصراته الزارعية والتجارية(67.6 %)، ولعل السبب في احتلال منطقة مصراته حصة الحد الأدنى هو تباطؤ معدلات التحاق الإناث بين سكانها وفق نتائج التعدادات المتعاقبة،

شكل رقم 31 معدلات الالتحاق الصافي(6 - 24 سنة) في حسب المناطق والنوع

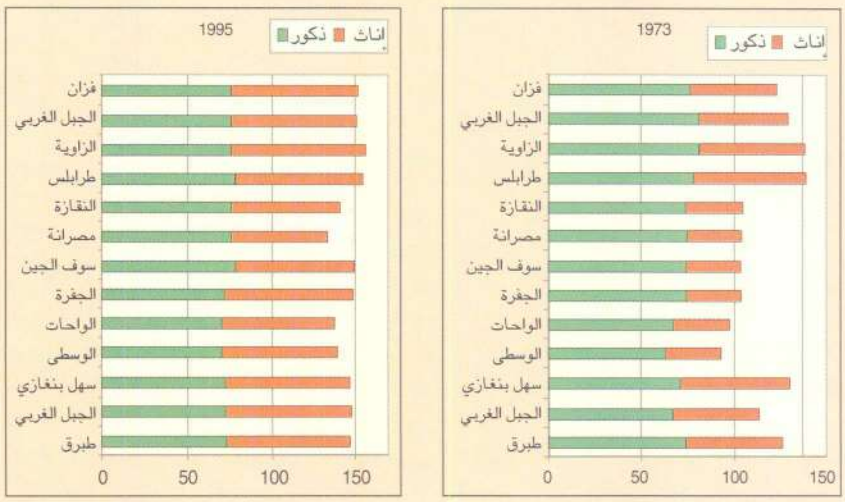

جدول رقم 47 معدلات الالتحاق الصافي للسكان في العمر المدرسي (6 - 24) وفق تعدادي 1973، 1995

المستوى الدراسي وفئات السن	1973			1995		
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
الابتدائية(6-11)	84.1	63.6	77.1	89.4	89.0	89.2
الإعدادية(12-14)	23.4	11.7	17.9	64.2	68.1	66.1
الثانوية(15-17)	10.0	5.0	7.6	43.4	46.4	44.9
العالي(18-24)	6.5	0.9	3.8	14.5	13.8	14.2
المجموع(6-24)	76.2	51.1	64.1	79.7	73.2	74.9

وكما هو الحال بالنسبة لمعدل الالتحاق الصافي العام، فإن معدلات الالتحاق الصافي في التعليم العالي بحدها الأقصى كانت عام 1973 من حصة المدن الحضرية حيث بلغت 25.4 % في منطقة الزاوية في حين لم تتعدى أكثر من 10.4 % و 11.1 % في منطقتي الوسطى والواحات. وفي الوقت الذي حافظت فيه الزاوية على الحد الأقصى عام 1995 حيث بلغ معدل الالتحاق 49%، آخذت مصراته موقع الحد الأدنى وبمعدل التحاق بلغ 23.5 % حيث تأثر بضعف معدلات التحاق الإناث.

وبوجه العموم فان التقدم الذي تحقق ما بين التعدادين للالتحاق بهذا المستوى التعليمي المتطور بالنسبة للمناطق النائية يشكل انجازا متميزا وكما يوضحه شكل رقم 32.

ويتضح ذلك التقدم بصورة جلية اذا ما تناولناه من جانب النوع، ففي الوقت الذي كانت معدلات التحاق الإناث في منطقتي الواحات والوسطى لا تتعدى 1 % في عام 1973 فقد وصلت عام 1995 إلى نحو 25 %، بل أنها ارتفعت في منطقة فزان الصحراوية من 0.9 % عام 1973 إلى نحو 40 % عام 1995.

وبوجه العموم فإن معدلات الالتحاق الصافي بين الذكور قد ارتفعت من 33 % عام 1973 إلى 41% عام 1995، في حين إن معدلات التحاق الإناث الصافية قد قفزت من 5.4 % إلى نحو 37.6 % بين التعداديين.

بقي ان نذكر بأن ليبيا تتميز بالتوسع الأفقي الكبير في مؤسسات التعليم الجامعي، فبعد ان كانت هناك جامعة واحدة عام 1970، يصل عددها حالياً الى (14) جامعة ونحو(90) كلية موزعة على كافة المناطق، وتستوعب وفق إحصاءات 1998 / 1999 نحو 166 ألف طالب وطالبة، وتوظف 5500 عضو تدريس نصفهم تقريباً من غير الليبيين.

العملية التعليمية والتربوية وسؤال النوعية

يفرق المعيار النوعي (الكيفي) في الحكم على العملية التعليمية بين التمدرس، أي كمية التعليم المقاسة بالالتحاق والتدرج في المستويات الدراسية المختلفة وبين التعلم كعملية إبداعية لها مدخلاتها وشروطها لخلق إنسان مزود بقدرات إدراكية ونفسية حركية واتجاهية جديدة.

وتعتمد الادارة التعليمية الليبية بشكلها الجديد، وبعد توحيد السياسات التعليمية والتدريبيه، وسياسات البحث العلمي في أمانة واحدة، على التخطيط للتنفيذ المتزامن لكل من التوسع الكمي وبرامج التحديث النوعي للعملية التعليمية. وقد جاء التوجه الجديد نتيجة للقناعة التى تأكدت لدى الادارة التعليمية بأن حجم الموارد الضخمة والإمكانات التي تم تخصيصها

التوسع الكمي يحتاج لأن يقترن بالتحكم بالنوعية.

شكل رقم 32 معدلات الالتحاق الصافي في التعليم العالي حسب المناطق لعامي 1973 و 1995.

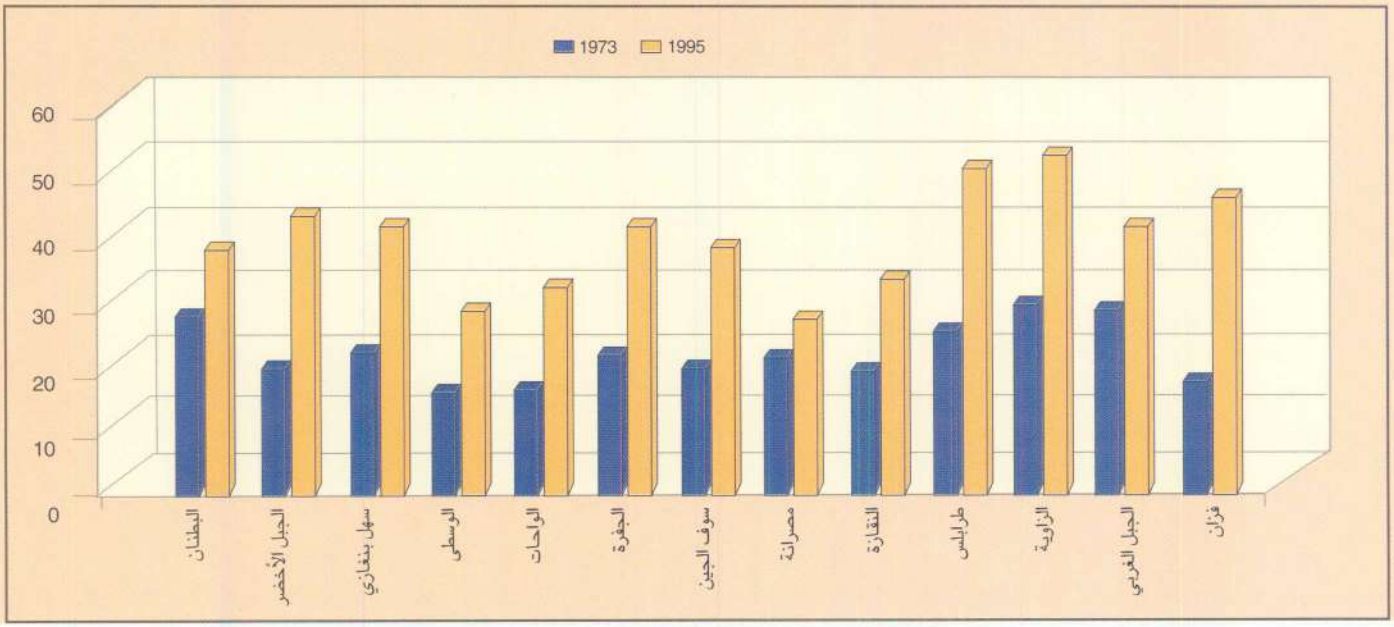

لقطاع التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي بلغت بالمتوسط نحو 6.3% من الناتج المحلى الاجمالى، لم تفلح في جعل عملية تحسين الجودة مكوناً أساسياً في مجهود التوسع التعليمي الضخم الذى شهدته ليبيا. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تدني معدلات الكفاءة لمستويات لاتتناسب مع حجم الاستثمارات الموظفة والعوائد المتوقعة.

نقص الكفاءة الداخلية يتمثل في مستوى تأهيل المعلمين والمناهج.

ويجري التمهيد حالياً للتزاوج، بين مبدأي التوسع الكمي والتحكم بالنوعية من خلال مشروع وطنى للتخطيط الكيفي. تبدأ الخطوة الأولي منه بأجراء تحديد أكثر وضوحاً للأهداف التعليمية والتدريسية لمختلف مراحل التعليم.وينبع ذلك من التسليم بأن مراجعة جودة وكفاءة التعليم هي كيفية ديناميه تتغير (وتتغير معها معاييرها) بتغير الزمن وظروفه، ومن ثم فإن ما نعتبره تعليماً جيداً في السنوات الماضيه، يكون حتماً غير ذلك،في إطار متغيرات الوقت الحاضر، أو في إطار الاستعداد لمجتمع الغد، والذى سيغدو مجتمعاً قائماً على المعرفة بالدرجة الاساس.

أما الخطوة التالية لمشروع التخطيط الكيفي فتتوجه نحو وضع تعريف لأرجح العوامل التي تؤثر في الكفاءة التعليمية للمدارس الليبية، وإعطاءها أوزاناً مختلفة، من أجل توفير اللازم لمواجهتها.

ومن المفترض تحديد تلك العوامل المرجحة من خلال تنفيذ مسح وطني مصغر بالعينة على مستوى المناطق والتوزيعات الجغرافية،لتقييم مدخلات وعمليات النظام التعليمي، وفرز الأكثر أثراً على الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية الا ان ذلك لم يجرى تنفيذه لحد الآن

تطوير المناهج عملية تربوية وتعليمية متكاملة.

ويعتمد التقرير الحالى على نتائج احدى الدراسات الميدانية المماثلة والتي أقتصرت على عينة من مدارس منطقة بنغازي والتى تضم نحو 14% من مجموعة الملتحقين فى النظام التعليمى الليبى، لتبيان العوامل الاكثر أثراً على العملية التعليمية، وفي الوقت الذى نقر فيه ان نتائج هذه الدراسة لاتقبل التعميم الا انها تعكس تحسساً واسع الاجماع بين المهتمين بأن مسألتي تدني مستوى **تأهيل المعلمين ونوعية المناهج** يعدان من أهم العوامل ذات المدخلات والتبعات السلبية على العملية التعليمية وعلى مردودها. ويؤديان الى زيادة نسبة الفاقد فى التعليم(الرسوب والتسرب) والى انخفاض مستوى التحصيل التعليمي بين التلاميذ. يحدث ذلك رغم كل الجهود التي ظلت تبذلها الدولة لتوسيع القبول وإتاحة الفرص التعليمية للجميع، وتوفير المستلزمات الأخرى للعملية التعليمية.

في هذه الفقرة، سيعمل التقرير على توفير نظرة فاحصه للعاملين المذكورين(إعداد المعلمين والمناهج)، أخذاً بالاعتبار أن عملية التطوير النوعي للنظام التعليمي لاتقتصر على هذين العنصرين، فهي متكاملة في منظورها، وتحتوي، إضافة إلى عاملي الموارد البشرية التعليمية والمناهج، على عوامل عديدة أخرى، لايتسع التقرير الحالي لمعالجتها.

المنهج

يمكن القول بأن الحاجة الملحة لتنشيط عملية التغير النوعي في المناهج الليبية، وفي الجوانب الأخرى للعملية التربوية، والتي تأخذ مجراها في الوقت الحاضر، نابعة من الفجوة الأخذه بالتوسع، بين ما يقوم به المنهج من خلال أهدافه المرسومة ومحتوى عملياته الفعلية من جهة، وبين الأفاق الجديدة للمعرفة ولمجتمع المعلومات التي بدأت تشخص آفاق المستقبل المنظور من جهة أخرى. فالتعليم لم يعد مقتصراً على الأتساع والأطلاع على مدى واسع من الحقول المعرفيه فحسب، بل والأهم من ذلك، على ضرورة التسلح بعمق القدرة التفسيرية والتركيبيه للمساحات الجديدة من التحقق المعرفي، وبناء القدرات الملائمة للأنماط الجديدة من التعلم، والتي أصبحت مطلوبة، وبقوة، في مواقع العمل وفي البيئة الأجتماعية – الحياتية والمعرفية الأخذة بالتوسع.

وقد شهد النظام التعليمي الليبي في مراحله المتعدده وقفات مراجعة للمناهج الدراسية، حيث يشكل ذلك التقليد جزءا من أهدافه الأساسية التي تنص على ان التقييم الدوري للمناهج وتثويرها وإعادة صياغتها، أمر تفرضه ضرورات التطوير والتغيير، وبما يتماشى والأحتياجات الفعلية للتنمية، وفي إطار مواكبة روح العصر من النواحي العلمية والتقنية.

في الوقت الحاضر، ونتيجة الوعي بالتبدلات الجذرية التي بدأت تطرأ على دور المؤسسة التعليمية وفق الاعتبارات المشار لها اعلاه، هنالك لجنة وطنية في إطار المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، تراجع تطور المناهج الدراسية بشكل متكامل، وقد بدأت أعمالها بتطوير مناهج الثانويات المتخصصة، واعادة النظر فى مفردات مقررات مرحلة التعليم الاساسى

واعداد كتب جديدة للشق الاول والثانى من هذه المرحلة، إضافة لاعداد مناهج جديده للثانويات المهنية فى أكثر من 52 تخصصاً واستحداث هيكلية جديده للنظام التدريبي.

ومن خلال المقاربة التى تتبناها اللجنة الوطنية فى عملها الحالى فإن أي برنامج عملي لتطوير المناهج الدراسية الليبية ينبغي أن لا يكون عملاً مجتزءا. فالتخطيط للمفردات، وتحضير الكتاب المدرسي، واختباره التجريبي وإعادة صياغته، والتغيرات المطلوبة في طرق التدريس، والممارسات الصفية، وتدريب المعلمين، وتوجيههم نحو تطبيق التغييرات الجديدة في المنهج، ووضع أنظمة مواكبة للتقييم(الأمتحانات) يجب أن تجري بأجمعها كخطوات مترابطة لأي جهد مستقبلي يهدف إلى تطوير المناهج الدراسية.

ويتضح من المحاولات العديده لتغيير المناهج فى العقود السابقة، عدم إقترابها من هذا التصورالجديد والمتكامل، إذ تبين الدراسة الموسعة التي أشرفت عليها أمانة التخطيط (1989) حول تقييم أداء النظام التعليمي في ليبيا، أن المحاولات المتكرره في عقدي السبعينات والثمانينات لتغيير المناهج المدرسية لم يتم البعض منها وفقاً لخطة محدده ولبرمجة عملية واضحة تحدد أسس التغيير المقترح ومبرراته وأسبابه الأساسية، سواء في اطار مواكبة التطور الاقتصادي – الاجتماعي، أو في اطار العلاقة بالعملية التربوية بجوانبها المختلفة.

من جانب آخر، فإن غياب الأعتماد على أرضية من الدراسات أو الأبحاث الميدانية التي تهتم ببيئة المتعلم البشرية والطبيعية، وبالظروف والأمكانيات المتوفره والممكنه، لم يتح للعديد من مجهودات التغيير السابقة انتاج مناهج ذات علاقة مدروسة بخصائص المتعلم. وبدلاً من ذلك جرى الأعتماد على متخصصي المواد وعمداء التفتيش لتغيير المناهج، الأمر الذي أدى إلى عدم مراعاة التغييرات التى تمت لمستوى قدرات المرحلة العمرية والدراسية المعينة، والتي تتطلب عادة خبره ومعرفة تربوية لتحديدها.

من منظور عملية التعلم، وكما تشير لذلك عديد الدراسات الميدانية، فإن المنهج الدراسي المعدل في تجارب التغييرات السابقة، لم يأخذ بالأعتبار تطوير المهارات الأدراكية والمعرفية لدى المتعلم بالشكل المطلوب، حيث ان الطالب قد يحفظ ويستوعب، ولكن دون الوصول إلى مستوى الفهم الواعي الذي يجب أن يقترن عادةً بأعطاءه فرص البحث وتقييم التجارب العلمية وتسجيل الملاحظات والنتائج وابداء الرأى، كي يتدرب على أسلوب حل المشكلات والأسلوب العلمي في التفكير بشكل عام.

ولا تقتصر بطبيعة الحال تلك الظواهر على حالة المنهج الليبي، إذ تدلل غالبية الدراسات التى تناولت بالرصد والتحليل المنهج والكتاب المدرسي والامتحانات في الدول العربية، أن المناهج هناك تضع تأكيداتها على مستويات الإدراك والاستيعاب والمهارات والعلوم(المستوى الأسفل من المعرفة) وعلى حساب المستوى الأعلى من المعرفة، كالتحليل والتركيب والتقييم. وترتبط بكل مستوى طبيعة طرق التدريس المتبعة، ففي المستوى الأول تتحدد في إطار التلقي السلبي من قبل الطلبة، في حين تأخذ شكل التفاعل الإيجابي على المستوى الثاني والذي يساعد على تسليح الطلبة بمهارات التواصل، وطرق التفكير النقدي والإبداعي، التي تمكنهم من حيازة وتحليل ومعالجة المعرفة المتجددة.

علاوة على ذلك، وفي إطار المتغيرات العالمية الجديدة، والاستعداد للدخول إلى عصر المعلومات، فإن الارتقاء بمستوى المعرفة المقدمة الى مستواها العالي في العملية التدريسية لم يعد كاف لوحده، ما لم يقترن كذلك بإعادة النظر بمضمون المعرفة ذاتها، وخاصة في جوانبها التربوية. وتلك مسألة بالغة الأهمية، إذ مع تضاعف آثار الجوانب الكونية للتعليم، وآثار ثورة المعلومات وطرقها السريعة بدأ الجميع يعيش في قرية إعلامية، وبصحبة الكم الضخم من المعلومات المتدفقة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً، ومع الآلاف من الموضوعات التي يتم تقديمها يومياً عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والتي بدأت تشكل إحدى أهم المصادر الأساسية للمعلومات، سواء للصغار، أو الكبار، ولجميع الشعوب على حد سواء.

وتأتي هنا، بالنسبة للنظام التربوي الليبي، أهمية الدور الجديد والمطلوب لتربية المواطنة، والذى يتوجب تطويره في صلب المنهج الدراسي وفي نمط طرق التدريس وفى كافة أبعاد العملية التربوية الأخرى، حيث يجرى ضمان تعليم الطلبة كيفية(قراءة) المعلومة، وعدم التأثر التلقائي أو التسليم بها، دون مراجعة وتمحيص وتفسير. كما تساعد تربية المواطنة بهذا الشكل الموسع والمطابق للواقع التأريخي على تطوير العقل النقدي لدى الطالب وتسليح المتعلم بالمهارات الحياتية والاجتماعية، وتحليه بالعقلانية،وبالمهارات التحليلية للتعامل مع المعلومات.

المحاولات السابقة لتغيير المناهج لم تتم وفقاً لخطة محددة.

ضرورة تسلح الطالب بالقدرة التفسيرية للمساحات الجديدة من التحقق المعرفي.

ثورة المعلومات تتطلب مراجعة مضمون المعرفة ذاتها.

ومن بين أهم تلك المهارات التحليلية التي يمكن ان تغرسها تربية المواطنة في الشباب الليبى من أجل إعداده للعصر الجديد، يورد التقرير على سبيل المثال، لا الحصر، ما يلي:

- إدراك الطالب وتقديره الموضوعي للطبيعة المعقدة والمتشابكة لأية قضية وعدم اختزالها إلى ثنائيات حادة.
- فرز وتصنيف التبريرات المنطقية والحجج التي تحويها المعلومة المقدمة من خلال قنوات الاتصال المختلفة سواء كانت لدول أو لمؤسسات او لجماعات وأفراد.
- تشخيص الجوانب الخلفية اللصيقة بالمعلومة وفرزها عن تلك التي لا تشكل علاقة، والتفريق بين الجوهري والطارئ.
- التعرف على كيفية الوصول الى المعلومات وتشخيص مصادرها، ووسائل تمحيصها وفحصها.
- تشخيص فجوات المعلومات التي يجري ضخها وتوفيرها من خلال قنوات الاتصال والإعلام.
- فرز أنماط التشابه والاختلاف في المناظير المختلفة للقضية الواحدة
- الاختبار النقدي للحلول البديلة المقترحة، وأنماط الدافعية والمصالح لدى أصحاب الحلول المختلفة، والأيمان بحق الاختلاف.

مطلوب دور جديد لتربية المواطنة وتعليم الطالب كيفية قراءة المعلومة.

تحسين الجوانب النوعية لعملية التعليم لن تكتمل بدون وجود معلمين أكفاء.

المعلم

لا خلاف في القول بأن تطوير مستوى الإطار التدريسي والتربوي يشكل إحدى الضمانات الأساسية لقيام المؤسسة التعليمية بدورها الفاعل، تقنياً وتربوياً، للارتقاء بتنمية الفرد والمجتمع. ولا خلاف كذلك بأن تحسين الجوانب النوعية لعملية التعلم، وإصلاح المناهج، لن تكون ذات جدوى ما لم تقترن بتوفر معلمين ومدربين، أكفاء ومؤهلين، لتحويل المهام الجديدة المطلوبة إلى نسق من المدارك والمهارات والاتجاهات لدى التلاميذ.

وقد اهتمت ليبيا عبر تطور نظامها التعليمي بأعداد المعلمين لمختلف المراحل الدراسية قبل الجامعية، حيث يأخذ الإعداد مستويات مختلفة **أولها** مستوى مخصص لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي، والذي يتم عادة من خلال معاهد متخصصة، عرفت بمسميات مختلفة عبر فترات زمنية متعاقبة، **وثانيها** مستوى يتوجه نحو معلمي المرحلة الثانوية، حيث يجري التدريب والتأهيل داخل الكليات الجامعية، وخاصة كليات المعلمين، وكليات الآداب والتربية والعلوم والتربية.

وتدلل الإحصاءات الأخيرة (1999) أن عدد المعلمين في ليبيا لجميع المراحل الدراسية يبلغ نحو 191 ألف. وهو بذلك يشكل نحو 19% من مجموع قوة العمل خلال العام المذكور. وتشكل الإناث نسبة عالية من الكادر التعليمي للمراحل قبل الجامعية، حيث تصل إلى 80% في التعليم الأساسي و 54% في التعليم الثانوي.

ومن خلال الرجوع الى بيانات العقود الثلاثة الماضية، يتضح ان زيادة المعروض من المعلمين لمقابلة الطلب المتزايد كان إحدى أولويات النظام التعليمى الليبى بعد الثورة. فقد بلغت نسبة الزيادة فى معلمى التعليم الاساسى(ابتدائى + اعدادى) خلال النصف الاول من السبعينات حوالى(87%)، وبمعدل نمو يصل الى نحو 17% ويفوق بذلك معدل نمو التلاميذ للفترة المذكوره والذى كان بحدود 12.3% . واستمرت تلك الزيادات ولو بمعدلات أقل فى السنوات العشر اللاحقة (1975-1984).

وبالرغم من تباطؤ معدلات الزيادة خلال النصف الثانى من الثمانيات، والنصف الاول من التسعينات الا ان معدل نمو المعلمين ظل على الدوام متفوقاً على معدلات نمو التلاميذ او متقارب معها. وتتميز فترة النصف الثانى من التسعينات (94/1995) وحتى (98/1999)، وكما يوضح ذلك الشكل رقم (33)، بعودة نسبة الزيادة ومعدلات النمو فى اعداد معلمى التعليم الاساسى الى الارتفاع، فى الوقت الذى بدأ فيه معدل نمو الطلبة فى الانخفاض والتراجع السلبى. ولذلك التناقض تفسيره الذى سيرد فى الصفحات القادمة من التقرير.

شكل رقم 33 نسبة الزيادة ومعدل النمو للمعلمين
ومعدل نمو الطلبة خلال الفترة من 1970-1999 للتعليم الاساسي

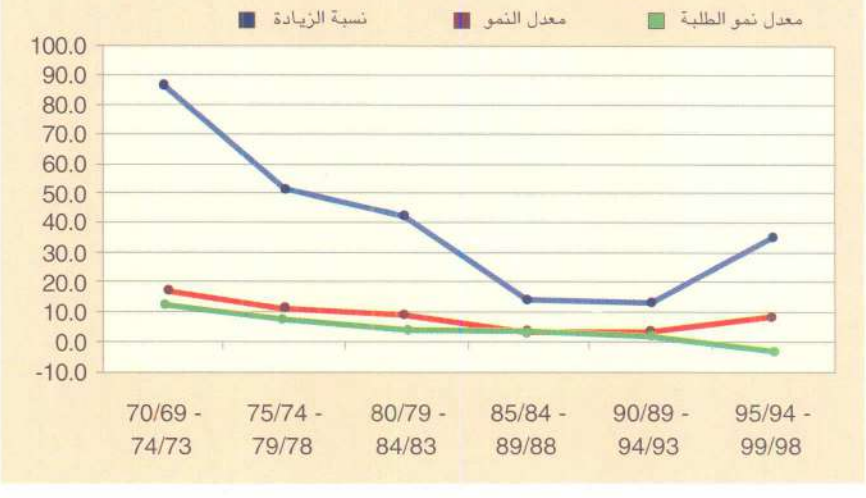

فيما يتعلق باعداد معلمي المرحلة الثانوية، تتبين الزيادات الكبيرة التى شهدتها الفترات المتعاقبة بصورة أوضح. فقد كانت نسبة الزيادة خلال الفترة الاولى (69-1970) ولغاية(73–1974) حوالى الضعف (94.3%) وبالرغم من ذلك فقد بقيت معدلات النمو فى اعداد المعلمين لهذه المرحلة دون معدل نمو الطلبة (24.5% و27.3 على التوالى) نظراً لاعتماد تكوين هذا المستوى من المعلمين على المؤسسات الجامعية التى لايمكن توسيعها بذات السرعة التى تتوسع بها معاهد المعلمين المتوجهة الى التعليم الاساسى (شكل رقم 34).

وينطبق الامر كذلك على الفترات اللاحقة (74-1975) ولغاية (84–1985) إذ بقيت نسبة الزيادة في اعداد المعلمين مرتفعة، الا ان معدلات نموها لم تتجاوز معدلات نمو الطلبة للفترات المذكوره. ومع قدوم النصف الثانى من الثمانينات، بدأت تلك العلاقة بالتغير، وبحيث بدأت معدلات نمو المعلمين تفوق نظيراتها فى معدلات نمو الطلبة(5.4% و3.0% على التوالى).

أما بالنسبة لفترة التسعينات، فقد شهدت زيادات فلكية فى اعداد معلمى الثانوى وصلت خلال النصف الاول الى نحو 135% وفى النصف الثانى 128%، وبمعدلات نمو فاقت بكثير معدلات نمو الطلبة للفترات ذاتها، ففى الوقت الذى بلغ فيه معدل نمو المعلمين خلال الفترة(94 / 1995) ولغاية (98 / 1999) نحو 23 % فإن معدل نمو الطلبة لم يتجاوز 7.4% .

لاشك بأن تلك التطورات الكمية قد ساعدت، والى حد كبير، على مقابلة الطلب من القوى البشرية التعليمية الوطنية. الا إن وتائر نموها وتضخمها، وكما يتضح من الشكلين(35) و(36)، قد حملت بين طياتها مشكلات عديده أدت، فى احدى جوانبها، الى إحداث خلل فى ميزان الانفاق على التعليم بشقيه الاستثمارى والجارى، إذ فى الوقت الذى بدأ فيه الشق الاستثماري بالتباطؤ منذ منتصف الثمانينات، استمر الشق الجاري، والمتمثل أساساً فى مرتبات المعلمين بالصعود المتواصل. وكما يوضح ذلك الجدول المتعلق بأتجاهات الانفاق على التعليم (جدول رقم 45)

من جانب اخر، جاء التوسع الكمى فى اعداد المعلمين لمختلف المراحل قبل الجامعية بطريقة اعتمدت، في جانب هام منها، على التوظيف الاجتماعي

شكل رقم 34 نسبة الزيادة ومعدل النمو للمعلمين ومعدل نمو الطلبة في التعليم الثانوي (1971-1999)

ولم يجرى احتسابها بالكامل على معيار التوظيف الاقتصادي، وبمعنى التكيف لحساب الاحتياجات وتقدير الطلب والعائد الاجتماعى.

ويمكن توضيح تلك المشكلة، في ابسط وجوهها، عند النظر الى احدى المؤشرات المستخدمة فى الحكم على نوعية التعليم، وعلى مدى توازن اعداد المعلمين واعداد التلاميذ. ونعنى بذلك احتساب معدل معلم / تلميذ فى المرحلتين الاساسية والثانوية.

فلو سلمنا فى هذا المجال، ان معدل معلم لكل 25 تلميذ فى مرحلة التعليم الاساسى، هى نسبة مقبولة تربوياً وفق المعايير الدولية المتبعة، نلاحظ بأن ذلك المعدل فى حالة ليبيا قد وصل اخيرا الى 1/8، أى معلم لكل ثمانية تلاميذ. وذلك بحد ذاته معدل يفوق معدلات الدول المتقدمة. ولايمكن ارجاع ذلك المعدل المتميز، وكما يبدو للوهلة الاولى، الى وجود خطة مرحلية للوصول الى صيغ أفضل للتفاعل الصفى وتطوير نوعية العملية التربوية داخل المؤسسات التعليمية، بل هو نتاج للاستخدام المنقوص، والنابع من اسباب عديدة، اهمها إقبال الاناث، ومن مختلف التخصصات، على الانضمام الى مهنة التعليم، وتفضيلها على باقى المهن. ولذلك أسباب اجتماعية، بالدرجة الاساس، سيرد ذكرها فى الفصل المتعلق بالمرأة من هذا التقرير.

ويكفى القول بهذا الصدد، ان هنالك حالياً نحو 39 ألف معلم احتياط أو نحو 20% من قوة العمل التعليمية، غالبيتهم العظمى من الاناث، وفى وضع شبه عاطل يتمتعن معه بذات المرتبات والمزايا التى يحصل عليها الاطار التدريسي العامل بوقت كامل.

التوسع الكمي في اعداد المعلمين لم يتم وفقا لحساب الاحتياجات.

أما في حالة التعليم الثانوي فإن نسبة معلم/طالب تصل الى نحو 1/7. وهي كذلك نسبة متميزة مقارنة بالمعدلات العالمية. وكما هو الامر في حالة التعليم الاساسي، فإن تلك النسب غير مرتبطة بمتغير الكيف والنوعية، بل ان سببها الرئيسي هو تكدس خريجي الجامعات، ومن اختصاصات مختلفة وبعيدة احياناً عن المجال التدريسي والتربوي، في هذه المرحلة التعليمية المتقدمة. ويتأتى ذلك، في احدى جوانبه، كنتيجة لسهولة دخولهم الى قطاع التعليم مقارنة بالقطاعات الاخرى ذات العلاقة والتي لم تعد قادرة على استيعابهم نظراً لوصولها الى حالة التشبع.

ومن المفارقات بهذا الصدد، انه مقابل مثل تلك الفوائض الزائدة عن الحاجة، تضطر الإدارة التعليمية إلى الاستعانة بإعداد غير قليلة من المعلمين المتعاقدين غير الليبيين لسد الشواغر الناتجة عن النقص في بعض التخصصات، وكذلك لعزوف المعلمين الليبيين لهذه المرحلة عن العمل في المناطق النائية. وبهذا فإن مراجعة الإحصاءات التعليمية الوطنية تبين وجود فائض ونقص في ان واحد. فهنالك 25% زيادة في القوى العاملة التعليمية حسب تقديرات أمانة التعليم لعام 1998 يقابلها نحو15% من العجز النوعي والمكاني الذي يستوجب الاستعانة بالعمالة غير الليبية لأستكماله.

النهوض بمستوى تأهيل معلمي المرحلتين الاساسية والثانوية أمر هام.

علاوة على ذلك هنالك مشكلة مستويات التأهيل والإعداد التربوي الملائم بين المعلمين في المستويات الأساسية والثانوية، ففي نتائج دراسة العينة حول منطقة بنغازي المشار لها سلفاً، ما يساعدنا في التعرف على طبيعة الخلفية الأكاديمية والتأهيلية للمعلمين الليبيين في المرحلتين الأساسية والثانوية ضمن العينة المذكوره. وكما وردت الاشارة في الفقرة السابقة التي أهتمت بمراجعة وتحليل أوضاع المنهج، نود التذكير من جديد بأن نتائج دراسة العينة التي نوظفها في عملية التحليل قد لاتقبل التعميم، ولكنها جديرة بأن تلقى ضوءاً كافياً على أبعاد المشكلة.

ووفقاً للمقياس الذي تبناه فريق التقرير، والموضح في الاطار رقم (27)، يظهر على مستوى التعليم الأساسي، أن هنالك 72% من المعلمين في العينة المدروسة يحملون إجازة التدريس الخاصة ودبلوم المعلمين، والذين يمكن اعتبارهم نصف مؤهلين، في حين أن عدد المؤهلين من خريجي الآداب والتربية يقع في حدود 19%، والباقي 9% للاختصاصات بعيدة الصلة.

أما ما يتعلق بالخلفية التأهيلية لمعلمي المرحلة الثانوية، فأن نسبة الإطار التدريسي الذي يقع في خانة المعلمين المؤهلين، ومن خريجي كليات التربية والآداب والعلوم الحاصلين على أعداد تربوي تتحدد بنحو 40%، في حين ان نسبة أعلى منهم تصل إلى نحو 42% هم من حملة الشهادات الجامعية في مختلف الاختصاصات البحته، أو من بين الاختصاصات غير المطلوبة وذات الفائض. ويحدث ذلك في الوقت الذي يعاني منه التعليم الثانوي نقصاً في تخصصات أخرى (فيزياء، كيمياء، رياضيات). اما فيما يتعلق بالنسبة الباقية (18%) فهي من حصة حاملي إجازة التدريس الخاصة ودبلوم المعلمين المعدين أساساً للتدريس في مرحلة التعليم الأساسي، وهم يشغلون في غالب الاحيان وظائف تسييريه واختصاصات الرياضة والفنون في إطار التعليم الثانوي.

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة التعليمية الليبية واعية لهذه المواطن من الخلل في مستويات تأهيل معلمي المرحلتين الأساسية والثانوية، الأمر الذي أدى عام 1996 إلى رفع مستوى أعداد المعلمين لمرحلة التعليم الأساسي، واستحداث نظام قبول جديد، يشترط الحصول على الشهادة الثانوية كمتطلبات الحد الأدنى للدخول إلى المعاهد العليا لإعداد المعلمين ولمدة 4 سنوات دراسية. وقد حل هذا النظام الجديد محل معاهد التعليم الأساسي التي كانت سابقاً تقبل الطلبة بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي ولمدة 5 سنوات وتمنحهم إجازة التدريس الخاصة.

إضافة لأعلاه، يعمل النظام التعليمي الليبي، ومنذ مراجعة سياسات إعداد المعلمين (94 / 1995) على وضع برنامج مرحلي لإعادة تأهيل المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي ومن خريجي المعاهد القديمة

إطار رقم 27 مقياس تقييم مستوى تأهيل المعلمين

في سبيل استخدام البيانات استخداما يتفق مع المعايير التربوية والتعليمية التى تعتمدها ليبيا حالياً للارتفاع بمستوى أعداد المعلمين للمراحل قبل الجامعية والتى تتفق مع المعايير التربوية الدولية، يعتمد فريق التقرير التصنيف التالي:

- المعلمون المؤهلون. والمقصود بهم خريجي كليات التربية أو المعاهد التربوية العلياً ممن تلقوا إعداداً فنياً وتربوياً كاملاً للتدريس(اختصاص المادة بالإضافة إلى دروس التربية) .
- المعلمون نصف المؤهلون، وهم أقسام
  - مختصون في موضوعات دراسية مطلوبة ولكن بدون إعداد تربوي.
  - ذوي الإعداد التربوي غير الكامل ومن خريجي المعاهد القديمة وحاملي
    - إجازة التدريس الخاصة.
    - دبلوم معلمين.
  - مختصون في موضوعات وحقول بعيدة الصلة عن التعليم (هندسة... زراعة).

وحملة أجازه التدريس الخاصة، حيث تم فتح 7 مراكز لاعادة التأهيل تعتمد على نسق للأنشطة التدريبية في الداخل والخارج. ووفق أرقام عام 95 / 1996 هنالك 2231 متدرباً في تلك المراكز يخضعون لبرنامج تدريبي أمده 16 شهراً من أجل رفع كفاءة المعلم الفنية والتربوية، علماً بأن القدرة الاستيعابية لتلك المعاهد تصل إلى حد 6 آلاف معلم متدرب.

ولعل الأهم من ذلك أن البرامج في تلك المؤسسات التدريبية تخضع إلى التطوير المستمر، حيث يجرى التفكر حالياً في كيفية إشراك المعلمين أنفسهم في وضع المناهج والمواد وتحسين الجوانب التربوية من العملية التدريبية إثناء الخدمة، وبحيث يتركز التدريب في إحدى جوانبه على كيفية نقل المناهج والأساليب الجديدة التي يتعلمها المعلم المتدرب إلى صيغ تفاعلية مع التلاميذ. ويأتي هذا التطوير المقترح كنتيجة للتحسس الميدانى بأن البرامج التدريبية أثناء الخدمة لا تساعد المعلم المتدرب كثيراً على تحسين أداءه التدريسي والتربوي.

بالإضافة إلى التطوير أعلاه، هنالك عدة مقترحات مرنه يجرى التفكير بتنفيذها لتحسين المردود والتكلفة والفاعلية بالنسبة للنشاط التدريبي والتعليمي المستمر للمعلمين، وبحيث تستكمل البرامج المقرره فى المعاهد. من بين تلك المقترحات اتباع نموذج(المدرب المتنقل) والذي أثبتت تطبيقاته فاعلية عالية في عديد البلدان ذات الطبيعة المشابهة لليبيا، حيث يتواجد مثل هذا المدرب، بالدرجة الأساس، لخدمة المعلمين في المناطق النائية. ويتطلب النموذج المذكور بقاء المدرب في نطاق قرية أو مجموعة متقاربة من القرى لفترة أسابيع محدودة حيث يقوم بتقديم حلقات تدريبية منتظمة، ويعمل في الوقت ذاته على توجيه المعلمين في مدارسهم.

ويفيد تطبيق مثل هذا الأسلوب في حالة ليبيا، حيث الاتساع الجغرافي، والتباعد بين المناطق. ويساعد بالدرجة الأساس المعلمات الإناث، ممن لا يتمكن من حضور الدورات التدريبية، والانضمام إلى المعاهد في أماكن مركزية تتطلب الابتعاد والغياب عن الأسرة والمنزل.

ويتصل بالنموذج أعلاه التفكير في تطوير نظام التوجيه التربوي، وبحيث يأخذ الموجه أو المشرف التربوي توصيف عمل مغاير بالنسبة لمهامه، كي يتحول إلى مستشار أكاديمي، ومدرب يعمل على تقديم الدعم الفني والتربوي للمعلمين، وخاصة في المناطق النائية ومدارس الفصل الواحد.

نمط الانتفاع بالناتج التعليمي وطبيعة العلاقة بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة،

لا يكتمل الحديث عن نوعية التعليم وسبل تحسين عملياته ونواتجه من تكوين رأس المال البشري مالم نتحقق من طبيعة الأنتفاع بتلك النواتج من الثروة البشرية، ومن نوع الترابط الموجود والممكن بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة على المستوي الوطني.

وإذا ما أردنا تدارس العلاقة الفنية، وطبيعة النماذج التي تحكمت بالتنسيق بين متطلبات سوق العمل والمخرجات التعليمية، يلاحظ بأن ليبيا، كما هو الشأن في بقية بلدان العالم النامي، قد التزمت تجربتها التخطيطية بوضع بند خاص في الخطة يهتم بالقوى العاملة ويعتمد في حساباته وتوقعاته على الطريقة المألوفة(تقدير الاحتياجات من القوى العاملة).

وبالرغم مما ساهمت به تلك المحاولات من تطور في قوة العمل الوطنية، ومن زيادة في حجم الاستخدام في الاقتصاد الوطني، فإن عنصر التنسيق بقي غير متوفر مابين التخطيط للتعليم وسياسات القبول من جانب، ومتطلبات سوق العمل والخطط الاقتصادية من جانب آخر. وقد يكون السبب في ذلك أن محاولات إصلاح النظام التعليمي وتقوية علاقته بسوق العمل تتم بفرضية ثبات المتغيرات لدى الأخير، وبدون الأخذ بالاعتبار أن اصلاح النظام التعليمي هو إستجابة للأصلاح في سوق العمل وليس العكس.

وتكفي نظرة مراجعة سريعة إلى سوق العمل للأستدلال على أن الاحتياجات في المهن والمهارات لايجري مقابلتها، حيث لم تزل هنالك بطالة بين الخريجين الجدد تصل إلى نحو 10% عند الجامعيين وفق نتائج تعداد 1995. علماً بأن غالبية الباحثين عن العمل هم من خريجي الكليات الاجتماعية والانسانية، في الوقت الذى ما زالت معه حاجة ماسة إلى خريجي الكليات العلمية والطبية، الامر الذي يجبر الدولة ولعدم توفر الكادر المحلي إلى الاعتماد على العمالة الوافدة المتخصصة.

علاوة على اعلاه، تدلل البيانات المتوفرة عن خريجي الجامعات الليبية للعام الدراسي 94 / 1995

اشتراك المعلمين في تصميم وتقييم برامج التدريب أثناء الخدمة.

اصلاح النظام التعليمي يجب ان يقترن بأصلاح سوق العمل.

أن حصة العلوم الاجتماعية والانسانية تصل إلى ثلاثة أرباع حجم الخريجين. أما الربع الباقي فهو من حصة التخصصات العلمية والفنية، حيث يذهب نحو 47% منها للعلوم الاساسية، والباقي للأختصاصات الطبية (20 %)، في حين تحتل التخصصات الفنية (الهندسة والزراعة) نحو 33%.

ولا تعنى تلك الصورة الإقلال مما حققه النظام التعليمي الجامعي في الارتفاع بمستوى قوة العمل المحلية، فقد قام بتكوين قدرات بشرية هامة، إلا أن الانتفاع من عوائدها الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك لاسباب عديدة منها ضعف آليات الحوافز مما خلق علاقة متوتره بين الإعداد والانتفاع.

ويظهر ذلك التوتر، وبصورة أوضح، ما بين القدرة البشرية للخريج من جانب، وحيز الاختيار الذي يتمتع به في سوق العمل من جانب آخر. حيث جرى تكديس الخريجين في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام، الأمر الذي حدد مجال الاختيار وأثر على إمكانيات نمو رأس المال البشرى الليبي وزيادة فضاءات إبداعه ومساهماته في بناء الاقتصاد الوطنى.

ضرورة ايجاد علاقات بين القدرة البشرية للخريج وحيز الاختيار في سوق العمل.

في الوقت الحاضر، وفى إطارالاعداد للخطة الاقتصادية الاجتماعية القادمة، **من المتوقع أن تتحقق علاقات أفضل في معادلة(الأعداد /الانتفاع) وفى معادلة(القدرة البشرية / الاختيار)** وذلك من خلال وضع الخصوصيات السكانية، وخصوصيات سوق العمل، وواقع مواطن الشغل وحالة الاقتصاد الكلى والجزئي بنظر الاعتبار. وسيؤدى مثل هذا التوجه المطلوب الى إعادة هيكلة التخطيط للقوى العاملة بصورة جذرية وبحيث يتحول من دوره التقليدي لأعداد الموارد البشرية للوظائف الليبية الحكومية والقطاع الاقتصادي المنظم، إلى أعداد هذه الموارد لممارسة المهن الإنتاجية والحرفية والتنظيمية في إطار القطاع الفردي والتشاركي. كما يفترض مثل هذا التوجه التخطيطى الجديد للقوى العاملة جهدا موازياً يهتم بتعصير القطاع الاقتصادي غير المنظم، والذى بدأ يأخذ حيزه الكبير فى الاقتصاد الوطنى، وتطوير آليات عمله، كي يستوعب الأعداد الإضافية من القوى العاملة وينهض بمستويات العاملين فى اطاره .

وإذا ما كان التركيز سينصب على الخريجين الجدد في هذا المنظور الجديد لتخطيط القوى العاملة فإن إعادة هيكلة قوة العمل تتضمن كذلك إعادة انتشار وتأهيل قوة **العمل القائمة** والمتكدسة فى قطاعات الخدمة المدنية والقطاع العام وتوزيعها على المواقع الإنتاجية وتخليص سوق العمل من حالة البطالة المقنعة والاستخدام المنقوص.

ولاشك بأن مثل هذا الأسلوب المبتكر والمطابق تأريخياً، يحمل أمكانية تحقيق هدف مزدوج ومتوافق، فمن جهة سيضمن إعادة هيكلة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية، ومن جهة أخرى سيعمل على إصلاح الخلل القائم في سوق العمل، وسيساهم فى القضاء التدريجى على البطالة ونقص التشغيل، وسيساعد فى تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، وفى إصلاح الخلل فى الهيكل الاقتصادي، وهيكل الملكية للنشاط الاقتصادي.

ولعل الأهم من ذلك ان مثل هذا الاسلوب المغاير لتخطيط القوى العاملة جدير بأن يعمل كذلك على أيجاد توطين صناعي جديد في ليبيا، وذلك من خلال إنشاء المجمعات المهنية الصناعية للمشروعات الصغرى فى الشعبيات(البلديات)، وفى المناطق غير المأهولة بالسكان، واشراك المؤسسات الصغرى والمتوسطة فى عملية الإنتاج ورهان التصدير، وخلق مواطن جديدة للعمل، وإعادة توزيع الأصول بين أوسع شرائح إجتماعية ممكنة.

بقى أن نذكر بأن نجاح مثل هذه المقاربات الجديدة، والتحقق من جدواها في عمليات التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة، في المناطق وعلى المستوى الوطنى، تتطلب الاعتماد على خرائط تعليمية، وأخرى للقوى العاملة في المناطق المختلفة، وفى إطار الخرائط التنموية الأوسع، كي يجرى تحقيق التكامل والتشابك القطاعي، وتحديد الاحتياجات، وتقدير الإمكانات من الموارد البشرية، وتقرير ما تقتضيه من تنظيمات مؤسسية واستثمارات على أسس اقتصادية – إجتماعية مدروسة.

إضافة لأعلاه، يجرى فى ليبيا حالياً تنفيذ المسح الوطنى للقوى العاملة عن طريق حصر المنشآت. ووفق المنظور الجديد الذي نطرحه لتخطيط القوى العاملة، وتقدير الاحتياجات من المخرجات التعليمية، فإن أسلوب المسح المستخدم، وبالشكل الذى ساهم فى تطويره فريق التقرير، لم يتحدد فى إجراء حصر للقوى العاملة فحسب، بل لقوة العمل بأجمعها، وبمعنى عدم

الاقتصار على التقصي عن نواحي الاستخدام، بل التوسع لمعرفة حجم الظواهر الأخرى المتعلقة بنقص الاستخدام، والبطالة، وكيفية تأثير آليات سوق العمل على ذلك.

من جانب آخر، سيعمل المسح بصورته الموسعة والمعمقة على توفير بيانات عن الأجور والمداخيل عند الانتهاء من تحليل نتائجه، حيث تشكل تلك البيانات في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي ظل التأكيد على أنظمة الحوافز في عمل السوق، أهمية بالغة لتحديد الاحتياجات من القوى العاملة، وتحويلها إلى أولويات لسياسات القبول في المؤسسات التعليمية.

وبتعبير أوضح، فإن مثل تلك البيانات جديرة بتوفير مؤشرات حول التغيرات التي بدأت تطرأ على سوق العمل الليبي، فالاختلافات في عوائد العمل بين العاملين ذوى المهارات والمستويات التعليمية المختلفة، ووفقاً للمهن في القطاعات الإنتاجية والخدمية بدأت بالظهور، وفي إطار القطاع الفردى بالذات. ولا شك بأن تشجيع تلك المهن يشكل فائدة كبيرة بالنسبة إلى برامج تخطيط القوى العاملة، وتوقعاتها في الخطة الإنمائية حيث يعمل على وجود مؤشرات حول الحوافز التي بدأت ترتبط بامتلاك الفرد لمهارة معنية أو العمل في قطاع دون غيره. كما توفر، وذلك الأهم، بيانات حول زيادة الإنتاجية والحراك المهني لفئات معينة من قوة العمل.

مؤسسياً، ومن أجل الاستعداد لإعادة هيكلة التخطيط للتعليم وللقوى العاملة في إطار مثل هذه التصورات الجديدة، هنالك الكثير من النواحي الفنية والتنظيمية التي تم القيام بها على مستوى الإدارة الليبية، ومنها على سبيل المثال دمج أمانة التعليم وأمانة التكوين والتدريب في تنظيم مؤسسي واحد من أجل التنسيق بين السياستين التعليمية والتدريبية على المستوى الوطني، ومن ثم، تحقيق ترابط أوثق مع سياسة القوى العاملة ومتطلبات سوق العمل.

أما على المستوى الوظيفي، فهنالك حالياً هيكلية جديدة للتنسيق بشأن إعداد الموارد البشرية، حيث توجد أربعة لجان مشتركة بين الهيئة العامة للقوى العاملة وأمانة التعليم والتكوين والبحث العلمي، تتولى أولها حصر الاحتياجات من القوى العاملة والتي يتم على ضوئها وضع السياسة التدريبية والتعليمية واقتراح المهن الجديدة للتدرب عليها وإلغاء البعض المتقادم منها أو ذات العرض الفائض، في حين تعتني لجنة ثانية باللوائح التنظيمية وتنصرف ثالثة لتطوير المناهج وتهتم رابعة بأعمال المتابعة.

مشاهد النهوض بقطاع التعليم

في المنهج التقليدي المتبع لرسم مشاهد تطوير النظام التعليمي، يتم الاعتماد على تشخيص واقع النظام وتقويمه والتعرف على بعض مشكلاته وما تتطلبها من إصلاحات. وفي ضوء أبعاد تلك المشكلات، وسبل التغلب عليها، تتحدد المرامي والأهداف للمشهد المقترح، والذي يتخذ مساراً واحداً قد يختلف بعده الزمني طولاً وقصراً بحسب الأفق الذي تحدده السياسية التعليمية بين سنة الأساس وسنة الهدف.

أما في المنهج الذي يتبناه التقرير الحالي، وفي إطار السياق الليبي للتنمية البشرية ورؤيته الشاملة، فسيجرى تخطي ذلك، والأخذ بمقاربة أكثر أتساعاً وعمقاً، وبالشكل الذي يتلاءم مع المراجعة المتكاملة للاقتصاد الوطنى والمسار التنموي.

اعتماداً على أعلاه، فقد عمل فريق التقريرعلى بلورة مقترحات لعدد من المشاهد لتطوير النظام التعليمي الليبي (إطار رقم 28)، عوضاً عن الاكتفاء بمشهد واحد يحكمه هدف جزئي أو مجموعة معينة من الأهداف دون غيرها. ولاشك بأن ترجمة هذه المشاهد المقترحة إلى

مطلوب بدائل للنهوض بقطاع التعليم تتلائم مع المراجعة المتكاملة للاقتصاد الوطني.

إطار رقم 28 — المشاهد المقترحة للنهوض بقطاع التعليم

المشهد الأول	الاستمرار في إعطاء الأولوية للتوسع الكمي والاستجابة للطلب الاجتماعي على التعليم النظامي كما هو متبع حالياً.
المشهد الثاني	تركيز الأولوية على جودة التعليم بأبعادها المختلفة، ومواكبةالمدرسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الحديثة،واستهداف أكبر قدر منها في أقصر مدة في ضوء الإمكانات المتاحة بصرف النظرعن حجم هذا التعليم.
المشهد الثالث	وضع الأولوية على احتياجات القوى العاملةالوطنية، وتوجيه التعليم النظامي وغير النظامي(التدريب) لسد هذه الاحتياجات في أقصر مدة ممكنة.
المشهد الرابع	حصر الأولوية على ترشيد الأنفاق والتركيز على كلفة النظام التعليمي مستهدفاً تخفيضها من طريق حسابات التكلفة والفاعلية واسترداد بعض التكاليف واستخدام المستحدثات واستبدال سياسات التوسع الأفقي المشتت لبعض المستويات التعليمية، وذلك بهدف تخفيض الأنفاق ورفع العائد الاجتماعي وتوجيه الجهد المالي لتحسين النوعية . .

واقع تخطيطي في إطار الخطة الإنمائية القادمة يوجب اختبارها عن طريق بناء النماذج والاختيار بين أوزانها وصولاً إلى مكونات البديل الافضل وأكثر ملائمة.

وإذا ما نظرنا الى السياسة التعليمية الليبية بواقعها الحالي ونظرتها المستقبلية، نجد بأنها تنشد مزيجاً من كل هذه المشاهد، ولكن بأوزان مختلفة وتعديلات مطلوبة وبأسلوب تخطيطي مغاير حاول التقرير الحالي توضيح بعض أبعاده الأساسية.

من هنا، فإن المشهد التركيبي الذي يمكن اقتراحه للنهوض بقطاع التعليم الليبي يأخذ المسارات الأربعة بنظر الاعتبار ووفق نموذج مركب يضع مشاهد فرعية لكل مشهد رئيسي، يحاول التقرير تبيان أهمها.

مراجعة سياسة التوسع الكمي مطلوبة ولكنها لا تعني التخلي عن توجه التعليم للجميع.

ومما لا شك فيه أن المشهد الأول المتعلق بالاستمرار في إعطاء الأولوية للتوسع الكمي ستؤدي مواصلته كما هو عليه الأمر حاليا (مشهد ما سيؤول إليه الأمر في ظل استمرار السياسات والتطبيقات الحالية) الى مشاكل معقدة من النواحي التربوية والاقتصادية يدركها متخذو القرار وراسمو السياسات ويجري التصدي لها في التصورات الجديدة.

غير أن مراجعة سياسة التوسع الكمي لا تعني بأية حال التخلي عن توجه التعليم للجميع فذلك مبدأ مقدس ضمن الفلسفة الاجتماعية التي تتبناها ليبيا والتي تؤمن بامتلاك المعرفة كحق طبيعي، وبضرورة إيصال التعليم إلى عموم الجماهير التي تشكل بأجمعها «قوة التعلم».

ولا يكفي، في هذا الصدد الاكتفاء مستقبلاً في سياسة إلزامية التعليم بمستوى التعليم الأساسي للسنة التاسعة، والذي يقتصر على مهارات محدودة في القراءة والكتابة والحساب، حيث أن التركيز على هذا الحد الادنى الدراسي الالزامي سوف لن يكون ملائماً للمستقبل، ويمكن أن يشكل مصدراً للتشوه التعليمي إذا لم تتسع أبواب التعليم للجميع والإلزام بمراحل أعلى(الثانوية) كما هو متبع في الدول المتقدمه وذلك من أجل تسليح الجماهير بأوجه المعرفة والتخصصات المتطورة التي يفرضها العصر.

وكما هو معروف فإن هذا المشهد الكمي يتعلق بمدخلات العملية التعليمية(المعلم، التلميذ، المدرسة)، وأن هنالك مشكلات يتوجب مواجهتها في كل مدخل من المدخلات المذكورة. فبالنسبة إلى التلاميذ والطلبة هنالك ضرورة النظر في تحديد سياسات قبول واضحة، وأن يتم إعمالها قانونيا. والأمر هنا يتعلق بسياسات القبول في جميع المراحل التعليمية(ما قبل المدرسي، الأساسي، والثانوي بأنواعه والعالي). وإذا ما بقيت سياسة الباب المفتوح ملائمة لمرحلة التعليم العام الأساسي، فإن سياسات القبول في التعليم الثانوي والموقف من التمهين والتنويع يجب أن تتم في ضوء أولويات المشهد الثالث(احتياجات سوق العمل ودراسة آلياته ضمن التوجهات الجديدة للتخطيط كما رسم ملامحها وأوضحها التقرير الحالي وبالشكل الذى توسع من خيارات الطالب وتشبع رغباته فى اقصى مدى ممكن).

وعن سياسات القبول في التعليم العالي، فلا نعتقد بأن هنالك مجالاً للاستمرار في التوسع الأفقي، حيث أن الإكثار من فتح الجامعات، بالرغم من اهميته فى اطار تحقيق التعليم للجميع وحرص المؤتمرات الشعبية الاساسية على وجوده، الا إنه يؤدى فى حالة عدم توفير المقومات الاساسية إلى التقليل من أهمية التعليم الجامعي، ومن المستوى العلمي للجامعات المتناثرة نظراً لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لها في البرامج الاستثمارية، سواء من حيث الإنشاءات أو من حيث الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس لها، أو من حيث التنظيم وغيره.

ولاشك بأن التوسع في هذا المستوى الذى يشكل قمة الهرم التعليمي يجب أن يخضع للحسابات الدقيقة للجدوى أكثر من غيره من المستويات، وإلا فقد يصبح ضد مبدأ اقتصاديات وفورات الحجم، وكذلك ضد مبدأ التحكم بالنوعية، كما يمكن ان يجعل من التعليم العالي مجرد سنوات إضافية للتعليم الثانوي، بدون تحقيق هدفه الأساسي في خلق فئة مهنية عالية التدريب تدعم الاقتصاد الوطني والمجتمع وتشكل الرصيد الأفضل فى رأس المال البشرى.

وفي سياق التعليم العالي كذلك، فإن العديد من الإصلاحات تبقى مطلوبة في النهوض بمستوى مدخلات هذا القطاع التعليمي، وخاصة ما يتعلق منها بالأساتذة والهيئات التدريسية والبحثية، وكيفية ضمان توفير الحوافز والمتطلبات المادية والمعنوية ومصادر المعرفة والمناخ اللازم لزيادة إنتاج هذه الشريحة الهامة من القوى العاملة المتعلمة واستثمار وقتها وجهدها بشكل يضمن التوظيف الامثل للموارد.

وفيما يتعلق بسياسات القبول والتعيين لمعلمي المرحلتين(الأساسي والثانوي) فإن الأمر يتطلب كذلك وضع مشاهد فرعية جديدة تأخذ بالاعتبار :

1- إعادة توزيع المخزون الحالي توزيعاً جغرافياً مطلوبا.
2- إيقاف أي زيادات لفترة زمنية.
3- التوصل الى تلييب كامل، وذلك متاح بفرضية إعادة التوزيع.
4- مراجعة قوانين التعيين في السلك التعليمي، وبحيث لا يسمح للمعلمين غير المؤهلين الدخول لهذا السلك، على أن يتم ذلك وفق خطة تدريجية مرسومة.

ولعل المدخل الآخر الذي يتوجب مراجعته ضمن هذا البديل هو الأبنية المدرسية والتي لا يمكن اقتراح أية سياسات بشأنها ما لم تخضع الى مسح شامل، حيث يجري تقييم تلك المرافق على أساس حساب التكاليف والطاقات الاستيعابية.. الخ. كما أن الأمر يستوجب مستقبلاً ان يكون هناك معهداً وطنياً متخصصاً للإنشاءات المدرسية يتناول توفير جوانب العملية التربوية المختلفة في البناء المدرسي. وقد يفيد التذكير مرة اخرى بأن ظاهرة التوسع الأفقي في البناء المدرسي في كافة المناطق يجب ان تخضع مستقبلاً، كحال المدخلات الأخرى لمعايير ومؤشرات الخرائط التعليمية والتخطيط المكاني للمناطق.

ختاماً، فإن المتغيرات المعدلة التي يجب أن تدخل في نموذج إصلاحات السياسات التعليمية،ضمن هذا المشهد المتعلق بالمدخلات، سيجري دراسة إمكاناتها ومعوقاتها من خلال مشاهد فرعية مختلفة للتوصل الى الصيغة الأمثل، والتي يمكن أن تتفاعل مع المشاهد الرئيسية الثلاثة الأخرى(تحسين النوعية، حساب الاحتياجات من القوى العاملة، وحساب التكاليف وفق منظور التوظيف الأمثل للموارد). **وبتعبير أدق، حساب مشاهد المدخلات بعلاقتها بالعمليات والمخرجات.**

ويشكل مثل هذا العمل التخطيطي المتكامل فى حالة تطبيقه، اتجاها جديداً في التخطيط التعليمي في ليبيا ونعتقد بأن تنفيذه سيحل العديد من المشكلات المتعلقة بالمدخلات. ولا ننسى بطبيعة الحال، عند تصميم هذا المشهد ان نأخذ بعين الاعتبار فى نمذجته وبرمجته إصلاح الإدارة التعليمية بوجه عام، وادارة التعليم العالي بوجه الخصوص حيث نعتقد بأهمية وضعها وفق تقاليد وضوابط تحدد هويتها وعملياتها.

أما عن المشهد الثاني، والمتعلق بتجويد وتجديد العملية التعليمية بأبعادها المختلفة، فنقترح أن نطلق عليه تسمية(المشهد المحور)، وهو بمثابة إعادة القدرة المؤسسية للنظام التعليمي. وفي صيغة المثال فإن تطوير الجانب المؤسسي لقطاع التعليم يجب أن الا يتم بصورة مجتزءة، بل من خلال علاقات واضحة بعملية تطوير أوسع تتمثل في إعادة بناء القدرة المؤسسية على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي ككل(مشهد ما يجب أن يكون عليه الأمر). إلا أن المشهد العملي أو صيغة الواقع الذي تتحمله النمذجة هو مشهد(ما يمكن أن يكون عليه الأمر)، حيث يجري تدارس هذا المشهد النوعي في علاقته مع المشاهد الرئيسية الثلاث الأخرى للسياسة التعليمية، والعمل جهد المكان على تحويل متغيراته النوعية الى أخرى كمية، من أجل سهولة أدخالها في نموذج إصلاح المؤسسة التعليمية المقترح وسياساته البديلة.

اعادة القدرة والفاعلية للمؤسسة التعليمية يتطلب تجويد وتجديد العملية التعليمية بأبعادها المختلفة.

وبالنسبة للمشهدين الثالث والرابع (الأولوية لسد الاحتياجات من القوى العاملة مقابل الأولوية لحسابات معدلات العائد التعليمي)، فلا يمكننا في الواقع اختيار أحدهما وإهمال الآخر. فالأول مطلوب وبالحاح على مستوى الاقتصاد الكلي ووفق التحويرات التي أوردها التقرير الحالي بشأنه. والثاني مطلوب على مستوى الاقتصاد الجزئي والكفاءة المؤسسية التنظيمية. وهما في الواقع بشكلهما التقليدي رؤيتين مختلفتين للعالم، وفي نظرنا فإن العالم الحقيقي يتواجد بينهما، ولكن ربما في حالة وضع التعليم وسوق العمل في ليبيا تكون المسافة أقرب للمشهد الرابع، فهو معيار الجدوى لكل ما يمكن اقتراحه من إصلاحات في المشاهد الثلاثة السابقة، ويتقارب مع السياق الليبي للتنمية البشرية، والذي رأيناه يطالب بإعادة هيكلة قطاعات التنمية البشرية، وبتعزيز الكفاءة فى الأداء وبتقليل الهدر، عن طريق اعتماد تحليلات التكلفة والعائد والتكلفة والفاعلية في تقييم البرامج، وتقرير مدى الجدوى بالنسبة للمستحدث منها وصولاً الى حالة الاستخدام الأمثل للأنفاق الاجتماعي، وتعظيم عوائده.

ترشيد الانفاق التعليمي وحساب معدلات العائد في اختيارات السياسات التعليمية.

بقي أن نؤكد من جديد، أن المطلوب من المشهد الثالث واستشرافاته المستقبلية

لاصلاح السياسات التعليمية وربطها بسياسة الإصلاح الاقتصادي، هو ليس مجرد النظر الى مؤشرات العرض والطلب وتوازناته عند التخطيط للتعليم ومخرجاته مقابل احتياجات السوق، بل كذلك. وكما أوضحه التقرير الحالي، دراسة عمليات ذلك السوق، وحوافزه، وعلاقاته، ومستقبل متطلباته من المهارات والمهن. حيث أن قضايا حساب العرض والطلب، بشكلها الوضعي، تفترض بأن السوق يعمل بطريقة عقلانية، وذلك ما يجب أن لا نقع في خطأه في بلد يمر بمراحل التحول كليبيا، وتعاني أسواق العمل فيه من حالة عدم الكمال.

أما ما يتعلق بالمشهد الرابع، والذي يركز على ترشيد الأنفاق، وحساب معدلات العائد وإخضاع تكاليف التعليم الى خيارات التوظيف الأمثل، فنعتقد بأنه يشكل الأرضية اللازمة لتحديد جدوى التوجهات العامة للسياسات من جهة، واختيار المشروعات من جهة اخرى.

وفي مثل هذا المشهد، فإن المقارنة تقع في إطار العلاقة بين تكاليف التعليم أو النمط التعليمي/التدريبي المعين، وبين الزيادة التي نتوقعها في إنتاجية الخريجين في النشاط الاقتصادي، وفي توسيع وتنويع الخيارات ومواطن الشغل. كما يهتم المشهد بتعظيم الكفاءة الداخلية لذلك النمط التعليمي/التدريبي وبدائل إنجازه وفق حسابات التكلفة والعائد الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق فإن المشهد الرابع يتم اعتماده دائماً، إذا ما أردنا تقييم واقع الأداء في المؤسسات التعليمية أو إذا قررنا إنشاء أو تدعيم نمط تعليمي / تدريبي معين، او أن نتوسع في التعليم.. الخ. إذ علينا أن نتأكد بأن معدل العائد الاجتماعي هو فوق المعدل الذي وضعته الدولة كمعيار للاستثمار في ذلك النمط من التعليم، وإلا فيجب إعادة النظر بالنمط بصورة جذرية، وعدم السماح باستمراره في حالة الفاقد العالي والكفاءة المتدنية.

وباختصار، فإن هذا المشهد يمكن أن يقرر إيقاف دعم أي نشاط أو نسق تعليمي فيه إهدار للموارد، واندحار لهدف العملية التعليمية ذاتها.

وأخيراً، وفي إطار مشهد ترشيد الأنفاق، يتم الربط بين إعادة الهيكلة التعليمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية فيما يتعلق برفع الكفاءة الإنتاجية وتوزيع أعباءها في القطاعات الإنمائية المختلفة ومن ضمنها قطاع التعليم من أجل تخفيف أوجه الانفاق التي تتحملها الدولة، واقتراح مشاهد فرعيه مختلفة لاسترداد التكاليف ولتمويل التعليم وخاصة المهني والعالي منه، وكما تم توضيح ذلك في الفصل المتعلق بالسياق الليبي للتنمية البشرية.

تمكين المرأة الليبية وقضايا النوع

من بين أوجه الحرمان البشرى التي تؤكد استراتيجيات التنمية البشرية على ضرورة التصدي لها فى تطبيقات التنمية هي مظاهر الاقصاء الاجتماعي بأشكاله المختلفة، وبخاصة الاقصاء المبني على النوع والقائم على التفريق بين الذكور والإناث. فعملية التطوير المجتمعي، كما تفهمها التنمية البشرية، تحرص على تكريس مبدأ الإندماج والتكامل الاجتماعي واستهداف كافة الفئات والشرائح في المجتمع بدون تمييز.

ولعل المنطق الذي تحكم في الابتعاد عن مقياس معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتخلي عن اعتماده كمعيار لإنجاز التنمية البشرية، هو ان وحدته القياسية (الدخل) لا تتمكن من تعرية أنماط الاقصاء، ولا تعكس الاختلافات في طبيعة الأتاحية الاجتماعية المتوفرة، وأشكال توزيعها على الفئات المختلفة، ومدى تمكين تلك الفئات من الفعل الاجتماعي وتوسيع خياراتها فى الفرص الحياتية.

وقد انسحب هذا الفهم المغايرعلى ضرورة توفير قياس دقيق للفروق بين الجنسين فى تقييم الأداء التنموي. فبدون الاستيعاب والفهم الكامل والمعالجة المعمقة لأوجه حرمان ومكاسب وحقوق المرأة، ضمن أنماط الحرمان والمكاسب المجتمعية الأوسع سواء داخل المنزل أو في إطار المؤسسة التعليمية أو في حقل العمل أو في المساهمة في الحياة العامة، لا يمكن لمفهوم التنمية البشرية أن يكتمل، أو أن يوفر مقياساً حقيقياً وصادقاً في الحكم على عملية التطوير المجتمعي.

اعتمادا على مثل هذه القناعة، عمل التقرير الدولي للتنمية البشرية عام 1995 على اقتراح جملة أدلة

لا يمكن انجاز التنمية البشرية بدون ضمان المكاسب المجتمعية للمرأة.

إطار رقم 29 دليل التنمية البشرية الدولى المرتبط بالنوع وموقع ليبيا فى إطاره

يعمل دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع على قياس نفس القدرات أو أنماط التحصيل (الصحي، المعرفي، المادي) التى يتبناها الدليل الدولي للتنمية البشرية، ولكن تلك القدرات تصبح مقسمة الى إناث وذكور، كي يتسنى معرفة الفروق بين الجنسين،ومدى الكسب او الحرمان الحاصل. وعلى ضوء النتائج وطبيعة الفجوة الموجودة يتقرر تسلسل البلدان. وبطبيعة الحال، إذا كان الحرمان يطول الجميع((ذكوراً وإناثا) وبغض النظر عن تقسيمات النوع، فإن تسلسل البلد المعين يأخذ كذلك مستوى متدنياً.

ووفقاً للبيانات التى يوفرها التقرير الدولى للتنمية البشرية(1998)، فإن الدليل الليبي للتنمية البشرية المرتبط بالنوع يساوى 0.664(الصيغة المثلى الممكنة تساوى 1)، وعليه فإن مرتبة وتسلسل ليبيا بين الدول فى هذا الأداء هي 79 من بين 137 بلد يشملهم التقرير الدولي. ولهذا فهى تتخلف بنحو 22 نقطة عن ترتيبها فى الدليل الأوسع للتنمية البشرية وفق حسابات التقرير الدولي وتتراجع الى مستوى البلدان ذات الأداء المتوسط

لقد عمل فريق التقرير الحالي من جانبه على مراجعة البيانات التى اعتمدها التقرير الدولي حول ليبيا، وقارنها بالبيانات المتوفرة محلياً من مصادرها الأصلية، فوجد فروقاً عديدة يوضحها الجدول أدناه، وبحيث تعدل من مرتبة ليبيا وتضمن إنجازها فى هذا الحقل الذى توليه أهمية خاصة فى سياستها الإنمائية،وليصبح أداءها فى دليل النوع يساوى 0.731 بدلاً من 0.664 وكذلك تسلسلها بين الدول هو 66 بدلاً من 79،وبذلك تتقارب مع تسلسلها فى الدليل الأوسع للتنمية البشرية حيث كان 64 للعام المذكور، وتحافظ على مكانتها بين الدول ذات الإنجاز العالي فى التنمية البشرية..

	الترتيب بين الدول حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات (1995)		معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (1995)		نسبة القيد الاجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (1995)		الحصة في الدخل المكتسب (%) (1995)		قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (1995)	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية مطروحا منه الترتيب حسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
حساب فريق اتقرير	66	66	64	67	87	75	79	25	75	0.731	-9
حساب الدليل الدولي	79	66	63	63	88	89	86	16	83.7	0.664	-22

قياسية جديدة للحكم على التنمية البشرية وإنجازاتها الوطنية في الدول المختلفة، من زاوية التطور الحاصل لأوضاع المرأة. فقام بتصميم دليل للتنمية البشرية حسب النوع، وبحيث يعتمد على ذات المؤشرات التي يستخدمها الدليل الدولي الأوسع للتنمية البشرية، مع تكييفه لقياس مظاهر الإجحاف أو المساواة التي تحققت بين الرجل والمرأة من خلال عمليات التنمية.

ليبيا اخذت بخطوات جذرية لانتشال المرأة من واقع التخلف.

وبالإضافة الى الدليل أعلاه، الذي يساعد أساساً على قياس مدى توسيع قدرات المرأة أو الحد منها، فإن دليلاً تكميلياً ثانياً جرى تطويره في العام ذاته وذلك لربط جانب توسيع القدرات بجانب الانتفاع، أى قياس مدى انتفاع المرأة من تلك القدرات وما يمثله ذلك من أشكال تمكينها من القوة في المجتمع، وطبيعة مشاركتها في صنع القرار على مختلف المستويات، وخصوصاً لاستثمار ذلك الرصيد في تحقيق المساهمة الفاعلة فيعملية التطوير المجتمعي، مما يعزز لها حسن الانتماء واحترام الذات(إطار رقم 29).

معدل توقع الحياة للمرأة الليبية هو 66 عاماً مقارنة بنحو 48 عام عند نهاية الستينات.

يحاول الفصل الحالي استكمال كشف الحساب بالنسبة للإنجاز الوطني للتنمية البشرية في ليبيا، وتبيان موقفه من مسألة النوع والنهوض بأوضاع المرأة. وقد تجدر الإشارة في البداية بان التجربة الليبية تتميز في بعض جوانبها بالخصوصية في هذا الحقل، وكما سيتضح ذلك فيما بعد. فقد خصها الكتاب الأخضر بفصل كامل من فصوله وأكد فيه أن المرأة والرجل متساويان إنسانياً، وعليه. فقد أخذت بخطوات جذرية وجريئة لانتشال المرأة من واقع التخلف وتمكينها من القوة في عديد الابعاد، وخاصة في مجالات الفضاء العام، ومساعدتها في تحقيق أمنها الحياتي الذى سيحاول التقرير تبيان مظاهره، وبشيء من التفصيل وكالآتي:

- **الأمن الطبيعي : الصحة وقضايا البقاء.**
- **الأمن الاقتصادي: الاستقلالية وقضايا المعيشة.**
- **الأمن المعرفي والثقافي والتطوير المهني.**
- **الأمن الاجتماعي، والموقع في إطار الأسرة.**
- **الأمن السياسي، والمشاركة في الحياة المدنية.**

الأمن الطبيعي والمؤشرات الديموغرافية والصحية

في منتصف عام 1995 بلغ عدد السكان الليبيين نحو 4389739 مليون نسمة، تشكل نسبة الإناث منه 49%، ومن خلال وضع تلك النسبة في إطار الهيكل العمرى للأناث نلاحظ بأن 47.3% منها تقع في فئة العمر قبل الإنتاجي(0 – 17) مقابل 47.2% في العمر الإنتاجي(18 – 59)، ويتوزع الباقي 5.5% على فئة العمر ما بعد الإنتاجي(60 سنة فأكثر).

ديموغرافيا، يتضح من خلال تتبع مؤشر معدلات البقاء للمرأة الليبية، إنها تميزت بالارتفاع المستمر خلال فترة العقود الثلاثة الماضية، فقد دللت نتائج التعداد السكاني(1995) أن معدل توقع الحياة عند الولادة بالنسبة للإناث هو 66 عاماً مقارنة بنحو 48 عام عند نهاية الستينات.

وفي سياق الأمن الطبيعي ذاته، يلاحظ كذلك بأن معدلات وفيات الأمهات قد أخذت منحى الانخفاض الحاد، وقد قدرها المسح الوطني لصحة الطفل الليبي(1995) وبفترة مرجعية طولها أثنى عشر عاماً بنحو77 بالألف في منتصف عام 1983. ولا تتوفر بيانات حالية عن تلك المعدلات، إلا أنه يمكن، وبثقة، استنتاج مستوياتها بالقرائن، ومن خلال مؤشرات غير مباشرة نشتقها من المعدلات الحالية المتوفرة لوفيات الرضع والتي تبلغ 24.4 بالألف بعد إن كانت تشكل 118 بالألف عام 1973، أي بمعدل انخفاض بلغ خمسة مرات.

ومن الثابت عملياً، بهذا الصدد، وجود علاقة وثيقة بين مستويات المراضة والوفيات بالنسبة للرضع والأطفال وبين الحالة الصحية للأم الحامل أو المرضع، مما يساعدنا في الحكم على أن ذلك الانخفاض الحاد في وفيات الرضع قد صاحبه انخفاض مشابه في معدلات وفيات الأمهات . وباحتساب انخفاض ثلاثة حالات

إطار رقم 30 الإطار التحليلي لموضوعات النوع في سياسات التنمية البشرية

تميز تحليلات التنمية البشرية بين فروق الجنس وبين فروق النوع، ففي الوقت الذى تقر فيه ان الفروق البايولوجية هى التى توفر الأساس لعملية التحليل، الا ان خصائص النوع والنشاطات والأدوار توفرها عبر الزمن العوامل الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية.

ومادام النوع (التمايز الاجتماعي بين الرجال والنساء في سياق مجتمعى معين) يقوم على تأسيس ثقافي واجتماعي، فإن أدوار النوع تتبدل عبر التغير الاجتماعي، وعن طريق التطورات الاقتصادية، وأنظمة الحوافز، والإصلاحات القانونية والإجراءات المؤسسية المصاحبة.

وعليه فإن التنمية البشرية تنظر عادة الى التحليلات القائمة على النوع باعتبارها أداة عملية لتحليل طبيعة التمايزات القائمة بين الجنسين، ووسيلة لبناء قاعدة معلومات حول الفروق القائمة بين المرأة والرجل في نواحى الوصول الى الموارد وفى نمط وطبيعة التمتع بمدخلات وعمليات ومخرجات التنمية، وذلك من أجل الخروج بمؤشرات حول الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المبنية على النوع في المجتمع والاستفادة من معطياتها في رسم السياسات والبرامج الوطنية البديلة التى تحقق الإنصاف بين الرجال والنساء.

لوفيات الرضع مقابل حالة واحدة لوفيات الأمهات فذلك جدير بأيصال النسبة الى حوالي 62.8 بالألف، وهو معدل متميز عند مقارنته بالدول العربية الأخرى.

ويمكن تعزيز ذلك الاستنتاج من خلال التعرف على الدور الحاسم الذي لعبته اتاحية الخدمات الصحية المتوفرة وتوسعها الأفقي الشاسع، حيث يتضح في الأطار المقارن مع الدول العربية التي شملها مسوحات المشروع العربي للنهوض بالطفولة إن 94.4% من الولادات في ليبيا تتم تحت إشراف مؤهل، كما أن نسبة 81% من النساء الحوامل قد يتلقين متابعة صحية أثناء الحمل، وأن الغالبية العظمى منهن(95%) يخضعن للاستشارة المباشرة والمتابعة من طبيب. يضاف لذلك كله تطور مستويات التغذية وتغطية التحصينات التي تتمتع بها المرأة في نافذة الحمل (15–45 سنة). وبالشكل الذى توضحه معطيات الجدول رقم(48)، فإن ليبيا تقع فى طليعة البدان العربية التى شملها المسح الميتعلق بصحة الأم والطفل.

في مقابل تلك المؤشرات الإيجابية للأمن الطبيعي للمرأة الليبية هنالك بعض الظواهر الأخرى التي أفرزها كذلك المسح الوطني لصحة الطفل الليبي وضمتها الدراسة العربية المقارنة ذاتها والتي ستكون لها تبعات بالغة الأثر على الدنيامية الديموغرافية لمجتمع الإناث وعلى أية سياسة سكانية وطنية مقبلة. اذ توضح البيانات الميدانية ان ليبيا تعد من أكثر البلدان العربية التى تشهد تراجعاً حاداً في معدلات الخصوبة بين النساء في الفئات الإنجابية الرئيسية(20 – 24 سنة) و(25 – 29 سنة)، حيث انخفضت في الفئة الأولى الى حدود (71 بالألف) عام 1995 مقارنة بنحو (330 بالألف) عام 1984. وكذلك الأمر بالنسبة للفئة الثانية حيث تقلصت الخصوبة لتصبح 174 بالألف بعد أن كانت نحو 430 بالألف خلال العامين المذكورين.

ويعني ذلك كله إن إعادة إنتاج السكان والإنجاب بدأ يتحول من مركز العمر المثالي الى فئات عمريه أعلى، وبشكل ملفت للانتباه إذا ما تمت مقارنته بمعدلات الخصوبة في بلدان عربية أخرى وكما يوضح ذلك جدول رقم (49).

ويمكن من خلال التحليل المعمق لفحوى تلك المؤشرات التوصل الى ربطها بجوانب الأمن الطبيعي والأمن الاجتماعي – الاقتصادي. حيث تتصل عوامل انخفاض الخصوبة عادة بجملة دوافع، منها الناتجة عن الوعي الصحي، ومنها المتصلة بالمسألة الاقتصادية وخروج المرآة الى ميدان العمل.

ومن منظور التنمية البشرية المستدامة، ووفقاً للخصوصية الليبية، فإن الخطة التنموية القادمة يجب أن تأخذ كل هذه الوقائع وغيرها بنظر الاعتبار، وأن تعتمد على سياسة سكانية وطنية ترتبط ارتباطا عضوياً بالسياسة الديموغرافية والاقتصادية – الاجتماعية، وتأخذ موقفاً واضحاً من مسألة النمو السكاني المرغوب به في مقابل الموارد المتاحة والنمو الاقتصادي المحتمل، إضافة إلى اعتبارات التوزيع السكاني والتنمية المكانية.

انخفاض الخصوبة الحالي لدى المرأة الليبية نابع من عوامل صحية واجتماعية اقتصادية.

إطار رقم 31 وفيات الأمهات مازالت تهدد حياة النساء،

من بين الأسباب العديدة المسؤولة عن وفيات النساء، تحتل وفيات الأمهات كنتيجة للوضع مرتبة رئيسية ذات دلالة، فهنالك 500 ألف امرأة تموت سنوياً نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة. وفي البلدان النامية يصل معدل وفيات الأمهات، بالمتوسط، الى 290 وفاة لكل 100 ألف ولادة، مقارنة بمعدل 24 وفاة بالنسبة للبلدان المصنعة. وتقفز تلك المعدلات الى مستويات مفزعة في بعض البلدان الأفريقية وبلدان جنوبي آسيا، حيث تصل الى 1000 وفاة أمومة لكل 100 ألف ولادة في غانا و 800 في نيجريا، و 1710 في بوتان.

المصدر : مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة 1990.

جدول رقم 48 مؤشرات رعاية الأمومة في ليبيا بالمقارنة مع عينة من البلدان العربية

القطر	مرحلة ما قبل الولادة		أثناء الولادة	ما بعد الولادة
	% من يحصلن على عناية صحية قبل الولادة.	% من يحصلن على عناية من مؤسسة صحية عامة.	% الولادات في المستشفيات.	% من يحصلن على متابعة صحية بعد الولادة
ليبيا	80.8	92.5	93.9	18.4
مصر	52.2	23.6	21.8	17.8
الجزائر	58.4	47.9	70.0	20.3
السودان	74.6	68.3	18.2	30.3
سوريا	54.3	13.6	35.1	27.6
تونس	74.2	75.2	80.6	14.9
اليمن	25.8	71.8	11.6	6.1

المصدر : أنماط صحة الأم والطفل في الوطن العربي : مؤشرات من واقع مسوحات صحة الأم والطفل، جامعة الدول العربية – القاهرة، 1999

جدول رقم 49 معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية (لكل 1000 امرأة) –مقارنة ليبيا بعينة من البلدان العربية –

القطر	العمر							معدل الخصوبة الكلي
	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	
ليبيا	7	71	174	218	176	94	21	3.81
مصر	73	207	235	158	87	41	14	4.13
الجزائر	21	143	214	220	164	92	23	4.39
السودان	53	167	215	210	162	74	33	4.57
سوريا	61	164	225	189	129	64	11	4.22
تونس	18	120	186	166	98	46	8	3.21
اليمن	103	280	306	286	253	171	120	7.60

الأمن الاقتصادي

الاستقلالية وقضايا المعيشة،

معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي دون مستوى الطموح.

لقد لاحظ فريق التقرير عند البدء بمعالجة هذا الجانب الهام في أمن المرأة وحياتها العامة والأسرية، أن هنالك معامل ارتباط عال بين أرقام تطور نسبة النوع في ليبيا عبر العقود القليلة الماضية وبين معدلات المشاركة للمرأة في قوة العمل، وبحيث يصل معامل الارتباط الى حدود 95 %.

ويدلل هذا على وجود ترابط قوى بين البقاء الطبيعي للنساء وبين دخولهن الى قوة العمل. ولا يمكن تفسير تلك العلاقة الوثيقة بمعنى أن النساء يجبرن على العمل من أجل البقاء الطبيعي، فهنالك دائماً العبء المزدوج في الخلط بين العمل داخل المنزل وفي خارج المنزل، وهو أحد المظاهر للاختلال الوظيفي في دخول المرأة الى سوق العمل.

وعليه فإن التفسير المنطقي لذلك الارتباط هو ان الاستراتيجيات التنموية التي تضمن معدلات مشاركة نسائية أفضل في قوة العمل جديرة بان تعمل على تحسين معدلات البقاء للمرأة. وبقدر ما ينعكس ذلك على المؤشرات الديموغرافية المتمثلة بنسبة النوع في ليبيا(الرجال لكل 100 امرأة) فقد انخفضت تلك النسبة من 106 عام 1973 الى 103 عام 1995.

ويرتبط الأمن الاقتصادي في احد جوانبه بمعدلات مشاركة المرأة في قوة العمل ويبدو في حالة المرأة الليبية، وكما يوضح ذلك الجدول رقم (50)، أن تلك المعدلات قد شهدت تسارعاً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية. وتضاعفت بما يناهز أربعة مرات وفق نتائج التعدادات السكانية المتعاقبة. فبعد أن كان معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يتجاوز أكثر من 4.15 %عام 1964، وصل مع منتصف عام 1995 الى 14.52%. وقد كانت هذه المعدلات أعلى بكثير من معدل نمو النساء في سن العمل(15 سنة فأكثر). ولو احتسبنا نسبة النساء المشتغلات الى مجموع قوة العمل(ذكور واناث) لوصل المعدل الى 18.7%.

جدول رقم 50 معدلات مشاركة المرأة الليبية فى النشاط الاقتصادى وفق نتائج التعدادات

المشاركة في النشاط الاقتصادي	عدد النساء الليبيات في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر			معدلات النمو خلال الفترة	
	1964	1973	1984	1995	1984-1973	1995-1984
مجموع النساء الليبيات في سن العمل (1)	403646	477877	788043	1314739	4.7	4.8
مجموع العاملات اقتصادياً (2)	16742	28004	87663	190960	10.9	7.3
معدلات النشاط (100x1\2)،	4.15	5.86	11.12	14.52	-	-

وتعد تلك المعدلات فوق المتوسط مقارنة بالمعدلات العربية، إلا إنها تبقى، وبدون شك، دون مستوى الطموح بالنسبة للحالة الليبية، مقابل القدرات والإمكانات التي تملكها المرأة وطبيعة التكوين والتأهيل الذي خضعت له. ويتجلى ذلك بصورة أوضح إذا ما أخذنا بالاعتبار أن معدلات الالتحاق المدرسي متساوية تقريباً بين الذكور والإناث في المراحل الدراسية المختلفة في النظام التعليمي الليبي.

وقد يتأثر معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي، في أحد الأبعاد، بالحالة الزواجية،حيث أن نسبة عالية من النساء المتزوجات وبمستويات تعليمية مختلفة يضطررن الى ترك العمل بعد الزواج والرضوخ عند رغبة الزوج للتفرغ للمنزل، إذا لم تكن قد توفرت لهن فرصة الانتقال الى العمل في القطاعات المؤنثة كقطاع التعليم.

ومن نتائج الاستقصاء الميداني الذي تم إجراءه لغرض التقرير الحالي عن أوضاع المرأة الليبية في الأسرة والمجتمع ما يدلل على حدوث مثل ذلك الإهدار لقوة العمل النسائية. حيث تضمن الاستقصاء سؤالاً للمرأة العاملة حول الحل في نظرها إذا ما خيرها الزوج بين الاستمرار في العلاقة الزوجية أو الاستمرار في العمل، فكانت أجابه 60% منهن بإطاعة الزوج والتوقف عن العمل مقابل 30% للرفض و10% بالاستجابة لطلب الزوج في حالة التعهد بتوفير طلبات المرأة بصورة كاملة(شكل رقم 35).

ويلاحظ بهذا الشأن أن عدد النساء في قوة العمل، ممن لم يسبق لهن الزواج قد تضاعفت بنحو ثمان مرات خلال الفترة(1973 / 1995)، في حين أن عدد المتزوجات لم يتضاعف إلا بنحو أربعة مرات. ولا شك بأن لذلك اسباب أخرى قد تعود إلى ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول للمرأة، مما يزيد بدوره من نسبة غير المتزوجات بين الداخلين الجدد الى سوق العمل.

وبالإضافة لاعلاه، فإن معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي تتأثر عادة بالاتجاه المتصاعد للالتحاق المدرسي للفتيات بمستويات التعليم الجامعي مما جعل غالبية الإناث في فئات العمر(15–24 سنة) خارج قوة العمل، حيث تشكل نسبة الطالبات المتفرغات وفق أرقام 1995 نحو 56.3% من مجموع الإناث في تلك الفئة العمرية.

من بين مواطن الخلل الأخرى في موضوع عمل المرأة الليبية هو شكل توزع مساهماتها حسب النشاطات الاقتصادية في القطاعات الانمائية المختلفة حيث توضح بيانات 1995 تركز العمالة النسوية في القطاعات الخدمية (بما فيها القطاعين الرئيسين للتعليم والصحة) وبحيث تصل الى نحو 85%، في حين أن نصيب مساهماتها في قطاعات الانتاج السلعي لا تتعد أكثر من 2.4% في قطاع الزراعة و 5.8% في قطاع الصناعة التحويلية و 0.8% في قطاع الكهرباء والغاز والمياه (جدول رقم 52). بقي أن نذكر بأن مثل هذه البيانات عن تقسيم عمل المرأة والمشتقة أساساً من نتائج التعدادات تخفي أموراً عديدة لا تتمكن الإحصائيات من قياسها، حيث أن غالبية أعباء العمل في الريف تتحملها المرأة في إطار أسري وبدون أجر.

وبالرغم من حدوث تطور جزئي في مساهمتها في قطاع الصناعة خلال العقدين الماضيين، إلا أن مشاركتها في القطاعات الإنتاجية بوجه العموم لا تتناسب مع التحسن الكبير الذي طرأ على أوضاعها التعليمية، وعليه فإن الاستثمار المكثف فيها كرأس مال بشري فاعل لم يقابله ما هو متوقع من عوائد اجتماعية وفردية.

وفي إطار تحديد مستوى واتجاهات التشغيل للعنصر النسائي في عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات، وكما توضحها بيانات الجدول رقم(52) نلاحظ بأنه في داخل السياق العام لتراجع معدلات التوظيف، فإن استخدام القوى العاملة النسائية قد تأثر بذلك وأخذ بالتناقص من فترة لأخرى مما بدأ يظهر

نسبة عالية من النساء يتركن العمل بعد الزواج.

مشاركة المرأة الليبية في القطاعات الانتاجية لم تتحسن كثيراً.

شكل رقم 35

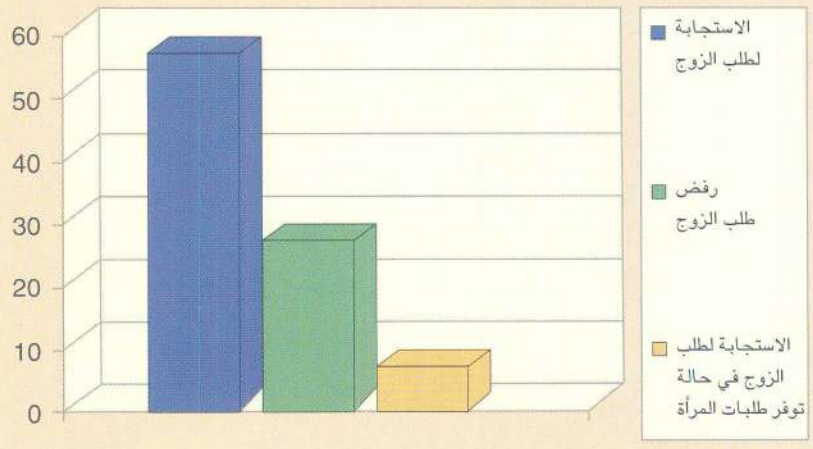

جدول رقم 51 مساهمة المرأة الليبية في قوة العمل

البيان الأنشطة الاقتصادية	من واقع مسح القوى العاملة 1980 %	من واقع التعداد 1984 %	من واقع التعداد 1995 %
الزراعة	1.7	3.1	2.4
التعدين والمحاجر	0.2	0.3	0.4
الصناعات التحويلية	2.7	4.6	5.8
الكهرباء والغاز والمياه	0.9	0.4	0.8
التشييد	0.6	0.5	0.4
التجارة والمطاعم والفنادق	2.2	5.6	1.7
المواصلات والنقل	2.8	2.1	1.4
المال والتأمين	2.1	1.7	2.1
الخدمات العامة والاجتماعية (بما فيها قطاعي التعليم والصحة)	86.7	81.7	84.8
غير مبين	0.1	0	0.2
المجموع العام	100	100	100

نسبة النساء الباحثات عن عمل تصل حاليا الى 9.3% من مجموع قوة العمل النسائية.

وجود عدد من الباحثات عن عمل بلغت نسبتهن عام 1995 نحو 9.3%. من مجموع قوة العمل النسائية. إلا ان تلك النسبة، وبالإطار المقارن، تبقى أقل من المعدل العام للباحثين عن عمل للسنة المذكورة والذي بلغ حوالى 11 %.

ولاشك بان استمرار هذا الاتجاه قد يزيد المشكلة تعقيداً في المستقبل، خاصة إذا ما علمنا بأن الغالبية العظمى من الباحثات عن عمل هن من خريجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، الأمر الذي سيؤثر مستقبلاً على تقدير القيمة الاستثمارية لتعليم الفتاة لدى الأسرة الليبية، ومما ينعكس على تقلص معدلات التحاقها المدرسي وزيادة تسربها وتراجع مستوى حالتها التعليمية، ومن ثم ظهور الاختلال في مستويات الأنصاف بين الجنسين في التعليم والعمل وفي أشكال توفر الخيارات واتساعها بينهما. وتلك بأجمعها عوامل حرمان قد تؤثر سلباً على مكتسبات التنمية البشرية التي حققتها ليبيا بمستويات عالية خلال العقود الثلاث الماضية.

تتحدد مستويات واتجاهات تشغيل المرأة الليبية كذلك من خلال تحليل تطور الحالة العملية عبر العقود الماضية حيث يوضح الجدول رقم(53) تركز القوى العاملة النسائية في غالبيتها العظمى داخل الجهاز الأداري والمنشآت المملوكة للمجتمع في إطار قطاعي الخدمة المدنية وقطاع الدولة. وقد تضاعفت تلك النسبة بين عامي 1973 و 1995 حيث بلغت نحو 48% و 97% على التوالي، في حين لم يشكل اشتغال المرأة في القطاع الخاص أكثر من 4.3% وفقاً لنتائج التعداد الأخير.

مقابل ذلك يلاحظ تراجع نسبة الفعاليات الاقتصادية النسائية التي تعمل لحسابها فبعد أن كانت تشكل نسبة 13.17% عام 1964، فقد انكمشت الى حدود 2% عام 1995. ولا تشمل تلك النسبة بطبيعة الحال عمل المرأة لحسابها الخاص في القطاع الاقتصادي غير المنظم والذي يأخذ طابع العمل الهامشي للحصول على دخل إضافي.

وعلى ما يبدو، فإن الاتجاه الأخير للدولة خلال السنوات العشرة الماضية، والقائم على تشجيع العمل

إطار رقم 32 حساب المشاركة الحقيقية للمرأة الليبية

من أجل أنصاف مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي يمكن التأكد بأن حجم عملها، هو أكثر بكثير مما تسجله مؤشرات الحسابات القومية والتي تتغاضى عادة عن العمل بدون مقابل (رعاية الأطفال، العناية بنظافة المنزل، تحضير الغذاء، الغسيل....) في حين أن تلك بأجمعها نشاطات كثيفة العمل ومستهلكة للوقت، كما أن لها عائدا اجتماعيا عالياً يتوجب أخذه بالاعتبار.

ووفق التقديرات التى احتسبها فريق التقرير فإن معدل أسبوع عمل للنساء فى ليبيا قد يكون أطول بنحو 74.7% مقارنة بالرجال. وهذا يعني بأن المرأة العاملة تستهلك عادة حوالي 83 ساعة أسبوعيا (48 ساعة في موقع العمل وبمعدل 8 ساعات لمدة ستة أيام + 35 ساعة في المنزل وبمعدل 5 ساعات لمدة 7 أيام) مقابل 62 ساعة أسبوعية للرجل (48 ساعة في موقع العمل و 14 ساعة في المنزل، وبمعدل 2 ساعة لمدة 7 أيام).

جدول رقم 52 مستوى واتجاهات استخدام المرأة وفق نتائج التعدادات

السكان العاملين اقتصاديا من الإناث	1973.		1984.		1995.	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشتغلات	28619	97.5	84618	96.5	172875	90.7
باحثات عن عمل	739	2.5	3045	3.5	17717	9.3
مجموع قوة العمل النسائية.	29358	100.0	87663	100.0	190592	100.0

التشاركي والفردي لم يساعد على زيادة نسبة النساء التي تعمل لحسابها. وبالرغم من أن التشريعات لهذا الغرض تخصص نسبة 20% من رخص العمل التشاركي والفردي للمرأة إلا أن ما يحدث هو استئثار الأزواج أو الأقارب من الذكور بتلك الحصص المخصصة من الرخص واستغلالها في إنشاء مشروعات يديرونها بأنفسهم.

ولعل أهم ما يتوجب الانتباه له بشأن الحالة العملية للمرأة ، والذي تعمل الخطة القادمة على وضعه ضمن مستهدفاتها، هو تطوير العمل الذاتي المدر للدخل بين النساء في الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، ووضع برنامج وطني يهدف الى زيادة إتاحية مدخلات الإنتاج للعنصر النسائي، وجعل خدمات تطوير المشروعات الإنتاجية والمساعدة في دراسات الجدوى والتأهيل والتدريب وتقديم القروض، أكثر قرباً وتوفراً للمشروعات النسوية.

ولا شك بأن مثل هذه الرؤية لزيادة نسبة المشروعات النسائية التي تعمل فيها المرأة لحسابها، أو فى إطار المؤسسات الصغرى، تقع ضمن تصورات السياسات الاجتماعية المصاحبة لاعادة الهيكلة الاقتصادية التي ستشهدها الخطة الإنمائية، مما يستوجب وضع معايير لاصلاح السياسات وتطوير المؤسسات اللازمة وتوفير الحوافز من أجل ضمان الاستدامة فى تعاظم القوة الشرائية لدى تلك الشرائح محدودة الدخل والاعتماد على الذات على المدى البعيد..ومن بين أهم الإصلاحات المطلوبة لزيادة المشروعات النسائية هى المتعلقة بالخدمات المالية، فقد دللت تجارب الدول الناجحة بهذا الشأن، ان تلك الخدمات، وكى تستجيب لاحتياجات المشروعات النسوية الصغيرة، عليها ان تعمل فى إطار جو مصرفي بعيداً عن الشكل التقليدي المألوف، وبحيث يتضمن إجراءات بسيطة لتقديم الطلبات مع سرعة البت بها، ويعتمد على شروط مرنة للإقراض وللضمانات، وعلى آليات مناسبة لحسابات الادخار الصغيرة، واخيراً على هياكل للأقراض والادخار والاسترجاع قائمة على المشاركة للجمعيات النسوية المحلية وادارة للمؤسسات معتمدة على المبدأ التشاركي.

الفعاليات النسائية التي تعمل لحسابها أو في العمل التشاركي محدودة العدد.

ويتضح من تجارب الدول الناجحة كذلك ان النساء اللاتي يمتلكن مشروعات إنتاجية ، وعندما تتاح لهن إمكانية الاستفادة من الحوافز التى تقدمها الدولة والنظام المصرفي، يبدين نزعة واضحة نحو الادخار وتسديد القروض واستخدام العائدات فى الاستثمار فى صحة أسرهن وفى تعليمها وتطوير إسكانها. وباختصار، تتفتح خيارات المرأة ذات الدخل المحدود أكثر وأوسع وتكتسب قدرة اكبر على إعادة تشكيل مجتمعها عندما يكون لها إمكانية الحصول على موارد الإنتاج.

جدول رقم 53 تطور مستويات واتجاهات استخدام المرأة حسب الحالة العملية.

الحالة العملية.	% 1964	%. 1973	%. 1984	%. 1995
عاملات بمقابل	40.07	48.03	98.05	97.11
يعملن لحسابهن	13.17	4.89	0.82	2.10
يعملن لدى الأسرة	46.76	47.15	1.13	0.79

إطار رقم 33 موقع المرأة الليبية في التشريعات الوطنية المتعلقة بالأمن الاقتصادي

تساوى التشريعات الليبية بين الرجل والمرأة وفى حق ممارسة النشاط الاقتصادي بكافة القطاعات وحق الوظائف العامة وإدارة الأعمال الخاصة والممتلكات المنقول منها والثابت، وفى حق التمتع بالقروض والتسهيلات الأخرى. كما يساوى القانون بينها وبين الرجل فى عائد العمل للأعمال والمهن المتشابهة.

تراعى التشريعات المتعلقة بالأمن الاقتصادي كذلك خصوصية المرأة الليبية العاملة حيث تنص صراحة على عدم تشغيل النساء فى أعمال السخره أو الأعمال التي تتسم بالقوة أو العنف أو تلك التى لا تليق بالنساء.

كما يلزم القانون الليبي جهات العمل التى تستخدم (50) امرأة فأكثر توفير أماكن لائقة ملحقة بمقر العمل من اجل حضانة الأطفال إثناء الدوام الرسمي. من جانب آخر تتمتع المرأة الليبية بإجازة حمل مدفوعة الأجر قدرها 3 شهور بعد الإنجاب، وتمنح فى خلال الثمانية عشر شهراً التالية لتاريخ الوضع الحق فى فترتين إضافيتين يومياً لغرض الإرضاع لا تقل كل منها عن نصف ساعة، ومحتسبة من ساعات العمل ولا يترتب عليها تخفيض فى الأجر.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتقاعد فإن القانون يسمح لها بذلك فى سن مبكرة عن السن المحددة للرجل.

مطلوب خدمات مصرفية مصممة خصيصاً لخدمة المشروعات النسوية.

فيما يتعلق بالجوانب المعنوية للأمن الاقتصادي، وإذا ما سلمنا بان العمل كحق من حقوق الإنسان هو ليس من أجل توليد الدخل فحسب، بل من اجل تمكين الفرد من القوة في المجتمع والبحث عن الاستقلالية وإثبات الذات، فالي أي حد ينسحب ذلك على حالة المرأة الليبية العاملة ؟ هل أن العمل يساعد على تحسين دورها في إطار الأسرة والمجتمع ؟ هل أن صراع الأدوار بين مسؤوليات العمل والمنزل تؤثر على ذلك؟

لقد أعطت نتائج الدراسة المسحية لغرض التقرير الحالي صورة كاملة للإجابة على مثل هذه الأسئلة ، إذ أقرت نسبة عالية من النساء العاملات(65%) بأنهن يفضلن العمل ليس فقط لتوفير متطلبات الأسرة، ولكن لإحساسهن من خلال الوظيفة بشعور الاستقلالية وزيادة الثقة بالنفس والمساهمة في الحياة العامة.

أما على مستوى ما يوفره العمل من تقوية لدور المرأة الليبية داخل الأسرة، وفي معرض الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية اتخاذ القرار فى إطار العائلة، فقد أكدت 70% من الردود على أن الزوج يبقى صاحب القرار الأخير في الأمور المتعلقة بالأسرة، وهو الذي يديرها بالرغم من أن الزوجة تساعد بمرتبها في تعديل ميزانية الأسرة وتعتبر شريكة له في هذه المؤسسة.

أما ما يتعلق بالموقف من العمل وبالنموذج المفضل للحياة الزوجية وتوليد الدخل في إطار الأسرة العاملة فقد أوضحت نتائج المسح اختلافاً واضحاً في اختيار الملائم من بين ما يلي :

- النموذج الكامل(كلا الزوجين يعملان بوقت كامل)
- النموذج الوسط(عمل كامل للزوج وعمل بنصف الوقت للزوجة)
- النموذج التقليدي(عمل كامل للزوج وتفرغ الزوجة للبيت وللعمل الأسري)

ويلاحظ من النتائج تمسك المرأة بتفضيل النموذج الأول، حيث أيدت 60% من العينة ضرورة الحفاظ على عمل الزوجين بوقت كامل، مع الاقتراح الوارد لدى البعض بضرورة توفير المرافق العامة لعمل المرأة كدور الحضانة. أما من يعتقدن بأفضلية النموذج الوسط(30%) فيقترحن على الدولة ان تضع ضمن برامجها أيجاد نظام عمل لجزء من الوقت للمرأة الليبية وعلى غرار ما هو متبع في عديد دول العالم، كي تتمكن من الجمع بين المسؤوليات المهنية والأسرية.

في المقابل ، وعند السؤال عن رأي الزوج في النموذج المفضل، يلاحظ بأن 40% من المجيبات صرحن بأن أزواجهن يفضلون النموذج التقليدي وتوزعت الإجابات الباقية ما بين 35% لعمل المرأة بنصف الوقت، والباقي(25%) للعمل بوقت كامل لكلا الزوجين. وكما يوضح ذلك(شكل رقم 36).

بقي ان نذكر بأن لمثل هذا التباين في المواقف تبعات ذات دلالة على صراع الأدوار وعلى مستويات التمكين التي قد يفرزها عمل المرأة، وأثار ذلك على الاستقلالية وأثبات الذات والتطوير المهني.

شكل رقم 36 رأي الزوجين في الموقف من العمل والنموذج المفضل

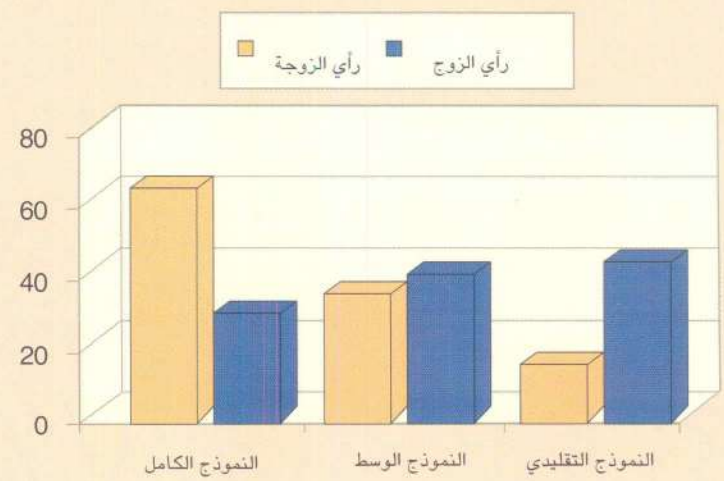

الأمن الاجتماعي والموقع في إطار الأسرة

يخاطب المشرع الليبي أفراد المجتمع دون تمييز أو فوارق فيما بينهم، فالجميع، ذكورا وإناثا، متساوون في الحقوق والواجبات. وفي إطار ذلك يضع القانون الليبي المرأة في مركز متساوي مع الرجل من اجل ضمان أمنها الاجتماعي داخل مؤسسة العائلة وفي المجتمع. ولهذا فهو يعتبر الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين، ويتميز عن بقية القوانين العربية والإسلامية بأن يحضر على الرجل المتزوج الزواج بامرأة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الزوجة التي في عصمته وبأذن من المحكمة.

من جانب أخر يعطى القانون الليبي الحق للمرأة في أن لا يتم الزواج إلا بموافقتها ورضاها، وان تلجأ إلى القضاء لأنصافها في حالة تعنت ولى الأمر وإصراره على تزويجها بالإكراه. ولها الحق كذلك في فسخ الخطوبة أو عقد الزواج إذا لم تثبت كفاءة الرجل. أما في حالة الانفصال بالطلاق المفروض عليها، فقد ضمن لها القانون حق الحضانة وإستئثارها ببيت الزوجية وبقاؤها فيه لرعاية الأطفال وحق النفقة.

وفي نواحي الملكية يضمن القانون للمرأة الليبية حق تصرفها الكامل في ممتلكاتها وأموالها الخاصة، ويلزم الزوج بعدم إلحاق إي ضرر مادي أو معنوي بالزوجة، وأن يعترف بأن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين.

كل تلك الضمانات والحقوق تقع، بطبيعة الحال على المستوى الوضعي، أما على المستوى الاجتماعي فما زالت مسيرة تحرر المرأة الليبية في حاجة لكثير من الجهد كي تقترب شروط أمنها الاجتماعي من النصوص القانونية، وكي يتعزز دورها في إطار مؤسسة العائلة.

ويمكن القول بهذا الصدد، ومن خلال الرجوع الى الدراسات المتخصصة التي أنجزها علماء الاجتماع الليبيين والى نتائج الاستقصاء الميداني الذي قام به فريق التقرير الحالي حول أوضاع المرأة الليبية في الأسرة والمجتمع، بأن مكانة المرأة في الأسرة الليبية هو نتاج تفاعل عوامل رئيسية ثلاث: التقاليد والموروث الثقافي، مظاهر وقيم التحديث، والنموذج الحمائي المبالغ به للتنشئة الاجتماعية لجيل الصغار. فالتقاليد مبنية على نموذج نمطي محدد للعائلة تسيطر عليه الأبوية. أما ثقافة التحديث وسماتها فتختلف أثارها على وضع المرأة وفق متغيرات الخلفية التعليمية والحالة المهنية والبيئة المكانية، ففي حالة المرأة العاملة يتضح ذلك في آثار النشاط المهني وصراع الأدوار ومحاولة تحقيق الاستقلالية النسبية. وفيما يتعلق بنزعة الحماية المفرطة للصغار وتنشئتهم وتوفير مقومات أمنهم، فيتجلى ذلك عادة في تضحية الأم وتنازلها عن توفير حاجاتها ومراعاة مصالحها من اجل إشباع حاجات أولادها، حيث من المعروف عن المرأة الليبية تحليها بروح التضحية من اجل الأسرة.

ولا خلاف في القول بأن أوزان التفاعلات والعلاقات بين العوامل الثلاث المشار لها أعلاه، ومدى غلبة أحدها على الآخر، تؤثر بشكل حاسم على وضع المرأة الليبية في مواقعها المختلفة، وهو وضع مازال ثانويا بوجه العموم في الوقت الذي يتضمن أعباء جسيمة من المسؤوليات.

علاوة على ذلك، بإمكاننا أن نسلم بأن مؤسسة العائلة التي مازالت تشكل الوحدة البنائية الأساسية في المجتمع الليبي تبقى بمثابة المصدر الرئيسي لأمن المرأة. وعليه نلاحظ بأن مصلحتها تتماهى عادة مع غايات تلك الوحدة البنائية وتتنازل من أجل حمايتها وضمان استدامتها. وللتدليل على تلك الحقيقة توضح نتائج الاستقصاء الميداني الذي أجراه فريق التقرير بأن نحو 80% من النساء المشمولات بالعينة قد اخترن جانب العائلة والزوج المتفهم عند سؤالهن عن أهم شئ يعتقدنه رئيسياً في حياة المرأة الليبية عامة وحياتهن بالذات.

وفي الإجابة كذلك حول سؤال يتعلق بموقف المرأة العاملة في حالة أن وضعها الزوج أمام خيار الاستمرار في العلاقة الزوجية أو ترك العمل والتخلي عن المهنة، فإن 60% من العينة اختارت الانصياع للزوج والتنازل عن طموحها المهني حفاظاً على الاستقرار الأسرى.

وبالرغم من كل ذلك الحرص الذي تبديه المرأة الليبية في الحفاظ على التماسك الأسرى وضمان استمرارية العقد الاجتماعي للرابطة الزوجية، تظل هنالك مظاهر عديدة تؤثر على أمنها الاجتماعي. وتتضح من خلال نسب الطلاق إلى مجموع السكان الليبيين (15 سنة فأكثر) والتي تفرزها نتائج

القانون الليبي يضع المرأة في مركز متساوي مع الرجل.

مكانة المرأة الليبية في الأسرة هي ناتج تفاعل عوامل عديدة.

مؤسسة العائلة تبقى بمثابة المصدر الرئيسي لأمن المرأة الليبية.

شكل رقم 37 مؤشرات الزواج والطلاق للسنوات 1973 و 1984 و 1998

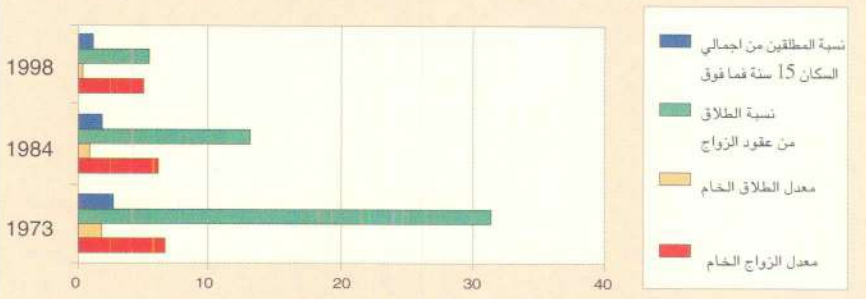

التعدادات السكانية المتعاقبة، فقد كانت تلك النسبة تشكل نحو31.2 % عام 1973، ونحو13.1 % عام 1984، كما ويوضح ذلك الشكل رقم(37).

المشرّع الليبي انتصر لحقوق المرآة المتزوجة وأحد من طلاقها التعسفي.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن تلك النسب قد أخذت بالتراجع الحاد ولتنخفض عام 1998 إلي نحو 6.7 %. ويعود ذلك التراجع بالدرجة الأساس إلى انتصار المشرع الليبي لحقوق المرأة المتزوجة وسعيه للحفاظ على كيان الأسرة من خلال إصداره قانون الزواج والطلاق رقم (10) لسنة 1984 وتعديلاته الهامة لسنة 1991 كي تمنع الرجل من أن يتزوج من امرأة أخرى ألا بعد الحصول على موافقة كتابية رسمية من الزوجة التي في عصمته، على أن يصطحب ذلك صدور إذن من المحكمة بعد التأكد من صحة موافقة الزوجة وعدم تعرضها للضغوط للتوقيع على التنازل، وكذلك بعد مراجعة المحكمة للظروف الاجتماعية للرجل ومدى قدراته الصحية والمادية. وعند الإخلال بآي الشرطين (شرط موافقة الزوجة وشرط مراجعات المحكمة)، يعتبر عقد الزواج من المرأة الأخرى باطلا.

بقى أن نذكر بأن ظاهرة الطلاق مازالت تشكل مشكلة اجتماعية فى المدن الكبرى والمناطق الحضرية المكتضة. فقد تبين لفريق التقرير الحالي من خلال دراسة ملفات الطلاق والزواج والرجوع إلى السجلات المدنية لمحكمة باب بن غشير في مدينة طرابلس آن معدلات الطلاق للفترة 1990 ـ 1995 تبدو مرتفعة تماما مقارنة بالمعدل الوطنى الذي تفرزه نتائج التعدادات، فبعد ان كانت نسبة الطلاق تشكل 23% من مجموع عقود الزواج عام 1990، فقد انخفضت بنسبة قليلة ولتصل الى 19% عام 1995.

وللتعرف على أسباب ارتفاع تلك المعدلات فى المدن الرئيسية يمكننا الاستعانة بنتائج الاستقصاء الميداني الذي آجراه فريق التقرير على عينة من شرائح مختلفة من النساء اللواتي لديهن دعاوى طلاق في محكمة مدينة طرابلس حيث تبين مايلى :

- **للجانب الاقتصادي ومحدودية الدخل دور أساسى فى تسبب الانفصال الزوجي**، فقد أرجعت 60% من العينة المبحوثة أسباب الخلافات الزوجية التى تنشأ بين الزوجين وتتراكم لتنتهي بالطلاق الى العامل الاقتصادي، والى النزاع على الميزانية وكيفية التصرف بها ووضع أولوياتها أمام إلحاح الحاجات الأساسية المتشعبة للأسرة. وفى غالبية الاستجابات يتضح بأن الزوجة تشكو من عدم توفير الزوج متطلبات المعيشة للأسرة، واستئثاره بالدخل للأنفاق على حاجاته وملاذه الخاصة، فى حين تتركز شكوى الزوج، كما تفيد بذلك المستجيبات، من عدم قدرة الزوجة على التدبير وإسرافها في الإنفاق على المناسبات الاجتماعية والهدايا فى حين يعتبر الزوج مثل هذه البنود مرهقة وغير ضرورية في ميزانية الأسرة.

- **يتداخل مع العامل الاقتصادي أعلاه عامل اجتماعى أيدته 50% من العينة واعتبرته من الأسباب الرئيسية للطلاق، وهو عدم وجود الاستقلال السكنى** وإضطرار إقامة الزوجين فى إطار العائلة الأوسع مع والدي الزوج وبقية أفراد العائلة مما يؤدى إلى استفحال الخلافات وضعف إدارة الأزمات وتفاقمها نتيجة لتدخل أطراف عديدة فى الشئون الشخصية التي تخص الزوجين. ومن باب المفارقة بهذا الصدد أن عامل عدم وجود الاستقلال السكنى يشكل ذات السبب الذي قمنا بتشخيصه في ظاهرة تأخر الزواج، وعليه فهو عامل مؤثر فى مرحلة تشييد المؤسسة الزواجية وفى مرحلة هدمها.

شكل رقم 38 العوامل الرئيسية لأسباب الطلاق

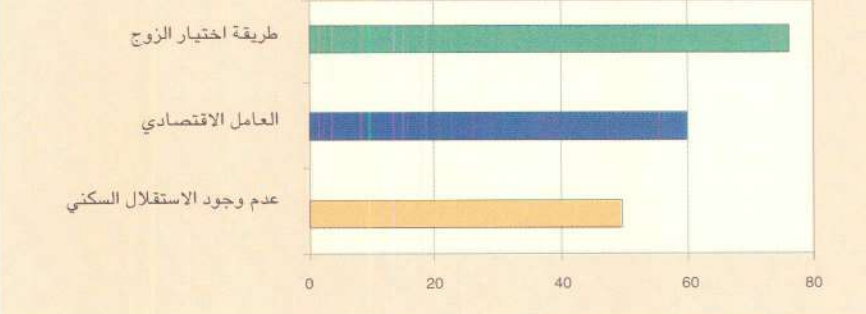

■ **في سياق العوامل الاجتماعية ذاتها تأتي طريقة اختيار الشريك، وتبعات ذلك على التوافق بين الزوجين كاحدى أهم الأسباب المؤدية للطلاق،** حيث أكدت نسبة 75% من العينة إن حالات زواجهن التي وصلت الى الطلاق قد نتجت عن طريق الزواج المرتب مسبقاً والقائم على الاختيار الأسرى دون مراعاة لرأي الزوجة(أو الزوج) وإبداء النظر بخصوص القرين الذي وقع عليه الاختيار، حيث أفدن بأن العادات المتجذره فى المجتمع وطبيعة الهيمنة الأبوية للعائلة قد حالت دون إبداء رأيهن في زوج المستقبل أو محاولة التعرف عليه، وتسليمهن بالرأي السائد والذي يعتقد بأن الكبار هم الأكثر دارية بشأن تزويج بناتهم، وبأن الزواج التقليدي والمرتب مسبقا هو أكثر استقرارا مقارنة بأنماط الزيجات الأخرى.

الأمـن المعرفي والثقافي،

لا يمكن الشروع بتقييم الإنجاز الوطني الذي تم تحقيقه خلال العقود الثلاثة الماضية في مجال توسيع مدارك المرأة وتوفير مقومات أمنها المعرفي والثقافي من دون الرجوع الى التأريخ القريب. فقد كانت الثقافة الاجتماعية السائدة ولغاية الخمسينات من هذا القرن لا تسمح للفتيات بالانضمام الى التعليم الرسمي والتسجيل بالمدارس. وإذا ما كانت هنالك إستثناءات في المدن الرئيسية فسرعان ما يجري حرمان الفتاة من مواصلة الدراسة وسحبها من النظام التعليمي بعد إنهاء المرحلة الابتدائية أو تسريبها قبل ذلك وبمجرد التأكد من معرفتها لمبادئ القراءة والكتابة، كما كان من المألوف عن الأباء الاستعانة بمعلمين " فقهاء " كي يعلموا فتياتهم قراءة القرآن الكريم وأصول العبادة في داخل المنازل بدلاً من الذهاب الى المدرسة.

إضافة لذلك كان هنالك نوع من التعليم غير النظامي تقوم به بعض النساء المدربات ويسمن (العريفة) لتعليم الفتيات في المدن، خاصة مهارات الخياطة وفنون التطريز إضافة الى الدروس التربوية.

وبوجه العموم، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترات كانت تعكس أوضاعاً تعليمية متخلفة ليس للإناث فحسب، بل للذكور على حد سواء، وإن عدد المدارس الرسمية كان محدوداً في عموم البلاد، وبحيث لا يرقى الى مستوى الطلب الاجتماعي، مما أدى الى ضعف معدلات الالتحاق وانتشار الأمية.

مع قدوم عقد الخمسينات دخل النظام التعليمي الليبي مرحلة جديدة اقترنت بإصدار عديد القوانين واللوائح، ومن بين أهمها قانون التعليم الإلزامي لعام 1951، حيث نص على ضرورة نشر التعليم لجميع المواطنين ذكوراً وإناثا. وقد كان لبداية وجود سياسة وطنية لتعليم المرأة عديد الانعكاسات الإيجابية فيما بعد، حيث ساهمت في تبدل اتجاهات المجتمع نحو تعليم الفتيات، وفي زيادة الوعي الاجتماعي بحق المرأة في التعليم، وترسيخ القناعة بعدم تعارض ذلك مع القيم الدينية وقيم المجتمع.

عمليا، ومن اجل وضع سياسات تعليم المرأة موضع التنفيذ، فقد ترتب على تركة الوضع المتخلف، ضرورة التحرك على جبهتين في آن واحد : تحريرها من الأمية من خلال برامج تعليم الكبار وتوسيع دائرة قبولها واستيعابها في مؤسسات النظام التعليمي الرسمي.

الثقافة الاجتماعية السائدة في الخمسينات لم تسمح للفتاة بالدخول الى المدرسة.

أمية الاناث في الستينات كانت نحو 87% وحالياً اقل من 27%.

إطار رقم 34 العوائد الاجتماعية للاستثمار في تعليم المرأة

من الثابت علمياً في الوقت الحاضر أن للاستثمار في تعليم المرأة عوائد اجتماعية جديرة بأن تعجل من إنجاز عملية التنمية الاقتصادية وتضمن توظيف أفضل للموارد.

لقد أفرزت نتائج عديد الدراسات الميدانية أن أتساع الأفق المعرفي والثقافي للمرأة يساعد على توفير عناية أفضل بالأطفال ويعمل على تحسين أوضاع بيئتهم وتغذيتهم مما يقلل من وفيات الرضع. وتشير نتائج إحدى الدراسات بهذا الصدد بأنه حتى في حالة البلدان الفقيرة التي لا يتجاوز معدل دخل الفرد فيها (300 دولار سنوياً) فإن مضاعفة القيد المدرسي للإناث في المرحلة الثانوية من 10% الى 20%، وبفرضية ثبات المتغيرات الأخرى، جدير بأن يساعد على تخفيض معدلات وفيات الرضع من نحو 105 وفاة لكل 1000 ولادة حية الى 78 وفاة. وعليه فإن تكلفة وعائد التوسيع في تعليم الفتيات وأثره على الإقلال من وفيات الرضع هو أكثر كفاءة وأقل تكلفة وجهداً من التدخل المباشر في القطاع الصحي للخفض من تلك المعدلات.

بالإضافة لذلك، يعمل تعليم المرأة على الإقلال من وفيات الأمهات ويخفض من المخاطر المصاحبة للحمل عن طريق وعي الأم ومعرفتها بممارسات العناية الصحية والتباعد بين الولادات، وقد أثبتت احدى الدراسات الدولية المقارنة بهذا الصدد أن زيادة سنة دراسية واحدة لكل 1000 امرأة جديرة بأن تحجب وفاتين من وفيات الأمهات.

في الجانب الاقتصادي، من البديهي ان تعليم المرأة يوفر عوائد خاصة تتعلق بتحسين الدخل، إلا أن العوائد الاجتماعية تفوق ذلك بكثير وتؤثر في المدى البعيد على إنتاجية المرأة، ومن ثم إنتاجية القطاع الذي تعمل في إطاره.

وقد ثبت في تجارب بعض البلدان، ومن خلال بحوث تقييم الإنجاز، أن عوائد سنة إضافية لتعليم المرأة تزيد مردوداتها بمدى يتراوح بين 2% الى 15% مقارنة بعوائد تعليم الرجل، وخاصة في قطاع الزراعة الذي يعتمد تقنيات متطورة.

المصدر :

Enhancing Women's Participation in Economic Development, The World Bank, 1994

وتدلل الدراسات بأن أمية الإناث كانت شبه كاملة عند بداية التجربة، وبقيت بحدود 91% وفق ما أوضحه تعداد السكان لعام 1954 ثم انخفضت إلى نحو 87% عام 1964. وفي بداية السبعينات وعند الشروع بالتجربة التخطيطية بعد الثورة عام 1973، كان ذلك المعدل قد وصل إلى حوالي 71%.

ومن خلال الخطط الإنمائية المتتالية بدأت معدلات أمية الإناث بالتراجع حيث انحدرت الى 47.69% عام 1984 واستقرت عند 27% وفق بيانات 1995. وإذا ما أخذنا بالأعتبار مستويات الأمية بين الإناث للفئة العمرية 10–24 سنة نلاحظ بأنها قد اختفت تقريباً إذا لم تتعد أكثر من 3.5%، وبقيت في حدود 12% للفئة العمرية 25–29 سنة، وفق نتائج التعداد الأخير.

الإناث يشكلن نصف عدد الملتحقين في جميع المراحل التعليمية.

مقابل ذلك تظل معدلات الأمية مرتفعة بشكل ملحوظ بين أعمار النساء 40 سنة فأكثر حيث تصل الى نحو 75% للنساء في عقد الأربعينات وحوالي 94% بين النساء في عقد الخمسينات.

وتدلل المفارقة أعلاه حول اختفاء ظاهرة الأمية بين الإناث في المراحل العمرية الفتية وتكرسها في المراحل العمرية المتقدمة، إن العامل الرئيسي الذي تحكم في التخفيض من المعدل الوطني لامية الإناث هو النظام التعليمي الرسمي وتوسيع قبول واستيعاب الفتيات في المدارس الرسمية. أما برامج تعليم الكبار من النساء فإن مساهمتها تبقى محدودة، وعليه فإن التوصية واجبة بضرورة اعتماد تلك البرامج الموازية للتعليم الرسمي لاستكمال مهمة تحرير النساء من الجهل وتعزيز أمنهنّ المعرفي، وقد يكمن الحل في أحد أبعاده من خلال إحياء برامج التنمية الريفية وبرامج تعليم الكبار التي نفذتها ليبيا في السبعينات وتفعيلها من جديد، فقد أثبتت تلك البرامج فعاليتها ونجاحها، وكانت لها نتائج إيجابية شهدت بها عديد المؤسسات الإنمائية الدولية آنذاك.

فيما يتعلق بتطور استيعاب الإناث في التعليم النظامي وقبولهن في المدارس فإن التوسع الأفقي الكبير لمؤسسات التعليم في جميع المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية والذي وصل الى جميع الأطراف النائية في التراب الوطني، قد حقق قفزات هائلة في توفير الأمن المعرفي للجميع، وللمرأة بوجه الخصوص، وكما اوضح ذلك الفصل المتعلق بالتعليم من هذا التقرير.

وللزيادة في عملية التحليل، تساعدنا معطيات الجدول رقم (54) لنتعرف على أن الإناث يشكلن نحو نصف عدد الملتحقين في جميع المراحل التعليمية وفق أرقام 1995. إلا أن ذلك لا يعطي صورة واضحة ما لم نراعي التطور الزمني لمثل تلك النسب لتعليم المرأة، حيث يتضح عندئذ أنها قد تضاعفت مرتين في المرحلتين الإعدادية والثانوية خلال الفترة 1973–1995. أما في المرحلة الجامعية فقد تضاعفت نسبة الإناث أربعة مرات خلال الفترة ذاتها وبحيث تصاعدت من 12.9% إلى 48.2%.

وتساعدنا البيانات المتوفرة كذلك على استجلاء جوانب أخرى من تطور تعليم المرأة الليبية خلال العقود الثلاث الماضية، حيث نستنتج من خلال تحليل الجدول رقم(55) أن نسب التحاق الفتيات من مجموع السكان الإناث في العمر المدرسي المقابل لكل مرحلة تعليمية قد شهدت تصاعداً ملفتاً للنظر، و خاصة في الفئة العمرية 20–24 والتي تقابل التعليم الجامعي حيث ارتفعت نسبة الفتيات على المقاعد الجامعية في تلك الأعمار من 3.8% إلى نحو 32.3%، وهي نسبة يمكن التباهي بها كإنجاز يفوق بكثير ما تحقق للبلدان النامية ويقترب من مستوى البلدان المتقدمة

جدول رقم 54 تطور نسبة الإناث من إجمالي الملتحقين في المراحل التعليمية المختلفة

المرحلة التعليمية / السنة	1973	1984	1995
ابتدائية	42.4	47.8	48.1
إعدادية	24.8	41.9	47.6
ثانوي	22.4	36.8	48.8
جامعية	12.9	23.4	48.2

جدول رقم 55 تطور نسب الالتحاق للفتيات الإناث في العمر المدرسي المقابل لكل مرحلة تعليمية

الفئات العمرية / السنة	1973	1984	1995
6 ـ 14	69.4	84.1	90.6
15 ـ 19	35.5	50.7	77.3
20 ـ 25	3.8	10.2	32.3

جدول رقم 56 تطور التركيب النسبي للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية

الحالة التعليمية	1973	1984	1995
أمية	71.4	21.7	6.8
لديها إلمام بالقراءة والكتابة	8.9	5.8	2.6
الابتدائية أو ما يعادلها	4.9	12.1	5.0
الإعدادية أو ما يعادلها	13.7	9.2	17.2
الثانوية أو ما يعادلها	1.0	47.8	57.0
شهادة جامعية فما فوق	0.1	3.4	11.4

- بيانات 1995 تشمل الباحثات عن عمل لأول مرة.

وقد أصبح واضحاً بأن تطور الوضع التعليمي للمرأة الليبية وتعزيز أمنها المعرفي قد أنعكس إيجابياً على أمنها الاقتصادي، وساهم في الرفع من مستوى حالتها التعليمية في سوق العمل. فبعد أن كانت الغلبة للعاملات الأميات عام 1973 والتي شكلت في وقتها نحو 71.4% من قوة العمل النسائية، فإن تلك الظاهرة السلبية قد تراجعت الى الوراء، وأعطت مكان الصداره للنساء ذوات التحصيل الثانوي والعالي.

ويتضح من الجدول رقم(56) أن نسبة الأميات في قوة العمل النسائية عام 1995 لم تعد تشكل أكثر من 6.8%، في حين ارتفعت نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية والجامعية الى نحو 68.4%، بعد أن كانت تلك النسبة لا تتجاوز أكثر من 1.1% عام 1973.

الأمـــن السياســي والمشاركة في الحياة المدنية،

يقيس الدليل الدولي وفق النوع مدى مشاركة المرأة في صنع القرار بعدد المقاعد البرلمانية التي تحتلها في تجربة البلد المعين، وهو مالا ينطبق على حالة التجربة السياسية في ليبيا ، حيث تأخذ فلسفتها الاجتماعية بنهج الديمقراطية المباشرة كبديل افضل للديمقراطية التمثيلية والبرلمانية. ويعنى ذلك أن السلطة الشعبية هي أساس الديمقراطية التي يمارسها الشعب دون نيابة أو تمثيل، وبحيث تتيح لكافة المواطنين، ذكوراً وإناثا، أن يكونوا أصحاباً شركاء في السلطة، وأن يصبح بمقدورهم من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية (السلطة التشريعية) واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) في مناطقهم مناقشة كافة المسائل المتعلقة بحياتهم اليومية، أو تلك المتعلقة بالمصلحة الوطنية واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

بناء على مثل ذلك التمايز في الرؤية والقياس، فأن مشاركة المرأة الليبية فى صنع القرار سيجرى احتساب مؤشرها من خلال نسبة النساء من مجموع الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية. وتضم ليبيا حسب إحصائيات مؤتمر الشعب العام لسنة 1999 نحو (373) مؤتمراً شعبياً اساسياً على مستوى المناطق، ويحتوي كل مؤتمر محلي في تسلسله التنظيمي والإداري على منصب أمين مساعد لشؤون المرأة تملأه عناصر نسائية يجري اختيارها من قبل جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي في المنطقة المعينة. ويقابل ذلك على المستوى الوطنى منصب أمين مساعد لشؤون المرأة فى مؤتمر الشعب العام.

وتدلل آخر الإحصاءات أن نسبة النساء من مجموع الأفراد الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية تصل الى نحو 35%. على أن الشيء الجوهري الذي تسعى له التجربة الليبية هو ليس مجرد الأكتفاء بتحقيق نسبة عددية عالية للوجود النسائي في تلك المؤتمرات، بل تفعيل تلك النسبة وإتاحة المساواة في الاختيارات أمام المرأة والرجل على السواء، إذ مازالت هنالك حواجز بنائية تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك، ومما يحفز على المزيد من الإصرار على تجاوزها وإيجاد قدر عال من الدافعية لدى النساء للمشاركة في عملية صنع القرار.

ويتجلى الإمكان المتوفر للمرأة الليبية للمشاركة في اتخاذ القرار من خلال تمتعها بجملة حقوق

نسبة مساهمة المرآة في المؤتمرات الشعبية الأساسية تصل الى 35% عام 1996.

إطار رقم 35 أهمية المشاركة السياسية للنهوض بأوضاع المرأة

تظل العلاقة بين مدى مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية وبين مدى مساهمة ذلك في النهوض بأوضاعها موضوع بحوث مستفيضة. وبالرغم من عدم وجود علاقة محددة وسببية، إلا أن هنالك إجماعا على أن مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية في البلد المعين بنسبة 30% فأكثر تعد بمثابة الكتلة الحرجة التي تمكن المرأة من ممارسة تأثير ملموس وذى جدوى على السياسة.

وتجتاز هذه العتبة أربعة بلدان فقط هي فنلندا (39%) والنرويج (39%) والسويد (34%) والدانمراك (33%). وإذا ما أخذنا هذه النسب العددية بعين الاعتبار وقارناها بنسبة المرأة الليبية في عضوية المؤتمرات الشعبية الاساسية فإن ليبيا تقع ضمن بقية البلدان المتقدمة في هذا السياق. فيما لو تم تفعيل دور المرأة بالشكل المطلوب.

أما في مجموعة البلدان النامية فإن الدول الخمسة الرائدة في هذا المجال فهي سيشيل (27%) والصين (21%) وجنوب أفريقيا (24%) وكوبا (23%) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (20%).

وفيما يتعلق بالدول العربية فإن مشاركة المرأة فى المؤسسات السياسية (المجالس النيابية) وفق ما يتوفر من بيانات تقع بين صفر ونحو 11% فى اعلى حالاتها، وكما يوضح الجدول المقارن أدناه.

(%) المشاركة السياسية للمرأة الاوربية (%) المشاركة السياسية للمرأة العربية

البلد	%	البلد	%
فرنسا	6,4	الكويت	صفر
السويد	40,4	المغرب	0,6
بريطانيا	9,5	الجزائر	0,6
هولندا	13,3	مصر	2,2
ايطاليا	15,1	لبنان	2,3
اسبانيا	16,0	تونس	6,7
المانيا	26,6	سوريا	9,6
الدانمارك	33,0	العراق	10,8
النرويج	39,4	ليبيا	35,0

المصدر : 1 التقرير الدولي للتنمية البشرية، 1995 ،: 2 بيانات الدول العربية مشتقة من احصاءات الاتحاد البرلماني الدولي، 1995.

ضمنتها التشريعات وكالآتي :

1- الحق في اقتراح القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخرى التي تراها ذات إلحاح وأولوية على جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية.
2- الحق في تصعيد نفسها، جنباً إلى جنب مع الرجل، لشغل المناصب القيادية في أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي أو اللجنة الشعبية التابعة لها. والحق في إبداء رأيها بشأن بقية المصعدين والمصعدات لتلك المناصب.
3- الحق في الأدلاء بالرأي في قضايا الحياة اليومية والعامة وتلك المتعلقة بالمصلحة العليا.
4- حق الرقابة وإبداء الرأي في عمل السلطة التنفيذية (اللجان الشعبية القطاعية).
5- الحق في أن تكون من بين أعضاء اللجان التنظيمية أو التنفيذية أو لجان الصياغة التي تشرف على أعداد وتسيير عمل المؤتمرات الشعبية ومتابعة قراراتها.

إلا أنه لابد من التسليم بأن مشاركة المرأة الليبية في الفضاء السياسي العام سيظل معتمداً بالدرجة الأساس على التقدم الحاصل على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإن توفر الأساس التشريعي والقانوني لا يكفي لتمكين المرأة من القوة السياسية إذا ما ظلت هنالك معوقات على تلك الجبهات. ففي الوقت الذي تم فيه تحقيق خطوات ذات دلاله تبقى العديد من المهام غير مستكملة لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار، فهنالك أولاً ضعف الدافعية لدى النساء أنفسهن للمشاركة وأثبات الذات السياسية، حيث توضح سجلات مؤتمر الشعب العام أن حضور المرأة لجلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية كان بحدود 38% من مجموع المسجلات عام 1996.

من جانب آخر، هنالك حداثة تعلم المرأة الليبية ودخولها الى الحياة العامة مما يؤدي إلى التردد وعدم التعود على الدور السياسي لصنع القرار والى صعوبة تحمل المسؤوليات الجديدة. ويؤطر ذلك كله العرف الاجتماعي السائد الذي يؤدي الى إحباطها، حيث يروج، ومن فهم خاطئ للدين أحيانا، لعدم أهلية المرأة لتولي المناصب القيادية في صنع القرار.

ومن أجل التغلب على تلك الحواجز يجري التفكير حالياً في إطار مؤتمر الشعب العام لأعداد برامج تأهيلية لبناء القدرات النسائية في مجال تحليل السياسات وأساليب صنع القرار.

المرأة والمسؤوليات المهنية والتنفيذية،

تشكل حصة المرأة في الحصول على الفرص المهنية والإدارية وتولى المسؤوليات الفنية والتنفيذية أحد المؤشرات الأخرى التي يستخدمها الدليل الدولي حسب النوع لقياس درجة تمكين المرأة. فالأعمال الإدارية والتنظيمية أقرب إلى عملية صنع القرارات التنموية، في حين ان الأعمال المهنية والفنية

تمثل فرص التطور الوظيفي، أذ كثيراً ما تكسب المرأة قدرا عاليا من التعليم المتخصص ولكن الحواجز الثقافية أو الاقتصادية تحول دون أشغالها لوظائف تمكنها من استخدام المهارات العالية التي حصلت عليها، ومن ثم، تبقى إمكانات المرأة منقوصة الاستخدام، مما يؤدى إلي عوائد فردية واجتماعية متدنية.

وتتجاوز حصة المرأة من الأعمال المهنية والفنية فى حالة البلدان المصنعة، وبلدان الشمال الأوربي بالذات، نسبة 60%، وهنالك بعض البلدان النامية التى قد تقترب من ذلك، الا ان غالبتيها تبقى ذات نسب متدنية.

وبالنسبة لحالة ليبيا تدلل نتائج التعداد العام للسكان(1995) ان **نسبة العاملات فى المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين قد بلغت نحو 71% من مجموع النساء العاملات. كما شكلت ما يقارب 51% من مجموع قوة العمل، ذكوراً وإناثاً.** ومعنى ذلك ان عدد الإناث يتعدى عدد الذكور في تلك الفئة المهنية. الا ان مثل هذه النسبة العالية تحتاج إلى بعض التفسير، حيث ان الرجوع الى إحصاءات توزيع المشتغلين حسب أقسام وأبواب المهن توضح بأن نسبة كبيرة من النساء العاملات فى هذه الفئة المهنية هن من المشتغلات فى حقلي التعليم والصحة، كما ان حملة المؤهلات الجامعية من النساء المشمولات بتلك الفئة المهنية هو بحدود 13%، مما يعنى ان الغالبية من العمل النسائي يندرج فى فئة الفنين العاملين مع أصحاب المهن العلمية.

آلا ان ما تجدر الإشارة له بهذا الصدد ان المرأة الليبية موجودة وبنسب متفاوتة في بعض القطاعات المهنية التي تبقى مقصورة على العنصر الرجالي في تجارب غالبية الدول النامية كالقضاء، والقوات المسلحة والشرطة والطيران، فهنالك على سبيل المثال كلية عسكرية للنساء في ليبيا وأخرى مثلها للشرطة.

وإذا ما تدارسنا أثر الحالة الزواجية على مدى مساهمة المرأة فى الأعمال المهنية والفنية، فقد أوردت نتائج التعداد السكاني الأخير ان نحو 50% من مجموع العاملات فى الفئة هو من نصيب النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج، مما يدلل على أثر صراع الأدوار الأسرية على التطور المهني النسوي وفرص ارتقاءها فى سوق العمل، وكما تم توضيحه تفصيلاً فى الفقرة المتعلقة بالأمن الاقتصادي.

وفيما يتعلق باحتلال المرأة للوظائف الإدارية والمسؤوليات التنفيذية، فيلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (57) ان هنالك تطوراً واضحاً على مستوى قمة الجهاز التنفيذي (أمناء وأمناء مساعدون)، ألا ان الخط التصاعدي فى بقية المستويات يبقى مضطرباً ويتطلب وجود سياسة وطنية لضمان وجود نسب معينة للنساء في شغل وظائف تلك المستويات، ومن خلال نسق وظيفي للوصول المتساوي للفرص و المناصب.

ونستدل من بيانات الجدول ذاته ان نسبة رؤساء الأقسام الإدارية من الإناث قد ارتفعت بشكل ملحوظ. ويعنى ذلك ان خريجات التعليم العالي بأعداد كبيرة فى العقد الماضي قد بدأت تشق طريقها فى السلم الوظيفي من موقع الأقدمية، وذلك مؤشر إذا ما استمر فيمكن ان يبشر بوضع افضل للمرأة على مستوى الوظائف والمسؤوليات الإدارية.

وبوجه العموم، فان الخبرة الدولية تدلل بأن النساء اللاتي يعملن كمديرات واداريات لا تتجاوز نسبتهن عادة حدود 10% في احسن حالات الدول

نسبة النساء الليبيات العاملات في المهن العلمية والفنية تبلغ 71 %.

المرأة الليبية دخلت مجالات القوات المسلحة والشرطة والطيران والقضاء.

جدول رقم 57 التوزيع النسبى لمشاركة المرأة الليبية فى الوظائف الادارية والتنظيمية

الوظيفة	1980	1984	1995
	%	%	%
أمناء وأمناء مساعدون (وزراء ووكلاء وزارات)	0.20	2.0	2.01
مدراء أو رؤساء مصالح	2.2	0.5	0.41
مدراء بالقطاع الخاص	-	0.4	0.74
مشرفون ومراقبون	2.5	1.8	1.79
المجموع	7.9	8.4	1.63

النامية، ويتماثل ذلك حتى مع حالات بعض البلدان المصنعة كاليابان وأسبانيا واللكسومبورغ حيث تبقى المشاركة النسائية في حدود تلك النسبة.

المشاركة في الحياة المدنية

تاريخيا، يمكن القول بأن المجتمع المدني في ليبيا قد شهد أنماطاً متعددة من العمل الأهلي بوجه عام، والعمل النسائي بوجه الخصوص. ويتضح من خلال تحليل غايات وأهداف العمل النسائي الليبي في مساره التاريخي القريب، ارتباط الغايات بطبيعة المرحلة التاريخية وبالنموذج السياسي السائد. ففي فترة الاستعمار الإيطالي، على سبيل المثال، أرتبط العمل التطوعي النسوي بمناهظة الاحتلال وتكوين فرق الدفاع المدني والتوجيه المعنوي، إضافة الى مهام التمريض والمداواة والسقايه وتهيئة ما يحتاجه الرجال المقاتلون من غذاء وكساء.

العمل النسائي الليبي مر بمراحل تأريخية مع تطور المجتمع المدني.

إلا ان ذلك النمط من العمل الاجتماعي – السياسي النسوى كان ظرفي الطابع وانتهى بزوال الاستعمار، كما إنه لم يولد فى داخل تنظيمات اجتماعية نسوية كجزء من نشاط أوسع للمجتمع المدني، وذلك لأسباب عديدة:

- **أولها: جنينية المجتمع المدني ذاته وبدائية نمط الإنتاج وضعف التقسيم المحلى للعمل في تلك الفترة مما لم يساعد على بروز تنظيمات مهنية**
- **ثانيها: مصادرة الاستعمار الإيطالي للحياة المدنية وحجب فرص التطور الثقافي والمهني عن الشعب الليبي.**

ويمكن إرجاع تأسيس أول جمعية نسائية ليبية إلى عام 1954، إذ ظهرت بعد الاستقلال محاولات نسائية للمشاركة فى العمل الأهلي ومتأثرة بصدور القوانين التي ضمنت تعليم المرأة والتوسع فى قبولها فى المدارس ودخولها الى الحياة العملية. ووفقاً للنموذج السياسي السائد آنذاك، فقد أخذ العمل النسائي شكل العمل الخيري وتوزيع الهبات والمساعدات على الفقراء وبأعتبار هؤلاء غير مسؤولين عن فقرهم. وكعادة مثل هذا النمط من العمل النسائي فقد أشرفت عليه نخبة من نساء العوائل الميسورة.

فى فترة الستينات شهدت الحركة النسائية الليبية تطوراً واضحاً حيث تأثرت ببقية الحركات النسوية العربية وبطبيعة التغيرات السياسية التي شهدها الوطن العربي مما دفعها الى دخول المجالات المهنية ومجالات العمل ذات الطابع الاجتماعي - السياسي كالحد من الفقر ومحو الأمية بين النساء وتدريب الفتيات على المهن من أجل توفير مصادر للدخل.. الخ.

أما في عقد السبعينات، وبعد قيام الثورة، فقد تصاعد عدد الجمعيات المعنية بالعمل الأهلي ووصل فى بداية الفترة إلى نحو (42) جمعية، اختصت (15) منها بالعمل النسائي. وقد صدرت فى حينها عديد اللوائح والتشريعات التي تنظم العمل الأهلي والتطوعي، وعلى ضوء ذلك تم ضم الجمعيات الأهلية النسائية تحت مظلة تنظيم وطني موحد أخذ تسمية الاتحاد النسائي. وتحددت أهدافه فى تنمية وعى المرأة الليبية بالواقع الاجتماعي والثقافي والمساهمة فى تحقيق ثورة اجتماعية، جديرة بأن تدفع بالمرأة الليبية الى تولى دورها المجتمعي فى مجالات الأسرة والعمل والإنتاج والمساهمة في صنع القرار.

ولا يقتصر العمل الأهلي للمرأة الليبية فى إطار التنظيم النسائي، بل يتعداه الى المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع الرجل، حيث توضح نتائج إحدى الدراسات الميدانية عن تقييم أعمال الجمعيات الأهلية الاجتماعية (1995) إن هنالك (28) جمعية في مختلف المناطق في ليبيا، وان نسبة العنصر النسائي المتطوع في إطارها يشكل نحو 15 %.

وفى السياق ذاته، تدلل إحصاءات الهيئة القومية للبحث العلمي فى العام ذاته على وجود (57) جمعية علمية ومهنية متخصصة فى مختلف التصنيفات المهنية تترأس النساء البعض منها وتنخرط فى عضويتها.

إطار رقم 36 نموذج من نشاطات المرآة الليبية في العمل التطوعي

من بين النشاطات التي تقوم بها المرأة الليبية في مجالات العمل المدني من خلال فروع الهلال الأحمر الليبي فى الأرياف والمدن والمناطق النائية ندرج مايلي :

- دورات تدريبية في الإسعافات الأولية للمتطوعين وطلاب المدارس.
- دورات تدريبية للفتيات فى برامج الخياطة والاقتصاد المنزلي والتريكو تنتهى بمنح شهادات معتمدة من اجل إتاحة فرص عمل لربات الأسر المحتاجة.
- دورات تدريبية فى تعليم استخدامات الحاسوب للمتطوعات. إضافة الى دورات مماثلة للفتيات المتسربات من التعليم في مراحله المختلفة من اجل إعادة تأهيلهن وإيجاد فرص عمل لهن.
- برامج للحفاظ على البيئة ومكافحة أمراض التلوث.
- حملات تطوعية للنظافة
- برامج لمكافحة القوارض
- برامج تطوعية لمساعدة اليتامى والأسر المحتاجة.

إطار رقم 37: نحو استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الليبية

- إعطاء أهمية لقضايا النوع عند تخصيص الموارد للخطط الإنمائية وضمان وجود التمويلات اللازمة لتنفيذ برامج النهوض بالمرأة.
- مراجعة احتمالات أثار برامج الهيكلة الاقتصادية على أوضاع المرأة، ووضع برامج اجتماعية للحد من الآثار السلبية وتدعيم وتقوية الجوانب الإيجابية.
- إنشاء صندوق وطني للنهوض بالمرأة بغرض تحسين نوعية حياتها وضمان جوانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم الاستشارات والقروض والإعانات المالية لزيادة نشاط المرأة الإنتاجي واعتمادها على النفس (قروض لغرض الاستثمار والقيام بمشروعات، قروض سكنية، إعانات زواج، برامج حضانة وتشغيل لبعض الوقت، تدريب واعادة تأهيل).
- دعم برامج بناء القدرات وتدريب المرأة على أساليب التخطيط المبنى على العمل التشاركى وتبصيرها بكيفية تصميم وإدارة وتقييم المشروعات الصغرى والمتوسطة والتحليل الاقتصادي والمالي وتسيير القروض... الخ
- تشجيع المشروعات المحلية للنساء محدودات الدخل، والمساعدة فى اختيار المشروعات الصغرى، وتقرير جدواها وتقديم القروض لإنشائها، ووضع ترتيبات مصرفية ملائمة لمقابلة ذلك.
- وضع برامج ونشاطات ضمن المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والمصادر الأخرى للمعلومات والرأى العام من أجل مناقشة سياسات النهوض بالمرأة وطرح البدائل المطلوبة.
- تعزيز دور المرأة فى إطار المؤتمرات الشعبية الأساسية، وتقييم أنماط المشاركة الحالية، وتشخيص النقائص من أجل وضع برامج تساعد على تفعيل المشاركة والرفع من مستوى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية.
- تنفيذ برامج لتقوية الأواصر الأسرية والمساهمة فى استقرارها ولرعاية أوضاع المرأة العاملة، ولضمان حقوق المرأة وتطابقها مع القوانين والتشريعات.
- إنشاء مركز وطنى للدراسات والمعلومات والتوثيق حول المرأة الليبية، يهتم بجوانب المعلومات والبحوث والتدريب والاستشارات الوطنية، ويقوم بالمساهمة فى اقتراح السياسات والبرامج، ويعتمد على شبكة وطنية ترتبط بالجامعات ومراكز البحوث المحلية وترتبط كذلك بشبكات ومراكز عربية وأفريقية ودولية لتبادل الخبرات بشأن برامج النهوض بالمرأة.
- تعزيز دور التنظيمات النسائية الاهلية، وتقديم العون المادى والمعنوى لزيادة فاعليتها وضمان استمرارها وإدخال برامجها الاجتماعية ضمن الخطط الأنمائية الوطنية.

أما فى مجال العمل الإنساني، فتتضح المساهمة المدنية للمرأة الليبية من خلال نشاطها التطوعي فى الهلال الأحمر الليبي، اذ يوجد فى الوقت الحالي نحو (355) متطوعة فى جميع المناطق، يقمن بمناشط تستحق المساندة والتعزيز وتوسيع دائرة الفئات المستهدفة والمنتفعة من تلك البرامج (إطار رقم 37).

خلاصةً لأعلاه، يمكن الخروج من عملية حصر مشاركة المرأة الليبية فى الحياة المدنية والعمل الأهلي، أنها وبالرغم من تشعب النشاطات التى تقوم بها وعمق أثر البعض منها، مازالت بحاجة الى تطوير، والى معالجة للصعوبات التى تحد من إسهام المرأة فى النشاط الأهلي، فهنالك قصور فى الوعي النسائي حول مسألة الاهتمام بالشأن العام، وإنهماك فى كل ما هو يومي وشأن خاص. وهنالك القيود الاجتماعية التي تسيطر على رغبة المرأة فى المشاركة فى الحياة المدنية وتحد من تطلعاتها وطموحها.

من جانب آخر، لا يمكن للعمل الأهلي النسائي أن يتطور إلا فى إطار تفعيل أوسع لنشاطات المجتمع المدني والعمل الجمعياتي فى المهن والقطاعات المختلفة. ففي ظل إعادة الهيكلة الاقتصادية والتخطيط للمجتمع الليبى واعداده للقرن القادم، وفى إطار التنمية البشرية المستدامة، لابد للعمل الأهلي أن يكون أحد الفواعل الأساسية فى عملية التطوير الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي.

مازال الكثير الذي ينتظر عمله لتفعيل دور المرأة في العمل الأهلي.

الملاحق

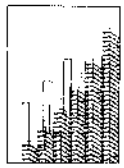

ملاحق التقرير

١ ملاحظات فنية حول النظام الوطني لمعلومات التنمية البشرية

خلال فترة الاعداد لهذا التقريراخذ فريق العمل وقتاً كافياً لجمع ومعالجة البيانات التى تفيد فى عملية التحليل وذلك لوجود مشاكل حقيقية فيما يتعلق بدقة الاحصاءات ومفاهيم وأساليب جمعها ومدى توفر سلاسلها الزمنية، سواء ما يتعلق ببيانات المناطق أو البيانات الأجمالية على المستوى الوطني.

ومن أجل التغلب على تلك المشكلات، فقد كان من بين المهام التحضيرية الاساسية للتقرير الحالى العمل على تطوير نظام وطنى متكامل لأحصاءات التنمية البشرية في ليبيا، كى يكون الأساس للقياس الموسع فى التقارير الوطنية القادمة، وكى يصبح بمثابة الاطار المرجعى لتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط لها على المستوى الوطنى ومستوى المناطق.

وقد ارتكز النظام الوطنى الاحصائى الجديد الذى تبناه فريق التقرير على خبرة مكتب الاحصاءالتابع للأمم المتحدة في تطوير نظام الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية (UNESIS).

ويمكن ان يحقق مثل هذا النظام المتطور فائدة جمة للقطاعات الأنمائية بأجمعها، حيث يصلح لأن يكون وعاءً لتنظيم احصاءات الحسابات القومية والاحصاءات القطاعية، كما يمتلك قدرة إسترجاع ومعالجة بالغة الأهمية ومتطورة الى الدرجة التى تضعه فى إطار الجيل الجديد لنظم المعلومات.

بقي ان نذكر بأن صدقية النظام المقترح وإكتسابه صفة الفاعلية والتطوير سستتوقف على جملة عوامل من بين أهمها، مايأتى :

■ توفير البيانات

بما يحقق القدرة على تغطية المؤشرات التى يحتاجها النظام الوطنى وضمان تدفقها المستمر، وضمان السلاسل الزمنية اللازمة، حيث مازال الكثير الذى يتنظر الأنجاز بهذا الصدد. وقد تقدم فريق التقرير بتصورات متكاملة حول الموضوع، تم تضمينها فى احدى الدراسات المسانده.

من جانب آخر هنالك مجالات جديدة تتطلبها احصاءات التنمية البشرية تستوجب استحداث البيانات والمؤشرات اللازمة لها(مثال : مؤشرات البيئة، مؤشرات النوع، مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل...)

■ توحيد المفاهيم والأساليب

مازالت عديد القطاعات غير متفقة على عملية التوحيد، ولايلتزم البعض منها بالمقاييس الدولية والعمل على موائمتها مع الظروف المحلية(مثال: التصنيف الدولي للأمراض أو مؤشرات البيئة والتلوث). كما ان هناك أوجهاً لعدم الاتساق بين المؤشرات المستخدمه نظراً لأختلاف المفاهيم، وعدم الاتفاق على كيفية استخدام مصادر البيانات وأسلوب جمعها وطبيعة التواتر الدورى المطلوب لضمان التدفق المستمر للبيانات. ومن الملاحظ، فى بعض القطاعات، وعند النظر الى المؤشرات المتشابهة وجود اختلافات فيما بينها من ناحية القيم العددية، وإن كان المصدر واحدا، كما هو الحال فى مؤشرات الحسابات القومية.

■ آنية البيانات

ويتعلق ذلك ببطأ الفاصل الزمنى بين جمع البيانات وأصدار النتائج، حيث يؤثر ذلك على صدقية البيانات، وخاصة بالنسبة للمؤشرات التى تتغير بسرعة. فتعداد السكان لعام 1984 على سبيل المثال انتظر أكثر من 6 سنوات حتى يتم اصدار نتائجه.

■ صعوبة مقارنة المصادر المختلفة

وتطرح هذه المسألة مشكلة واضحة عند الجمع بين مصادر متعددة، حيث نجد بأن هنالك تضارباً فى بعض الاحيان وبدون وجود شروحات لكيفية الاحتساب أو طريقة جمع البيانات، وبالشكل الذى نتمكن معه من الحكم على تقييم البيانات من المصادر المختلفة واختيار الأفضل والأكثر دقة .

ومن أجل معالجة مثل هذه الصعوبات، وضمان نجاح النظام الاحصائي المقترح، فقد عقد فريق التقرير في إطار الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق اجتماعات مع مدراء ادارات المعلومات في القطاعات الانمائية ذات العلاقة، ومع الفنيين العاملين فيها من أجل التعريف بالنظام الجديد، ووضع الأسس لأحكام التنسيق فيما بين منتجي البيانات على الصعيد الوطني. ومن المقرر تشكيل إدارة متفرغة في الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق للنظام الاحصائي الجديد من أجل الاشراف على تطبيقه.

ويرتكز النظام الوطني لأحصاءات التنمية البشرية على أربعة مصادر رئيسية للمعلومات، اقترح تطويرها فريق التقرير، وتضم ما يلي :

■ السجلات الأدارية

يحتاج هذا النوع من البيانات والذي يعتمد عادة على سجلات الاحوال المدنية وسجلات القطاعات الانمائية(التعليم، الاستخدام، والقوى العاملة....) الى تحسينات جوهرية لكي تصبح مثل هذه البيانات عملية ودقيقة لنظام احصاءات التنمية البشرية، فالسجل المدني على سبيل المثال، والذي يعد مصدراً رئيسياً لبيانات ومؤشرات بالغة الأهمية(مثال : معدلات وفيات الأمومة ووفيات الرضع والأطفال ومعدلات الولادات والخصوبة...) لايزال ضعيفاً خارج المناطق الحضرية، وبالأخص في المناطق النائية. كما أن هنالك نقصاً واضحاً في الاحصاءات الصحية، تمكنت إدارة المعلومات في أمانة الصحة والضمان الاجتماعي من تلافيه أخيرا (مثال : تطبيق نظام المؤشرات الصحية المشتق من توصيات الصحة العالمية والتدريب عليه)، من جانب آخر هنالك أفتقار لبعض الاحصاءات الهامة(احصاءات الهجرة الوافدة وتفصيلاتها واحصاءات الهجرة الداخلية). يرافق ذلك كله التباطؤ الملحوظ في تدفق الاحصاءات الأدارية ووصولها الى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق في الوقت المخطط له.

■ مسوحات التعدادات العامة والتعدادات المصغرة للسكان والمساكن

التزمت ليبيا منذ عام 1954 بأجراء التعداد الوطني للسكان والمساكن بالفاصل الزمني المفضل(كل 10 سنوات). ويعد التعداد المصدر الرئيسي لاحصاءات السكان(الحجم، والتوزيع الجغرافي، والخصائص الاساسية: كالعمر، والحالة الزواجية، والمستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي..)، كما يعطى بيانات كافية عن تطور الرصيد السكني ونوعيته.

وبالرغم من اهمية هذا الألتزام بأجراء التعدادات العامة، فإن فريق التقرير يوصي بأجراء تعدادات مصغرة(كل 3 سنوات)، وكما هو متعارف عليه في تجارب الدول المتطورة إحصائيا، حيث يوفر هذا النوع من المسوحات بين التعدادات بيانات هامة عن البيئة الديموغرافية والاجتماعية والمهنية للسكان، تفيد في رسم سياسات التنمية البشرية، وتعديل مؤشراتها، والتخطيط على ضوء منها.

■ مسوحات الأسر المعيشية

بالرغم من اهمية أجراء مثل هذه المسوحات بصورة دورية للتعرف على مستوى المعيشة وأوضاع التنمية البشرية على مستوى الأسرة وللمساعدة في تشخيص قضايا التضخم والقدرة الشرائية ومؤشرات اسعار المستهلك، فإن ليبيا لم تشهد خلال العقود الثلاثة الماضية إلا مسحاً واحداً عام 1992, في الوقت الذي يتوجب فيه أن يجرى هذا النوع من المسوحات بعينة موسعة كل خمس سنوات، وبعينات مصغرة سنويا، بل خلال كل فصل من فصول السنة في حالة البلدان العربية المتطورة احصائيا.

ومن المقرر القيام بأحصاء جديد من هذا النوع خلال عام 2000, ساهم فريق التقرير بتطوير استبياناته، وتقدم ببعض التوصيات لتوسيع مؤشرات التنمية البشرية في إطاره.

■ مسوحات قوة العمل

أجرت ليبيا عام 1980 مسحاً للقوى العاملة عن طريق حصر المنشآت، ويجري العمل عند صدور هذا التقرير على تنفيذ مسح مماثل .

في هذا الحقل تقدم فريق التقرير بورقة عمل حول النظام الوطني لاحصاءات القوى العاملة في ليبيا تمت مناقشته مع الهيئة العامة للقوى العاملة. وقد استهدفت التصورات لتطوير النظام القائم وتوسيع دائرته ورفده بالمؤشرات المطلوبة وبالجوانب الوظيفية والاجرائية اللازمة لتطبيقه، وبالأعتماد على المعايير الدولية التي توصي بها منظمة العمل الدولية مع تطويعها للواقع الليبي .

من جانب آخر، كان للفريق مساهمة في تطوير استبيانات مسح القوى العاملة الجديد وبحيث يكون مسحاً لقوة العمل بمضمونها الأوسع، إذ يحتوي على عينة مصغرة تستهدف استنتاج تفصيلات اضافية عن أوضاع المستخدم وعن أوضاع المؤسسة أو المنشأة التي يعمل بها .

إضافة لذلك، أقترح فريق التقرير أن يتم تنفيذ مسوحات قوة العمل المقبلة ليس عن طريق حصر المنشآت فحسب بل عن طريق عينات الأسر المعيشية،

وبصورة دورية(4 مرات في العام) حيث يجري الاعتماد على عينة مصغرة(بحدود 1500 – 2000)، تساعد في فرز تقديرات معدلات البطالة ومعدلات المشاركة والأجور، وعدد ساعات العمل اليومي، وتربط ذلك بالأوضاع الحياتية للشرائح الاجتماعية المختلفة.

■ المسوحات الاجتماعية النوعية

يأتي الاقتراح في تنفيذ مثل هذه المسوحات بالأعتماد على العينات المصغرة وفق حاجات قطاعات التنمية البشرية، والتي تتطلب تقييمات ومعالجات عاجلة وفورية، أو ما يسمى بمسوحات التقديرات السريعة.

ويمكن للخطة الأنمائية الحالية وللخطط القادمة أن تضع في برنامجها الخماسي عدداً من هذه المسوحات المصغرة ذات المردود العاجل من اجل الافادة من نتائجها ومخرجاتها في تحليل التكاليف والعوائد لسياسات وبرامج التنمية البشرية، والعمل على ضوء منها في ترشيد الأنفاق وتوزيع الاستثمارات، كما يمكن أن تفيد في معرفة الفئات المستهدفة من السياسات والبرامج المتبعة في القطاع المعين حول طبيعة الخدمات المقدمة والبدائل المقترحة.

نورد على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من المسوحات الاجتماعية النوعية التي يمكن إدخالها ضمن النظام الوطني لأحصاءات التنمية البشرية والتي نراها ذات أولوية للحالة الليبية :

- الوضع الصحي الأسري والأنفاق الصحي.
- تقييم الخدمات الصحية.
- مسح الحاجات التعليمية.
- مسوحات نوعية الحياة وإشباع الحاجات الاساسية لدى الاسر والعوائل.
- مسوحات استخدامات الضمان الاجتماعي.
- الحاجات الغذائية(مسوحات التغذية)
- أوضاع الشباب.
- أوضاع المرأة
- أوضاع المؤسسات الثقافية والسياحية.

وقد عمل فريق التقرير على تطبيق ثلاثة مسوحات إستكشافية مصغرة في بعض تلك الحقول(تقييم الخدمات الصحية، أوضاع المرأة، أوضاع الشباب) يمكن الاستفادة من استبياناتها ومنهجيتها في المسوحات المشابهة والموسعة القادمة.

■ مسوحات قياس الفقر وحالة محدودي الدخل

بالرغم من أن الفقر ليس بظاهرة أجتماعية في بلد نفطي كليبيا، الا أن هنالك فئات محدودة الدخل يتوجب إخضاع أوضاعها للرصد ووضع الاجراءات الاستباقية للحد من تفاقم ذلك. وتقصد هذه المسوحات، التي يمكن أن تكون من خلال عينات مصغرة، تشخيص تلك الفئات الاجتماعية، وفرز التمايزات في الأوضاع الحياتية بينها. ويمكن لنتائج مثل هذا النوع من المسوحات أن يساعد في تحديد خط الفقر، وتعيين الفئات والشرائح الاجتماعية التي تقع دونه. كما يمكن أن تبين أثر السياسات والبرامج الاقتصادية المتبعة على الأوضاع والمستويات الحياتية لتلك الشرائح والفئات، وتحديد سياسات الدعم الاجتماعي، وإعادة توزيع الاصول، وتوسيع فرص العمل على ضوء ذلك.

وقد قام فريق التقرير بالأشراف على مسح مصغر بهذا الشأن وبعينة بحدود(300 أسرة معيشية) سيتم الأستفادة من نتائجها في التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية. كما يمكن للجهات التخطيطية والاحصائية الاعتماد على استبيانات المسح وعلى التصميم والمنهجية المتبعة للقيام بالمسوحات الموسعة القادمة.

■ مسوحات ميزانية الوقت

تفيد هذه المسوحات فائدة كبيرة في تشخيص ظاهرة القطاع الاقتصادي غير المنظم، والذي بدأ يؤثر تأثيراً واضحاً على سوق العمل، وعلى النشاط الاقتصادي في ليبيا. علما بأن اقتصاد الظل لا يمكن تحديده من خلال مسوحات القوى العاملة التقليدية، لذلك يتم اللجوء الى هذا النمط من المسوحات، والذي يفيد عادة في التفريق ما بين قوة العمل الريفية وقوة العمل الحضرية، وبين عمل الذكور وعمل الاناث. والأهم من ذلك المساعدة فى تشخيص ظاهرة العمل بأكثر من مهنة، وفرز الجوانب الانتاجية والجوانب الهامشية.

■ المسوحات الديموغرافية

لعل المسح الديموغرافي الوحيد الذي تم تنفيذه في ليبيا هو ذلك الذي قامت به جامعة الدول العربية بالتعاون مع أمانة الصحة والضمان الاجتماعي عام 1995 حول صحة الطفل العربي الليبي.

ويبقى النظام الوطني لأحصاءات التنمية البشرية بحاجة الى أرساء تقليد المسوحات الديموغرافية بصورة دورية. ونؤكد هنا على مسوحات الهجرة، فليبيا بحاجة الى بيانات دقيقة حول العمالة غير الليبية الوافدة، وكذلك بحاجة لبيانات وافية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالحراك السكاني والهجرة الداخلية.

من جانب آخر، فإن المسوحات الديمرغرافية يمكن أن تكون أساساً لتصميم أدلة التنمية البشرية في المناطق وركيزة للسياسات السكانية القادمة، حيث تفيد في تحديد ما يلي :

- الحالة الديموغرافية الراهنة والتحولات بعيدة المدى.
- التغيرات في أنماط الخصوبة والوفيات واحجام وتكوينات الأسر وظواهر الزواج والطلاق... الخ.
- التغيرات في الجوانب الديموغرافية والاقتصادية للهياكل السكانية.
- أثر العمالة الليبية والهجرة الخارجية الوافدة على التطور السكاني في ليبيا.

ولا يمكن الوصول الى وضع سياسة سكانية وطنية واضحة المعالم بدون الاعتماد على مثل تلك المؤشرات التي تفرزها عادة المسوحات الديموغرافية.

2 احتساب الدليل الوطني للتنمية البشرية

بالإضافة الى الاحتساب الذي اجراه فريق التقرير لحالة التنمية البشرية فى المناطق وبناء دليل محلى لقياس ذلك اعتمد على مؤشرات مباشرة وغير مباشرة، فإن مجهوداً أخر قد تم بذله لوضع دليل لقياس انجاز التنمية البشرية على مستوى ليبيا ككل، وذلك من اجل توفير مقياس دقيق يعتمد المؤشرات المباشرة ويقبل المقارنة بالارقام والاستنتاجات التى اعتمدها التقرير الدولى للتنمية البشرية حول الدليل الليبي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمؤشرات الدليل الثلاثة (التحصيل الصحي مقاسا بمعدل توقع الحياة) و(التحصيل التعليمى مقاسا بمعدلات التعلم والالتحاق) والتحصيل المادى(مقاساً نصيب دخل الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مقاساً بالقوة الشرائية التعادلية للدينار الليبى مقابل الدولار)، فإن بيانات المؤشرين الأولين متوفرة بشكل كامل الا ان المشكلة التى واجهها فريق التقرير هى في كيفية إحتساب المؤشر الثالث.

وتتمثل المشكلة فى عدة أوجه منها عدم توفر بيانات حديثة ودقيقة للحسابات القومية تبين حجم الناتج المحلى الاجمالى، وكل ما يتوفر هو بيانات بهذا الصدد تقوم على التقديرات الأولية، أما الوجه الأخر للمشكلة، والأكثر تعقيدا، فيتمثل فى وجود أسعار صرف متعددة للدينار الليبى فى السوق المحلية، مما ينعكس فى تفاوت أسعار السلع والخدمات المختلفة التى تنفق عليها الاسرة المعيشية والتى تتباين وفق مصادر تلك السلع.

وبتعبير أوضح، نلاحظ بهذا الصدد بأن سلة السلع للأنفاق المعيشي للأسرة الليبية تتكون من سعرين إثنين، حيث ان جزءاً من بنود ومحتويات تلك السلة يتم شراءها مقيمة بالسعر الرسمى للدينار(سعر الصرف المعلن من قبل مصرف ليبيا المركزى) ويشمل ذلك الجزء مجموعة السلع المدعومة والتى يتم توزيعها عادة من قبل قنوات التوزيع الشعبية(الجمعيات الأستهلاكية، الأسواق العامة، الشركات العامة) بالإضافة الى الخدمات التى تقدمها الدولة فى مجالات التعليم والصحة... الخ.

أما الجزء الأخر من محتويات سلة الأنفاق المعيشي، فيجرى شراءها وفق السعر الذى تتحدد فيه قيمة الدينار الليبى فى السوق الموازية. وهو سعر يتقرر وفق قوى العرض والطلب فى السوق، ويشمل كافة السلع التى يتم إستيرادها خارج القطاع العام عن طريق الأفراد أوالتشاركيات أو الشركات المساهمة، بل يشمل كذلك أسعار بعض السلع التى تتسرب من قنوات التوزيع الشعبية الى البيع بالمفرد فى المحلات التجارية التى يديرها الافراد مما يخضعها للسعر الذى تمليه السوق الموازية.

أمام هذه الحالة يصبح من غير الممكن إستخدام سعر صرف واحد للوصول الى معادل القوة الشرائية للدينار الليبى. ومن أجل التغلب على ذلك تبنى فريق التقرير منهجية اعتمدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط من أجل تقدير القيمة الحقيقية للدينار الليبى أمام تعددية إسعار الصرف، ومن ثم تقدير الدخل الحقيقى للفرد الليبى من الناتج المحلى الاجمالى.

تعتمد منهجية أمانة التخطيط فى تقديراتها على المتوسط الفعلى لأنفاق الأسر المعيشية الليبية المبنى على نتائج المسح الوطنى لنفقات المعيشة عام 1992 والذى بلغ حينئذ نحو 488 دينار ليبي. وفى اطار قيمة الدينار بالسعر الرسمي وسعره في السوق الموازية خلال عام المسح المذكور جرى تقدير ما تنفقه الأسرة المعيشية بالمتوسط على بنود سلة السلع والخدمات بالسعر المدعوم والرسمى والذى يناهز نحو3. 27% من حجم الانفاق الأسرى، أما الباقى(7. 72%) فيذهب إنفاقه على السلع التى يقررها سعر الدينار الليبى بالسوق الموازية. ويعنى ذلك ان نحو 133 دينار من الانفاق عام 1992 تتمتع به الاسرة وفق السعر المدعوم و 335 دينار يتخصص لمقابلة اسعار السلع و الخدمات حسب سعر السوق الموازية. وفى إسقاط ذلك على تقدير متوسط الأنفاق الأسرى عام 1997 افترضت حسابات أمانة التخطيط ان متوسط الأنفاق الشهرى بالسعر المدعوم لم يطرأ عليها فى الواقع أي تغير يذكر خلال السنوات الخمس التى تلت مسح الانفاق الاسرى عام 1992. وعليه فقد بقيت الحصة مقدرة بحدود 133 دينار شهريا. الا ان حجم

الانفاق المحتسب بسعر السوق الموازية من الجانب الآخر قد تبدل نتيجة لمعدل ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار الليبى فى السوق الموازية خلال الفترة 1992- 1997 والذى بلغ نحو 9. 15%.

وعليه، عند تقسيم بنود الأنفاق الأسرى الشهرى لعام 1997 والمقدر بنحو 715.9 دينار ليبى، تصبح حصة ما تنفقه الاسرة الليبية بسعر السوق الموازية يساوى نحو 9. 587 دينار أى نحو 4. 81 % من مجموع الأنفاق، فى حين يتحدد ما يجرى إنفاقه بالسعر المدعوم بنحو 6. 18%.

اعتماداً على التقديرات اعلاه، قام فريق التقرير بهدف الوصول الى الصورة التقريبية التى تعكس القيمة الحقيقية، ومن ثم القوة الشرائية التعادلية للدينار الليبي لعام 1997، بأحتساب نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى للعام المذكور، وتوزيع ذلك النصيب طبقاً لنسب الانفاق الاسرى بأسعار الصرف المتعددة. وعند تحويلها الى الدولار جرى احتساب سلة الانفاق بالسعر المدعوم وفقا لسعر صرف الدينار المعلن من قبل مصرف ليبيا المركزى خلال عام 1997، والأمر ذاته بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى التى تمثلها سلة الأنفاق بسعر الدينار في السوق الموازية وما يقابلها من سعر الصرف بالنسبة للدولار أنذاك، ومن خلال جمع القيمتين تم الحصول على متوسط دخل الفرد بالدولار، وكما يوضح ذلك الجدول أدنـاه.

على ضوء الأرقام الواردة فى الجدول، قام فريق التقرير بتطبيق المعادلة الجديدة التى يقترحها التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام 1999 لآحتساب دليل نصيب الفرد من الناتج المحلى وفق معادل القوة الشرائية لدى الدول وهى :

$$w(y)=\frac{\log y - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}}$$

حيث :

y = قيمة نصيب دخل الفرد الليبي.

y_{min} = قيمة نصيب دخل الفرد بالحد الأدنى في بلد متدني الدخل وهي 100 دولار.

y_{max} = قيمة نصيب دخل الفرد بالحد الاعلى في بلد مرتفع الدخل وهي 40000 دولار.

وعليه عند تطبيق المعادلة المذكورة نخرج بالنتيجة التالية لدليل معدل دخل الفرد الليبى من الناتج المحلى الاجمالى بمعادل القوة الشرائية.

$$\frac{2118.9 \log - 100 \log}{40\,000 \log - 100 \log} = 0.510$$

ووفق هذه النتيجة، فإن دليل الدخل ومعادل القوة الشرائية لحصة الفرد الليبيى من الناتج الاجمالى الذى احتسبه فريق التقرير والتي بلغت(0.510) يختلف عن حساب التقرير الدولى للتنمية البشرية والذى قدر قيمة الدليل الليبى للدخل بمستوى(70. 0) حيث اعتمد على سعر الصرف الرسمى المعلن من قبل مصرف ليبيا المركزى عام 1997عند تحويل معدل دخل الفرد الليبى من الناتج المحلى الاجمالى الى الدولار..

أما بالنسبة لدليل معدل توقع الحياة عند الولادة فقد جاءت حسابات فريق التقرير لتعطي قيمة(0.717) في حين ان حسابات الدليل الدولي توصلها الى(0.75)، أما بالنسبة لدليل التعليم فكل من حسابات فريق التقرير وحسابات الدليل الدولي قد تطابقت(82. 0) وذلك لعدم وجود خلافات حول البيانات وطرق الاحتساب. ويوضح الجدول أدناه الفرق بين حسابات فريق التقرير وحسابات الدليل الدولى للتنمية البشرية فيما يتعلق بالدليل الوطنى للتنمية البشرية فى ليبيا لعام 1997.

السنة	نصيب الفرد من الدخل حسب سعر الصرف الرسمى للدينار			نصيب الفرد من الدخل حسب سعر الصرف بالسوق الموازية للدينار			متوسط دخل الفرد بالدولار
	القيمة بالدينار	سعر الصرف الرسمى	القيمة بالدولار	القيمة بالدينار	سعر الصرف بالسعر الموازي	القيمة بالدولار	
1997	531.4	0.3817	1392.2	2325.5	3.5	726.7	2118.9

	دليل توقع الحياة	دليل التحصل التعليمى	دليل معدل دخل الفرد من الناتج المحلى بمعادل القدرة الشرائية بالدينار	قيمة الدليل الوطنى للتنمية البشرية
حساب فريق التقرير	0 .717	0.82	0.510	0.682
حساب الدليل الدولى	0 .75	0.82	0.70	0.756

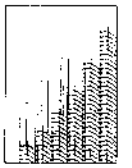

قائمة بالاوراق الخلفية والمساندة والمصادر والمراجع

الأوراق الخلفية والمساندة
(معدة أساسا لغرض التقرير)

البصام، دارم. التنمية البشرية : المفهوم والقياس والتطبيق: مدخل لاعداد التقرير الوطني.

ـــــ، تقييم هيكل نظام المعلومات الوطني لقطاعات التنمية البشرية في الجماهيرية.

ـــــ، تطوير القاعدة الوطنية لمعلومات الاستخدام وقوة العمل.

ـــــ، السياسات الاجتماعية لمواجهة آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية في الخطة الإنمائية القادمة.

ـــــ، تشخيص واقع وخصائص الفئات ذات الدخل المحدود في الجماهيرية – دراسة منهجية.

ـــــ، البعد الدولي للتنمية البشرية.

التير، مصطفى، أوضاع الشباب في ليبيا – دراسة مسحية.

ـــــ، التنمية البشرية والسياسات الحضرية في الجماهيرية.

التير، مصطفى، وآخرون، دراسة مسحية حول الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في الجماهيرية.

جبيل، إبراهيم، واقع ومستقبل التخطيط للقطاع الصحي في الجماهيرية.

الحوات علي، والذويبي عبد السلام، تقييم السياسات الاجتماعية في الجماهيرية : تحليل لنظم وسياسات الضمان الاجتماعي والدعم الاجتماعي.

المقدمي علي وأبوسريويل سليمان، دراسة مسحية حول آراء الأطباء الليبيين بالسياسة الصحية : واقعها وبدائلها.

الشريف، علي مصطفى، وصف وتحليل أوضاع التعليم في الجماهيرية.

المصراتي، أحمد محمود، سياسة الإسكان والتنمية البشرية في الجماهيرية.

وفاء فاطمة والطويبي مفيدة، وضع المرأة في العائلة والمجتمع الليبي، دراسة مسحية.

المصادر والمراجع

أبوحبيل، عبد الفتاح، العوامل المؤثرة في الاستهلاك مع تطبيقات على دالة الاستهلاك الليبية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1990.

أبو سنينه، محمد عبد الجليل، تقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية– التجربة الليبية – الهيئة القومية للبحث العلمي، 1997.

ـــــ، بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السابع، العددين الأول والثاني 1996.

ـــــ، الصادرات الصناعية الليبية، الواقع والإمكانيات المتاحة، والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها(دراسة للقطاع الصناعي الليبي للفترة 1970 – 1989)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1990.

أبو سنينه، محمد عبد الجليل وآخرون، الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، أنماطه ومحدداته ودوره في النشاط الاقتصادي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1990.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مسح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية للفترة 1985 – 1996، سرت، 1998.

ـــــ، اتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجماهيرية، سرت، 1997.

ـــــ، تقييم السياسات الإسكانية في الجماهيرية، سرت، 1997.

ـــــ، تحليل السياسات القطاعية للموارد البشرية في الجماهيرية – حالة قطاع التعليم، سرت، 1996.

ـــــ، الملامح الرئيسية لخطة التنمية القادمة(ورقة عمل)، سرت، 1998.

ـــــ، وصف وتقويم النظام التعليمي في الجماهيرية، سرت، 1989.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، الصحة بالجماهير للجماهير، طرابلس، 1980.

ـــــ، الاستراتيجية الصحية في الجماهيرية، سرت، 1999.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي وجامعة الدول العربية، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل، المشروع العربي للنهوض بالطفولة، القاهرة، 1995.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين والبحث العلمي، آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمي في الجماهيرية، اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، 1996.

ـــــ، مسيرة التعليم والتدريب في الجماهيرية(1969 – 1999)، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس 1999.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الدولي للتنمية البشرية(إعداد 1990 ولغاية 1999)، مكتب التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

ـــــ، المرأة في المجتمع العربي الليبي : انجازات وتطلعات، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طرابلس، 1997

البصام، دارم، التعليم والتنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية، بيروت، 1995.

ـــــ، مستقبل التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1997.

التير، مصطفى عمر، مسيرة التحديث في المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996.

جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنمية البشرية في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

جامعة الدول العربية ومنظمات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد(اعداد متفرقة)، القاهرة.

جمهورية مصر العربية، تقرير التنمية البشرية 1994، القاهرة، 1995.

ـــــ، تقرير التنمية البشرية 1995، القاهرة، 1996.

اللجنة الوطنية للطاقة، مجلة الطاقة والحياة، الملاحق الإحصائية، اعداد مختلفة.

دولة الكويت، تقرير التنمية البشرية 1997، الكويت، 1997.

الأرباح، صالح الأمين، وآخرون، الأمن الغذائي، أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه،(ثلاثة أجزاء)، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس،1996.

شامية، عبد الله امحمد، وآخرون، النظام الضريبي في الجماهيرية، أسسه وتطبيقاته، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1993.

الشيباني، عمر التومي، وآخرون، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واقع وآفاق، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1993.

طاهر، جميل، تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهة، 1997.

عتيقه، علي، أثر البترول على الاقتصاد الليبي(1956 – 1969)، دار الطليعة، بيروت، 1972.

الفيتوري، عطية المهدي، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،1992.

ـــــ، تنمية الصادرات الليبية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،1992.

القماطي، أحمد محمد، تطوير التعليم الفني في الجماهيرية، الدار الجماهيرية للنشر التوزيع والإعلان، طرابلس، 1987.

المصري، زينب إسماعيل، التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1990.

مؤتمر الشعب العام، الموسوعة القانونية، المرأة في التشريعات الليبية، سرت، 1994.

منظمة الصحة العالمية، الفقر والتنمية والسياسة الصحية، جنيف، 1981.

ـــــ، المتطلبات من القوى العاملة الصحية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام 2000 عن طريق الرعاية الصحية الأولية، جنيف، 1985.

ـــــ، استراتيجية بلوغ هدف الصحة للجميع بحلول عام 2000، جنيف، 1980.

الهيئة القومية للبحث العلمي، المنظور البيئي للجماهيرية، آفاق عامي(2000- 2025) – الخطة الزرقاء–، طرابلس، 1991.

ـــــ، الأسس العامة لإعادة هيكلية الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1992.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، دراسة إحصائية تحليلية حول الحالة الزواجية للسكان الليبيين، إدارة الإحصاء، طرابلس، 1995.

Anand. S and Sen M. *Sustainable Human Development: Concepts and Priorities*. Office of Development Studies, UNDP, New York, 1996.

Economic and Social Commission for Western Asia, *Exploratory Study on Approaches to the Social Impact of Structural Adjustment Policies*, New York, 1997.

International Labour Organization, *Reducing Poverty Through Labour Market Policies*, Geneva, 1995.

Taylor, L and Pieper U, *Reconciling Economic Reform and Sustainable Human Development: Social Consequences of Neo – Liberalism*. Office of Development Studies, UNDP, New York, 1996.

The World Bank, *Enhancing Women Participation in Economic Development*, Washington D.C, 1994.
_____, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, Washington D.C, 1993.

UL Haq, Mahboub, *Reflections on Human Develop-ment*, Oxford University Press, London 1995.

UNCTAD, *The Least Development Countries Reports* (1996, 1997, 1998), Geneva.

United Nations, *A Compilation of International Instruments, Volume 1, Universal Instruments*, Centre for Human Rights, Geneva, 1993.
_____, *People, Settlements, Environment and Development*, HABITAT, Nairobi, 1997.
_____, *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlement*, HABITAT, Nairobi, 1996.
_____, *HABITAT Agenda and Istanbul Declaration*, Nairobi, 1997.

Van der Hoven P. et. al, *Poverty Monitoring: An International Concern*, Routledge, London, 1994.

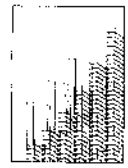

الملحق الإحصائي

Profile of Human Development	المؤشر	السنة	الملامح الاساسية للتنمية البشرية
life expectancy at birth (years)	65	1995	معدل توقع الحياة عند الولادة (سنوات)
adult literacy rate (15+)	77	1995	معدل التعلم (القراءة والكتابة للبالغين 15 +)
higher education enrollment rate	14.2	1995	معدل القبول فى التعليم العالى
television sets per 1000 people	121	1999	اجهزة الاذاعة المرئية لكل 1000 من السكان
administrative and managerial staff (% of female)	10	1995	النساء فى المناصب الادارية (%)
population with access to electricity (%)	99.10	1995	السكان المتمتعين بخدمات الكهرباء (%)
private cars (per 1000 people)	178	1999	السيارات الخاصة لكل 1000 مواطن
Profile of Human Depreviation			الملامح الاساسية للحرمان البشري
car accidents per 100000 people	200	1999	حوادث السيارات لكل 100000 مواطن
divorce cases (as % of annual marriage	13.1	1984	الطلاق
contracts)	6.7	1998	من مجموع عقود الزواج السنوية (%)
infant mortality (per 1000 Live births)	24.4	1995	معدل وفيات الرضع لكل 1000ولادة حية
mal-nourished children under five (%)	2.1	1995	أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية (%)
population without secondary education (%)	24.0	1995	السكان البالغين بدون تعليم ثانوى (%)
(%) of population without access to:			نسبة السكان الذين لايحصلون على :
- health services.	10.1		- خدمات صحية
- safe water	8.8		- مياه صالحة للشرب
- sanitation	3.2		- صرف صحي
unemployment rate	10.86	1995	معدل البطالة
inflation rate	24.0	1998	معدل التضخم
Rural – Urban Gaps			التفاوت الريفي الحضري
rural population (as % of total)	15.0	1995	سكان الريف (%من الإجمالي)
annual growth rate of rural population	(-2.20)	1995	معدل النمو السنوى لسكان الريف
major gaps (urban =100)		1995	التفاوتات الرئيسية (الحضر = 100)
- houses with piped water	84.20		-المساكن التى تحتوى على تجهيزات الماء
- houses with modern sanitary facilities	27.80		- المساكن التى تحتوى على مرافق صحية
- houses with electricity	99.90		- المساكن التى تحتوى على كهرباء (انارة)
- literacy rate	93.2	1995	معدل التعلم (الحضر =100)

Male-Female Gaps (Male= 100)	المؤشر	السنة	الفجوة بين الذكور والإناث (الذكور= ١٠٠) ،
life expectancy at birth	103	1995	معدل توقع الحياة عند الولادة
average years of schooling	74.3	1995	متوسط سنوات التمدرس
secondary level enrollment	99.52	1995	الإلتحاق بالثانوى
higher education enrollment	89.50	1995	الإلتحاق بالتعليم العالى
employment	23.4	1995	الإستخدام
unemployment	76.20	1995	البطالة
administrative and managerial posts	61.0	1995	الوظائف الإدارية
basic people's congresses	35.0	1998	المؤتمرات الشعبية الأساسية
Status of Women			حالـة المـرأة
life expectancy at birth	-	1964	معدل توقع الحياة عند الولادة
	48.0	1973	
	57.0	1984	
	66.0	1995	
average age at first mariage		1995	متوسط العمر عند الزواج الأول
- male	31.3		- ذكور
- female	28.2		- اناث
net enrollment at secondary level (as % of	-	1964	معدل الإلتحاق الصافى بالمرحلة الثانوية كنسبة
female population) (15–17)	0 .7	1973	من النساء فى عمر (15 - 17)
	22.9	1984	
	46.4	1995	
graduates of secondary and higher education	0.10	1964	خريجات التعليم الثانوى والعالى كنسبة من
levels (as % of adult females)	3.20	1973	النساء البالغات
	7.60	1984	
	19.00	1995	
participation rate in economic activities	4.15	1964	معدل مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى
(employed)	5.86	1973	(العاملات)
	11.12	1984	
	14.52	1995	
female unemployment rate	9.30	1964	معدل البطالة بين النساء
	2.50	1973	
	3.50	1984	
	8.60	1995	
Females in administrative and	4.60	1964	النساء فى المناصب الادارية (%)
managerial posts (%)	16.50	1973	
	7.40	1984	
	9.37	1995	

females in judicial posts (%)	-	1964	النساء فى المناصب القضائية (%)
	0.80	1973	
	3.90	1984	
	16.20	1995	
females in health related posts (%)	19.90	1964	النساء فى المناصب الصحية (%)
	29.00	1973	
	39.00	1984	
	49.30	1995	
females in basic people's congresses (%)	35.00	1998	النساء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية (%)
Child Survival and Development			بقاء وتنمية الطفولة
pregnant women receiving health care before delivery (%)	95.0	1995	النساء الحوامل اللواتى يتمتعن بخدمات صحية (قبل الولادة) (%)
births attended by trained health personnel (%)	94.4	1995	الولادات التى تتم تحت اشراف كوادر صحية مدربة (%)
children under five suffering from malnutrition (%)		1995	أطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية (%)
-underweight	4.7		- نقص الوزن
- wasting	2.7		- الهزال (النحافة)
-stunting	15.0		- توقف النمو (قصر القامة)
infant mortality rate (per 1000 live births)	24.4	1995	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية)
under- five mortality rate (per 1000 live births)	30.1	1995	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)
average duration of breast feeding	11.0	1995	متوسط المدة لرضاعة الصدر
children received complete vaccination (%)	82.0	1995	الأطفال المطعمين بصورة كاملة (%)
Education flows			التدفق التعليمي
intake rate in kinder garden schools	9.7	1999	معدل القبول برياض الأطفال
enrollment rate in kinder garden schools	3.8	1999	معدل الالتحاق برياض الأطفال
intake rate in basic education level	99.3	1999	معدل القبول فى مدارس المرحلة الابتدائية
basic education enrollment rate	96.5	1999	معدل الإلتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية
intake rate in secondary education level	99.0	1995	معدل القبول فى المدارس الثانوية
secondary education net enrollment rate	44.9	1995	معدل الألتحاق الصافى بالمدارس الثانوية
teacher training school (%)	6.3	1998	معاهد المعلمين (%)
secondary level students in general schools (%)	82.3	1998	طلبة التعليم الثانوى العام (%)
secondary level students in technical schools (%)	11.4	1998	طلبة التعليم الثانوى بالمدارس الفنية (%)
tertiary enrollment rate	14.2	1995	معدل الالتحاق بالتعليم العالي
enrollment at all levels (as % of the age group 6 – 24 years)	77.6	1995	معدل الالتحاق لكل المراحل التعليمية كنسبة من أعمار (6-24) سنة

Human Capital Formation	المؤشر	السنة	تكوين رأس المال البشرى :
average years of schooling		1995	معدل سنوات التمدرس
- total	7.0		- أجمالى
- female	5.2		- أناث
degree population with secondary education degree (as% of the age group 15–above)		1995	السكان الحاصلين على تعليم ثانوى (كنسبة من عمر 15 سنة فأكثر
- total	24.2		- أجمالى
- female	19.4		- أناث
population with higher education degree (as % of the age group 23 – above)		1995	السكان الحاصلين على تعليم عالى (كنسبة من عمر 23 سنة فأكثر)
	6.3		- أجمالى
	1.0		- أناث
secondary education graduates (as % of the population at the graduations age)	48.2	1995	خريجى التعليم الثانوى (كنسبة من السكان فى عمر التخرج)
higher education graduates (as % of the population at the graduation age)	10.5	1995	خريجى التعليم العالى (كنسبة من السكان فى عمر التخرج)
graduates of science majors (as % of higher education graduates)	25.6	1995	خريجى التخصصات العلمية (كنسبة من خريجى التعليم العالى)
Health Infrastructure			البنية الأساسية للصحة:
population per doctor	822	1998	السكان لكل طبيب
nurses per doctor	2.7	1998	الممرضات لكل طبيب
population per nurse	273	1998	السكان لكل ممرضة
hospital beds per 100000 people	225	1998	عدد الأسرة فى المستشفيات لكل 100 ألف من السكان
health budget (as % of national budget)	16.0	1998	ميزانية الصحة (كنسبة من الميزانية العامة)
salaries (as % of health budget)	21.92	1998	نسبة المرتبات من ميزانية الصحة
administrative and construction expenditures (as % of health budget)	67.15	1998	نسبة النفقات الادارية والابنية من ميزانية الصحة
medicine expenditures (as % health budget)	10.52	1998	الانفاق على الدواء من ميزانية الصحة (%)
Health Profile			التفاوت الريفي الحضري
mortality causes by main illnesses (%)		1999	نسب الوفيات المسببة من :
- circular	37.4		- امراض الدورة الدموية
- tumors	13.0		- أمراض الاورام
- diabetes and glands	5.8		- أمراض السكر والغدد
morbidity causes by main illnesses (%)			نسب المراضة حسب الأمراض الرئيسية المسببة
- circular	23.0		- أمراض الدورة الدموية
- tumors	11.0		- الاورام
number of AIDS cases	500	1998	عدد حالات نقص المناعة
maternal mortality rate (as % of 100000 people)	62.8	1999	معدل وفيات الامهات لكل 100 الف من السكان.

Education Infrastructure	المؤشر	السنة	مؤشرات البنية الأساسية التعليمية :
student/ teacher ratio at basic education level	8.0	1998	معدل تلميذ / أستاذ فى التعليم الأساسى
student/ teacher ratio at secondary education level	7.1	1998	معدل طالب / أستاذ فى التعليم الثانوى
student/ teacher ratios at tertiary level	33.0	1998	نسبة طالب / أستاذ فى التعليم العالى
number of classes (per 10000 students in schooling)	400	1998	عدد الصفوف لكل 10 الألف طالب فى المدارس
education budget (as % of national budget)	38.2	1998	ميزانية التعليم من الميزانية العامة (%)
Culture and communication			مؤشرات الثقافة والاتصالات :
culture activities budget (% of national budget)	0.7	1998	نسبة ميزانية الثقافة من الميزانية العامة
radios per 1000 people	274	1998	مذياع لكل 1000 من السكان
television sets per 1000 people	121	1998	اذاعة مرئية لكل 1000 من السكان
number of newspapers distributed daily (per 1000 people)	15	1999	عدد نسخ الجرائد الموزعة يوميا لكل 1000 شخص
number of books published yearly	720	1999	عدد الكتب المنشورة سنويا
number of post-offices	342	1998	عدد دوائر البريد
number of telephones (per 1000 people)	63	1998	اجهزة الهاتف لكل 1000 من السكان
number of mobile phones (per 1000 people)	7	1999	اجهزة الهاتف النقال لكل 1000 من السكان
R + D			البحث العلمى والتطوير التقنى:
number of centers and institutions for scientific research	18	1998	عدد مراكز ومؤسسات البحث العلمى
number of staff at R+D centers (as per 100000 people)	1100	1998	عدد العاملين فى مراكز ومؤسسات البحث العلمى لكل 100ألف من السكان
Percentage of female (as % of staff at R+D centers)	13.0	1998	النساء الى مجموع العاملين فى مراكز البحث العلمى (%)
University degree holders (as % of the staff at R+D centers)	80	1998	الحائزين على شهادات جامعية بين العاملين فى مراكز ومؤسسات البحث العلمى (%)
staff at R+D centers according to majors (%):		1998	العاملين فى مراكز ومؤسسات البحث العلمى حسب التخصصات (%) :
- engineering and technology.	61		- العلوم الهندسية والتكلنولوجيا .
- agriculture.	20		- العلوم الزراعية .
- social sciences and humanities	9		- العلوم الاجتماعية والانسانية
- other sciences.	10		- العلوم الأخرى
Population according to economic activity			السكان حسب حالة النشاط الاقتصادى :
Economically active population (as % of the population in the given group)		1995	السكان النشطين إقتصادياً (كنسبة من مجموع السكان فى كل مجموعة)
- From total population	41.2		- من مجموع السكان
- From male population	65.8		- من السكان الذكور
- From female population	15.7		- من السكان الأناث.

- from urban population	38.5		- من سكان الحضر
- from rural population	37.2		- من سكان الريف
students (as % of the non- active population)	42.4	1995	الطلبة والتلاميذ كنسبة من السكان غير النشطين إقتصادياً
retirees (as % of the non- active population)	4.9	1995	المتقاعدون كنسبة من السكان غير النشطين إقتصادياً
non- active people (as per 1000 economically active people)	1430	1995	السكان غير النشطين لكل 1000 شخص من النشطين لإقتصادياً
Employment			السكان حسب حالة النشاط الاقتصادى،
Available labor force (Thousands)	1025	1995	قوة العمل المتوفرة (بالالاف)
Employment (as % of available labor force)	89	1995	الاستخدام كنسبة من قوة العمل المتوفرة
employment in major sectors (%)		1995	الاستخدام فى القطاعات الرئيسية (%) :
- Agriculture	17.9		- الزراعة
- Industry	10.5		- الصناعة
- Services	54.0		- الخدمات
employment according to occupational distribution (%) :		1995	الاستخدام حسب التوزيع المهنى (%) :
- Managers and professionals	26.5		- الاداريون والمهنيون
- Technicians and clerks.	16.0		- الفنيون والكتبة
-Service and agriculture workers and similar levels workers.	57.0		- عمال الخدمات والعمال الزراعيين وباقى العاملين فى المهن المماثلة
- simple shill workers.	0.5		- عمال المهن البسيطة
Unemployment			البطالة
number of the unemployed (thousands)	119.5	1995	عدد العاطلين (بالالاف)
unemployment rate	10.86	1995	معدل البطالة
female unemployment (as % of total)	14.8	1995	معدل بطالة النساء من مجموع العاطلين
youth unemployment (as % of total)	99.2	1995	معدل بطالة الشباب كنسبة من مجموع العاطلين
unemployment accordions to educational background		1995	معدل البطالة حسب المستوى التعليمى
	3.0		-امـي
	11.1		- يقرأ ويكتب دوه الابتدائية
	15.4		- خريج المرحلة الابتدائية
	11.4		- خريج المرحلة الإعدادية
	13.9		- خريج المرحلة الثانوية
	17.2		- الشهادة فوق الثانوية ودون الجامعية
	9.9		- شهادة جامعية فما فوق
Work accidents			حوادث العمل ،
Work accidents (as per 100000 people of industrial manpower)	13.2	1999	الحوادث لكل 100 ألف من قوة العمل الصناعية
mortality from work accidents(%)	1.8	1999	الوفيات من حوادث العمل (%)

Number of days lost	9557	1999	عدد الأيام المفقودة نتيجة الحوادث فى قوة العمل الصناعية
Demographic Profile			الوضع الديموغرافى:
Population size (in Thousands)	1515.5	1964	
	2052.3	1973	عدد السكان (بالالاف)
	3231.0	1984	
	4389.0	1995	
Non- Libyans (as % of total population)	8.5		عدد السكان غير الليبيين كنسبة الى مجموع السكان
Annual population growth rate	3.5	1995-1964	معدل النمو السكانى السنوى
Dependency ratio	4.0	1995	معدل الاعالة
% of Population (60- above)	5.7	1995	السكان فى عمر 60 سنة فأكثر (%)
% of female population (60- above)	5.7	1995	السكان الأناث فى عمر 60 سنة فأكثر (%)
life expectancy at age 60 (in years)	15	1995	معدل توقع الحياة فى العمر 60 (بالسنوات)
Fertility and Natural Increase			الخصوبة والزيادة الطبيعية :
total fertility rate	5.24	1995	معدل الخصوبة الكلى
contraceptive prevalence rate	45.1	1995	معدل إستخدام موانع الحمل
crude birth rates	34.7	1995	معدل الولادات الخام
crude mortality rate	7.0	1995	معدل الوفيات الخام
natural increase rate	2.8	1995	معدل الزيادة الطبيعية
Living Conditions			الظروف المعيشية :
number of houses per 1000 people	162	1995	عدد المساكن لكل 1000 نسمة
% of Houses :		1995	نسبة عدد المساكن المكون من
- One room	2.0		- غرفة واحدة
- Tow rooms	8.0		- غرفتان
-Three rooms and more	90.0		- ثلاثة غرف فأكثر
Number of persons per rooms.	1.8		عدد الأشخاص للغرفة الواحدة
% of houses with:		1995	نسبة المساكن التى تحتوى على التجهيزات التالية :
-Water pipes	76.6		- تجهيزات الماء
- Electricity	99.1		- الكهرباء
- Modern toilets.	79.28		- الحمامات العصرية
Urbanization			التحضر :
Size of the Urban Population	1354	1973	اعداد السكان الحضر
(in Thousands)	4115	1995	
Urban Population (as % of total)	60.2	1973	نسبة السكان الحضر الى المجموع
	85.7	1995	
Annual Population growth rate	3.5	1973-1995	معدل النمو السنوى للسكان
Name of major cities , (Tripoli, Benghazi, Zawia, Musrata, Derna, Serte)			اسماء أكبرسته مدن بالتسلسل (طرابلس، بنغازى، الزاوية، مصراته، درنة، سرت)

Population in the 6 major cities (% of total)	72.3	1995	السكان فى المدن السته الى المجموع (%)
Population density per Km2 in the 6 major cities	45	1995	كثافة السكان فى الكيلومترمربع فى المدن السته
Basic Infrastructure			البنية التحتية الاساسية
Paved roads as % of total	57.1	1998	الطرق المعبدة الى اجمالى الطرق (%)
roads density (km in each 100 km2)	44.0	1998	كثافة الطرق (كيلومتر فى كل 100كم)
number of cars per 10000 people	1618	1998	عدد السيارات الخاصة لكل 10000 مواطن
average of Public transport vehicles per 10000 people	78.2	1998	عدد سيارات النقل العام لكل 10000 مواطن
private cars (as per 1000 people)	162	1998	السيارات الخاصة لكل 1000 من السكان
trucks (as per 1000 people)	63	1998	الشاحنات لكل 1000 من السكان
tractors (as per 100 hectares of arabe land)	0.34	1998	التراكتورات لكل 100 هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة
electricity consumption (kilo. watt per capita)	2688	1998	استهلاك الطاقة الكهربائية بين السكان (كيلووات للفرد الواحد)
Income and Production			الدخل والانتاج :
real GDP (million of dinars)	13159.2	1997	الناتج المحلى الاجمالي باسعار عام 1997 (بملايين الدنانير)
average of inflation rate (as % of 1992)	48	1998	معدل التضخم (نسبة لعام 1992)
GDP growth rate in 1997 (as % of 1992=100)	136.3	1997	معدل نمو الناتج المحلى عام 1997 (كنسبة من عام 1990= 100)
	-3.0		- الصناعة
	2.0		- الزراعة
	66.8		- البناء والتشييد (المساكن كنسبة من البناء)
Work accidents			حوادث العمل :
land area (km2)	1759540	1998	مساحة الأرض الكلية (كم مربع)
population density (inhabitants per km2)	2.5	1995	الكثافة السكانية (السكان لكل كم مربع)
Arable land (as % of total land area)	2.0	1999	الأرض الزراعية كنسبة من مجموع المساحة
irrigated land (as % of arable land)	26	1995	الأرض السقوية كنسبة من مجموع الأراضى الزراعية